

كِتَاب
طَرَحُ الْبَشْرِ
فِي شَرْحِ النَّفْسِ

لِلْإِمَامِ الْعَالَمِ زَيْنِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحِيمِ

بْنِ الْحَسَنِ الْعِرَاقِيِّ «٧٢٥-٨٠٦ هـ»

وَأَبُو لَهُ أَبِي زُرْعَةَ

الجزء الخامس

مَوْسَمُ التَّارِيخِ الْعَرَبِيِّ

كتاب

طرح البشرب في شرح البشرب

وهو شرح على

المسمى بـ (تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد) للامام الأوحد والعالم الأجل

حافظ عصره ، وشيخ وقته ، مجدد المائة الثامنة ، زين الدين أبي الفضل

عبد الرحيم بن الحسين العراقي المولود عام ٧٢٥ المتوفى عام ٨٠٦ هـ

وهذا الشرح له ولولده الحافظ الفقيه المتفني قاضي مصر

ولي الدين أبي زرعة العراقي المولود عام ٧٦٢

المتوفى عام ٨٢٦ هـ أ كمله عام ٨١٨ هـ

رحمهما الله تعالى وثقهما بهما

خبره

(الجزء الخامس)

قوبل على أربع نسخ خطية منها ما هو على نسخة المؤلف

حقوق الطبع على هذا الشكل محفوظة

﴿كتاب الحج - مواقيت الاحرام﴾

عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ وَقْتًا مَرَّةً
مِهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ وَأَهْلِ
نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ قَالَ وَذَكَرَ لِي وَلَمْ أَسْمَعْهُ ، وَمِهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ
مِنْ يَلَمْلَمْ » وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مِهْلُ

﴿كتاب الحج - مواقيت الاحرام﴾

عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ وَقْتًا مَرَّةً مِهْلُ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ مِنَ الْجَحْفَةِ وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ قَالَ وَذَكَرَ لِي وَلَمْ
أَسْمَعْهُ ، وَمِهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمْ » وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ قَالَ : «مِهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَذَكَرَهُ قَالَ وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَمِهْلُ
أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمْ » فِيهِ (فَوَائِدُ) (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْإِسْلَامِيِّ الْبُخَارِيُّ
وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ لَفْظَ الْبُخَارِيِّ وَقْتُ وَلَفْظَ
مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ (مِهْلُ) بَلَفْظَ الْفِعْلِ مِنَ الْإِهْلَالِ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ
ابْنِ يَزِيدٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ بَلَفْظَ «مِهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ ، وَمِهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مِهْيَعَةٌ
وَهِيَ الْجَحْفَةُ وَمِهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ » قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَزَعَمُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ وَلَمْ
أَسْمَعْهُ وَمِهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمْ » وَأَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ الْأَثَمَةُ السَّيْتَةُ خِلا
الْتَرْمِذِيِّ مِنَ طَرِيقِ مَالِكٍ كَلَفْظَ الْمُضَنَّفِ الْأَبَا دَاوُدَ فَإِنَّ لَفْظَهُ (وَقْتُ) وَأَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنَ طَرِيقِ الْإِسْبَاطِ بْنِ سَعْدٍ وَالتَّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ كَلَاهَا
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ بَلَفْظَ (إِنْ رَجَلَا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ أَيْنَ
تَأْمُرُنَا أَنْ نِهْلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » فَذَكَرَهُ فِي

أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَذَكَرَهُ وَقَالَ وَبَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ (وَمَهْلُ
أَهْلِ الْيَمَنِ مَنْ يَلْمَلَمُ) وَوَصَلَ الشَّيْخَانِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ
(وَلَا أَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ هُنَّ لَهُمْ وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ يَمِّنُ
أَرَادَ الْحُجَّ وَالْعُمْرَةَ وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى

آخِرُهُ) وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ لَمْ أَفْقَهُ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَفْظُ
الْيَمِّ وَالْآخِرُ قَرِيبٌ مِنْهُ وَقَالَ ابْنُ تَرْمِذِي حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ خَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَاهُ
الشَّافِعِيُّ عَنْ مَالِكٍ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ فَعَلَّهُ مِنْ حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ
وَرَوَايَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنْفَرْدَ بِهَا مُسْلِمٌ مِنْ رَوَايَةِ اسْمَعِيلَ بْنِ
جَعْفَرٍ عَنْهُ بَلْفَظُ (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي
الْحُلَيْفَةِ) إِلَى آخِرِهِ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رَوَايَةِ زَيْدِ بْنِ جَبْرِ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ بَنِي عُمَرَ فِي
مَنْزِلِهِ وَلَهُ فُسْطَاطٌ وَسِرَاقٌ «فَسَأَلْتُهُ مَنْ أَيْنَ يَجُوزُ أَنْ أُعْتَمِرَ؟ قَالَ فَرَضَهَا رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ وَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةُ»
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَاتَّفَقُوا كَأَنَّهُمْ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَهُ وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مَنْ يَلْمَلَمُ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَرْسَلَ الصَّحَابِيِّ
صَحِيحٌ حُجَّةٌ (قُلْتُ) قَدْ خَافَ فِي ذَلِكَ الْإِسْتِزَادُ أَبُو اسْحَقَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ فَذَهَبَ
إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَقَدْ وَرَدَ مِيقَاتُ الْيَمَنِ مَرْفُوعًا مِنْ غَيْرِ أَرْسَالٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ
عَبَّاسٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهَا وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ
أَحْسَبُهُ رَفَعَهُ وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ وَمِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ عُمَرَ عِنْدَ
أَبِي دَاوُدَ (الثَّانِيَةِ) فِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ الْأَرْبَعَةَ هِيَ مَوَاقِيتُ الْأَحْرَامِ
لَأَهْلِ الْبِلَادِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ فَلَأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةُ
وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ حِكْمِي الْأَجْمَاعِ فِي ذَلِكَ
ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالنَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَمَعْنَى التَّوَقُّفِ بِهَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِمُرِيدِ النَّسِكَ

أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ « ولمسلم من حديث جابرٍ أَحْسِبُهُ رَفَعَهُ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ (وَيْهَلُ أَهْلُ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ وَيَهَلُ أَهْلُ الْيَمَنِ
مِنْ يَلَمَ لَمْ) وَصَرَّحَ ابْنُ مَاجَهَ بِرَفْعِهِ بِإِلْفِظِ (وَمَهْلُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ مِنْ
ذَاتِ عِرْقٍ) وَفِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُزَيْدَ الْخُوزِيِّ مَتْرُوكٌ وَلَا بِي
دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ « وَقَتَ لِأَهْلِ
الْعِرَاقِ ذَاتِ عِرْقٍ » وَزَادَ النَّسَائِيُّ فِيهِ (وَلَا أَهْلَ الشَّامِ وَمَصْرَ الْجُحْفَةَ

أَنْ يَجَاوِزَهَا غَيْرَ مُحَرَّمٍ وَالِدَلِيلِ عَلَى وَجُوبِ ذَلِكَ مِنْ أَوْجِهٍ (أَحَدُهَا)
أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَعَلَهَا مِيقَاتًا لِلْأَحْرَامِ وَقَالَ خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ
فَلَزِمْنَا الْوُقُوفَ عِنْدَ ذَلِكَ (ثَانِيًا) أَنَّهُ قَالَ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى يَهَلُ أَهْلُ
الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْخَلِيفَةِ إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ فَاتَى بِهِ بِلَفْظِ الْخَبَرِ وَهُوَ هُنَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ
وَإِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ الْأَمْرُ بِصِيغَةِ الْخَبَرِ لِنَاءِ كَدِّهِ وَالْأَمْرُ الْمَتَّأ كَدُّهُ لَوُجُوبِ (ثَالِثًا) أَنَّهُ
قَدْ وَرَدَ الْأَمْرُ صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَيْنَ قَامَرْنَا أَنْ
نَهَلُ وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَبَيْنَ لَهُ مَوَاضِعُ الْإِهْلَالِ الْمَأْمُورُ بِهَا وَفِي قَوْلِهِ
فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْخَلِيفَةِ الْحَدِيثِ (رَابِعًا) أَنْ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ
مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ (فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَافْتَرَضَ
الْمَوَاقِيتَ صَرِيحًا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ وَلِذَلِكَ بَوَّبَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (فَرَضَ مَوَاقِيتَ
الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَاحْمَدُ وَالْجُمْهُورُ
وَقَالُوا لَوْ تَرَكْنَاهَا لَزِمَهُ دَمٌ قَالَ الشَّيْخُ تَقَى الدِّينَ وَاجْتَابَ الدَّمُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ
وَكَأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى مَقْدَمَةٍ أُخْرَى ثُمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ وَآخَرُونَ مَتَى عَادَ إِلَى
الْمِيقَاتِ قَبْلَ التَّلْبَسِ بِنَسْكَ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِنَّمَا يَسْقُطُ عَنْهُ
الدَّمُ إِذَا عَادَ إِلَيْهِ مُلْبِيًا فَإِنْ عَادَ غَيْرَ مُلْبٍ اسْتَمَرَّ لُزُومُ الدَّمِ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

وَلَا أَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ) وَلَا بِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو
السَّهْمِيِّ «وَقَتَّ ذَاتَ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ» وَلَا بِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
وَحَسَنُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ)
وَالْبُخَارِيُّ (إِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ حَدَّثَهُمْ عَمْرُ ذَاتَ عِرْقٍ) وَالتَّطَبَّرَانِيُّ مِنْ
حَدِيثِ أَنَسٍ (وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَدَائِنِ الْعَقِيقَ وَلَا أَهْلَ الْبَصْرَةِ ذَاتَ عِرْقٍ)

المبارك وأحمد بن حنبل وزفر : لا يسقط الدم بعوده اليه مطلقاً وقال مالك ان
عاد اليه قبل ان يبعد عنه وهو حلال سقط وإن عاد بعد البعد والاحرام
لم يسقط وحكى صاحب البيان عن الشريف العثماني من أصحابنا أن المدني
إذا جاوز ذا الحليفة غير محرم وهو مريد للنسك فبلغ مكة غير محرم ثم خرج
منها الى ميقات بلد آخر كي لم وأحرم منه فلا دم عليه بسبب مجاوزة
ذي الحليفة قال النووي في شرح المذهب وهو محتمل وفيه نظر انتهى ووراء
ذلك أقوال شاذة (أحدها) أنه إن لم يعد للميقات حتى ثم حججه رجع
للميقات وأهل منه بعمره حكاه ابن عبد البر عن الحسن البصري وقال
ابن المنذر روى عن ابن الزبير (ثانيها) أنه متى ترك الميقات لم
يصح حججه أصلاً قاله سعيد بن جبير (ثالثها) أنه إذا ترك الميقات لأشئ عليه
قال ابن المنذر هذا أحد قولى عطاء ورويناه عن الحسن والنخعي قال ابن عبد
البر وهذه الأقاويل الثلاثة شاذة ضعيفة عند فقهاء الامصار لأنها لا أصل لها
في الآثار ولا تصح في النظر «الثالثة» قد بينا أن معنى التوقيت بهذه المواقيت
منع مجاوزتها بلا احرام اذا كان مريداً للنسك اما الاحرام قبل الوصول اليها
فلا مانع منه عند الجمهور ونقل غير واحد الاجماع عليه بل ذهب طائفة من
العلماء الى ترجيح الاحرام من ديرة أهله على التأخير الى الميقات وهو
أحد قولى الشافعي ورجحه من أصحابه القاضي أبو الطيب والرويانى والغزالي

والرافعي وهو مذهب أبي حنيفة وروى عن عمرو على أنهما قالاً في قوله تعالى
(وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ) أنماهما أن تحرم بهما من دويرة أهلك وقال ابن
المنذر ثبت أن ابن عمر أهل من إيلياء يعني بيت المقدس وكان الاسود وعلقمة
وعبد الرحمن وأبو اسحق يحرمون من بيوتهم ، انتهى لكن الأصح عند
النووي من قول الشافعي أن الاحرام من الميقات أفضل ، ونقل تصحيحه
عن الاكثرين والمحققين وبه قال احمد واسحق وحكى ابن المنذر فعله عن
عوام اهل العلم بل زاد مالك عن ذلك فكره تقدم الاحرام على الميقات ، قال
ابن المنذر وروينا عن عمر أنه أنكر على عمران بن حصين احرامه من البصرة وكره
الحسن البصري وعطاء بن ابي رباح ومالك الاحرام من المكان البعيد انتهى وعن
أبي حنيفة رواية أنه إن كان يملك نفسه عن الوقوع في محذور فلا احرام من دويرة
أهله أفضل ، والافن الميقات ، وبه قال بعض الشافعية وشذ ابن حزم الظاهري فقال
إن أحرزم قبل هذه المواقيت وهو يمر عليها فلا احرام له الا أن ينوي اذا صار
الى الميقات تجديد احرام وحكاه عن داود وأصحابهم وهو قول مردود بالاجماع
قبله على خلافه قاله النووي وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن من أحرّم
قبل أن يأتي الميقات فهو محرم وكذا نقل الاجماع في ذلك الخطابي وغيره
﴿الرابعة﴾ قوله (وقت) قال القاضي عياض أي حدد وجعل لهم ميقاتاً وحد الحد
الذي يحرمون منه ومنه الوقت والمواقيت كلها حدود للعبادات ويكون وقت
بمعنى أوجب عليهم الاحرام منه ومنه (ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً)
وقال صاحب النهاية : التوقيت والتأقيت أن يجعل للشئ وقت يختص به وهو
بيان مقدار المدة يقال وقت الشئ يوقته ووقته يقته اذا بين مدته ثم اتسع فيه
فأطلق على المكان ف قيل الموضع ميقات وهو مفعال منه وأصله موقات فقلبت
الواو ياء لكسر ما قبلها وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة قيل إن التوقيت
في اللغة التحديد للشئ مطلقاً لأن التوقيت تحديد بالوقت فيصير التحديد من لوازم
التوقيت فيطلق عليه توقيت وقوله هنا وقت يحتمل أن يراد به التحديد أي

حد هذه المواضع للاحرام ويحتمل أن يراد بذلك تعليق الاحرام بوقت الوصول الى هذه الأماكن بشرط ارادة الحج أو العمرة ﴿الخامسة﴾ قوله (مهل أهل المدينة) بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام أى موضع إهلالهم وهو فى الأصل رفع الصوت بالتلبية والمراد به هنا مطلق الاحرام سمي بذلك لملازمته له فى عادتهم غالباً وقوله بعد ذلك فى المواضع الثلاثة يهل بياض مشاة من تحت أوله مضومة وهاء مكسورة فعل مضارع من أهل ﴿السادسة﴾ المراد بأهل المدينة وأهل الشام وأهل نجد كل من سلك طريق سفرهم بحيث إنه مر على هذه المواضع وان لم يكن من بلادهم فلو مر الشامي على ذى الحليفة كما يفعل الآن لزمه الاحرام منها وليس له مجاوزتها الى الجحفة التى هى ميقاته وقد صرح بذلك فى حديث ابن عباس فى الصحيحين وغيرهما فقال (هن لهن ولمن أتى عليهن من غير اهلن ممن اراد الحج والعمرة) وقوله (لهن) كذا فى الصحيحين وغيرها أى للأقطار المذكورة وهى المدينة وما معها والمراد لأهلن فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وفى رواية أبى داود فى سننه لم وكذا فى مسلم من رواية ابن أبى شيبه أى أهل هذه المواضع وهو أظهر توجيها قال النووى فى شرح مسلم وهذا لا خلاف فيه وقال فى شرح المذهب : إنه متفق عليه فان أراد نفي الخلاف فى مذهب الشافعى فهو صحيح وان أراد نفي الخلاف مطلقاً فردود ، فان مذهب مالك أن له أن يجاوز ذى الحليفة الى الجحفة اذا كان من أهل الشام أو مصر وان كان الأفضل أن يحرم من ذى الحليفة كما نقله ابن القاسم عنه ولا أعلم عندهم خلافاً فى ذلك وحكاها ابن المنذر عن أبى ثور وأصحاب الراى قال وبهذا نقول وصرح به الحنفية فى كتبهم وقد نكت الشيخ تقي الدين فى شرح العمدة بذلك ثم قال ابن المنذر وقالت عائشة اذا أردت الحج أحرمت من ذى الحليفة وإذا أردت العمرة أحرمت من الجحفة (قلت) لعلمها لما كانت تعتمر لا تسلك طريق ذى الحليفة ولا تمر عليها بل تسلك طريقاً أخرى تمر بها على الجحفة خاصة وقد حملة على ذلك العمرانى من أصحابنا

في البيان ويصله ما في صحيح مسلم عن جابر أحسبه رفع الحديث إلى النبي ﷺ فقال : (مهل أهل المدينة من ذى الخليفة) والطريق الآخر الجحفة الحديث وأما التفرق في ذلك بين الحج والعمرة فلا يظهر له معنى وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة : هذا محل نظر فان قوله ولمن أتى عليهن من غير أهلن عام فيمن أتى ، يدخل تحته من ميقاته بين يدي هذه المواقيت التي مر بها ومن ليس ميقاته بين يديها . وقوله ولأهل الشام الجحفة عام بالنسبة إلى من يمر بميقات آخر أولا فاذا قلنا بالعموم الاول دخل تحته هذا الشامي الذي مر بذي الخليفة فيلزمه أن يحرم منها واذا حملنا بالعموم الثاني وهو أن لأهل الشام الجحفة دخل تحته هذا المار أيضا بذي الخليفة فيكون له التجاوز إليها ولكل منهما عموم من وجه فكما يحتمل أن يقال ولمن أتى عليهن من غير أهلن مخصوص بمن ليس ميقاته بين يديه يحتمل أن يقال ولأهل الشام الجحفة مخصوص بمن لم يمر بشيء من هذه المواقيت اهـ ولو سلك ما ذكرته أولا من أن المراد بأهل المدينة من سلك طريق سفرهم ومر على ميقاتهم لم يرد هذا الاشكال ولم يتعارض هنا دليلان ، ومن المعلوم أن من ليس بين يديه ميقات لأهل بلده التي هي محل سكناه كالغني يخرج من المدينة ليس له مجاوزة ميقات أهل المدينة غير محرم وذلك يدل على ما ذكرناه أنه ليس المراد بأهل المدينة سكانها وإنما المراد بأهلها من حج منها وسلك طريق أهلها ولو حملناه على سكانها لوردت هذه الصورة وحصل الاضطراب في هذا فنفرق في الغريب الطاريء على المدينة مثلا بين أن يكون بين يديه ميقات لأهل بلده أم لا . فنحمل أهل المدينة تارة على سكانها وتارة على سكانها والواردين عليها ويصير هذا تفرقا بغير دليل واذا حملنا أهل المدينة على ما ذكرناه لم يحصل في ذلك اضطراب ومشى اللفظ على مدلول واحد في الأحوال كلها والله أعلم وكلام غير واحد منهم ابن شاس وابن الحاجب المالكيان وابن قدامة الحنبلي يقتضي ما ذكرته من أن الخلاف إنما هو فيمن له ميقات بين يديه كالشامي يمر بذي الخليفة هل له مجاوزتها إلى الجحفة : أما المدني فليس له ذلك

قطعا وكذلك الخبي ونحوه وجعل ابن عبد البر الخلاف في الجميع ومثل لموضع
الخلاف بمجاورة المدني ذا الخليفة وهو ظاهر كلام ابن المنذر أيضا وكذا
صرح به شارح القسودى محمود بن رمضان فينبى تحقيق ذلك
﴿البابعة﴾ ذو الخليفة بضم الحاء المهملة وفتح اللام تصغير الخليفة بفتح
اللام وكسرها وهى واحد الخلفاء وهو النبت المعروف والمراد بها موضع
يقرب المدينة بينه وبينها نحو ستة أميال قاله النووى وقيل الغزالي والقاضى
عياض ثم قال وقيل سبعة أميال وقال ابن حزم أربعة أميال وذكر ابن الصباغ
وتبعه الراغبي من أصحابنا أن بينهما ميلا قال المحب الطبري : وهو وهم والخس
يرد ذلك وقال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى في المهمات : الصواب
المعروف المشاهد أنها على ثلاثة أميال أو تزيد قليلا والقائلون بما ذكرناه أولا
أثبتن في ذلك وقد ذكره المحب الطبري عالم الحجاز وصوبه والذى رحمه الله
في شرح الترمذى وهو مأمن مياه بنى جشم بينهم وبين خفاجة العقيليين
وهو أبعد المواقيت من مكة بينهما نحو عشرة مراحل أو تسع أما ذو الخليفة
المذكور في حديث رافع بن خديج كنا مع النبي ﷺ بنى الخليفة
من تهامة فهو موضع آخر قال الداوودى ليس هو المهبل الذى بقرب المدينة
﴿الثامنة﴾ الجحفة بضم الجيم واسكان الحاء المهملة وفتح الفاء قرية على ستة
أميال من البحر وثمانى مراحل من المدينة ونحو ثلاث مراحل من مكة
وسميت بذلك لأن السيل اجتفها وحمل أهلها وهى مهيبة كما فى رواية تقدم
ذكرها من الصحيحين بفتح الميم واسكان الهاء وفتح الياء المثناة من تحت والعين
المهملة وحكى القاضى عياض عن بعضهم كسر الهاء مع اسكان الياء والصحيح
المشهور الاول وهو الآن خربة لا يصل اليها أحد لو خربها وإنما يحرم الناس
من رابع وهى على معاذاتها وذكر بعضهم أن مهيبة قريب من الجحفة والمعتد
ما قدمناه أنها هى الجحفة نفسها ﴿التاسعة﴾ الشام بلاد معروفة وهى من
العريش الى بلس وقيل الى الفرات عنه النووى فى شرح أبى داود وقال ابن

السماعاني هي بلاد بين الجزيرة والغور الى الساحل ويجوز فيها التذكير والتأنيث والهمز وتركه وأما شام بفتح الهمزة والمد فأباه أكثرهم الا في النسب وفي سبب تسميتها بهذا الاسم خلاف لا تطول بذكره ﴿ العاشرة ﴾ روى النسائي في سننه من رواية أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة مرفوعاً ولا أهل الشام ومصر الجحفة وهذه زيادة يجب الأخذ بها وعليها العمل ﴿ الحادية عشرة ﴾ نجد بفتح النون واسكان الجيم وآخره دال مهملة قال في الصحاح : هو ما ارتفع من تهامة الى أرض العراق ، وقال في المشارق ، ما بين جرش الى سواد الكوفة وحده فما يلي المغرب الحجاز وعن يسار الكعبة اليمن قال ونجد كلها من عمل اليمامة ، وقال في النهاية النجد ما ارتفع من الأرض وهو اسم خاص لما دون الحجاز مما يلي العراق ﴿ الثانية عشرة ﴾ قرن بفتح القاف واسكان الراء المهملة بلاخلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والاسماء وغيرهم كما قاله النووي قال وغلط الجوهرى في صحاحه في غلطتين فاحشتين فقال بفتح الراء وزعم أن أويسا القرني رضي الله عنه منسوب اليه والصواب اسكان الراء وأن أويسا منسوب الى قبيلة معروفة يقال لهم بنو قرن وهم بطن من مراد القبيلة المعروفة ينسب اليها المرادي (قلت) حكى القاضى في المشارق عن تعليق عن القبايسى أن من قال قرن بالاسكان أراد الجبل المشرف على الموضع ومن قال قرن بالفتح أراد الطريق الذي يفترق منه فانه موضع فيه طرق مفترقة انتهى وهذا يدل على أن فيه خلافاً ويقال له قرن المنازل وقرن الثعالب قال النووي وهو على نحو مرحلتين من مكة قالوا وهو أقرب المواقيت الى مكة وقال في المشارق هو على يوم وليلة من مكة وهو قريب مما قدمته عن النووي وفيما حكاه النووي من أن قرنا أقرب المواقيت الى مكة نظر فقد ذكر ابن حزم أن بينها وبين مكة اثنين وأربعين ميلاً وأن بين يالمم ومكة ثلاثين ميلاً فتكون يالمم حينئذ أقرب المواقيت الى مكة والله أعلم ﴿ الثالثة عشرة ﴾ يالمم بفتح الياء المثناة من تحت واللامين ويقال له أيضاً المم بهمزة أوله وهي الأصل والياء

بديل منها كما ذكره في المشارق وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة
وقال ابن السيد: يالم ويرمرم باللام والراء ﴿الرابعة عشرة﴾ قال أصحابنا وغيرهم
المراد بكون يالم ميقات أهل اليمن وبعض اليمن وهو تهامة فاما نجد فان ميقاته
قرون وذلك لأن اليمن يشمل نجداً وتهامة فأطلق اليمن وأريد بعينه وهو تهامة
منه خاصة وقوله فيما تقدم نجد تناول نجد الحجاز ونجد اليمن فكلاهما ميقات
أهله قرن ﴿الخامسة عشرة﴾ بقي ميقات خامس متفق عليه لم يتعرض له في هذا
الحديث وهو ذات عرق ميقات أهل العراق، وهو بكسر العين المهملة واسكان
الراء سمي بذلك لان فيه عرقاً وهو الجبل الصغير وقيل العرق من الأرض سبخة
تتبت الطرفاء وبينها وبين مكة اثنان وأربعون ميلاً قاله ابن حزم قال المنذري
وهي الحد بين نجد وتهامة وما ذكرته من الاجماع على توقيت ذات عرق لأهل
العراق تبعت فيه ابن عبد البر والنووي فقالوا: انه مجمع عليه لكن الخلاف
فيه موجود فخفي ابن حزم عن قوم أنهم قالوا: إن ميقات أهل العراق العقيق
قال واحتجوا بخبر لا يصح: لأن راويه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف عن محمد بن علي
ابن عبد الله بن عباس عن ابن عباس (قلت) الخبر المذكور رواه أبو داود والترمذي
بالاسناد المذكور بلفظ (إن النبي ﷺ وقت لأهل المشرق العقيق) سكت
عليه أبو داود وحسنه الترمذي قال النووي في شرح المذهب وليس كما قال فإنه من رواية
يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف باتفاق المحدثين وكذلك اعترض عليه المنذري في مختصر
السنن بان فيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف والجمهور على أن الميقات ذات عرق وبه
قال الأئمة الأربعة لكن اختلفوا هل صارت ميقاتهم بتوقيت النبي ﷺ أم
باجتهاد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي ذلك خلاف لأصحابنا الشافعية
حكاه الرافعي والنووي وجهين وحكاه القاضي أبو الطيب قولين المشهور
منهما عن نص الشافعي أنه باجتهاد عمر وهو الذي ذكره المالكية والذي
عليه أكثر الشافعية: أنه منصوص وهو مذهب الحنفية يبدل للأول
مارواه البخاري في صحيحه عن ابن عمر قال لما فتح هذان المصران أتوا عمر

فقالوا يا أمير المؤمنين أن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرن وهو جور عن طريقنا وانا ان أردنا قرن شق علينا قال فانظروا حذوها من طريقكم فحد لهم ذات عرق ويدل للثاني عدة أحاديث وهي متكاملة فيها قال ابن المنذر لا يثبت فيه عن النبي ﷺ حديث (قلت) روى مسلم في صحيحه عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل فقال سمعت أحسبه رفع الحديث الى رسول الله ﷺ فذكر الحديث وفيه رمهل أهل العراق من ذات عرق وقال النووي في شرح مسلم هو غير ثابت لعدم جزمه برفعه وأما قول الدارقطني إنه حديث ضعيف لأن العراق لم تكن فتحت في زمن النبي ﷺ فكلامه في تضعيفه صحيح ودليله ما ذكرته وأما استدلاله لضعفه بعدم فتح العراق ففاسد لأنه لا يمنع أن يخبر به النبي ﷺ لعلمه بأنه سيفتح ويكون ذلك من معجزات النبوة والخبار بالمغيبات المستقبلات كما أنه ﷺ رقت لأهل الشام الجحفة في جميع الأحاديث الصحيحة ومعلوم أن الشام لم يكن فتح يومئذ وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه أخبر بفتح الشام واليمن والعراق وأنهم يأتون اليهن يبسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وأنه عليه السلام أخبر بأنه زويت له مشارق الأرض ومغاربها وقل سيبليغ ملك أمتي ما زوى لي منها وأنهم سيفتحون مصر وهي أرض يذكر فيها القيراط وان عيسى ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق وكل هذه الأحاديث في الصحيح انتهى وقال في شرح المذهب اسناده صحيح لكنه لم يجزم برفعه الى النبي ﷺ فلا يثبت وقعه لجرد هذا ورواه ابن ماجه من رواية ابراهيم بن يزيد الخوزي باسناده عن جابر مرفوعا بغير شك بلفظ أهل المشرق لكن الخوزي ضعيف لا يحتاج بروايته ورواه الامام أحمد في مسنده عن جابر عن النبي ﷺ بلا شك أيضا لكنه من رواية الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف (قلت) في قول النووي إن حديث جابر غير ثابت لأنه لم يجزم برفعه نظر فان قوله أحسبه معناه اظنه والظن في باب الرواية يتنزل منزلة اليقين فلا يس ذلك قادحا في رفعه . وأيضا فلو لم

يصرح برفعه لا يقينا ولا ظنا فهو منزل منزلة المرفوع لأن هذا لا يقال من قبل الرأي وإنما يؤخذ توقيفا من الشارع لاسيما وقد ضمه جابر رضي الله عنه إلى المواقيت المنصوص عليها يقينا باتفاق وروى أبو داود والنسائي بإسناد صحيح كما قال النووي عن عائشة أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق وذكر ابن عدي عن يحيى بن محمد بن صاعد أن الإمام أحمد كان ينكر على أفلح بن حميد هذا الحديث قال ابن عدي قد حدث عنه ثقات الناس وهو عندي صالح وأحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة كلها وهذا الحديث ينفرد به معافي بن عمران عنه وإنكار أحمد قوله ولأهل العراق ذات عرق ولم ينكر الباقي من إسناده ومثله انتهى وصححه أبو العباس القرطبي وقال الذهبي هو صحيح غريب وقال والدي رحمه الله أن إسناده جيد وروى أبو داود أيضا عن الحارث بن عمرو السهمي حديثنا وفيه ووقت يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات عرق لأهل العراق قال البيهقي في إسناده من هو غير معروف (قلت) زرارة بن كريمة بفتح الكاف روى عنه جماعة وذكره ابن حبان في الثقات والراوى عنه في سنن أبي داود عتبة بن عبد الملك كذلك وباقي رجاله لا يحتاج إلى الفحص عنهم فليس في إسناده من هو غير معروف فإن كان فيهم من ليس معروفا عند البيهقي فهو معروف عند غيره وروى أحمد والدارقطني من رواية الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال (وقت رسول الله ﷺ) فذكر الحديث وفيه وقال لأهل العراق ذات عرق وروى الشافعي والبيهقي بإسناد حسن عن عطاء عن النبي ﷺ مرسل أنه وقت لأهل المشرق ذات عرق فهذه الأحاديث التي ذكرتها وإن كان في كل منها ضعيف فمجموعها لا يقصر عن بلوغ درجة الاحتجاج به وكذا ذكره النووي في شرح المذهب فالأرجح عندي أنه منصوص أيضا قال ابن قدامة ويجوز أن يكون عمر ومن سأله لم يعلموا توقيت النبي ﷺ ذات عرق فقال ذلك برأيه فأصاب ووافق قول النبي ﷺ فقد كان كثير

الاصابة رضى الله عنه اه ، فان قلت ما الجمع بين حديث ابن عباس في التوقيت من العقيق وبقية الأحاديث في التوقيت من ذات عرق؟ (قات) في ذلك أوجه (أحدها) ضعف حديث ابن عباس كما تقدم وبتقدير صحته فأحاديث التوقيت من ذات عرق أصح وأكثر وأرجح ، وعكس ذلك الخطابي فقال الحديث في العقيق أثبت منه في ذات عرق (الثاني) ان ذات عرق ميقات الايجاب والعقيق ميقات الاستحباب فلا حرام من العقيق أفضل فان جاوزه وأحرم من ذات عرق جاز وبهذا صرح أصحابنا الشافعية واقتضى كلام ابن عبد البر أنه متفق عليه (الثالث) ان ذات عرق ميقات لبعض أهل العراق والعقيق ميقات لبعضهم ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني في معجمه الكبير عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ وقت لأهل المدائن العقيق ولأهل البصرة ذات عرق الحديث وفيه أبو ذلال هلال بن يزيد وثقه بن حبان وضعفه الجمهور (الرابع) ذكر بعضهم أن ذات عرق كانت أولاً في موضع العقيق ثم حوت وقربت الى مكة وعلى هذا فذات عرق هو العقيق واللفظان متواردان على شيء واحد وروى البيهقي في المعرفة عن الشافعي عن ابن عينة عن عبد الكريم الجزري قال رأى سعيد بن جبير رجلاً يريد أن يحرم من ذات عرق فأخذ بيده حتى خرج به من البيوت وقطع الوادي فأتى به المقابر فقال هذه ذات عرق الأولى اه ومقتضى هذا الجواب وجوب الاحرام من العقيق والجمهور على خلافه كما تقدم وانما قال به الشافعية استحباباً كما تقدم وظاهر كلام المالكية كراهته لأنهم اتفقوا على كراهة تقدم الاحرام على الميقات بمكان قريب لما فيه من التباس الميقات وظاهر كلام المدونة كراهته عند التقديم بمكان بعيد أيضاً ، قال وهذا من هؤلاء كراهة أن يضيق المرء على نفسه ما قد وسع الله عليه وأن يتعرض لما لا يؤمر أن يحدث في احرامه قال وكأهم ألزمه الاحرام اذا فعل لأنه زاد ولم ينقص اه ولم يفرق هؤلاء في ذلك بين بعض المواقيت وبعضها فدخل في ذلك ذات عرق أيضاً ، وما حكاه عن الكل من صحة الاحرام قبل الميقات يخالفه كلام

ابن حزم المتقدم والله أعلم ، والعقيق كل مسيل شقه ماء السيل فوسعه وفي بلاد العرب أربعة أعقة وهي أودية عادية منها عقيق يتدفق مأؤه في غوري تهامة وهو المذكور في هذا الحديث قاله الأزهرى وذكر بعضهم أنها عشرة ﴿ السادسة عشرة ﴾ قال القاضي عياض فيه رفق النبي ﷺ بأمتة في توقيته هذه المواقيت لهم لجعل الأمر لأهل الآفاق بالقرب ولما كان أهل المدينة أقرب من أهل الآفاق المذكورة وقت لهم ذا الحليفة خارج المدينة بستة أميال وجعل لمن مر بها من أهل الآفاق المصير الى ميقاتهم الجنة على ثمانية مراحل من المدينة اه ، وما ذكره من أن الآفاق المار بنى الحليفة له مجاوزتها غير محرم الى الجنة التي هي ميقاته هو مذهب مالك وقد عرفت أن مذهب الشافعي والأكثرين خلافه ﴿ السابعة عشرة ﴾ وقت النبي ﷺ هذه المواقيت لأهل هذه الأمصار وبين في حديث ابن عباس أن من مر عليها من غير أهلها فحكه حكم أهلها وفهم من ذلك أن حكم المقيمين بهذه المواقيت كحكم المارين بها ، وفهم من سكوته عن سكنه بين المواقيت ومكة أنه لا يكاف الرجوع الى هذه المواقيت بل يحرم من موضعه اذ لو كاف الرجوع اليها لم يختص تأقيتها بالمارين بها ، وصرح بذلك في حديث ابن عباس بقوله ومن كان دون ذلك فمن حيث انشأ حتى أهل مكة من مكة أى فمن حيث أنشأ السفر منه وهذا مذهب الأئمة الأربعة وبه قال كافة العلماء الا مجاهد فقال ميقاته مكة نفسها وحكى ابن عبد البر عن أبي حنيفة أنه قال يحرم من موضعه فان لم يفعل فلا يدخل الحرم الا حراما فان دخله غير حرام فليخرج منه وليهل حيث شاء من الحل ، وحكاه ابن المنذر عن أصحاب الرأي ، وقال ابن عبد البر إنه وقول مجاهد شاذان ، وأما من هو بمكة فميقاته نفس مكة فلا يجوز له تركها والاحرام خارجها ولو كان في الحرم ، هذا هو الصحيح عند أصحابنا وغيرهم وقال بعض أصحابنا الاحرام من الحرم كله جائز ، والحديث بخلافه وقال المالكية : لو خرج الى الحل جاز على الأشهر ، ولا دم لأنه زاد وما نقص . قال أصحابنا ويجوز أن

﴿باب أفراد الحج والتمتع والقرآن﴾

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّ رَسُولَ

يُحْرَمُ مِنْ جَمِيعِ نَوَاحِي مَكَّةَ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَنْ نَفْسِ الْبَلَدِ وَفِي الْأَفْضَلِ قَوْلَانِ أَصْحَبَاهُمَا مِنْ بَابِ دَارِهِ وَالثَّانِي مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ تَحْتَ الْمِيزَابِ ثُمَّ إِنَّ هَذَا فِي الْحَجِّ أَمَّا الْعُمْرَةُ فَانْ مَبْقَتْ الْمَكِّي إِذَا أَرَادَ الْأَحْرَامَ بِهَا أَذْنَى الْحُلِّ مِنْ أَى الْجِهَاتِ كَانَ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَرَهَا فِي الْعُمْرَةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى التَّنْعِيمِ وَتَحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْهُ وَالتَّنْعِيمُ فِي طَرَفِ الْحُلِّ وَهُوَ أَقْرَبُ نَوَاحِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ الثَّامِنَةُ عَشْرَةَ ﴾ سَكَتَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ قَاصِدِ مَكَّةَ لِلنَّسَكِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمُرَّ عَلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ وَقَدْ قَالَ الْجُمْهُورُ : يَلْزِمُهُ الْأَحْرَامُ إِذَا حَاضَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ وَبِهِ قَالَ الْأَثَمَةُ الْأَرْبَعَةُ : قَالَ أَصْحَابُنَا فَإِنْ لَمْ يَحَاضِ مِيقَاتَنَا لَزِمَ أَنْ يَحْرِمَ إِذَا لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ إِلَّا مَرَحِلَتَانِ ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرُ : يَحْرِمُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ فَإِنْ مَرَّ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى مِيقَاتٍ مِنْهَا لَزِمَهُ تَجْدِيدُ الْأَحْرَامِ مِنْهُ وَادْعَى دُخُولَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَى) وَهُوَ مُرَدُّدٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ دُونَ الْمَوَاقِيتِ الْمَذْكُورَةِ فَلَمْ يَتَنَاوَلْهُ الْحَدِيثُ وَتَمَسَّكَ الْجُمْهُورُ فِي ذَلِكَ بِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا شَكِيَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْعِرَاقِ جُورَ قُرْنٍ عَنْ طَرِيقِهِمْ : انْظُرُوا حَذَوْهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ ، وَالْأَحْرَامُ مِنْ مَحَاضَاتِ الْمِيقَاتِ أَقْرَبَ الْأُمُورِ إِلَى النَّصِّ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْبَعْدَ عَنْ مَكَّةَ بِهَذِهِ الْمَسَافَةِ فَلَزِمَ اتِّبَاعُهُ

﴿بَابُ إِفْرَادِ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقُرْآنِ﴾

﴿الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ﴾

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا « أَنَّ رَسُولَ

الله ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ (لَفْظَ مُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ لَهُمَا) (أَهْلٌ بِالْحَجِّ)
وَالْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صَبِيحَ
رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهَيِّئِينَ بِالْحَجِّ لَا يَخْلُطُهُ شَيْءٌ فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا
بِحَجَلِنَا هَاهُنَا) وَقَالَ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ أَقْبَلْنَا مُهَيِّئِينَ مَعَ رَسُولِ

الله ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ « لَفْظَ مُسْلِمٍ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأَوَّلَى) » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ
وَأَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهَذَا اللَّفْظِ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ
الْشَيْخَانِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بِلَفْظِ
(خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْأَحْجَ) الْحَدِيثَ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ أَيْضًا
وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَتِيمَ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ « خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وَسَلَّمَ عَامَ حِجَّةِ الْوُدَّاعِ فَنَامَ مِنْ أَهْلِ بَعْمَةَ وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ بَحْجَةَ وَعُمَرَةُ وَمِنَّا مِنْ أَهْلِ
بِالْحَجِّ وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ فَأَمَّا مِنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَمْ يَحْلُوا
حَتَّى كَانَ يَوْمَ النَّحْرِ » لَفْظُ الشَّيْخَيْنِ وَأَبُو دَاوُدَ وَاقْتَصَرَ النَّسَائِيُّ مِنْهُ عَلَى (أَهْلِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ) وَقَالَ ابْنُ مَاجَةَ (أَفْرَدَ الْحَجَّ) (الثَّانِيَةِ) أَفْرَادَ الْحَجِّ
هُوَ أَنَّ يَحْرُمَ بِالْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ وَيُفْرَغُ مِنْهُ ثُمَّ يَعْتَمِرُ مِنْ عَامِهِ ،
وَالْتَمَعَ أَنْ يَحْرُمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيُفْرَغُ مِنْهَا ثُمَّ يَحْجُجُ مِنْ
عَامِهِ وَالْقُرْآنُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فَيَحْرُمَ بِهِمَا دَفْعَةً وَاحِدَةً وَكَذَا لَوْ أَحْرَمَ
بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ يَصِحُّ وَيَصِيرُ قَارِنًا فَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ
أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ فَفِيهِ قَوْلَانِ لَا شَأْنُ فِي أَحَدِهِمَا لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ وَالثَّانِي
يَصِحُّ وَيَصِيرُ قَارِنًا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الشَّرْعِ فِي أَسْبَابِ التَّحَلُّلِ مِنَ الْحَجِّ
وَقِيلَ قَبْلَ الرُّقُوفِ بِمَرَفَاتٍ ، وَقِيلَ قَبْلَ فِعْلِ فَرَضٍ ، وَقِيلَ قَبْلَ فِعْلِ طَوَافِ الْقُدُومِ

الله ﷺ بحج مفرد» وقال ابن ماجة بإسناد الصحيح (أفرد الحج) ولمسلم من حديث ابن عمر أهل بالحج مفرداً وفي الصحيحين من حديث ابن عمر (تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج) ولهما من حديث ابن عباس (هذه عمرة استمتعنا بها) ولمسلم من حديث علي وعمران بن حصين (تمتعنا مع

أو غيره، وأجمعت الأمة على جواز تأدية نسكي الحج والعمرة بكل من هذه الأنواع الثلاثة الافراد والتمتع والقران، وذكر الفقهاء من أصحابنا وغيرهم نوعين آخرين (أحدهما) الاطلاق وهو أن يحرم بنسك مطلقاً ثم يصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة أو كليهما، (والثاني) التعليق وهو أن يحرم بإحرام كإحرام زيد ولا يرد على ما حكى من الاجماع ما في الصحيحين عن عمرو وعثمان رضي الله عنهما أنهما نهيّا عن التمتع فلا أصحابنا عن ذلك جواباً (أحدهما) أنهما نهيّا عنها تنزيهاً وحملاً الناس على ما هو الأفضل عندهما وهو الافراد لانهما يعتقدان بطلان التمتع، وكيف ينظر بهما هذا مع علمهما بقول الله تعالى (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) (ثانيهما) أنهما نهيّا عن التمتع الذي فعلته الصحابة رضي الله عنهم في حجة الوداع وهو فسخ الحج إلى العمرة لأنه كان خاصاً لهم، قال النووي في شرح المذهب ومن العلماء من أصحابنا وغيرهم من يقتضي كلامه ان مذهب عمر رضي الله عنه بطلان التمتع وهذا ضعيف ولا ينبغي أن يحمل كلامه عليه بل المختار في مذهبه ما قدمته والله أعلم وشذ ابن حزم الظاهري فقال انه يتعين التمتع على من ليس معه هدى والقران على من معه هدى، ولا يجوز لكل منهما غير ذلك (الثالثة) في هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام عام حجته أفرد الحج وكذا في الصحيحين عن ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام أتى بالحج وحده وفي لفظ مسلم أهل بالحج مفرداً وفي الصحيحين عن جابر قال: «أهل النبي ﷺ هو وأصحابه بالحج» وفي لفظ مسلم (أقربنا مهلين مع رسول الله ﷺ بحج مفرد) وفي (الحج خالصاً

رسول الله ﷺ) وفي رواية له في حديث عمران (تمتع رسول الله ﷺ فتمتعنا معه) وفي رواية له (جمع بين حج وعمره) وفي رواية للدارقطني (قرن) ولمسلم من حديث أنس «جمع بينهما بين الحج والعمره» ولأبي داود والنسائي من حديث البراء إني سقت

وحده) وفي رواية له لسنا ننوي الا الحج وفي سنن ابن ماجه بإسناد صحيح (أفرد الحج) وفي صحيح مسلم عن ابن عباس (أهل رسول الله ﷺ بالحج وورد في أحاديث أخر (أنه كان متمتعاً) ففي الصحيحين عن ابن عمر قال: (تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمره الى الحج) الحديث وفيه (وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمره ثم أهل بالحج) الحديث وفي الصحيحين أيضاً عن عائشة رضى الله عنها قالت تمتع رسول الله ﷺ بالعمره الى الحج وتمتع الناس معه وفي الصحيحين أيضاً عن أبي موسى الأشعري (أنه أهل كاهلال النبي ﷺ قال فأمرني فطفت بالبيت والصفاء والمروة ثم أمرني فأحلت) وفي الصحيحين من حديث ابن عباس (هذه عمره استمتعنا بها) وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال (تمتع النبي ﷺ وتمتعنا معه) وفي صحيح مسلم أيضاً عن علي (تمتعنا مع رسول الله ﷺ ووردت أحاديث تدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان قارناً ففي صحيح البخاري عن سعيد بن المسيب قال: (اختلف علي وعثمان وهما بعسفان في المنة فقال ما تريد ان أن تنهي عن أمر فعله رسول الله ﷺ فلما رأى ذلك أهل بهما جميعاً) وفي الصحيحين عن أنس قال: (سمعت النبي ﷺ يلي بالحج والعمره جميعاً) وفي صحيح مسلم عن عمران بن حصين (أن رسول الله ﷺ جمع بين حجة وعمره ثم لم يمه عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه) وفي رواية للدارقطني (قرن) وفي صحيح البخاري عن عمر قال (سمعت رسول الله ﷺ يقول بوادي العقيق أدنى الآية آت من ربي فقال صل في هذا الوادي المبارك وقل عمره في حجة) وفي الصحيحين عن خفصة قالت (قلت للنبي ﷺ

الهدى وقرنت) وللنسائي من حديث علي مثله ولأحمد من حديث
سُرَاقَةَ (قرن في حجة الوداع) وله من حديث أبي طلحة (جمع
بين الحج والعمرة) وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة
مثله وللبراء من حديث ابن أبي أوفى مثله

ما شأن الناس حلوا ولم تحمل من عمرتك قال اني قلت هدي ولبت رأسي
فلا أحل حتى أحل من الحج) وفي سنن أبي داود والنسائي من حديث البراء (أنه
عليه الصلاة والسلام قال اني سقت الهدى وقرنت) وللنسائي من حديث علي
مثله ولأحمد من حديث سُرَاقَةَ (قرن في حجة الوداع) وله من حديث أبي طلحة
جمع بين الحج والعمرة وللدارقطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة مثله
وللبراء من حديث ابن أبي أوفى مثله قال الخطابي طعن جماعة من الجهال وقرر
من المتحدين في الأحاديث والرواة حيث اختلفوا في حجة النبي ﷺ هل
كان مفرداً أم متممناً أم قارناً وهي حجة واحدة وأفعالها مختلفة ولو يسروا
للتوفيق وأعينوا بحسن المعرفة لم ينكروا ذلك ولم يدفعوه وقد أنعم الشافعي
رحمه الله بيان هذا في كتاب اختلاف الحديث وجود الكلام فيه وفي اقتصاص
كل ما قاله تطويل ولكن الوجيز المختصر من جوامع ما قال: أن معلوماً في
لغة العرب جواز اضافة الفعل الى الأمر به كجواز اضافته الى الفاعل
كقولك بنى فلان داراً اذا أمر ببنائها وضرب الامير فلاناً اذا أمر بضربه ورجم
النبي ﷺ ما عزا رقطع سارق رداء صفوان وانما أمر بذلك ومثله كثير في الكلام
وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم اقرارن والمفرد والمتمع وكل منهم يأخذ
عنه أمر نسك ويعدر عن تعايجه لحاز أن تضاف كلها الى رسول الله ﷺ على
معنى أنه أمر بها واذن فيها قل الخطابي ويحتمل: أن بعضهم سمعه يقول لبيك
بحجة خفي أنه افرد وخفي عليه قوله وعمرة فلم يحك الا ما سمع وسمع أنس

وغيره الزيادة وهي لبك بحجة وعمرة ولا ينكر قبول الزيادة وإنما يحصل
التناقض لو كان الزائد نافيا لقول صاحبه فاما اذا كان مثبتا له وزائدا عليه
فليس فيه تناقض قال ويحتمل أن يكون الراوى سمعه يقول ذلك لغيره على
وجه التعليم فيقول له لبك بحجة وعمرة على سبيل التلقين فهذه الروايات المختلفة
في الظاهر ليس فيها تكاذب والجمع بينها سهل كما ذكرنا وقد روى جابر أن
النبي ﷺ أحرم من ذى الحليفة أحراما موقوفا وخرج ينتظر القضاء فزل
عليه الوحي وهو على الصفا فأمر رسول الله ﷺ من لم يكن معه هدى أن
يجعله عمرة وأمر من كان معه هدى أن يحج انتهى كلام الخطابي وقال القاضى
عباس : قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث وأوسعهم نقسا في ذلك
الطحاوى فإنه تكلم على ذلك في زيادة على ألف ورقة وتكلم معه في ذلك أيضا
أبو جعفر الطبرى ثم أبو عبد الله بن أبى صفرة ثم المهلب والقاضى أبو عبد الله
ابن المرباط والقاضى أبو الحسن بن القصار وأبو عمر بن عبد البر وغيرهم
وأولى ما يقال في هذا على ما خصناه من كلامهم واختارناه من اختياراتهم
مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث أن النبي ﷺ أباح للناس فعل
هذه الأنواع الثلاثة ليدل على جواز جميعها اذ لو أمر بواحد لكان غيره
يظن أنه لا يجزىء فأضيف الجميع اليه وأخبر كل واحد بما أمر به وأباحه له
ونسبه الى النبي ﷺ أما لأمره به وأما لتأويله عليه ، وأما أحرامه صلى الله
عليه وسلم بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفردا للحج تظاهرت به الروايات
الصحيحة وأما الروايات بأنه كان متمتعا فعناها أمر به وأما الروايات بأنه كان
قارنا فأخبار عن حاله الثانية لأعن ابتداء أحرامه بل أخبار عن حاله حين أمر
أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه الى عمرة لمخالفة الجاهلية الا من كان معه
هدى وكان هو ﷺ ومن معه الهدى في آخر أحرامهم قارنين بمعنى أنهم
أردفوا الحج بالعمرة وفعل ذلك مواساة لأصحابه وتأنيسا لهم في فعلها في
أشهر الحج لكونها كانت منكورة عندهم في أشهر الحج ولم يمكنه التحلل
معهم بسبب الهدى واعتذر اليهم بذلك في ترك مواساتهم فصار ﷺ قارنا

في آخر أمره وقد اتفق جمهور العلماء على جواز ادخال الحج على العمرة وشذ بعض الناس فمنعه وقال لا يدخل احرام على احرام كما لا يدخل صلاة على صلاة واختلفوا في ادخال العمرة على الحج فجوزه أصحاب الرأي وهو قول للشافعي لهذه الاحاديث ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصا بالنبي ﷺ لضرورة الاعتبار حينئذ في أشهر الحج قال وكذلك يتأول قول من قال كان متمتعاً أي تمتع بفعله العمرة في أشهر الحج وفعلها مع الحج لان لفظ المتعة يطلق على معان فانتظمت الاحاديث واتفقت قال ولا يبعد رد ماورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك الى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفرداً فيكون الافراد اخباراً عن فعلهم أولاً والقران اخباراً عن احرام الذين معهم هدى بالعمرة ثانياً والتمتع لفسخهم الحج الى العمرة ثم اهلأهم بالحج بعد التحلل منها كما فعله كل من لم يكن معه هدى (قلت) نقله عن الشافعي جواز ادخال العمرة على الحج هو قوله القديم لكن الجديد المعمول به عند أصحابه منع ذلك الآن والله أعلم ثم قال القاضي عياض وقال بعض علمائنا : إنه أحرماً احراماً مطلقاً منتظراً ما يؤمر به من أفراد أو تمتع أو قران ثم أمر بالحج ثم أمر بالعمرة في وادي العقيق بقوله صل في هذا الوادي وقل عمرة في حجة قال القاضي والذي سبق أبين وأحسن في التأويل ثم قال القاضي في موضع آخر بعد ذلك لا يصح قول من قال: «أحرم النبي ﷺ احراماً مطلقاً مبهماً لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الاحاديث الصحيحة تردده وهي مصرحة بخلافه اهـ» وذكر ابن حزم الظاهري في كتاب له صنفه في حجة الوداع ان الرواية مختلفة عن عائشة وجابر وابن عمر وابن عباس فروى عنهم ما يدل على الافراد للحج وما يدل على التمتع وما يدل على القران حاشا جابر فإنه روى عنه الافراد والقران فقط ثم قال فاما عند صحة البحث وتحقيق النظر فليس شيء من ذلك بمضطرب بل كله متفق ثم جمع بينها بأن من روى القران عنده زيادة علم لان من روى الافراد قال أحرم بحج ومن روى التمتع قال أحرم بعمرة ومن روى القران زاد على الأول عمرة وعلى الثاني حجة وزيادة الثقة مقبولة وأيضاً فمن

أدوى القرآن من الصحابة لم تختلف الرواية عنهم ومن روى الأفراد والتمتع
 اختلفت الرواية عنهم وأيضاً فليس في الأحاديث شيء مرفوع إلا القرآن
 وهو في حديث البراء بن عازب مرفوعاً (إني سقت الهدى وقرنت) رواه أبو
 داود والنسائي ولم يرو لفظ الأفراد عن عائشة إلا عروة والقاسم وروى عنها
 القرآن عروة أيضاً ومجاهد وليس مجاهد دون القاسم فنظرنا فوجدنا من روى القرآن
 لا يحتمل تأويلاً أصلاً ورواية من روى الأفراد يحتمل التأويل وهو
 أن يكون قولها أفرد الحج أي لم يحج بعد فرض الحج الاحقة فردة
 لم ينهها بأخرى ويحتمل أن تكون سمعته يلبي بالحج فروته ولم تسمع
 ذكر العمرة فلم ترو ما لم تسمع ثم صح عندها بعد ذلك أنه قرن فذكرت
 ذلك كما روى عنها عروة ومجاهد ، وأما عمرة والأسود فلم يرويا عنها لفظه
 الأفراد وإنما روي عنها (أهل بالحج) ولا يمنع من أن يكون أهل بالعمرة أيضاً
 فليس في روايتهما ما يوجب الأفراد ولا ما يخالف من روى عنها القرآن وهكذا
 القول فيما روى عن أسماء (قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مهلين بالحج) فانما
 عنت أصحابه لا إهلاله ولم تنف أيضاً أنه قرن إلى الحج عمرة فقول من زاد
 أولى وهكذا القول في الرواية عن ابن عمر سواء بل في الرواية عنه بيان ما يدل
 على رجوعه عن الأفراد ثم روى من طريق عبد الرزاق أنا عبد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر (أنه تمتع وقرن بين الحج والعمرة في آخر زمانه) وكان
 قبل ذلك يفرد الحج واتفق سالم ونافع عن ابن عمر على القرآن وما أوثق الناس
 فيه ، وأما الرواية عن جابر فإنه لم يقل عنه إن النبي ﷺ أفرد الحج إلا
 الدراوردي وحده عن جعفر بن محمد عن أبيه وهذا يقيناً مختصر من الحديث
 الطويل وسأثر الناس عن جابر إنما قالوا أهل بالحج أو أهل بالتوحيد حاشا من
 ضريقتين لا يعتمد بهما (أحدهما) من رواية مظرف بن مصعب وهو مجهول عن
 عبد العزيز بن أبي حازم عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن رسول الله
 ﷺ أفرد الحج ، (والأخرى) من رواية محمد بن عبد الوهاب وهو مجهول
 أيضاً عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن جابر كذلك ومحمد بن مسلم أن

كان الطائفي فهو ساقط ألبتة وإن كان غيره فلا أدري من هو وأما سائر الرواة
النقات فقالوا كما قدمنا وليس في قوله أهل بالحج ما يمنع أن يكون أهل معه
بعمره أيضاً ولكنه سكت في هذه الرواية عن ذكرها وليس على المرء أن
يحدث في كل وقت بكل ما سمع وقد قال عليه السلام دخلت العمرة في الحج
فقول القائل أهل بالحج يقتضي العمرة على هذا الحديث ما لم يقل الراوي أفرد
الحج وأهل بالحج وحده ويشد هذا ما أوردهنا من طريق جابر أنه عليه السلام قرن
مع حجته عمرة والاظهر فيما روى عن جابر أنه عليه السلام أهل بالتوحيد
إنما أراد اهلاله بقوله ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك فصيح أنه
عنى بالتوحيد هذه التلبية لا إفراد الحج وصح أن قول الداروردي أفرد الحج
إنما هو اختصار منه وظن لا من قول جابر وهكذا القول فيما روى عن
ابن عباس من ذلك ولا فرق ، ويوضح هذا أن ابن عباس ذكر في هذا الحديث
أنه عليه السلام أهل بعمره : ثم ذكر فيه أنه لم يحل منها وهذه صفة القران
وهكذا معنى حديثه أهل بالحج وأنت إذا أضفت قول ابن عباس في رواية
أبي العالية وأبي حسان عنه أنه عليه السلام أهل بالحج الى قول مسلم القوي
عنه أنه أهل بعمره صح القران يقينا وصدقت كلتا الروايتين ولا يصح غير
هذا الا بتكذيب احدي الروايتين وذلك لا يجوز وبهذا يتألف جميع
الروايات ويصح تصديق جميعها وازافة بعضها الى بعض قال فوهت روايات
الافراد وسقطت كلها ثم عدنا الى الروايات فوجدنا عائشة وعمر وعلياً وابن
عمر وعمران وابن عباس ذكروا أنه عليه السلام تمتع وقال بعضهم أهل
بالعمرة ثم لما فسروا أقوالهم في ذلك أتوا بصفة القران وذكروا أنه لم يحل
من عمرته حتى أتم جميع عمل الحج وصدر من المزدلفة الى منى فلما كان ذلك كما
ذكرنا احتملت الرواية عن عثمان وسعد في التمتع أنهما عنيا بذلك القران مع
شهرة قوله لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وجعلتها عمرة
وهذا يبطل قول من قال إنه أهل بعمره مفردة ثم أحل منها وأهل بالحج
فصار تمتعاً فلما وهت روايات التمتع أيضاً وبطل الافراد وانتم لم يبق الا روايات

القران فوجب الاخذ بها وثبتت صحتها من وصف القران لا يحتمل تأويله ولا البتة
وكان الرواة للقران اثني عشر من الصحابة ستة مدنيون وواحد مكي
واثنان بصريان وثلاثة كوفيون وبدون هذا النقل تصح الاخبار صحة ترفع
الشك وتوجب العلم الضروري فصح بذلك أنه كان قارنا يقيين لاشك فيه
وكانت سائر الروايات التي تعلق بها من ادعى الافراد والتمتع غير مخالفة لرواية
الذين رووا القران ولا دافعة له على ما بينا انتهى كلام ابن حزم قال والذي
رحمه الله في شرح الترمذي وعليه مؤاخذات (منها) قوله ان الدار اوردي انفرد
في حديث جابر بقوله افرد الحج وليس كذلك فقد تابعه عليه حاتم بن اسحق
عن جعفر بن محمد كما هو عند ابن ماجه وهو عند ابن ماجه أيضا من طريق
ابن المنكدر عن جابر وان كان فيه ضعف وروى أبو الشيخ بن حبان في
فوائد العراقيين من طريق ابن لهيعة عن الليث عن أبي الزبير عن جابر قال
خرجنا مع النبي ﷺ فأفرد النبي ﷺ الحج ثم قال والذي وهذا الذي جمع
به ابن حزم بين الأحاديث فيه نظر من جهة أن في حديث ابن عمر وعائشة في
الصحيح انه احرم بالعمرة ثم احرم بالحج وهذا مناف لاحرامه بها معا في
أول دفعة انتهى وقال النووي في شرح المذهب بعد ذكره أن ابن حزم
اختار اقران وتأول باقي الأحاديث ، وتأويل بعضها لبس بظاهر فيما قاله
والصواب الذي نعتقده أنه عليه الصلاة والسلام أحرم أولا بالحج مفردا ثم ادخل
عليه العمرة فصار قارنا فمن روى أنه كان مفردا وهم الا كثرون ، اعتمد أول
الاحرام ومن روى قارنا اعتمد آخره ومن روى متمعا أراد التمتع اللغوي
وهو الانتفاع والالتذاذ وقد انتفع بأن كفاه عن النسكين فعمل واحد ولم
يحتاج الى افراد كل واحد بعمل قال ويؤيده هذا الذي ذكرته أنه عليه الصلاة والسلام
لم يعتمر تلك السنة عمرة مفردة لاقبل الحج ولا بعده وقد منا أن القران أفضل من
افراد الحج من غير عمرة بلا خلاف ، ولو جعلت حجته مفردة لم منه أن لا يكون
اعتمر تلك السنة ولم يقل أحد إن الحج وحده أفضل من اقران . قلت سيأتي
عن القاضي حسين والمتولى ترجيح الافراد ولو لم يعتمر تلك السنة . ومن

المعلوم أنه عليه الصلاة والسلام اعتمر في سنة أخرى فهذا قادح فيما تنهه من
الخلاف والله أعلم : قال النووي . وحاصله ترجيح الافراد لأنه عليه الصلاة
والسلام اختاره أولا وإنما أدخل عليه العمرة لمصلحة وهي بيان جواز الاعتبار
في أشهر الحج وكانت العرب تعتقده من أجر الفجور انتهى وأذكر ابن حزم
الظاهري هذا الكلام وقال قد اعتمر النبي ﷺ في ذي القعدة علما بعدم عام
قبل الفتح ثم اعتمر في ذي القعدة عام الفتح ثم قال لهم في حجة الوداع
في ذي الحليفة من شاء منكم أن يهل بعمرة فليفعل وهذا كاف في البيان
« الرابعة » اختلف العلماء في أفضل وجوه الاحرام بحسب اختلافهم فيما فعله
النبي ﷺ عام حجة الوداع على أقوال (أحدها) أن الأفضل الافراد وهو مذهب
مالك والشافعي وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وجابر وعائشة وأبي ثور وحكاه النووي
في شرح المذهب عنهم وعن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود والأوزاعي وداود
قال المالكية والشافعية ثم الأفضل بعد الافراد التمتع ثم القران (الثاني) أن التمتع أفضل
وهو قول أحمد بن حنبل قال ابن قدامة في المغنى وممن روى عنه اختيار التمتع ابن عمر
وابن عباس وابن الزبير وعائشة والحسن وعطاء وطاوس ومجاهد وجابر بن زيد وسالم
والقاسم وعكرمة وهو أحد قول الشافعي وحكاه الترمذي عنه وعن أحمد واسحق
وأهل الحديث قال الحنابلة ثم الأفضل بعد التمتع الافراد ثم القران (الثالث) أن
القران أفضل وهذا قول أبي حنيفة وحكاه ابن المنذر عن سمبان النوري
واسحق بن راهويه ثم قال لا شك أنه عليه الصلاة والسلام كان قارنا انتهى
وهو قول للشافعي وقال به من أصحابنا المزني وأبو إسحق المروزي واليه
ذهب ابن حزم الظاهري كما تقدم والمشهور عند الحنفية أن الأفضل بعد القران
التمتع ثم الافراد وعن أبي حنيفة أن الافراد أفضل من التمتع (الرابع) أنه
إن ساق الهدى فالقران أفضل وإن لم يسقه فالتمتع أفضل ؛ حكاه المروزي عن أحمد
ابن حنبل (الخامس) أن الأنواع الثلاثة سواء في الفضيلة لا فضيلة لبعضها على
بعض ؛ حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء (السادس) أن التمتع والقران
سواء وهما أفضل من الافراد ؛ حكى عن أبي يوسف ورجح الشافعي

وأصحابه الافراد ، أنه الأكثر في الروايات في حجة النبي ﷺ ، وبأن رواه
أخص بالنبي ﷺ في هذه الحجة فان منهم جابراً وهو أحسنهم سياقة الحجة
النبي ﷺ فانه ذكرها من أول خروجه من المدينة الى فراغه وهذا يدل على
ضبطه لها واعتناؤه بها ، ومنهم ابن عمر وقد قال كنت تحت ناقة النبي ﷺ
يمشي لعلها أسمعه يلبي بالحج ومنهم عائشة وقربها من النبي ﷺ وإطلاعها
على باطن أمره وفعله في خلوته وعلايته كله معروف مع فقهاء وعظم فطنها
ومنهم ابن عباس وهو بالحل المعروف من الفقه والفهم الثاقب مع كثرة بحثه وحفظه
أحوال النبي ﷺ التي لم يحفظها غيره ، وبأن الخلفاء الراشدين رضی الله عنهم بعد
النبي ﷺ أفردوا الحج وواظبوا عليه فلم يكن هو الأفضل عندهم وعلموا
أن النبي ﷺ فعله لم يواظبوا عليه وكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعله
أو أنهم خفي عليهم جميعهم فعله ، وأما الخلاف عن علي وغيره فانما فعلوه لبيان
الجواز ، وبأن الافراد لا يجب فيه دم بالاجماع لكمال بخلاف التمتع والقران
فلا يحتاج الى جبر أفضل وباجماع الامة على جواز الافراد بلا كراهة ، وكره
عمر وعثمان وغيرهما التمتع وبعضهم القران أيضاً وان جوزوه واحتج من رجح
التمتع بكونه عليه الصلاة والسلام تماء بقوله واستتمت من أمرى ما استدبرت لم
أسق الهدى ولجعلها عمرة ، وأجاب أصحابنا عن ذلك بأن سببه أن من لم يكن معه
هدى أمروا بجعلها عمرة فحمل لهم حزن حيث لم يكن معهم هدى فيوافقون
النبي ﷺ في التماء على الاحرام فتأسف عليه الصلاة والسلام حينئذ على
فوات موافقتهم تطيباً لنفوسهم ورغبة فيما فيه موافقتهم لأن التمتع دائماً
أفضل قال التماضي حسين من أصحابنا ولأن ظهر هذا الحديث غير مراد
بالاجماع لأن ظاهره أن سرق الهدى يمنع اعتماد العمرة وقد انعمت الاجماع
على خلافه واحتج من رجح القران بالأحاديث السابقة بقوله تعالى (وأنتموا
الحج والعمرة لله) واشتهر عن عمر وعلي أن إتمامهما أن تحرم بهما من ديرة
أهلك وقالوا إن الدم الذي على القارن ليس دم جبران بل دم عبادة والعبادة
المتعلقة بالبدن والمال أفضل من الختمية بالبدن وأجاب أصحابنا عن أحاديث

وعن عروة عن عائشة قالت « خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهملت بعمره ولم أكن سقت الهدى فقال

القران بأنها مؤولة وبأن أحاديث الافراد أكثر وأرجح وعن الآية الكريمة بأنه ليس فيها الا الامر باتمامها ولا يلزم منه قرنها في الفعل فهو كقوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وأما المروى عن عمر وعلى فعناد الاحرام بكل منهما من دوية أدله يدل عليه أنه صح عن عمر كرادته للتمتع وأمره بالافراد واستدل أصحابنا عن أن الدم الذي على ائقارن دم جبران لانك بان الصيام يقوم مقامه عند العجز ولو كان دم نسك لم يتم مقامه كالاضحية قال صاحب الهداية من الحنفية : وقيل الاختلاف بيننا وبين الشافعي بناء على أن القارن عندنا يطوف طوافين ويسعى سعيين وعنده طواف واحد وسعي واحد ﴿ الخامة ﴾ قد يستدل به على ترجيح الافراد على التمتع والقارن ولو لم يعتمر في تلك السنة وبه قال انماضي حسين والتمولى من الشافعية ولكن الاكثرون على أن شرط تفضيله عليهم أن يعتمر من سنته فلو أخر العمرة عن تلك السنة فكل منهما أفضل منه للاتبان فيهما بالنسكين وذكر النووي أن ما قاله شاذ ضعيف وبحث شيخنا الامام جمال الدين الاسنوى في المهمات أنه إذا قرن أو تمتع ثم اعتمر بعده كن أفضل من الافراد وفيه نظر لأن الكلام في أداء النسكين وهذا قد أدى ثلاثة فهي غير الصورة المتمك فيها والله أعلم وقال ابن قدامة في المغنى في ترجيح مذهبه في التمتع : المفرد انما يأتي بالحج وحده وان اعتمر بعده من التمتع فقد اختلف في اجزائها عن عمره الاسلام وكذلك اختلف في اجزاء عمره القران ولا خلاف في اجزاء التمتع عن الحج والعمره جميعا اهـ .

الحديث الثاني

وعن عروة عن عائشة قالت : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا قَالَتْ خَفِضْتُ فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ

حَام حِجَّةُ الْوُدَاعِ فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ أَكُنْ سَقَتِ الْهَدْيَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا قَالَتْ خَفِضْتُ فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحِجَّتِي؟ قَالَ اتَّقِضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي وَأَمْسِكِي عَنِ الْعُمْرَةِ وَأَهْلِي بِالْحَجِّ فَلَمَّا قَضَيْتُ حِجَّتِي أَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ مَكَانَ عُمَرَى الَّتِي سَكَتَ عَنْهَا « (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأُولَى﴾ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَتِهِ أَمْسَكَتَ عَنْهَا مَكَانَ سَكَتِ عَنْهَا وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَعَقِيلِ بْنِ خَالِدٍ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ وَمُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ سَفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ كُلَّهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ وَفِي رِوَايَةِ مَالِكٍ فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ حَلَوْا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا ﴿الثَّانِيَةَ﴾ حِجَّةُ الْوُدَاعِ كَانَتْ سَنَةَ عَشْرٍ مِنَ الْهِجْرَةِ سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَدَعَى النَّاسَ فِيهَا وَلَمْ يَحْجْ بَعْدَ الْهِجْرَةِ غَيْرَهَا ﴿الثَّلَاثَةَ﴾ فِيهِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ مُحْرَمَةً بِعُمْرَةٍ وَرَوَى الْقَاسِمُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ) وَفِي رِوَايَةٍ لَأَنْذَكَرَ إِلَّا الْحَجَّ وَفِي رِوَايَةٍ لِبَنِي الْحَجِّ وَفِي رِوَايَةٍ مَهْلِينَ بِالْحَجِّ وَرَوَى الْأَسْوَدُ وَعُمْرَةُ عَنْهَا (وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ) وَقَدْ جَمَعَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ فِي ضَحِيحِهِ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ عَنْ عَائِشَةَ فِيمَا أَحْرَمَتْ بِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ مَالِكٌ لَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عِنْدَنَا قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ بِتَرْجِيحِ أَنَّهَا كَانَتْ مُحْرَمَةً بِحَجٍّ لِأَنَّهَا رَوَايَةُ عُمْرَةٍ وَالْأَسْوَدُ وَالْقَاسِمُ ، وَغَلَطُوا عُرْوَةَ فِي الْعُمْرَةِ ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ وَرَجَحُوا الرِّوَايَةَ غَيْرَ

قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَهْلًا بِبَعْرَةٍ فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحَجَّتِي
قَالَ اتَّقِ رَأْسَكَ وَامْنَشِطْ وَأَمْسِكِ عَنِ الْعُمْرَةِ وَأَهْلِي بِأَخِي

عروة على روايته لأن عروة قل في رواية حماد بن زيد عن هشام عنه حدثني
غير واحد أن النبي ﷺ قل لها دعى عمرتك فقد بان أنه لم يسمع الحديث
منها قال القاضي عياض وليس هذا بواضح لأنه يحتمل أنها ممن حدثه ذلك
قالوا أيضا ولأن رواية عمرة واقاسم نسقت عمل عائشة في الحج من أوله إلى
آخره ولهذا قال واقاسم عن رواية عمرة نبأتك بالحديث على وجهه وقالوا ولأن
رواية عروة إنما أخبر فيها عن آخر أمر عائشة والجمع بين الروايات ممكن
فأحرمت أولا بالحج كما صح عنها في رواية الأكثرين وكما هو الأصح من فعل
النبي ﷺ وأكثر أصحابه ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ أصحابه
بفسخ الحج إلى العمرة وهكذا فسر القاسم في حديثه فأخبر عروة بأعمالها
في آخر الأمر ولم يذكر أول أمرها قال القاضي وقد يعارض هذا بما صح عنها
في أخبارها عن فعل الصحابة واختلافهم في الأحرام وإنما أحرمت هي بعمرة
فالحاصل أنها أحرمت بحج ثم فسخته إلى عمرة حين أمر الناس بذلك فلما
حاضت وتعدت عايتها إتمام العمرة والتحال منها وإدراك الأحرام بالحج : أمرها
النبي ﷺ بالأحرام بالحج فأحرمت به فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارئة
وحكى ابن عبد البر عن رجح رواية عروة في إحرامها بعمرة أن جابرا روى
ذلك أيضا قالوا وليس في قولها كنا مهلين بالحج وخرجنا لا نرى إلا الحج
بيان أنها كانت هي مهلة بالحج وإنما هو استدلال لاحتمال أن تريد خرج
رسول الله ﷺ وأصحابه وتريد بعضهم أو أكثرهم وليس الاستدلال المحتمل
للتأويل كالتصريح ثم قل ابن عبد البر الاضطراب عن عائشة في حديثها هذا
في الحج عظيم وهذا أكثر العلماء في توجيه الروايات فيه ودفع بعضهم بعضا ببعض
ولم يستلزموا الجمع بينها ورام قوم الجمع في بعض معانيها ثم قل ابن عبد البر في قول
مالك : ليس العمل عليه قديما رلا حديثا يريد ليس العمل عليه في رفض العمرة

فلما قضيتُ حَجَّتِي أمرَ عبدَ الرحمنِ بنِ أبي بكرٍ فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ مَكَانَ عُمَرَتِي الَّتِي مَسَكْتُ عَنْهَا لَفْظُ مُسَلِّمٍ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ:

لأن العمل عليه عنده في أشياء كثيرة ﴿الرابعة﴾ أصل الإهلال رفع الصوت بالتلبية ثم توسع فيه باصلافة على مطلق الاحرام وإن لم يكن فيه رفع صوت ﴿الخامسة﴾ قولها ولم أكن سقت الهدى توطئة لما تريد الاخبار به من استمرارها على تحييض العمرة وإنما لم تدخل عليها الحج لأنه عليه الصلاة والسلام إنما أمر بضم الحج إلى العمرة من كان معه هدى واهدى باستكان الدال وتخفيف الياء وبكسر الدال وتشديد الياء لغتان مشهورتان الأولى أفصح وأشهر وهو اسم لما يهدى إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدى سنة لمن أراد الاحرام بحج أو عمرة ﴿السادسة﴾ قوله عليه الصلاة والسلام من كان معه الهدى فليحل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا. قال القاضي عياض الذي تدل عليه نصوص الأحاديث في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ إنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج وفي منتهى سفرهم ودنوا من مكة بسرف كما جاء في رواية عائشة أو بعد طوافهم بالبيت وسعيهم كما جاء في رواية جابر ويحتمل تكريره الأمر بذلك مرتين في موضعين وأن العزيمة كانت آخر حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة ﴿السابعة﴾ قال المالكية والشافعية والجمهور هذه الرواية دالة على أن السبب في بقاء من ساق الهدى على حرامه حتى يحل من الحج كونه أدخل الحج على العمرة وأنه ليس السبب في ذلك مجرد سوق الهدى فما يقوله أبو حنيفة وأحمد ومن وافقهما أن المعتبر المتعنع إذا كان معه هدى لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر وهم يسمونهم بقرى الله في رواية عقيل عن الزهري وهي في الصحيحين (فقال رسول الله ﷺ من أحرم بعمرة ولم يهد فليحلل. ومن أحرم بعمرة واهدى فلا يحل حتى ينحر هديه. ومن أهل الحج فليتم حجه) وهي ظاهرة في الدلالة لمذهبهم، لكن تأولها.

(أَمَسَكْتُ عَنْهَا) وَزَادَ الشَّيْخَانُ فِي رِوَايَةِ قَالَ (فَطَافَ الدِّينَ كَانُوا أَهْلُوا بِالْعُمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ ثُمَّ حَلُّوا ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنَى وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا)

أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ مَعْنَاهَا وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَأَهْدَى فَلْيَهْلُ بِالْحَجِّ وَلَا يَحِلُّ حَتَّى يَنْعَمَ هَدْيُهُ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ بِالرِّوَايَةِ الَّتِي تَكَلَّمَ عَلَيْهَا وَقَالُوا هَذَا التَّأْوِيلُ مُتَعَيِّنٌ لِأَنَّ الْقَضِيَّةَ وَاحِدَةً وَالرَّائِي وَاحِدٌ فَيَتَعَيَّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الرِّوَايَتَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿الثَّامِنَةُ﴾ قَوْلُهَا فَلَمَّا دَخَلَتْ لَيْلَةَ عَرَفَةَ يَحْتَمِلُ أَنَّ مَعْنَاهُ قَرِيبٌ وَشَارَفَتْ فَإِنْ حَجَلَ اسْتَحْبَابُ الْأَحْرَامِ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ عِنْدَ الشَّرُوعِ فِي التَّوَجُّهِ إِلَى مَنَى وَيَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَاشِيَةَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي شِكْوَاهَا وَالْأَنَاسِ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ وَقَوْلُهَا إِنِّي كُنْتُ أَهَلْتُ بِعُمْرَةٍ أَيْ مَفْرَدَةٍ وَلَمْ أَدْخُلْ عَلَيْهَا الْحَجَّ وَقَوْلُهَا فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحُجَّتِي أَيْ بِالْحُجَّةِ الَّتِي قَصَدْتُ تَحْصِيَاهَا وَالْأَنَبَاءُ بِهَا إِذَا الْفَرَضُ أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ مُحَرَّمَةً بِحَجٍّ فَأَضَافَتْ الْحُجَّةَ إِلَيْهَا بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ ﴿التَّاسِعَةُ﴾ قَوْلُهُ اتَّقِ رَأْسَكَ بِالْقَافِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ أَيْ حُلِّيْ ضَمُّهُ وَقَوْلُهُ وَامْتَشِطْ أَيْ سَرِّحْ بِالْمَشْطِ ﴿الْعَاشِرَةُ﴾ قَوْلُهُ وَأَمْسِكِي عَنِ الْعُمْرَةِ أَيْ عَنِ أَتِمَامِ أَفْعَالِهَا وَهِيَ الطَّوَافُ وَالسَّمْيُ وَتَقْصِيرُ الشَّمْرِ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مَبِينَةٌ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى أَرَفَضِي عِمْرَتَكَ وَفِي رِوَايَةِ أُخْرَى دَعَى عِمْرَتَكَ وَدَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِرَفْضِهَا إِبْطَالُهَا بِالْكَايَةِ وَالْخُرُوجُ مِنْهَا وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ رَفْضُ الْعَمَلِ فِيهَا وَإِتِمَامُ أَفْعَالِهَا وَيَدُلُّ لَذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطْفِ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَاضَتْ فَنَسَكَتِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ النَّفَرِ يَسْهَلُكَ طَوَافُكَ لِحْجِكَ وَعِمْرَتُكَ فَأَبَتْ فَبَعَثَ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ وَاعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ فَوَلَّمَهُ رِوَايَةً صَرِيحَةً فِي أَنَّ عِمْرَتَهَا بَاقِيَةٌ

صحيفة مجزئة لقوله يسمع طوافك لحجك وعمرك وقد علم أن الاعمال الشرعية لا يجوز الخروج منها اما مطلقا أو الواجبات منها ويزيد الحج والعمرة على غيرها بأنها الشدة تشبههما ولو وهما لا يصح الخروج منهما بنية الخروج وإنما يخرج منهما بالتحلل بعد فراغهما وهذا الذي ذكرناه من تأويل هذا اللفظ أولى من ابطاله ورده ونسبه عروة للوه في كما حكاه ابن عبد البر عن بعضهم ثم أيده بأن حماد بن زيد روى هذا الحديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه قال عروة فحدثني غير واحد أن رسول الله ﷺ قال لها دعى عمرتك وانتقضى رأسك وامتشطى وافعل ما يفعل الحاج المسلمون في حجهم قالت فأطعت الله ورسوله فلما كان ليلة الصدر أمر رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن أبي بكر فأخرجها إلى التنعيم فأهات بعمرة قال ابن عبد البر ففي هذه الرواية علة اللفظ الدال على رفض العمرة لانه كلام لم يسمعه عروة من عائشة وإن كان حماد بن زيد قد اتفرد بذلك فإنه ثقة فيما نقل انتهى فالتأويل أولى من الرد والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ ان قلت أمرها بتقضى رأسها والامتناع ظاهر في إبطال العمرة : اذا الباقى فى الاحرام لا يفعل مثل ذلك خشية انتاف الشعر : (قات) لا يلزم من ذلك ابطال العمرة ، فان تقضى الرأس والامتناع جائز ان فى الاحرام إذا لم يؤد الى انتاف شعر لكن يكره الامتناع لغير عذر وقيل إن عائشة رضى الله عنها كان بها عذر من أذى برأسها فأبيح لها الامتناع كما أبيع لكعب بن عجرة الحلق للأذى وقال بعضهم ليس المراد بالامتناع هنا حقيقة الامتناع بالمشط بل تسميح الشعر بالأصابع للغسل لاحرامها بالحج لاسيما أن كانت لبدت رأسها كما هو السنة لفعل النبي ﷺ له فلا يصح غسلها الا بإيصال الماء الى جميع شعرها ويلزم من هذا تقضيه والله أعلم ﴿الثانية عشرة﴾ قوله وأهل بالحج أى مدخلة له على العمرة وحيث قد فتير قارنة بعد أن كانت متمتعة وهو جائز بالاجماع إذا كان قبل الطواف وإنما فعات ذلك لأنه تعذر عليها اتمام العمرة والتحلل

منها للحيفض الطاريء المانع لها من الطواف ﴿الثالثة عشرة﴾ قولها فلما قضيت حجتي أمر عبد الرحمن بن أبي بكر فأمهرني ، قد تبين في رواية أخرى في الصحيح سبب ذلك وهو أنها قالت للنبي ﷺ يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج ؟ وهو مشكل إذ قد حصلت لها العمرة التي ادخلت عليها الحج فانها لم تبطلها كما تقدم ، وأجيب عنه بأن معناه يرجع الناس بحج مفرد عن عمرة وعمرة مفردة عن حج وأرجع وليست لي عمرة مفردة : حرصت بذلك على تكثير الأفعال كما حصل لسائر أمهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسحوا الحج إلى العمرة وأنموا العمرة وتحملوا منها قبل يوم التروية ثم أحرموا بالحج من مكة يوم التروية فحصلت لهم حجة مفردة وعمرة مفردة وأما عائشة فانما حصلت لها عمرة مندرجة في حجة بالقرآن وتقدم أنه عليه الصلاة والسلام قال لها يوم النفر يسعك طوافك لحجك وعمرتك أي وقد تما وحسبا لك فأبت وأرادت عمرة مفردة كما حصل لبقية الناس وهذا معنى قولها مكان عمرتي التي سكت عنها أي التي سكت عن أعمالها فلم أتمها مفردة ، بل مضمومة للحج وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام في رواية أخرى هذه مكان عمرتك وفي هذا تصريح بالرد على من قال القرآن أفضل وقد تقدم الخلاف في ذلك ﴿الرابعة عشرة﴾ فيه الخلوة بالمحارم والركوب معهم وفي رواية أخرى في الصحيح أنه أردفها وراءه ﴿الخامسة عشرة﴾ إنما أمره عليه الصلاة والسلام بإخراجها في العمرة إلى التنعيم لأنه أدنى الحل ومن كان بمكة وأراد الإحرام بعمرة فبقياته لها أدنى الحل ولا يجوز أن يحرم بها في الحرم والمعنى في ذلك الجمع في نسك العمرة بين الحل والحرم كما أن الحاج يجمع بينهما فإنه يقف بعرفات وهي من الحل ثم يدخل مكة للطواف وغيره فلا خالف وأحرم بها في الحرم ثم خرج إلى الحل قبل الطواف اجزأه ولا دم عليه وإن لم يخرج وطاف وسعى وحلق ففقه قولان للشافعي (أحدهما) لا تصح عمرة حتى يخرج إلى الحل ثم يطوف ويسعى ويحلق ، و(الثاني) تصح وعليه دم تركه الميقات وهذا الثاني هو الأصح عند أصحابنا وبه قال جمهور

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ « أَنَّهَا قَالَتْ

العلماء ، وقال مالك لا يحزنه حتى يخرج الى الحل وقال عطاء بن أبي رباح
لا شيء عليه ﴿ السادسة عشرة ﴾ استدل به على أن أفضل جهات الحل للاحرام
بالعمرة منها التنعيم وبه قال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية والأصح عندهم
أن الأفضل للاحرام بها من الجمرات لكونه عليه الصلاة والسلام فعله ثم من التنعيم
لكونه أمر به ثم من الحديبية لكونه هم به وقالوا إنما أمر عبد الرحمن بالتنعيم
لتيسره فإنه أقرب للجومات كما تقدم ﴿ السابعة عشرة ﴾ زاد بعضهم على هذا فقال
انه يتعين التنعيم للاحرام بالعمرة منه وحكاها القاضي عياض عن مالك وانه ميثاق
المعتبرين من مكة قال النووي في شرح مسلم وهذا شاذ مردود والذي عليه
الجمهور أن جميع جهات الحل سواء ولا يختص بالتنعيم والله أعلم ﴿ الثامنة عشرة ﴾
في قولها في رواية مالك (وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طوافا وطوافا واحداً)
دليل على أن التمارن يكفيه طواف واحد عن طواف الركن وأنه يقتصر على
أفعال الحج وتندرج أفعال العمرة كلها في أفعال الحج وبهذا قال الشافعي رحمه
الله وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة والحسن البصري وسالم بن عبد الله
ابن عمر وسعيد بن جبير ومجاهد والزهرى وأبي جعفر وعطاء وطاوس وكان
يحلف بالله أنه لم يطف أحد من الصحابة للحج والعمرة الا طوافا واحداً رواها
ابن أبي شيبة وبه قال مالك وأحمد وإسحاق وداود وقال أبو حنيفة يلزمه طوافان
وسفيان وهو محكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود والحسن بن علي
والشعبي والاسود والحكم بن عتيبة وإبراهيم النخعي وأبي جعفر وحماد بن أبي
سليمان رواه عنهم ابن أبي شيبة

﴿ الحديث الثالث ﴾

عن نافع عن ابن عمر عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها قالت لرسول الله ﷺ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلِّ أَنْتَ مِنْ عُمَرَتِكَ؟ فَقَالَ
 إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ هَذِي بِي فَلَا أَحِلَّ حَتَّى أَنْحَرَ « وفي رواية
 لِمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ (قَالَتْ) فَجَعَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ

« مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَحِلِّ أَنْتَ مِنْ عُمَرَتِكَ؟ فَقَالَ إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي وَقَلَدْتُ مَدْيِي
 فَلَا أَحِلُّ حَتَّى أَنْحَرَ » (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي
 من هذا الوجه من طريق مالك وفي رواية البخاري وهي عن اسماعيل بن أبي أويس
 وعبد الله بن يوسف ورواية النسائي وهي من طريق ابن القاسم (مَا شَأْنُ النَّاسِ
 حَلُّوا بِعَمْرَةٍ) وحكى ابن عبد البر عن ابن وهب أنه رواه عن مالك بهذه الزيادة
 وأنه رواه بدونها القعني ويحيى بن بكير وأبو مصعب وعبد الله بن
 يوسف ويحيى بن يحيى وغيرهم قال والمعنى واحد عند أهل العلم قال ولم يختلف
 الرواة عن مالك في قوله ولم تحل أنت من عمرتك قال وزعم بعض الناس أنه لم
 يقل أحد في هذا الحديث عن نافع ولم تحل أنت من عمرتك إلا مالك وحده
 قال وقد رواها غير مالك عبيد الله بن عمر وأيوب السخيتاني وهؤلاء هم
 حفاظ أصحاب نافع والحجة فيه على من خالفهم ورواه ابن جريج عن نافع
 فلم يقل من عمرتك وزيادة مالك مقبولة لحفظه وإتقانه لو انفرد بها فكيف
 وقد تابعه من ذكرنا قال وما أعلم أحدا في قديم الدهر ولا حديثه رد حديث
 حفصة هذا . بأن مالكا انفرد بقوله من عمرتك إلا هذا الرجل اهـ ، بمعناه وذكر
 بعضهم أن هذا الذي أشار إليه ابن عبد البر هو الأصلي ورواية عبيد
 الله ابن عمر هذه رواها مسلم وابن ماجه وفيها من عمرتك ورواها
 البخاري بدون قولها من عمرتك ولفظ الشيخين فيها (فلا أحل حتى أحل
 من الحج) وفي لفظ لمسلم (حتى انحَرَ) كرواية مالك وكذا في رواية ابن ماجه
 ورواية ابن جريج أخرجهما مسلم وأخرج البخاري مثلها من طريق موسى

ابن عقبة عن نافع وذكر البيهقي رواية موسى بن عقبة ثم قال وكذلك رواه
 شعيب بن أبي حمزة عن نافع لم يذكر فيه العمرة والله أعلم وفيه إشارة إلى
 الاختلاف في ذكر هذه اللفظة فقيه ميل لما تقدم عن الأصيلي وفي رواية مسلم
 عن يحيى بن يحيى عن مالك (١) أن حفصة قالت فجعله من مسند ابن عمر وكذا في
 صحيح مسلم من طريق عبيد الله بن عمر وفي حديث الباقر عن ابن عمر
 عن حفصة وفي رواية موسى بن عقبة وابن جريج حدثني حفصة (٢) الثانية (٣)
 تمسك به من ذهب إلى أنه عليه الصلاة والسلام كان في حجه الوداع متمتعاً
 لكونه أقر على أنه محرم بعمره والتمتع هو الاحرام بالعمره في أشهر الحج وطعن
 من طعن في قوله من عمرتك غير مانعت اليه كما تهدم لكن هذا التمسك
 ضعيف فانه لو لم يكن إلا هذا اللفظ لاحتمل التمتع والقران فتعين بقوله
 عليه الصلاة والسلام في رواية عبيد الله بن عمر حتى أحل من الحج أنه كان قارناً وهو
 في الصحيحين كما تقدم (٤) الثالثة (٥) ورتبوا على هذا أن المتمتع لا يحل من عمرته
 إذا كان معه هدى حتى ينحره يوم النحر وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد فانه
 جعل العلة في بقاءه على إحرامه الهدى وأخبر أنه لا يحل حتى ينحره وأجاب
 الجمهور عنه بأنه ليس العلة في ذلك سوق الهدى وإنما السبب فيه إدخاله الحج
 على العمرة ويدل لذلك قوله في رواية عبيد الله بن عمر حتى أحل من الحج
 وعبر عن الاحرام بالحج بسوق الهدى لأنه كان ملازماً له في تلك الحجة فانه
 قال لهم من كان معه الهدى فليحل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً كما
 تقدم في حديث عائشة (٦) الرابعة (٧) وتمسك به من ذهب إلى أنه عليه الصلاة والسلام
 كان قارناً وهو تمسك قوي وما أدري ما يقول من ذهب إلى التمتع هل يقول استمر
 على العمرة خاصة ولم يحرم بالحج أصلاً فيكون لم يحج في تلك السنة وهذا لا يقوله
 أحد وأدخل عليها الحج فصارت قارناً وصح ما قاله هؤلاء فان للقران حالتين
 (إحداها) أن يحرم بالناسكين ابتداءً (الثاني) أن يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج
 وقوله في رواية عبيد الله بن عمر حتى أحل من الحج صريح في أنه كان قارناً
 وقولها من عمرتك أي العمرة المضمومة إلى الحج قال النووي في شرح مسلم

هذا دليل للمذهب الصحيح المختار أنه عليه الصلاة والسلام كان قارئاً في حجة الوداع ﴿الخامسة﴾ إن قلت مامعنى قوله في بواية البخارى وغيره بعمره وكيف يلتزم هذا مع قوله بعده من عمرتك كيف يحل بعمره ويحل منها ؟ (قلت) الصحابة رضى الله عنهم حلوا بعمره فأنهم فسخوا الحج اليها فأتوا بأعمالها وتحللوا منها ولولا ذلك لاستمروا على الاحرام حتى يأتوا بأعمال الحج فكان إحرامهم بعمره سبباً لسرعة حلهم واما هو عليه الصلاة والسلام فانه أدخل العمرة على الحج فلم يفده الاحرام بالعمرة سرعة الاخلال لبقائه على الحج فشارك الصحابة في الاحرام بالعمرة وفارقهم ببقائه على الحج وفسخهم له وهذا الذى ذكرته من إدخاله العمرة على الحج هو المعتمد وعكس الخطابي ذلك فقال فى الكلام على هذا الحديث : هذا يبين لك انه كانت هناك عمرة ولكنه أدخل عليها الحج فصار قارئاً ثم حكى الاتفاق على جواز ادخال الحج على العمرة قبل الطواف والخلاف فى إدخالها على الحج منعه مالك والشافعى وأجازاه اصحاب الرأى هذا كلامه . ومن يمنع إدخال العمرة على الحج يجيب عن هذا الحديث على ما قررته أولاً بأن هذا من خصوصيات هذه الحجة فقد وقعت فيها أمور غريبة والله أعلم ﴿السادسة﴾ الداهيون إلى الافراد أجابوا عن هذا الحديث بأجوبة (أحدها) أنها أرادت بالعمرة مطلق الاحرام روى البيهقى باسناده عن الشافعى أنه قال فان قيل فما قول حفصة للنبي ﷺ ما شأن الناس حلوا ولم تحلل من عمرتك؟ قيل أكثر الناس مع النبي ﷺ لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمرروا أن يجعلوا إحرامهم عمرة ويحلوا فقال لم تحلل الناس ولم تحلل من عمرتك يعنى احرامك الذى ابتدأته وهم بنية واحدة والله أعلم فقال لبدت رأسى وقلدت هدى فلا أحل حتى أحر بدنى يعنى والله أعلم حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أن يجعل من كان معه هدى إحرامه حجاً وهذا من سعة لسان العرب الذى يكاد يعرف بالجواب فيه انتهى كلامه (ثانيها) أنها أرادت بالعمرة الحج لأنهما يشتركان فى كونهما قصداً (ثالثها) أنها ظنت

أنه معتمر (رابعها) أن معنى قولها من عمرتك أى لعمرتك بأن تفسخ حجك إلى عمرة كما فعل غيرك قال النووي فى شرح مسلم بعد ذكره هذه الأجوبة وكل هذا ضعيف والصحيح ما سبق يعنى القرآن ﴿ السابعة ﴾ إن قلت إذا كان الراجح أنه عليه الصلاة والسلام كان قارناً فلم يرجح المالكية والشافعية الأفراد على القرآن وغيره (قلت) أجاب عن ذلك النووي فى شرح المذهب بأن ترجيح الأفراد لأنه عليه الصلاة والسلام اختاره أولاً وإنما أدخل عليه العمرة لمصلحة وهى بيان جواز الاعتناء فى أشهر الحج وكانت العرب تعتقده من أجر التمجور وقد تقدم ذلك ﴿ الثامنة ﴾ قوله إني لبدت رأسى بتشديد الباء الموحدة وبالذال المهمة أى شعر رأسى وتلبيد الشعر أن يجعل فيه شئ من صمغ أو نحوه عند الاحرام لينظم الشعر ويلتصق بمضه ببعض احترازاً عن تعطنه وتقله ، وإنما يفعل ذلك من يطول مكثه فى الاحرام وفى هذا الحديث استحبابه والمعنى فيه الإبقاء على الشعر وقد نص عليه الشافعى وأصحابه ﴿ التاسعة ﴾ الهدى باسكان الدال وتخفيف الياء وبكسر الدال وتشديد الياء لغتان وتقليده أن يعلق عليه شيئاً يعرف به كونه هدياً فإن كان من الإبل والبقر استحب تقليده بنعلين من النعال التى تلبس فى الرجلين فى الاحرام ويستحب التصديق بهما عند ذبح الهدى وإن كان من الغنم استحب تقليده بخرب القرب بضم الخاء المعجمة وفتح الراء وهى عراها وآذانها وبالحياوط المفتولة ونحوها وقد اتفق العلماء على استحباب سوق الهدى وعلى استحباب تقليد الإبل والبقر واختلفوا فى استحباب تقليد الغنم فقال به الشافعى والجمهور وقال مالك وأبو حنيفة لا يستحب ﴿ العاشرة ﴾ يجوز فى قولها ولم تحل وفى قوله فلا أحل فتش أوله وضمه على أنه ثلاثي ورباعى وهما لغتان فيه والفتح اوفق لقولها حلوا

﴿باب ما يحرم على المحرم ويباح له﴾

عن سالم عن أبيه قال : « سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب وقال سفيان مرة ما يترك المحرم من الثياب ؟ فقال لا يلبس القميص ولا البرنس ولا الدراويل ولا العمامة ولا ثوباً مسه الورس ولا الزعفران ولا الخفين إلا لمن لا يجد نعلين فمن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » لم يقل الشيخان (ما يترك) « وعن نافع عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله ﷺ لا يلبس القميص ولا العمامة ولا الدراويل

﴿باب ما يحرم على المحرم ويباح له﴾

الحديث الأول

عن سالم عن أبيه قال : « سأل رجل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب وقال سفيان مرة ما يترك المحرم من الثياب ؟ فقال لا يلبس القميص ولا البرنس ولا الدراويل ولا العمامة ولا ثوباً مسه الورس ولا الزعفران ولا الخفين إلا لمن لا يجد نعلين فمن لم يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين » لم يقل الشيخان (ما يترك) وعن نافع عن ابن عمر « أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما يلبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا يلبس القميص ولا العمامة ولا الدراويل ولا البرنس ولا الخفاف إلا أحد

ولا البرنس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فليلبس خفين
وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه
زعفران ولا ورس « زاد البخاري » « ولا تنقب المرأة ولا تلبس
القفازين »

لا يجد نعلين فليلبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا
من الثياب شيئاً مسه زعفران ولا ورس « (فيه) فوائد (الاولى) »
أخرجه من الطريق الاوثى البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي من
طريق سفيان بن عيينة ولفظ أبي داود ما يترك المحرم من الثياب ولفظ
الباقيين ما يلبس وأبو داود قد رواه عن أحمد ومسدد كلاهما عن ابن عيينة
وقد بين أحمد في مسنده أن الاختلاف في ذلك من سفيان بن عيينة نفسه كما
في الاصل وأخرجه من الطريق الثانية الشيخان وأبو داود والنسائي وابن ماجه
من طريق مالك وأخرج ابن ماجه أيضاً منه قوله من لم يجد نعلين فليلبس
خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين من طريق مالك عن نافع وعبد الله
ابن دينار عن ابن عمر وأخرجه البخارى والنسائي من طريق أيوب السختياني
وأخرجه البخارى من طريق ابن أبي ذئب وجويرية بن أسماء وأخرجه مسلم من
طريق الضحاك بن عمار وأخرجه النسائي من رواية عبيد الله بن عمر وعبد الله
ابن عون وعمر بن نافع كاهن عن (١) نافع وأخرجه أيضاً البخارى وأبو داود
والترمذى والنسائي من طريق الليث بن سعد عن نافع وفيه ولا تنقب المرأة
المحرمة ولا تلبس القفازين وقال البخارى تابعه موسى بن عقبة واسماعيل بن
ابراهيم بن عقبة وجويرية وأبو اسحاق في النقاب والقفازين
وقال عبيد الله (ولا ورس) وكان يقول لا تنقب المحرمة ولا تلبس

(١) في نسخة عن مالك بدل نافع . ع

القفازين وقال مالك عن نافع عن ابن عمر لا تنتقب المحرمة وتابعه
 ليث بن أبي سليم انتهى وقال أبو داود وقد روى هذا الحديث حاتم بن
 اسمعيل ويحيى بن أيوب عن موسى بن عقبة عن نافع على ما قال الليث ورواه
 موسى بن طارق عن موسى بن عقبة موقوفا على ابن عمر وكذلك رواه عبيد الله
 ابن عمر ومالك وأيوب موقوفا (١) وإبراهيم بن سعيد المدني عن نافع عن
 ابن عمر عن النبي ﷺ : (المحرمة لا تنتقب ولا تلبس القفازين) قال
 أبو داود إبراهيم بن سعيد المدني شيخ من أهل المدينة ليس له
 كثير حديث ثم روى أبو داود رواية إبراهيم هذه ثم روى أبو
 داود أيضا من طريق ابن اسحق قال : فإن نافعا مولى عبد الله بن عمر . حدثني
 عن عبد الله بن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ نهى النساء في أحرامهن عن
 قفازين والنقاب وما مس الورس والزعفران من الثياب ولتلبس بعد ذلك
 ما أحببت من ألوان الثياب معضرا أو خزا أو حليا أو سراويل أو قميصا
 وفي بعض نسخه أو خفا ذهابا » ورواه الحاكم في مستدركه بلفظ أو خف وقال
 صحيح على شرط مسلم وقال الترمذي بعد إخراج رواية الليث بترك الزيادة
 هذا حديث حسن صحيح وأخرج النسائي رواية موسى بن عقبة المرفوعة من
 رواية عبد الله بن المبارك عنه وقال ابن المنذر اختلفوا في ثبوت ذلك فجعله
 بعضهم من كلام ابن عمر وقال ابن عبد البر رفعه صحيح عن ابن عمر وحكى
 أبو عبد الله الحاكم عن شيخه الحافظ أبي علي النيسابوري أن قوله لا تنتقب
 إلى آخره من قول ابن عمر أدرج في الحديث وقال الخطابي علوه بأن ذكر
 القفازين إنما هو قول ابن عمر ليس عن النبي ﷺ وعلق الشافعي القول في
 ذلك وقال الشيخ تقي الدين في الالمام هذا يحتاج إلى دليل عليه فإنه خلاف
 الظاهر وكأن الحافظ أبا علي نظر إلى الاختلاف في رفعه ووقفه فإن كان ليس
 إلا ذلك فالمسألة معلومة الحكم عند أهل الأصول وإن كان حصل فيه الطريق
 التي جرت العادة بأن يستدل بها على فصل كلام الراوى من كلام النبي ﷺ
 في بعض روايات الحديث فهي طريق معتدة بين المحدثين وهو استدلال

بالقرينة والا فيمكن أن يروى الراوى مايفتى به وبالعكس قال والذى
رحمه الله فى شرح اترمذى قد نقل البخارى فى صحيحه مايدل على الادراج
فى حكمى قوله المتقدم وقال عبيدالله ولاورس وكان يقول لا تنتقب المحرمة ولا
تلبس القفازين قال وكذا قال البيهقى فى السنن أن عبيدالله بن عمر ساق
الحديث الى قوله ولاورس ثم قال وكان يقول لا تنتقب المحرمة ولا تلبس
القفازين ثم قال الشيخ تقي الدين لكن فى هذا الحديث قرينة مخالفة لهذا دالة
على عكسه وهى وجهان (أحدهما) أنه ورد أفراد النهى عن القفازين فذكر
رواية ابراهيم بن سعيد المتقدمة (الثانى) انه جاء النهى عن القفازين مبدوءا به
مسندا الى النبي ﷺ وهذا يمنع الادراج فذكر رواية ابى اسحق المتقدمة
قال والذى رحمه الله الحديث الاول ضعيف لجهالة ابراهيم بن سعيد المدنى
وقد ذكره ابن عدى فى الكامل وقال ليس بمعروف ثم روى له هذا الحديث
وقال لا يتابع على رفعه ويهواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر وقال الذهبى
منكر الحديث غير معروف له حديث واحد فى الاحرام أخرجه أبو داود
وسكت عنه فهو مقارب الحال قال والذى قد تعقب أبو داود الحديث بمايدل
على عدم شهرة راويه كما تقدم لكن رواه البيهقى من رواية فضيل بن سليمان
عن موسى بن عقبة عن نافع ومن رواية جريرية عن نافع واسنادهما صحيح
ففيه ترجيح لرواية ابراهيم بن سعيد ورد لقول ابن عدى إنه تفرد برفعه (قلت) وقال
المنذرى رواه خفص بن ميسرة الصنعاني وفضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة
فرفعاه قال وكل من رفعه ثقة ثبت محتج به ثم قال والذى واما الوجه الثانى
الذى ذكره الشيخ تقي الدين فأن ابن اسحق لاشك أنه دون عبيدالله بن عمر فى الحفظ
والاقتان وقد فصل الموقوف من المرفوع وقوله إن هذا يمنع الادراج مخالف
لقوله فى الاقتراح أنه يضعفه لا يمتنع وقد ذكر الخطيب فى المدرج حديث
أبي هريرة مرفوعا اسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار فجعل قوله أسبغوا
مدرجا ولم يمتنع من ذلك كونه متقدما على المرفوع فلعل بعض من ظنه مرفوعا
يقدّمه والتقديم والتأخير فى الحديث سائر بناء على جواز الرواية بالمعنى اهـ ،

كلام والدي رحمه الله وفي رواية للبيهقي من طريق أيوب السخيتاني أن رجلاً
سأل النبي ﷺ ما لا يلبس المحرم وفي رواية له من طريق الثوري عن أيوب
(ولا القباء) وقال هو صحيح محفوظ من حديث سفيان الثوري عن أيوب ثم
رواه من طريق عبيد الله بن عمر وفيه (والاقبية) ورواه الدارقطني أيضاً وقال
والذي إسناده صحيح (الثانية) قوله لا يلبس الاثمه فيه الرفع على الخبر ويجوز فيه
الجزم على النسي وهذا الجواب مطابق للسؤال على إحدى الروايتين التي نقلها الامام
أحمد عن سفيان بن عيينة وهي قول السائل ما يترك المحرم وكذا هي في سنن أبي
داود كما تقدم وبمعناها قوله في رواية للبيهقي ما لا يلبس المحرم وأما على الرواية
المشهورة فإن السؤال عنه ما يلبسه المحرم فأجيب بذكر ما لا يلبسه والحكمة
فيه أن ما يجتنبه المحرم ويمتنع عليه لبسه محصور فذكره أولى ويبقى ما عداها على
الاباحة بخلاف ما يباح له لبسه فإنه كثير غير محصور فذكره تطويل وفيه تنبيه على
أن السائل لم يحسن السؤال وأنه كان الاليق السؤال عما يتركه فعدل عن مطابقته
إلى ما هو أولى ، وبعض علماء المعاني يسمى هذا أسلوب الحكيم وقريب منه
قوله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فلو الدين) الآية فالسؤال
عن جنس المنفق فعدل عنه في الجواب إلى ذكر المنفق عليه لأنه أهم وكان اعتناء
السائل بالسؤال عنه أولى ومثله قوله تعالى (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت
للناس والحج) قال النووي في شرح مسلم قال العلماء هذا من بدع الكلام
وجزله فإنه عليه الصلاة والسلام سئل عما يلبسه المحرم فقال لا تلبسوا كذا وكذا
فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات ويلبس ما عداها فكان التصريح
بما لا يلبس أولى لأنه منحصر فاما الملبوس الجائز للمحرم فغير منحصر فضبط
الجميع بقوله لا يلبس كذا وكذا يعني ويلبس ما سواه اهـ ، وقال الشيخ تقي
الدين في شرح العمدة فيه دليل على أن المعتبر في الجواب ما يحصل منه المقصود
كيف كان ولو بتغيير أو زيادة ولا يشترط المطابقة (الثالثة) التمييز معروف
وجمعه قص بضم القاف والميم ويجوز تخفيف ميمه وهو قياس مطرد في الجمع
الذي على وزن فعل وجاء في الرواية الأولى بالافراد وفي الثانية بالجمع وكذا

بقية المذكورات معه وكأنه مأخوذ من الجلدة التي هي غلاف القلب اسمها
 القميص ﴿الرابعة﴾ البرنس يضم الباء الموحدة واسكان الراء وضم النون كل
 ثوب رأسه منه ملتزق به من دراعة أوجة أو غيرها ذكره صاحبها المشرق
 والنهاية قال في النهاية وهو من البرس بكسر الباء اتقطن والنون زائدة وقيل إنه
 غير عربي اهـ، وحكى في المحكم في البرس ضم الباء أيضاً وقال إنه القطن أو شبيهه
 به قال في الصحاح البرنس قلنسوة طويلة وكان النساء يلبسونها في صدر
 الاسلام ﴿الخامسة﴾ نه عليه الصلاة والسلام بالجمع بين البرنس والعمامة على
 تحريم كل ساتر للرأس مخيطا كان أو غيره حتى العصاة فأنها حرام فإن احتاج
 إليها لشجة أو صداع أو غيره شدها ولزمته الفدية قاله النووي وابن دقيق
 العيد وقال المحب الطبري ذكرهما معاً ليدل على أنه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعتاد
 في ستره ولا بالنادر وسبقه الى ذلك الخطابي وذكر من النادر المكمل بحمله
 على رأسه وقال ان فيه الفدية والمشهور من مذهب الشافعي أنه لا تحريم في
 حمل المكمل ولا فدية فيه وبه قال أبو حنيفة وأحمد وقال المالكية لا بأس أن
 يحمل على رأسه ما لا بد له منه كخرجه وجرايه ولا يحمل ذلك لغيره تطوعاً
 ولا بإجازة فإن فعل افتدى ولا يحمل لنفسه تجارة قال أشهب الا أن يكون
 عيشه ذلك ﴿السادسة﴾ فيه تحريم لبس هذه الأمور المذكورة وما في معناها
 على المحرم وهو مجمع عليه فذبه بالقميص على كل مخيط أو مخيط معمول على قدر
 البدن وبالسراويل على ما هو معمول على قدر عضومته وبالعمامة على الساتر للرأس
 وإن لم يكن مخيطاً وبالبرنس على الساتر له وإن كان لبسه نادراً ومن ذلك يفهم
 تحريم ستر الرأس مطلقاً وكذلك يحرم ستر بعضه اذا كان قدراً يقصد ستره
 لغرض بخلاف الخيط ونحوه ولا يضر الانغماس في الماء والستر بكفه وكذا
 يبد غيره في الأصح ولو طارأ رأسه بخناء ونحوه فإن كان رقيقاً لا يستر فلا فدية
 والا وجبت على المذهب وحكى النووي في الروضة عن الروياني وغيره أنه
 يجب الفدية بتغطية البياض الذي وراء الأذن ونحوه عليه الصلاة والسلام بالخلف
 على كل ساتر للرجل من مداس وجمع وجورب وغيرها ويقدر في

دعوى الاجماع ما رواه سعيد بن منصور فى سننه عن عطاء بن أبي رباح أنه رخص للمحرم فى لس الخلف فى الدلجة قال والذى رحمه الله فى شرح الترمذى ولا يعرف ذلك لغير عطاء الا أن الطحاوى روى فى بيان المشكل أن عمر رأى على عبد الرحمن بن عوف خفين وهو محرم فقل وخف أيضاً وأنت محرم؟ فقال فعلته مع من هو خير منك قال والذى فعل هذا مستند عطاء ويحتمل عدم وجدان عبد الرحمن للنعلين **« السابعة »** تقدم أن فى رواية البيهقى زيادة ذكر القباء وعده مما ينهى عنه المحرم وظاهرهما أنه لا فرق بين أن يدخل يديه فى كفيه أم لا وبه قال مالك والشافعى وأحمد وحكاة ابن المنذر عن الأوزاعى وحكاة ابن عبد البر عن سفين التورى والليث بن سعد وزفر، ورخص أبو حنيفة ذلك بما إذا أدخل يديه فى كفيه فإن اقتصر على لبسه على كتفيه لم يحرم وبه قال إبراهيم النخعى وحكاة ابن عبد البر عن أبي ثور وبه قال الطرقى من الحنابلة **« الثامنة »** جميع ما تقدم إنما هو فى حق الرجال أما المرأة فلها لبس المخيط وستر الرأس ولفظ الحديث غير متناول لها فإن لفظ المحرم موضوع للرجل وإنما يقال للمرأة محرمة وهذا على ماقرر فى الأصول أن لفظ الذكور لا يتناول الاناث خلافاً للحنابلة ولم يخالف الحنابلة فى هذا الفرع لورود ما يدل على اختصاص هذا الحكم بالرجال وهو قوله فى بعض طرقه ولا تفتقب المرأة ولا تلبس القفازين وهو فى صحيح البخارى وغيره كما تقدم وهو دال على أن جميع ما تقدم إنما هو للرجال قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن للمرأة المحرمة لبس القميص والدرع والسر او يلات والحمر والخفاف انتهى فدل النهى عن الانتقاب على تحريم ستر الوجه بما يلاقيه ويمسه دون ما إذا كان متجافياً عنه وهذا قول الأئمة الأربعة وبه قال الجمهور وقل ابن المنذر لا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ رخص فيه يعنى النقاب ثم قال وكانت أسماء بنت أبى بكر تغطى وجهها وهى محرمة وروينا عن عائشة أنها قالت المحرمة تغطى وجهها إن شئت وقال ابن عبد البر وعلى كراهة النقاب للمرأة جمهور علماء المسلمين من الصحابة

والتابعين ومن بعدهم من فقهاء الأمصار أجمعين الاثنى عشر روى عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة وعن عائشة أنها قالت تغطي المرأة وجهها إن شاءت وروى عنها أنها لا تفعل وعليه الناس انتهى وأما لبس المرأة القفازين فمختلف فيه ذهب مالك وأحمد إلى منعه وهو أصح القولين عن الشافعي وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر وعطاء ونافع وإبراهيم النخعي وقال ابن المنذر اتقاؤه أحب إلى للحديث الذي جاء فيه وقال ابن عبد البر الصواب عندي نهى المرأة عنه ووجوب التقية عليها به لثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم وذهب آخرون إلى جوازها وحكاه ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وعائشة وعطاء والثوري ومحمد بن الحسن وحكاه النووي وغيره عن أبي حنيفة قال ابن عبد البر يشبه أن يكون مذهب ابن عمر لأنه كان يقول إحرام المرأة في وجهها انتهى وهو رواية المزني عن الشافعي وصححه من أصحابنا الغزالي والبيهقي قال الرافعي لكن أكثر النقلة على ترجيح الأول وحكى الخطابي عن أكثر أهل العلم أنه لا فدية عليها إذا لبست القفازين وهو قول عند المالكية وأما ستر المرأة يديها بغير محيط كما لو اختضبت فألقت على يدها خرقة فوق الخضاب أو القتها بلا خضاب فالمشهور من مذهب الشافعي رحمه الله جوازها وبعضهم أجرى فيه القولين في القفازين وقال الشيخ أبو حامد إن لم تشد الخرقة جاز وإلا فالقولان ؛ فعلى المشهور يكون عليه الصلاة والسلام نهى بالقفازين على ما فيهما من المحيط أو المحيط وعلى الثاني يكون نهى بهما على مطلق السائر والله أعلم ﴿التاسعة﴾ ظاهر قوله ولا تنتقب المرأة ولا تلبس القفازين استواء الحرمة والأمة في ذلك وهذا هو المشهور من نصوص الشافعي وأصحابه ﴿العاشرة﴾ ظاهر قوله ولا تنتقب المرأة اختصاصها بذلك وأن الرجل ليس كذلك وهو مقتضى ما ذكره أول الحديث فيما يتركه المحرم فإنه لم يذكر منه سائر الوجه ومذهب الشافعي وأحمد والجمهور أنه يجوز للمحرم ستر وجهه ولا فدية عليه وفيه آثار عن الصحابة وذهب أبو حنيفة ومالك إلى منعه كالرأس وهو رواية عن أحمد وقالوا إذا حرم على المرأة ستر وجهها مع احتياجها إلى ذلك

فأرجل أولى بتحريمه وتمسكوا أيضاً بقوله عليه الصلاة والسلام في المحرم الذي وقصته ناقته (ولا تخمروا رأسه ولا وجهه) وأجاب الجمهور عنه بأن النهي عن تغطية وجهه إنما كان لصيانة رأسه لا لقصد كشف وجهه ولا بد من هذا التأويل لأن المتمسكين بهذا الحديث وهم الحنفية والمالكية لا يقولون ببقاء أثر الإحرام بعد الموت لا في الرأس ولا في الوجه والجمهور يقولون بالإحرام في الوجه في حق الرجل حينئذ لم يقل بظاهرة أحد منهم ولا بد من تأويله على أن المالكية قالوا إنه لا فدية في تغطية المحرم وجهه إلا في رواية ضعيفة جزم بها ابن المنذر عن مالك وبني بعضهم هذا الخلاف على أن التغطية حرام أو مكروهة وحكى ابن المنذر عن محمد بن الحسن أنه ان غطي ثلثه أو ربه فعله دم وإن كان أقل من ذلك فعليه صدقة وفي سنن سعيد بن منصور عن عطاء بن أبي رباح يغطي المحرم وجهه ما دون الحاجبين وفي رواية له مادون عينيه وهذه تفرقة غريبة قال والذي رحمه الله ويحتمل أنه أراد الاحتياط لكشف الرأس ولكن هذا أمر زائد على الاحتياط لذلك وهو حاصل بدونه انتهى **الحادية عشرة** **﴿** وأما لبس القفازين فإن تحريمه ثابت في حق الرجل أيضاً لكونه في معنى المنصوص على تحريمه عليه وهو السراويل فإن كلا منهما يحيط بحجزه من البدن بل التحريم في حق الرجل متفق عليه وفي حق المرأة مختلف فيه كما تقدم **﴿** الثانية عشرة **﴿** المراد باللبس المنهى عنه اللبس المعتاد فلا ارتدى القميص ونحوه لم يمنع منه فإنه لا يعد لباساً له في العرف فإن قلت ففي صحيح البخاري أن ابن عمر رضي الله عنهما وجد القر فقال ألق على ثوباً يا نافع فألقيت عليه برنساً فقال تلقى على هذا وقد نهى رسول الله **ﷺ** أن يلبسه المحرم (قلت) قال؟ ابن عبد البر هذا من ورعه وتوقفه كره أن يلتقي عليه البرنس وسأر أهل العلم إنما يكرهون الدخول فيه ولكنه رحمه الله استعمل العموم في اللباس لأن التغطية والامتهان قد يسمى لباساً ألم تسمع إلى قول أنس فقمتم إلى حصر لنا قد اسود من طول ما لبس انتهى وهو يقتضي أن ابن عمر إنما فعل ذلك احتياطاً لا لاعتقاده الوجوب وقال والذي رحمه الله في شرح الترمذي ويحتمل أن البرنس

كان مفرجا كالقباء بحيث لو قام عد لايسأله فان بعض البرانس كذلك وقد
حكى الرافعي عن إمام الحرمين فيما لو ألتى على نفسه قباء أو فرجية وهو مضطجع
أنه إن أخذ من بدنه ما إذا قام عد لايسه ، فعليه القدية ، وإن كان بحيث لو قام
أو قعد لم يستمسك عليه إلا بمزيد أمر فلا ، انتهى ﴿ الثالثة عشرة ﴾ الورس
بفتح الواو وإسكان الراء وبالسین المهملة قال في الصحاح نبت أصفر يكون
باليمن يتخذ منه الغمرة للوجه وقال في النهاية نبت أصفر يصبغ به ، زاد المحب
الطبري لون صبغه بين الحمرة والصفرة ورائحته طيبة وقال في المحكم شيء
أصفر مثل الملاء يخرج على الرمث بين آخر الصيف وأول الشتاء ، قال أبو حنيفة
ليس يرى يزرع سنة فيجلس عشر سنين أى يقيم في الأرض لا يتعطل قال
ونباته مثل نبات السم فاذا جف عند إدراكه تفتت خرائطه فينفض فينفض
منه الورس انتهى ولا تنافى بين هذه العبارات لكن في بعضها زيادة على
معنى فلذلك حكيتها ، والرمث من مراعى الابل والمعروف أن الورس طيب
وقال الرافعي هو فيما يقال أشهر طيب في بلاد اليمن وذكر القاضى أبو بكر
ابن العربي أنه ليس بطيب فقال والورس وإن لم يكن طيباً فله رائحة طيبة فأراد
النبي ﷺ أن يبين تجنب الطيب المحض وما يشبه الطيب في ملائمة الشم
واستحسانه انتهى ﴿ الرابعة عشرة ﴾ فيه تحريم التطيب على المحرم لأنه إذا
حرم الورس والزعفران فما فوقهما كالمسك ونحوه أولى بالتحريم وإذا حرم
لبس الثوب الذى منه أحدهما فالتضمخ بأحدهما أولى بالتحريم وهذا مجمع
عليه قال أصحابنا والمراد بالطيب ما يقصد به الطيب فأما انقواكه كالأترج
والنقاع وأزهار البرارى كالشيع والقيصوم ونحوها فليس بحرام لأنه لا يقصد
للطيب ﴿ الخامسة عشرة ﴾ ظاهره تحريم لبس مامسه الورس أو الزعفران أو
ما فى معناهما ولو خفيت رائحته بعد ذلك لمرو الزمان أو غيره وقد قال أصحابنا
إن كان بحيث لو أصابه الماء فاحت رائحته حرم استعماله وإن بقى اللون لم
يحرم على أصحاب الوجهين وقال الحنفية متى كان غسلا لا ينفض لم يحرم لأن
م - ٤ - طرح تريب خامس

المنع للطيب لا للون وفي الموطأ أن مالكاً سئل عن ثوب مسه طيب ثم ذهب ريح الطيب منه هل يحرم فيه ؟ فقال نعم لا بأس بذلك ما لم يكن فيه طيب زعفران أو ورس وفي رواية ما لم يكن فيه صباغ زعفران أو ورس قال مالك وإنما يكره لبس المسبغات لأن المسبغات تنفض وفي الجواهر لابن شاس لو بطلت رائحة الطيب لم يباح استعماله وفي صحيح البخاري عن ابن عباس قال (انطلق النبي ﷺ من المدينة بعد ما ترحل وادهن ولبس إزاره ورداءه هو وأصحابه فلم يره عن شيء من الأردية والأزر تلبس إلا المزعفرة التي تردع على الجلد) وقال ابن عبد البر روى يحيى بن عبد الحميد الحماني عن أبي معاوية عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال «لا تلبسوا ثوبا مسه ورس وزعفران إلا أن يكون غسبلا» وقال الطحاوي عن ابن أبي عمير (رأيت يحيى بن معين وهو يتعجب من الحماني كيف يحدث بهذا الحديث فقال له عبد الرحمن بن مهدي هذا عندي ثم وثب من فوره فجاء بأصله فأخرج منه هذا الحديث عن أبي معاوية كما قال الحماني اهـ ، وقال ابن حزم روى بعض الناس في هذا أترافان صح وجب الوقوف عنده ولا نعلمه صحيحا وإلا فلا يجوز لباسه أصلا لأنه قدمه الزعفران أو الورس اهـ ، وكأنه أشار إلى هذا الحديث وقال ابن المنذر : اختلفوا في لبس الثوب الذي مسه زعفران أو ورس فغسل وذهب ريحه ونفضه فمن رخص فيه سعيد بن المسيب والحسن والنخعي وروى عن عطاء وطاوس ومجاهد وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وكان مالك يكره ذلك إلا أن يكون غسل وذهب لونه اهـ ، ﴿السادسة عشرة﴾ مورد النص في اللبس فلو أكل ما فيه زعفران أو غيره من أنواع الطيب قال أصحابنا إن استهلك الطيب فلم يبق له طعم ولا لون ولا ريح لم يحرم بلا خلاف وإن ظهرت هذه الأوصاف حرم بلا خلاف وإن بقيت الرائحة وحدها حرم أيضاً لأنه يعد طيباً وإن بقي الطعم وحده فلا يظهر التحريم وإن بقي اللون وحده فلا يظهر عدم التحريم وقال المالكية لا شيء عليه في أكل الخبيص بالزعفران وقيل إن صبغ الفم فعليه الفدية وما خلط بالطيب من غير طبخ ففي إيجاب الفدية به روايتان وقال الحنفية إن أكل الطيب في طعام

قد طبخ وتغير فلا شيء عليه وإن لم يطبخ وريحه موجود كره له ذلك وقد يقال إن تحريم الأكل حيث حرم مأخوذ من طريق الأولى لأن الأكل أبلغ في مخالطة الجسد من اللبس ﴿السابعة عشرة﴾ ظاهره اختصاص تحريم الطيب بالرجل كالمذكورات قبله لكن جميع العلماء على أن المرأة في ذلك كالرجل وهي مساوية له في سائر محرمات الأحرام إلا في لبس المخيط وتقدم في سنن أبي داود ومستدرك الحاكم عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ (نهى النساء في أحرامهن عن القفازين والنقاب وما من الورس والزعفران) وهذا صريح في تحريم الطيب على النساء وهو واضح من حيث المعنى فإن الحكمة في تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع ولأنه يناق تضلل الحاج فإن الحاج أشعث أغبر وهذا مشترك بين الرجال والنساء ﴿الثامنة عشرة﴾ ظاهره إباحة لبس الورس والمزعفر لغیر المحرم وهو كذلك للمرأة ويعارضه في المزعفر للرجل ما في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى أن يتزعفر الرجل قال الشافعي وأنهى الرجل الحلال بكل حال أن يتزعفر وأمره إذا تزعفر أن يغسله، وحمل الخطابي والبيهقي النهي على ما صبغ من الثياب بعد نسجه فأما ما صبغ ثم نسج فلا يدخل في النهي وحكى والدي رحمه الله في شرح الترمذي عن بعضهم أنه حمل النهي عن التزعفر على المحرم قال وفيه بعد وجوز والدي رحمه الله أمرين آخرين (أحدهما) أن النهي عن لبس مامسه الورس والزعفران ليس داخلًا في جواب السؤال عما يجنبه المحرم بل هو كلام منفصل مستقل ثم استبعده وهو حقيق بالاستبعاد ومما رده به ما في الصحيحين عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى أن يلبس المحرم ثوبًا مصبوغًا بورس أو زعفران قال فقيد ذلك بالمحرم (ثانيهما) حمل النهي على لطخ البدن بالزعفران دون لبس الثوب المصبوغ به وأيده بما في سنن النسائي بإسناد صحيح عن أنس قال (نهى رسول الله ﷺ أن يتزعفر الرجل جلده) وفي سنن أبي داود وابن ماجه وغيرهما عن قيس بن سعد قال (أتانا النبي ﷺ فوضعنا له ماء يتبرد فاغتسل ثم أتيتاه صفراء فرأيت أثر الورس على عكته) لفظ ابن ماجه وروى أبو داود من حديث ابن عمر مرفوعا

« كان يصنع بالصفرة ثيابه كلها حتى عمامته » ورواه النسائي وفي لفظه (إن ابن عمر كان يصنع ثيابه بالزعفران) وأصله في الصحيح ولفظه (وأما الصفرة فاني رأيت رسول الله ﷺ يصنع بها) ﴿التاسعة عشرة﴾ فيه أنه يحرم على المحرم لبس الخفين إلا إذا لم يجد نعلين فيجوز له حينئذ لبس الخفين بشرط أن يقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين وبهذا قال مالك وأبو حنيفة والشافعي والجمهور وهو رواية عن أحمد والمشهور عنه جواز لبسهما بحالهما عند فقد النعلين ولا يجب قطعهما واستدل به بحديث ابن عباس وجابر (من لم يجد نعلين فليلبس خفين) وهما في الصحيح وليس فيهما ذكر القطع وزعم أصحابه أن حديث ابن عمر للمصرح بقطعهما منسوخ ودلوا قطعهما إضاعة مال وقال عمرو بن دينار : ولا أدري أي الحديثين نسخ الآخر أنظروا أيهما قبل . وقال الجمهور يجب حمل حديث ابن عباس وجابر على حديث ابن عمر لأنهما مطلقان وفي حديث ابن عمر زيادة لم يذكرهما يجب الأخذ بهما قال الشافعي : ابن عمر وابن عباس كلاهما صادق حافظ وليس زيادة أحدهما على الآخر شيئاً لم يؤده الآخر إما عزب عنه وإما شك فيه فلم يؤده وإما سكنت عنه وإما أداه فلم يؤده لبعض هذه المعاني اختلفنا اهـ ، وقولهم إنه إضاعة مال مردود فإن الإضاعة إنما تكون في المنهي عنه وأما ما ورد به الشرع فهو حق يجب الأذعان له والله أعلم وحكي الخطابي عن عطاء بن أبي رباح أنه لا يقطعهما لأن في قطعهما إفساداً ثم قال يشبه أن يكون لم يبلغه حديث ابن عمر قال والمجب من أحمد في هذا فإنه لا يكاد يخالف سنة تبلغه وقلت سنة لم تبلغه وقال ابن العربي : أما عطاء فيهم في انفتوى ، وأما أحمد فعلى سراط مستقيم قال وهذه التولية لأرواها صحيحة فإن حمل المطلق على المقيد أصل أحمد اهـ ، وفي سنن النسائي بأسناد صحيح في حديث ابن عباس (وإذا لم يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين) وللشيخ تقي الدين هنا بحث رده الوالد في شرح الترمذي وبسط فيه هذه المسألة ﴿الفائدة العشرون﴾ ظاهره أنه إذا فعل ما ذكرناه من لبس الخفين متمطوعين لعدم النعلين لم تكن عليه فدية فإنها لو وجبت لبسها النبي ﷺ وهذا موضع بيانها وهو من جهة المعنى واضح فإنه

لم يتركب محظوراً وبهذا قال مالك والشافعي وآخرون وقال أبو حنيفة وأصحابه عليه الفدية كما إذا احتاج إلى حلق الرأس بحلة وفدى ﴿الحادية والعشرون﴾ قال الجمهور المراد بالكعبين في هذا الموضع وغيره العظامان الناتئان عند مفصل الساق والقدم وقال محمد بن الحسن المراد بالكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك وتبعه على ذلك الحنفية ولا يعرف عند أهل اللغة استعمال الكعب في هذا ﴿الثانية والعشرون﴾ فيه أنه لا يجوز لبس الخفين مقطوعين إلا عند فقد النعلين وهو الأصح عند أصحاب الشافعي وبه قال مالك والليث وكذا قال الحنابلة لو لبس واحد النعل خفاً مقطوعاً تحت الكعب لؤمته الفدية ، وذهب بعض الشافعية إلى جواز لبسه مع وجودها لأنه صار في معناها وهو قول أبي حنيفة أو بعض أصحابه حكاه ابن عبد البر وابن العربي عن أبي حنيفة وحكاه المحب الطبري عن بعض أصحابه وحكى عن أبي حنيفة نفسه موافقة مالك والجمهور وقال ابن العربي والذي أقول إنه إن كشف الكعب لبسهما إن لم يجد نعلين وإن وجد النعلين لم يحز له لبسهما حتى يكونا كهيئة النعلين لا يستران من ظاهر الرجل شيئاً ﴿الثالثة والعشرون﴾ هذا الحكم خاص بالرجل أما المرأة فلها لبس الخفين مطلقاً قال ابن المنذر وبه قال كل من يحفظ عنه من أهل العلم انتهى لكن في سنن أبي داود أن ابن عمر كان يصنع ذلك يعني يقطع الخفين للمرأة المحرمة ثم حدثته صفية بنت أبي عبيد أن عائشة رضي الله عنها حدثتها (أن رسول الله ﷺ قد كان رخص للنساء في الخفين فترك ذلك) وقال ابن عبد البر لا يقول به أحد من أهل العلم فيما علمت وهذا إنما كان من ورع ابن عمر وكثرة اتباعه فاستعمل ما حفظ على عمومته حتى بلغه فيه الخصوص ﴿الرابعة والعشرون﴾ في حديث ابن عباس في الصحيحين وجابر في صحيح مسلم زيادة ليست في حديث ابن عمر وهي لبس السراويل لمن لم يجد إزاراً ولم يبلغ ذلك مالكا فأنكره خفي الموطأ أنه سئل عما ذكر عن النبي ﷺ أنه قال من لم يجد إزاراً فليلبس سراويل فقال مالك ثم أسمع بهذا ولا أرى أن يلبس المحرم سراويل لأن رسول الله ﷺ نهى عن لبس

السراويلات فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم أن يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين وبه قال أبو حنيفة كما حكاه ابن المنذر والخطابي قال ابن عبد البر وقال عطاء بن أبي رباح والشافعي وأصحابه والنورى وأحمد ابن حنبل واسحق بن راهويه وأبو ثور وداود إذا لم يجد المحرم إزاراً لبس السراويل ولا شيء عليه وحكاه النووى عن الجمهور قال ولا حجة في حديث ابن عمر لأنه ذكر فيه حالة وجود الإزار وذكر في حديث ابن عباس وجابر حالة العدم فلا منافاة والله أعلم ، وقال الرازى من الحنفية يجوز لبسه وعليه القدية وأجاب بعض الحنفية عن هذا الحديث بأنه متروك الظاهر ثم حكى عن القدورى أنه قال في التجريد وافقونا على أن السراويل لو كان كبيراً يمكن أن يتر به من غير فتق لم يجوز لبسه لأنه واجد للإزار وكذا لو خاط إزاره سراويل قطعة واحدة لا يجوز لبسه وإن لم يجد إزاراً غيره لأنه إزار في نفسه إذا فتقه قال والذى رحمه الله في شرح الترمذى لا يحسن الاعتراض بهاتين الصورتين لأنه واجد للإزار فيهما وقد علله القدورى بذلك وإنما يجوز لبس السراويل عند عدم وجدان الإزار ، فليس الحديث إذاً متروك الظاهر (الخامسة والعشرون) إن قلت ما المراد بعدم وجدان الإزار والنعلين؟ (قلت) قال الرافعى المراد منه أنه لا يقدر على تحصيله إما لفقده في ذلك الموضع أو لعدم بذل المالك إياه أو لعجزه عن الثمن إن باعه أو الأجرة إن أجره قال ولو بيع بغيره أو نسيئة لم يلزمه شراؤه ولو أعير منه وجب قبوله ، ولو وهب لم يجب ثم قال : ذكر هذه الصور القاضى ابن كج وحكاه النووى في شرح المذهب عن أصحابنا ﴿ السادسة والعشرون ﴾ لم يأمر بقطع السراويل عند عدم الإزار كما في الخلف وبه قال أحمد وهو الأصح عند أكثر الشافعية وقال إمام الحرمين والغزالي لا يجوز لبس السراويل على حاله إلا إذا لم يتأت فتقه وجعله إزاراً فإن تأتى ذلك لم يجوز لبسه وإن لبسه لزمته القدية وقال الخطابي يحكى عن أبى حنيفة أنه قال يشق السراويل ويتر به قال الخطابي والأصل في المال أن تضييعه محرم والرخصة إذا جاءت في لبس السراويل فظاهرها اللبس

وَعَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ (خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْحَرَمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ، الْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ) » وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ « سُئِلَ

المعتد وستر العورة واجب فإذا فتق السراويل وآزر به لم تستر العورة فأما الخلف فإنه لا يغطي عورة وإنما هو لباس رفق وزينة فلا يشتبهان قال ومرسل الأذن في لباس السراويل إباحة لا تقتضي غرامة انتهى وحكى الشيخ تقي الدين في شرح العمدة أن غير أحمد من الفقهاء لا يبيح السراويل على هيئته إذا لم يجد الأزار قال والذى رحمه الله في شرح الترمذى وكأنه يشير إلى ما حكى عن أبى حنيفة والامام والغزالي وإلا فالأكثر على الجواز والله أعلم ﴿ السابعة والعشرون ﴾ قال النووي في شرح مسلم قال العلماء الحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الأزار والرداء أن يبعد عن الترفه ويتصف بصفة الخاشع الذليل . وليتذكر أنه محرم في كل وقت فيكون أقرب الى كثرة إذكره . وأبلغ في مراقبته وصيانه لعبادته . وامتناعه من ارتكاب المحظورات وليتذكر به الموت ولباس الأكفان وليتذكر البعث يوم القيامة حفاة عراة مهطعين إلى الداعى

الحديث الثانى

، وعنه أن رسول الله ﷺ قال « خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح : الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » وعن سالم عن أبيه قال « سئل النبي ﷺ عما يقتل المحرم من الدواب فقال خمس لا جناح في قتلهن على من قتلهن في الحرم والمحرم العقرب والفأرة والغراب والحدأة والكلب العقور »

النبي ﷺ عما يَقْتُلُ الْحَرَمُ مِنَ الدَّوَابِّ فَقَالَ خَمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِهِنَّ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْمُحَرَّمِ الْعَقْرَبُ وَالْفَأْرَةُ وَالْغُرَابُ وَالْحِدَاةُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ « وفي رواية لهما عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ وَفِي رِوَايَةٍ لهما (حَدَّثَنِي أَحَدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ) وَزَادَ مُسْلِمٌ فِيهَا (وَالْحَيَّةُ) وَقَالَ فِي الصَّلَاةِ أَيْضًا وَلَمْ يَقُلْ فِي أَوَّلِهِ « خَمْسٌ »

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ الْحِدَاةُ وَالْغُرَابُ وَالْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ) وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ الْحَيَّةُ بَدَلِ الْعَقْرَبِ وَقَالَ فِيهَا (وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ) وَلِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ « يَقْتُلُ الْحَرَمُ الْحَيَّةَ » وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِهِ الْأَمْرُ

الحديث الثالث

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ « أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسٍ فَوَاسِقٍ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ، الْحِدَاةُ وَالْغُرَابُ وَالْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ » (فِيهِمَا) فَوَائِدُ **الأولى** حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الْأَوَّلَى الشَّيْخَانِ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ ضَمَّ عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ دِينَارٍ إِلَى نَافِعٍ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لِاخْتِلَافِ عَنْ مَالِكٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَفْظُهُ انْتَهَى (فَإِنْ قُلْتُ) قَدْ ذَكَرَ مَالِكُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ تَارَةً وَلَمْ يَذْكُرْهُ أُخْرَى (قُلْتُ) لَيْسَ هَذَا اخْتِلَافًا فَلَهُ فِيهِ شَيْخَانِ حَدَّثَ بِهِ فِي الْأَكْثَرِ عَنْ نَافِعٍ وَتَارَةً

بِقَتْلِ الْحَيَّةِ فِي غَارِ الْمُرْسَلَاتِ » وَفِي النَّسَائِيِّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ لَيْلَةَ
عَرَفَةَ وَلَا بِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ
« يَقْتُلُ الْحَرَمُ السَّبْعَ الْعَادِي » قَالَ أَبُو دَاوُدَ (وَيَرْمِي الْغُرَابَ وَلَا

عن عبد الله بن دينار وتارة عنهما وقد أخرجه مسلم من رواية إسماعيل بن
جعفر عن عبد الله بن دينار فهو معروف عنه من غير طريق مالك وأخرجه
مسلم والنسائي من طريق الليث بن سعد وأيوب السخيتاني ويحيى بن سعيد
وأخرجه مسلم وابن ماجه من حديث عبيد الله بن عمر وأخرجه مسلم وحده
من حديث ابن جريج وجريير بن حازم كلهم عن نافع قال مسلم ولم يقل أحد
منهم عن نافع عن ابن عمر سمعت (النبي صلى الله عليه وسلم) إلا ابن جريج
وحده وقد تابع ابن جريج على ذلك ابن إسحق ثم رواد من طريقه عن نافع
وفيه سمعت النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من الطريق الثانية مسلم وأبو
داود والنسائي من هذا الوجه من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عن
سالم عن أبيه وأخرجه الشيخان والنسائي من رواية يونس بن يزيد عن
الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة واتفق عليه الشيخان من رواية زيد
ابن جبير عن ابن عمر قال حدثتني إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم
وفي رواية لمسلم (والحية) قال وفي الصلاة أيضاً ولا يضر هذا الاختلاف فالحديث
مقبول سواء كان من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أو بواسطة
حفصة أو غيرها من أمهات المؤمنين رضي الله عنهم وقد تقدم من حديث
ابن جريج في صحيح مسلم التصريح بسماع ابن عمر له من النبي صلى
الله عليه وسلم وحديث عائشة أخرجه مسلم والنسائي من هذا الوجه من
رواية عبد الرزاق وأخرجه الشيخان والتِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ
كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ

يقتله) وللشيخين من حديث عائشة قال للوزع فويسق ولم
أسمعه أمر يقتله) ولهما من حديث أم شريك (أن النبي ﷺ أمرها
بقتل الوزاغ) ولمسلم من حديث سعد بن أبي وقاص « أمر يقتل
الوزع وسماه فويسقا)

كلاهما عن الزهري عن عروة عن عائشة وهذا وجه آخر من الاختلاف على
الزهري قال ابن عبد البر : ويمكن أن يكون إسناداً آخر ثم روى عن الحميدي
أنه قيل لسفيان يعني ابن عيينة إن معمرأ يرويه عن الزهري عن عروة عن
عائشة فقال حدثنا والله الزهري عن سالم عن أبيه ما ذكر عروة عن عائشة
وأخرجه مسلم والنسائي من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأخرجه
مسلم أيضاً من رواية عبيد الله بن مقسم عن القاسم عن عائشة بلفظ (أربع
كاهن فاسق وأسقط العقرب وفيه قلت للقاسم أفرأيت الحية؟ قال تقتل بصغر لها)
وأخرجه مسلم أيضاً من رواية قتادة عن سعيد بن المسيب عن عائشة وذكر
الحية بدل العقرب وقيد فيها الغراب بالأبقع وذكر عبد الحق أن الصحيح
من حديث عائشة وغيرها رواية خمس وقال ابن عبد البر ذكر الحية محفوظ
من حديث عائشة ورواه البيهقي بلفظ الحية أو العقرب على الشك وقال كأن
رواية أبي داود الطيالسي أي في ذكر العقرب أصح لموافقها سائر الروايات
عن عائشة قال وابن المسيب إنما روى الحديث في الحية والذئب مرسل (الثانية)
اتفق العلماء على جواز قتل هذه الخمس المذكورة في الحديث في الحل والحرم
للمحرم وغيره إلا ما شذ مما سنحكيه : واختلفوا في المعنى في ذلك فقال
الشافعية والحنابلة : المعنى فيه كونهن مما لا يؤكل ولا ينتفع به فكل مالا
يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره ولا منفعة فيه فقتله جائز للمحرم
ولا فدية عليه ، وعبارة الشافعية في ذلك كما حكاه البيهقي في المعرفة وكل ما جمع

من الوحش أن يكون غير مباح اللحم في الاحلال وأن يكون يضر قتله المحرم
لأن النبي ﷺ إذا أمر أن تقتل الفأرة والغراب والحدأة مع ضعف ضررها
إذا كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جمع أن لا يؤكل لحمه وضره أكثر من ضررها
أولى أن يكون قتله مباحا انتهى وقال أصحابه هذا الضرب ثلاثة أقسام
(أحدها) ما يستحب قتله للمحرم وغيره وهي المؤذيات كالحية والفأرة والعقرب
والخنزير والكلب العقور والغراب والحدأة والذئب والأسد والثعلب والنمر والذئب
والنسر والعقاب والبرغوث والبق والزنبور والقراد والحلقة والقرقس وأشباهاها
(القسم الثاني) ما فيه تقع ومضرة كالقهد والعقاب والبازي والصقر ونحوها
فلا يستحب قتله لما فيه من المنفعة وهو أنه يعلم الاصطياد ولا يكره لما فيه من المضرة
وهو أنه يعدو على الناس والبهائم (القسم الثالث) ما لا يظهر فيه تقع ولا
ضرر كالخنفس والجعلان والدود والسرطان والبغاة والرخة والذباب وأشباهاها
فيكره قتلها ولا يحرم كما قاله جمهورهم وحكى إمام الحرمين وجها أنه يحرم
قتل الطيور دون الحشرات وحكى ابن عبد البر هذا التقسيم عن الشافعي نفسه
من رواية الحسن بن محمد الزعفراني عنه وكلام الحنابلة في ذلك مثل كلام أصحابنا
قال الشيخ محمد الدين ابن تيمية في المحرر ولا يضمن بالاحرام ما لا يؤكل لحمه
لكن يكره له قتله إذا لم يكن مؤذيا وجوز الشيخ موفق الدين ابن قدامة في
المعنى في قول الخرق في مختصره وكما عدا عليه أو آذاه وجهين (أحدهما)
أنه أراد ما بدأ المحرم فعدا عليه في نفسه أو ماله و(الثاني) أنه أراد ما طبعه
الأذى والعدوان وإن لم يوجد منه أذى في الحال وكلام ابن حزم الظاهري
يوافق ذلك أيضا وإن كان لا ينظر إلى المعنى ولا يعدى بالقياس لكنه اعتمد
أن التحريم إنما ورد في الصيد فلا يتعدى ذلك لغيره وأجاب عن الاقتصار
على هذه الخمس بما سنذكره بعد إن شاء الله تعالى ونقل الشيخ تقي الدين في
شرح العمدة كون المعنى عند الشافعي منع الأكل بواسطة بعض الشارحين
وأراد به النووي ثم قال وهذا عندي فيه نظر فإن جواز القتل غير جواز
الاصطياد وإنما يرى الشافعي جواز الاصطياد وعدم وجوب الجزاء بالقتل لغير

المأكول وأما جواز الاقدام على قتل ما لا يؤكل فما ليس فيه ضرر فغير هذا انتهى وفيه نظر فقد حكى الربيع عن الشافعي أنه قال: لا شيء على المحرم في قتله من الطير كل ما لا يحل أكله قال وله أن يقتل من دواب الأرض وهوامها كل ما لا يحل أكله انتهى فصرح بأن له قتل ما لا يحل أكله من الطير والهوام وقال آخرون المعنى في ذلك كونهن مؤذيات فيلتحق بالمذكورات كل مؤذ وعزاه النووي في شرح مسلم لمالك ولذا ذكر تفصيل مذهبه في ذلك ، قال ابن شاس في الجواهر بعد أن قرر تحريم صيد المأكول وغيره ولا يستثنى من ذلك إلا ما تناوله الحديث وهو هذه الخمس قال والمشهور أن الغراب والحدأة يقتلان وإن لم يبتدئا بالأذى وروى أشهب المنع من ذلك وقاله ابن القاسم ، قال إلا أن يؤذى فيقتل إلا أنه إن قتلها من غير أذى فلا شيء عليه وقال أشهب : إن قتلها من غير ضرر ودأها واختلف أيضاً في قتل صغارها ابتداء وفي وجوب الجزاء بقتلها وأما غيرها من الطير فإن لم يؤذ فلا يقتل فإن قتل ففيه الجزاء وإن أذى فهل يقتل أم لا؟ قولان وإذا قلنا لا يقتل فقتل ، فقولان أيضاً المشهور نفي وجوب الجزاء وقال أشهب عليه في الطير القدية وإن ابتدأت بالضرر وقال أصبغ من عدا عليه شيء من سباع الطير فقتله وداه بشاة قال ابن حبيب : وهذا من أصبغ غلط وحمل بعض المتأخرين قول أصبغ هذا على أنه كان قادراً على الدفع بغير القتل ، فأما لو تعين القتل في الدفع لا يختلف فيه ، وأما العقرب والحية والفأرة فيقتلن حتى الصغير وما لم يؤذ منها لأنه لا يؤمن منها الأذى إلا أن تكون من الصغير بحيث لا يمكن منها الأذى فيختلف في حكمها وهل يلحق صغير غيرها من الحيوان المباح القتل لأذية بصغارها في جواز القتل ابتداء فيه خلاف ؛ والمشهور من المذهب أن المراد من الكلب العقور الكلب الوحشي فيدخل فيه الأسد والنمر وما في معناها وقيل المراد الكلب الأنسي المتخذ وعلى المشهور يقتل صغير هذه وما لم يؤذ من كبيرها انتهى كلامه وذكر الشيخ تقي الدين

أن المشهور عند المالكية قتل صغار الغرب والحدأة وشنع عليهم ابن حزم
الظاهرى فى تفرقهم بين صغار الغربان والحدايا وبين صغار السباع والحيات وبين
سباع الطير وبين سباع ذوات الأربع وقال هلا قاسوا سباع الطير على الحدأة
كما قاسوا سباع ذوات الأربع على الكلب العقور ؟ وقوى الشيخ تقي الدين
فى شرح العمدة التعليل بالأذى على التعليل بحرمة الأكل فقال : واعلم أن
التعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذوقى بالإضافة إلى تصرف القياسين فانه ظاهر
من جهة الايماء بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد وأما التعليل بحرمة
الأكل ففيه إبطال مادل عليه إيماء النص من التعليل بالفسق لان مقتضى العلة
ان يتقيد الحكم بها وجوداً وعدماً فان لم يتقيد وثبت الحكم عند عدمها
بطل تأثيرها بخصوصها وهو خلاف مادل عليه ظاهر النص من التعليل بها
واقصر الحنفية عن الخمس المذكورة فى الحديث إلا أنهم ضموا اليها الحية أيضاً
وهى منصوصة كما تقدم وضموا اليها الذئب أيضاً قال صاحب الهداية منهم
وقد ذكر الذئب فى بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب ويقال
أن الذئب فى معناه . اهـ . وعلى هذا الأخير فيقال لم اقتصر فى إلحاق على الذئب
ولم لا ألحق بالكلب العقور كل ما هو فى معناه من عمر وخنزير
ودب وقرود وغيرها وذكر الذئب ذكره ابن عبد البر من طريق اسمعيل
القاضى ، حدثنا نصر بن على أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا الحجاج عن وبرة
قال : سمعت ابن عمر يقول (أمر رسول الله ﷺ بقتل الذئب)
الحديث قال القاضى اسمعيل فان كان محفوظاً فان ابن عمر جعل الذئب
فى هذا الموضع كاباً عقوراً أى لذكره بدله قال وهذا غير ممتنع فى اللغة والمعنى
ورواه البيهقى من رواية مالك بن يحيى عن يزيد بن هارون وفيه قال
يزيد بن هارون (يعنى المحرم) ثم قال البيهقى : الحجاج بن أرطاة لا يمتنع به ، وقد روينا
من حديث ابن المسيب مرسل جيداً ثم رواه كذلك وقال ابن عبد البر وقول
الأوزاعى والنورى والحسن بن حى نحو قول أبى حنيفة انتهى ، ومحل المنع

عند الحنفية فيما عدا الخمس والذئب إذا لم تبدأ السباع فإن بدأت فقتلها دفعا فلا شيء عليه عندهم إلا زفر فإنه قال يلزمه دم وذكر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة أن المذكور في كتب الحنفية الاقتصار على الخمس ونقل غير واحد من المصنفين المخالفين لأبي حنيفة أن أبا حنيفة ألحق الذئب بها وعدوا ذلك من مناقضاته ثم قال ومقتضى مذهب أبي حنيفة الذي حكيناه أنه لا يجوز اصطیاد الأسد والثمر وما في معناهما من بقية السباع العادية، والشافعية يردون هذا بظهور المعنى في المنصوص عليه من الخمس وهو الأذى الطبيعي والعدوان المركب في هذه الحيوانات والمعنى إذا ظهر في المنصوص عليه عدى القائسون ذلك الحكم إلى كل ما وجد فيه المعنى كالسته التي في الربا وقد وافق أبو حنيفة على التعدية فيها وإن اختلف هو والشافعي في المعنى الذي يعدى به قال وأقول المذكور ثم تعليق الحكم بالألقاب وهو لا يقتضى مفهوما عند الجمهور، فالتعدية لا تنافي مقتضى اللفظ وهنا لو عدنا لبطلت فائدة التخصيص بالعدد وعلى هذا المعنى عول بعض مصنفى الحنفية في التخصيص بالخمس المذكورات أعنى مفهوم العدد انتهى وفي نقله الذئب من غير كتب الحنفية نظر فهو مصرح به في الهداية وغيرها من كتبهم وما نقله عن مقتضى مذهبهم من منع اصطیاد الأسد ونحوه قد صرحوا به في كتبهم وقالوا إن على قاتله الجزاء ومن صرح به صاحب الهداية إلا أن يقتله لصياله عليه فلا شيء عليه إلا عند زفر فإنه أوجب الجزاء بقتله للدفع عند الصيال لكن صاحب الهداية قال بعد كلامه المتقدم أولا والضرب واليربوع ليسا من الخمسة المستثناة لأنهما لا يبتدئان بالأذى وليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقراد شيء لأنها ليست بصيود وليست بمتولدة من البدن بل (١) هي مؤذية بطباعها انتهى ومقتضاه موافقة من قال إنه يباح بالمذكورات كل مؤذ بالطبع فإن كون الضرب واليربوع ليسا من الخمسة أمر معلوم وإنما أراد ليس لهما حكمهما وعلل ذلك

بأنهما لا يتبدئان بالأذى ومقتضى ذلك ثبوت الحكم لكل ما يتبدى
 بالأذى ثم قوى ذلك بما ذكره في البعوض ونحوه ولا سيما تعليقه بأنها مؤذية
 بطباعها ثم إن الشيخ تقي الدين رحمه الله اقتصر في رد ذلك على القياس مع
 ورود النص فيه رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد الخدري
 عن النبي ﷺ قال (يقتل المحرم السبع العادي والكلب العقور والفأرة والعقرب
 والحدأة والغراب) لفظ الترمذي وقال هذا حديث حسن والعمل على هذا عند
 أهل العلم قالوا يقتل المحرم السبع العادي ولفظ أبي داود (إن النبي ﷺ سئل
 عما يقتل المحرم؟ قال الحية والعقرب والفويسقة ويرمى الغراب ولا يقتله
 والكلب العقور والحدأة والسبع العادي) ولم يذكر ابن ماجه الحدأة ولا
 الغراب وزاد فليل له لم قيل لها الفويسقة؟ قال لأن رسول الله ﷺ استيقظ
 لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت . فتناول قوله عليه الصلاة والسلام
 السبع العادي الأسد والنمر وغيرهما من السباع بل قوله الكلب العقور يتناول
 هذه الأشياء كما سنحكيه بعد ذلك وما ذكره من أن مفهوم العدد حجة
 محكي عن الشافعي رحمه الله لكن ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني وإمام
 الحرمين وغيرهما إلى أنه ليس بحجة وحزم به البيضاوي في مختصره وكذا قال
 الامام فخر الدين إنه ليس بحجة الا أنه قال قد يدل عليه لدليل منفصل . ثم
 إن المشهور عن الحنفية أنهم لا يقولون بالمفاهيم مطلقا لهذا المفهوم ولا غيره وبقتدير
 قولهم بالمفهوم فهم لم يقفوا عند هذا المفهوم بل ضموا اليها الحية والذئب
 أيضا كما تقدم والنص على الحية في صحيح مسلم وغيره كما تقدم . وفي حديث
 أبي سعيد الخدري ذكر السبع العادي وهو ينافي الوقوف عند هذا المفهوم
 فإنها مع الحية والسبع العادي ليست خمسا بل سبع كيف وقد جاء في بعض
 الروايات خمس وفي بعضها أربع فلو كان هذا المفهوم حجة لتدافع هذان المفهومان
 وسقطا ﴿ الثالثة ﴾ إن قات فعلى القول بأن مفهوم العدد حجة ما جوابكم
 عن تخصيص هذه المذكورات بالذكر؟ قلت : قال الشيخ تقي الدين في شرح

العمدة قال من علل بالأذى إنما اختصت بالذكر لينبه بها على مافي معناها وأنواع الأذى مختلفة فيكون ذكر كل نوع منها منبها على جواز قتل ما فيه ذلك النوع فنبه بالحية والعقرب على ما يشاركما في الأذى بالسبع كالبرغوث مثلا عن بعضهم ونبه بالفأرة على ما أذاه بالنقب والتقريرض كإبن عرس ونبه بالغراب والحدأة على ما أذاه بالاختطاف كالصقر والبازي ونبه بالسكاب العقور على كل عاد بالعقر والافراس بطبعه كالأسد والفروانفهد وأما من قال بالتعدية إلى كل مالا يؤكل لحمه فقد أحالوا التخصيص في الذكر بهذه الخمس على الغالب فانها الملايسات للناس المخالطات في الدور بحيث يعم أذاها فكان ذلك سببا للتخصيص والتخصيص لأجل الغلبة إذا وقع لم يكن له مفهوم على ما عرف في الأصول إلا أن خصومهم جعلوا هذا المعنى معترضا عليه في تعدية الحكم إلى بقية السباع المؤذية وتقريره أن إلحاق المسكوت بالمنطوق قياسا شرطه مساواة الفرع للأصل أو رجحانه اما إذا انفرد الأصل بزيادة يمكن أن تعتبر فلا إلحاق ، ولما كانت هذه الأشياء عامة الأذى كما ذكرتم ناسب أن يكون ذلك سببا لإباحة قتلها لعموم ضررها فهذا المعنى معدوم فيما لا يعم ضرره مما لا يخالط في المنازل ولا تدعو الحاجة الى إباحة قتله كما دعت الى إباحة قتل ما يخالط من المؤذيات فلا يلحق به ، وأجاب الأولون عن هذا بوجهين (أحدهما) أن السكاب العقور نادر وقد أيسح قتله (الثاني) معارضة الندرة في غير هذه الأشياء بزيادة قوة الضرر الاترى أن تأثير الفأرة بالنقب مثلا أو الحدأة تحتطف شيئا لا يساوى مافي الأسد والفهد من اتلاف النفس فكان بإباحة القتل أولى انتهى ولم يعرج على ذكر الحديث الشامل لسائر السباع وهو قوله عليه الصلاة والسلام يقتل المحرم السبع العادي وقد تقدم ذكره وقال ابن حزم فان قيل فما وجه اقتصار رسول الله ﷺ على هذه الخمس؟ قلنا ظاهر الخبر يدل على أنها محضوض على قتلهن مندوب اليه ويكون غيرهن مباحا قتله أيضا وليس هذا الخبر مما يمنع أن يكون غير تلك الخمس

مأمورا بقتله أيضاً كالوزغ والأفاعي والحيات والرتلاء والثعابين وقد يكون عليه الصلاة والسلام تقدم بيانه في هذه فاعتنى عن اعادتها عند ذكره هذه الخمس ﴿الرابعة﴾ اقتصر في حديث ابن عمر على نفي الجناح وهو الأثم عن قتل هذه المذكورات وليس في ذلك ترجيح فعل قتلها على تركه وفي حديث عائشة الأمر وهو يدل على ترجيح قتلها على تركه وهو محتمل للوجوب والندب بناء على أن المندوب مأمور به وهو المرجح في الأصول ومذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية استحباب قتل المؤذيات وهي الخمس المذكورة وما في معناها وتمسكوا بالأمر به في هذا الحديث وفيه زيادة على نفي الجناح الذي في حديث ابن عمر ﴿الخامسة﴾ نص في الحديث على المحرم لكونه جواباً للسؤال عنه ويعلم حكم الحلال من طريق الأولى فإنه لم يحم به مانع من ذلك فإذا أيسر مع قيام المانع فمع فقدته أولى ﴿السادسة﴾ فيه التنصيص على قتل الغراب وقال ابن المنذر أباح كل من يحفظ عنه من أهل العلم قتل الغراب في الأحرام وروينا عن ابن عمر أنه كان يرمى غراباً وهو محرم وكان مالك والثوري والشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور وأصحاب الرأي يبيحون قتله للمحرم وروينا عن عطاء أنه قال في محرم كسر قرن غراب إن أدماه فعليه الجزاء وإن لم يدمه أطعم شيئاً انتهى وحكى عن علي بن أبي طالب ومجاهد أنه لا يقتل الغراب ولكن يرمى وحكاه ابن عبد البر عن قوم ثم قال فيه عن علي ضعف ولا يثبت وكذا قال النووي ليس بصحيح عن علي انتهى واستدل قائله بحديث أبي سعيد المتقدم ذكره وقال ابن عبد البر ليس هذا الحديث مما يحتاج به على حديث ابن عمر وقال الخطابي يشبه أن يكون المراد به الغراب الصغير الذي يأكل الحب وهو الذي استثناه مالك من جملة الغربان وكان عطاء يرى فيه الفدية ولم يتابعه على قوله أحد انتهى وقال النووي في شرح المذهب فيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف جداً فإن صح حمل على أنه لا يتأكد ندب قتله كئناً كده في الحبة والقارة والكلب العقور ﴿السابعة﴾ ظاهره أنه

لا فرق بين أن يبتدئه الغراب بالأذى أم لا وهو المشهور من مذاهب العلماء وهو المشهور من مذهب مالك أيضا كما تقدم وروى عنه أشهب خلافة **﴿ الثامنة ﴾** وظاهره أيضا أنه لا فرق بين كبار الغراب وصغارها وهو المشهور من مذاهب العلماء وعند المالكية في ذلك خلاف تقدم وما ذكرته في هذه الفائدة والتي قبلها يأتي في الهداة أيضا **﴿ التاسعة ﴾** أطلق في أكثر الروايات ذكر الغراب وقيدته في بعض طرق حديث عائشة بالأبقع وهو في صحيح مسلم كما تقدم والمراد به الذي في ظهره وبطنه بياض، فقضى قاعدة من يحمل المطلق على المقيد اختصاص ذلك بالأبقع وحكاه ابن المنذر عن بعض أهل الحديث وحكاه ابن قدامة في المغنى عن قوم ثم رده بأن لفظ الروايات الأخرى عام في الغراب وهو أصح من الحديث الآخر وبأن غراب البين محرم الأكل يعدو على أموال الناس فلا وجه لإخراجه من العموم وقال ابن عبد البر ثبت عن النبي **ﷺ** أنه أباح للمحرم قتل الغراب ولم يخص أبقع من غيره فلا وجه لما خالفه لأنه لا يثبت انتهى وحكى الخطابي عن مالك أنه لا يقتل المحرم الغراب الصغير الذي يأكل الحب وقال ابن قدامة في المغنى : المراد الغراب الأبقع وغراب البين انتهى فلم تأخذ الحنابلة الحديث على عمومته ولا خصوه بالأبقع كما في تلك الرواية بل ضموها إليه غراب البين وذكر أصحابنا الشافعية أن الغراب أربعة أنواع (أحدها) الأبقع وهو فاسق محرم بلا خلاف و(الثاني) الأسود الكبير ويقال له الغداف الكبير ويقال له الغراب الجبلي لأنه يسكن الجبال و(الثالث) غراب صغير أسود أو رمادي اللون وقد يقال له الغداف الصغير والأصح في كل منهما التحريم و(الرابع) غراب الزرع وهو حلال على الأصح صغير يقال له الراغ وقد يكون محرر المنقار والرجلين وهو حلال على الأصح ومتنقضى ذلك شمول الحديث لكل ألا غراب الزرع لأنه مأكول فهو موافق للحنابلة في عدم الاختصاص على الأبقع ويوافق أيضا مذهب مالك الذي حكاه عنه الخطابي في استثناء الغراب الصغير الذي يأكل الحب وقال الحنفية وهذه عبارة صاحب الهداية منهم والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف ويخلط

لأنه يبتدىء بالأذى أما العمق غير مستثنى لأنه لا يسمى غراباً ولا يبتدىء بالأذى وقال فيما يحل أكله وما لا يحل ولا بأس بغراب الزرع لأنه يأكل الحب وليس من سباع الطير ولا يؤكل الأبقع الذي يأكل الجيف وكذا الغداف وقال أبو خنيفة لا بأس بأكل العمق لأنه يخلط فأشبهه الدجاجة وعن أبي يوسف أنه يكره لأن غالب أكله الجيف انتهى فظهر بذلك أن مذاهب الأئمة الأربعة متفقة على أنه يستثنى من الأمر بقتل الغراب غراب الزرع خاصة فأما أن يكونوا اعتمدوا التقييد الذي في حديث عائشة بالأبقع وألحقوا به ما في معناه في الأذى وأكل الجيف وهو الغداف وإما أن يكونوا أخذوا بالروايات المطلقة وجعلوا التقييد بالأبقع لغلبته لا لاختصاص الحكم به وأخرجوا عن ذلك غراب الزرع وهو الراغ حل أكله فهو مستثنى بدليل منفصل والله أعلم ﴿العاشرة﴾ الحدأة معروفة وهي بكسر الحاء المهملة وبالهَمْز وجمعها حداء بكسر الحاء مقصور مهموز كعنبه وعنب وفي بعض روايات الصحيح الحدياء وهو بضم الحاء وفتح الدال وتشديد الباء مقصور قال القاضي عياض قال ثابت، الوجه فيه الهمز على معنى التذكير والاختصاص حديثه وكذا قبله الأصيلي في صحيح البخاري في موضع الحديث على التسهيل والادغام انتهى وتقدم الخلاف الذي عند المالكية في اختصاص قتلها بما إذا ابتدأت بالأذى وفي اختصاص القتل بكبارها والمشهور خلافه وهو العموم كما تقدم ﴿الحادية عشرة﴾ في أكثر الروايات ذكر العقرب وفي بعضها وهو عند مسلم ذكر الحية بدلها وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود وحديث أبي سعيد عند أبي داود وابن ماجه الجمع بينهما وفي الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود الأمر بقتل الحية في غار المرسلات وذلك في منى وهي من الحرم وكانوا محرمين في سنن النسائي أن ذلك كان ليلة عرفة وفي صحيح مسلم عنه أن رسول الله ﷺ أمر محرمًا بقتل حية بمى وفي سنن البيهقي أيضا عنه قال قال رسول الله ﷺ يقتل المحرم الحية وهي أولى بالأمر بالقتل من العقرب فكأنه فيه في الرواية المشهورة بالعقرب على الحية من طريق الأولى وقال ابن المنذر لا تطلعهم

اختلفوا في ذلك انتهى وتقدم عند المالكية خلاف في قتل ما صغر من
الحيات والعقارب بحيث إنه لا يمكن منه الأذى ولم يذكر غيرهم هذا الخلاف
وروى البيهقي في سننه عن أيوب قلت لنافع الحية؟ قال الحية لا يختلف فيها
وأصله في صحيح مسلم إلا أنه لم يسق لفظه وذكره ابن عبد البر بلفظ قال الحية
لا يختلف في قتلها. ثم قال ابن عبد البر ليس كما قال نافع وقد اختلف العلماء في
جواز قتل الحية للمحرم لكنه شذوذ ثم حكى عن الحكم بن عتيبة وحماد بن
أبي سايان أنهما قال لا يقتل المحرم الحية ولا العقرب رواه شعبة عنهما قال ومن
حجتها أن هذين من هوام الأرض فمن قال بقتلها لزمه مثل ذلك في سائر
هوام الأرض، قل وهذا لا وجه له ولا معنى لأن رسول الله ﷺ قد أباح
للمحرم قتلها انتهى وحكى ابن حزم عن الطحاوي أنه قال لا يقتل المحرم الحية
ولا الوزغ ولا شيئاً غير الخمس المنصوص عليها ﴿الثانية عشرة﴾ الفأرة
مهموزة وجمعها فار وبالأمر بقتلها مال الجمهور من السلف والخلف إلا
إبراهيم النخعي فإنه منع المحرم من قتلها حكاه عنه الساجي وابن المنذر
وغيرهما وزاد الساجي وأراه قال فان قتلها ففيها فدية قال ابن المنذر
وهذا لا معنى له لأنه خلاف السنة وقول أهل العلم، وقال الخطابي هذا مخالف
للنص خارج عن أقاويل أهل العلم وتقدم الخلاف عند المالكية في قتل ما انتهى
صغره منها إلى حد لا يمكن منه الأذى وليس هذا الخلاف عند غيرهم
﴿الثالثة عشرة﴾ اختلف العلماء في المراد بالكب العقور هنا فقال مالك في
الموطأ هو كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والفيل والفهد
والذئب. قال: فأما ما كان من السباع لا يعدو مثل الضبع والثعلب وما أشبههما
من السباع فلا يقتله المحرم وإن قتله ففداءه وكذا قال سفيان بن عيينة هو
كل سبع يعقر ولم يخص به الكلب قال وفسره لنا زيد بن أسلم وروى البيهقي
في سننه عن الحميدي عن سفيان قال (سمعت زيد بن أسلم يقول وأى كلب أعقر
من الحية؟) قال الحميدي كل شيء يعقره فهو العقور وقال أبو عبيد قد يجوز في
الكلام أن يقال للسبع كلب ألا ترى أنهم يروون في المغازي أن عتبة بن

أبي لُهب كان شديد الأذى للنبي ﷺ فقال اللهم سلط عليهم كاباً من كلابك
تفرج عتبة إلى الشام مع أصحابه فنزل منزلاً فطرقهم الأسد فتخطى إليه من
بين أصحابه فقتله فصار الأسد هاهنا قد لزمه اسم الكلب قال ومن ذلك قوله
(وما علمتم من الجوارح مَكابِين) فهذا اسم مشتق من الكلب ثم دخل فيه صيد
الفهد والعقر والبازي فلهذا قيل لكل جارح أو عاقر من السباع كلب عقوراه
وقد اعترض عليه في قوله عتبة وإنما هو عتبية أخوه وأما عتبة فإنه بقي حتى
أسلم يوم الفتح وهو معدود في الصحابة وحكى القاضي عياض والنووي حمل
الكلب العقور هنا على كل سبع مفترس عن سفيان الثوري والشافعي وأحمد
وجمهور العلماء وذكر ابن عبد البر عن أبي ذريرة أنه قال الكلب العقور الأسد
فإن أراد التخصيص دون التمثيل فهو قول ثان وحكى القاضي عياض عن الأوزاعي
وأبي حنيفة والحسن بن صالح أن المراد به الكلب المعروف خاصة إلا أنهم
ألحقوا به في حكمه الذئب وذئب زفر إلى أن الكلب العقور هو الذئب فهذه
أربعة أقوال وحكى الشيخ تقي الدين عمن فسره بالكلب المعروف بأنه المعنى
العرفي وهو مقدم على النعوى الرابعة عشرة: سواء حمل الكلب على مدلوله
المعروف أو على كل سبع مفترس فتقييده بالعقور يخرج غيره ويقتضي أن غير
العقور من الكلاب محترم لا يجوز قتله وبه صرح الرافعي في كتاب الأطعمة
والنووي في البيع في شرح المذهب وزاد أنه لا خلاف فيه بين أصحابنا وقال
الرافعي في الحج إن قتله مكروه وقال النووي هناك مراده كراهة تنزيه وذكر
الرافعي في الغصب أنه غير محترم وكذا ذكر النووي في التيمم وهذه مواضع
مختلفة وقال شيخنا الأسنوي في المهمات: جزم بالتحريم القاضي الحسين
والمأوردى وإمام الحرمين ومذهب الشافعي جواز قتله صرح به في الأم في
باب الخلاف في ثمن الكلب انتهى ومن يقول بجواز قتل غير العقور يحجب عن
هذا التقيد بأنه للاستحباب وغير العقور يجوز قتله ولا يستحب والله أعلم
في الخامسة عشرة: أخرج مالك والشافعي وغيرهما من لم يقصر الحكم على
الحسن من السباع الضبع والثعلب ومدركه عند الشافعي كونهما مأكولين

لورود النصر فيهما وعند مالك كونهما لا يعدوان والقتل خاص بالذي يعدو من
السباع لا بجميعها وقال أحمد باباحة الضبع وعنه في إباحة الثعلب روايتان
وأنكر ابن حزم الظاهري إباحة الثعلب وقل لم يرد فيه نص (السادسة عشرة) **﴿**
لم يذكر في ذلك الوزغ وفي الصحيحين من حديث عائشة قال أي النبي
ﷺ للوزغ فويسق ولم أسمع أمر بقتله وفي الصحيحين أيضا من
حديث أم شريك أن النبي **ﷺ** أمرها بقتل الأوزاغ وفي صحيح
مسلم من حديث سعد بن أبي وقاص (أن النبي **ﷺ** أمر بقتل الوزغ
وسماه فويسقا) قال ابن عبد البر والآثار بذلك متواترة وقد ألحقه أصحابنا
بالتواسق الخمس في ندب قتله وورد الترغيب في قتله في عدة أحاديث وذكر ابن عبد
البر من طريق ابن عبد الحكم عن مالك أنه قال لا يقتل المحرم الوزغ ومن طريق
ابن القاسم وابن وهب وأشهب عنه لا يرى أن يقتل المحرم الوزغ لأنه ليس من
الخمس التي أمر النبي **ﷺ** بقتلها. قبل لما لك فإن قتل المحرم الوزغ فقال لا ينبغي
له أن يقتله وأرى أن يتصدق إن قتله وهو مثل شحمة الأرض وقد قال رسول الله
ﷺ خمس من الدواب فليس لأحد أن يجعلها ستا ولا سبعا انتهى قال ابن عبد البر
وليس قول من قال لم أسمع أمر بقتله بشهادة والقول قول من شهد أنه أمر بقتله
(قلت) وفي سنن النسائي عن سعيد بن المسيب أن امرأة دخلت على عائشة ويدها
عكاز فقال ما هذا؟ فقالت: لهذه الوزغ: لأن نبي الله **ﷺ** حدثنا أنه لم يكن
شيء لا يطيء على إبراهيم عليه السلام إلا هذه الدابة فأمرنا بقتلها) الحديث
وحكى ابن عبد البر إجماع العلماء على جواز قتل الوزغ في الحل والحرم وتقدم
قول الطحاوي لا يقتل المحرم الوزغ (السابعة عشرة) **﴿** قوله في الرواية الثانية
(خمس لا جناح في قتلها على من قتلها في الحرم والحرم) كذا في
روايتنا في مسند أحمد فالحرم بفتح الحاء والراء المهملتين وهو الحرم المشهور
والحرم اسم فاعل من أحرم ولا بد فيه من حذف يصح به المعنى ولعل تقديره
وأحرام الحرم ورواه مسلم في صحيحه من هذا الوجه بلفظ الحرم والأحرام
وهو يدل للمضاف المحذوف الذي قدره . وبين مسلم أن لفظ شيخه الراويين

عن سفيان بن عيينة اختلف عليه فقال احدهما وهو ابن أبي عمر الحرم أي
بفتح الحاء والراء كما في روايتنا وقال الآخر وهو زهير بن حرب الحرم بضم الحاء
والراء أي في المواضع الحرم جمع حرام كما قال (وأنتم حرم) كذا بين القاضى
في المشارك الضبطين فقال وفي رواية في الحرم والاحرام أي في حرم مكة وجاء
في رواية زهير في الحرم والاحرام أي في المواضع الحرم جمع حرام كما قال
(وأنتم حرم) انتهى ولم يفهم النووي في شرح مسلم ذلك على وجهه فقال
اختلفوا في ضبط الحرم في رواية زهير فضبطه جماعة من المحققين بفتح الحاء
والراء أي الحرم المشهور وهو حرم مكة والثاني بضم الحاء والراء ولم يذكر
القاضى في المشارك غيره قال وهو جمع حرام كما قال تعالى (وأنتم حرم) قال
والمراد به المواضع المحرمة والفتح أظهر انتهى وليس في رواية زهير اختلاف
والذى ضبطها به القاضى متعين ولو كانت بالفتح لاحتج مع رواية ابن أبي عمر
وقد بين مسلم رحمه الله المغايرة بينهما وكان الشيخ رحمه الله لم يتأمل لفظ
مسلم ولا أول كلام القاضى وإن كان أحد ضبط رواية زهير الحرم بفتحها
فيتعين أن تكون رواية ابن أبي عمر الحرم بضمهما فإن مسلما رحمه الله قد
صرح بالمغايرة بين لفظي شيخيه وأن أحدهما قال بفتحهما والآخر بضمهما
فرواية ضمهما واقعة في صحيح مسلم بلا شك والله أعلم وأما قوله في حديث
عائشة في الحل والحرم فهو بفتح الحاء والراء بلا شك ﴿الثامنة عشرة﴾ قوله
(خمس فواسق) قال النووي في شرح مسلم هو بإضافة خمس لا بتنوينه وذكر
فيه للشيخ تقي الدين في شرح المعتمد الوجهين واستدل على التنوين بقوله في
حديث عائشة في رواية أخرى في الصحيح خمس من الدواب كلهن فواسق
وقال إن رواية الإضافة ربما تشع بالختم ومخالفة حكم غيرها لها بطريق
المفهوم ورواية التنوين تقتضى وصف الخمس بالنسب من جهة المعنى وقد تشع
أن الحكم المرتب على ذلك وهو القتل معطل بما جعل وصفا وهو انفسق فيقتضى
ذهب التعميم لكل فاسق من الدواب وهو ضد ما اقتضاه الأول من المفهوم
وهو التحصيل انتهى ﴿التاسعة عشرة﴾ قال النووي وأما تسميته هذه

المذكورات فواسق فصحيحة جارية على وفق اللغة وأصل الفسق في كلام العرب الخروج وسمى الرجل الفاسق لخروجه عن أمر الله تعالى وضاعته فسميت هذه فواسق لخروجها بالأيذاء والافساد عن طريق معظم الدواب وقيل لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والاحرام وقيل فيها أقوال آخر ضعيفة لا يرتضيها انتهى وتقدم من سنن ابن ماجه أنه قيل للراوى لم قيل لها أى القارة القويصة ؟ فقال لأن رسول الله ﷺ استيقظ لها وقد أخذت الفتيلة لتحرق بها البيت ﴿ العشرون ﴾ قال النووي في شرح مسلم وفي هذه الأحاديث دلالة للشافعى وموافقيه فى أنه يجوز أن يقتل فى الحرم كل من يجب عليه قتل بقصاص أو رجم بالزنا أو قتل فى المحاربة وغير ذلك وأنه يجوز إقامة كل الحدود فيه سواء كان موجب القتل والحد جرى فى الحرم أو خارجه ثم لجأ صاحبه إلى الحرم. وهذا مذهب مالك والشافعى وآخرين وقيل أبو حنيفة وضائفة مما ارتكبه من ذلك فى الحرم يقام عليه فيه وما فعله خارجه ثم لجأ إليه إن كان اتلاف نفس لم يقيم عليه فى الحرم بل يضيق عليه ولا يكلم ولا يجالس ولا يتابع حتى يضطر إلى الخروج منه فيقدم عليه خارجه وما كان دون النفس يقام فيه قال القاضى روى عن ابن عباس وعطاء والشعبى والحكماء نحوه لكنهم لم يفرقوا بين النفس ودونها وحججهم قول الله تعالى (ومن دخله كان آمناً) وحججنا عليهم هذه الأحاديث لمشاركة فاعل الجنابة لهذه الدواب فى اسم الفسق بل فسقه أخفى لكونه مكافئاً ولأن التصديق الذى ذكروه لا يبقى لصاحبه أمان فقد خالفوا ظاهر ما قسروا به الآية قال القاضى ومعنى الآية عندنا وعند أكثر المفسرين أنه إخبار عما كان قبل الاسلام وعطف على ما قبله من الآيات وقيل : آمن من النار ، وقالت طائفة - يخرج ويقام عليه الحد وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد وحماة انتهى وقال الشيخ فى الدين فى شرح العمدة بعد ذكره هذا الاستدلال وهذا عندى ليس بالهين وفيه غور فليتنبه له

وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ
 (كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ وَلِحُلِّهِ
 قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ بِالْبَيْتِ) وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (حِينَ أُحْرِمَ) وَكَذَا لِمُسْلِمٍ
 فِي رِوَايَةٍ وَلِلنَّسَائِيِّ (حِينَ أَرَادَ أَنْ يُحْرَمَ) وَلِلشَّيْخَيْنِ (حِينَ
 أَحَلَّ قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ) وَلِلنَّسَائِيِّ (عِنْدَ إِحْلَالِهِ قَبْلَ أَنْ يُحَلَّ)
 وَلَهُ (وَلِحُلِّهِ بَعْدَ مَا رَمَى جُرَّةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ بِالْبَيْتِ)
 وَلَهُمَا (بِذَرِيرَةٍ) وَلِلْبُخَارِيِّ (بِأَطْيَبِ مَا أُجِدُّ) وَقَالَ مُسْلِمٌ
 (مَا وَجَدْتُ) وَلَهُ (بِأَطْيَبِ الطَّيِّبِ) وَلَهُ (بِأَطْيَبِ فِيهِ مَسْكٌ)
 وَلِلْبُخَارِيِّ (فِي رَأْسِهِ وَحَيْثُ)

(الْحَدِيثُ الثَّالِثُ) وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ
 « كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ وَلِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ
 بِالْبَيْتِ » (فِيهِ) فَوَائِدُ الْأُولَى أَخْرَجَهُ الْأَعْمَةُ السُّنَّةُ فَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ
 وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مَنْ مَرَّقَ مَا لَكَ إِلَّا أَنْ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ
 حِينَ يُحْرَمُ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَلَا حِلَّاهُ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (طَبِيتُ) وَأَخْرَجَهُ
 مُسْلِمٌ أَيْضًا وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مَنْصُورٍ وَهَسُو بْنُ زَادَانَ عَنْ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ (كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ
 يُحْرَمَ وَيَوْمَ النُّحْرِ قَبْلَ أَنْ يُطُوفَ بِالْبَيْتِ بِطَيِّبٍ فِيهِ مَسْكٌ) وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
 أَيْضًا وَالنَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ
 عَائِشَةَ قَالَتْ (طَبِيتُ النَّبِيَّ ﷺ بِيَدِي لِحْرَمِهِ وَطَبِيتُهُ بِيَدِي قَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ) لَفْظُ
 الْبُخَارِيِّ وَلَفْظُ النَّسَائِيِّ (كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أُجِدُّ لِحْرَمِهِ
 وَلِحُلِّهِ وَحِينَ يُرِيدُ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ) وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ أَفْلَحَ بْنِ حَمِيدٍ

عن القاسم عن عائشة قالت (طابت رسول الله ﷺ يدي لحرمه حين أحرم ولحله حين حل قبل أن يطوف بالبيت) وأخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه من رواية عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة وأخرجه البخاري ومسلم من طريق عمر ابن عبد الله بن عروة عن عروة والقاسم عن عائشة قالت (طابت رسول الله ﷺ يدي بذروة في حجة الوداع للحل والاحرام) وأخرجه الشيخان أيضا من رواية عثمان بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت (كنت أطيب النبي ﷺ عند إحرامه بأطيب ما أجد) نفع البخاري ونفع مسلم (بأطيب ما أقدر عليه قبل أن يحرم ثم يحرم) وفي لفظ له (سألت عائشة بأي شيء طابت رسول الله ﷺ عند حرمه؟ قالت بأطيب الطيب) وأخرجه مسلم أيضا من رواية أبي الرجال عن أمه عمرة عن عائشة أنها قالت (طابت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يفيض بأطيب ما وجدت) وأخرجه النسائي من رواية سالم وهو ابن عبد الله بن عمر عن عائشة قالت (ضيت رسول الله ﷺ عند إحرامه حين أراد أن يحرم وعند إحلاله قبل أن يحل يدي) وأخرجه مسلم والنسائي من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت (طابت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ولحله حين أحل قبل أن يطوف بالبيت) نفع مسلم ونفع النسائي (ولحله بعد ما رمى جمرة العقبة قبل أن يطوف بالبيت) واتفق عليه الشيخان من رواية عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة قالت (كنت أطيب النبي ﷺ بأطيب ما يجد حتى أجد ويمس الطيب في رأسه ولحيته) نفع البخاري ونفع مسلم (كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد ثم أرى ويمس الدهن في رأسه ولحيته بعد ذلك) وله في الصحيحين وغيرهما طرق أخرى كثيرة ولقنصرت على إيراد هذه تحريبا لمتابعة الأصل فما أورده من الروايات في النسخة الكبرى وقال ابن عبد البر لم يختلف فيه عن عائشة والأسانيد متواترة به وهي صحاح وقال ابن حزم الظاهري بعد ذكره جملة من طرقه عن عائشة فهذه آثار متواترة متظاهرة رواه عنها عروة والقاسم وسالم بن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عبد الله بن عمر

وعمرة ومسروق وعلقمة والأسود ورواه عن هؤلاء الناس الأعلام (الثانية) فيه استحباب التطيب عند إرادة الاحرام وأنه لا بأس باستدامته بعد الاحرام ولا يضر بقاء لونه ورائحته وإنما يحرم في الاحرام ابتداءه وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف وأحمد بن حنبل وحكاه ابن المنذر عن سعد ابن أبي وقاص وابن الزبير وابن عباس واسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي وحكاه الخطابي عن أكثر الصحابة وحكاه ابن عبد البر عن أبي سعيد الخدري وعبد الله بن جعفر وعائشة وأم حبيدة وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشافعي والنخعي وخارجة بن زيد ومحمد بن الحنفية قال واختلف في ذلك عن الحسن وابن سيرين وسعيد بن جبيرة وقال به الثوري والأوزاعي ودارد وحكاه النووي عن جمهور العلماء من السلف والخلف والمحدثين والفقهاء وعد منهم غير من قدمنا معاوية وحكاه ابن قدامة عن ابن جريح قال ابن المنذر وبه أقول وذهب مالك إلى منع أن يتطيب قبل الاحرام بما تبقى رائحته بعده لكنه قال إن فعل فقد أساء ولا فدية عليه وحكى الشيخ أبو الظاهر قولاً بوجود الفدية وعلمه بأن بقاء الطيب كاستعماله وقال محمد بن الحسن يكره أن يتطيب قبل الاحرام بما تبقى عينه بعده وحكاه صاحب الهداية من الحنفية عن الشافعي ولا يعرف ذلك في مذهبه وحكى ابن المنذر عن عطاء كراهة الطيب قبل الاحرام وحكاه النووي عن الزهري قال القاضي عياض وحكى أيضاً عن جماعة من الصحابة والتابعين وقال ابن عبد البر ومن كره الطيب للمحرم قبل الاحرام عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر وعثمان بن أبي العاصي وعطاء وسالم بن عبد الله على اختلاف عنه والزهري وسعيد بن جبيرة والحسن وابن سيرين على اختلاف عنهم وهو اختيار أبي جعفر الطحاوي إلا أن مالكا كان أخفهم في ذلك قولاً ذكر ابن عبد الحكم عنه قال : وترك الطيب عند الاحرام أحب الينا انتهى قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي والذي في الصحيح عن ابن عمر أنه قال ما أحب أن أصبح محرماً أتضع طيباً وليس في هذا التصريح بالمنع منه انتهى وتناول هؤلاء حديث عائشة هذا على أنه تطيب ثم

اغتسل بعده فذهب الطيب قبل الاحرام قالوا ويؤيد هذا قولها في الرواية
 الأخرى في صحيح مسلم (طيبت رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على
 نسائه ثم أصبح محرما) فظهره أنه إنما تطيب لباشرة نسائه ثم زال بالغسل
 بعده لا سيما وقد نقل أنه كثر يتطهر من كل واحدة قبل الأخرى فلا يبقى
 مع ذلك طيب ويكون قولها ثم أصبح ينضح طيبا أى قبل غسله وقد ثبت في
 رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذرية وهى فتاة قصب طيب يجاء به من الهند
 وهى مما يذهب الغسل : قالوا وقولها (كأنى أنظر إلى ويص الطيب في مفارق
 رسول الله ﷺ وهو محرم) المراد به أثره لا جرمه هذا كلام المالكية قال
 النودى ولا يوافق عليه بل الجواب ما قاله الجمهور : إن الطيب مستحب
 للاحرام نقولها طيبته لجرمه وهذا ظاهر فى أن الطيب للاحرام لا للنساء
 وبعضه قولها (كأنى أنظر إلى ويص الطيب) والتأويل الذى قالوه غير
 مقبول لمخالفته الظاهر بلا دليل يحملنا عليه انتهى وقال ابن عبد البر على لسان
 الداهيين إلى استحباب الطيب للاحرام لا معنى لحديث ابن المنشر يعنى الذى
 فيه ثم طاف على نسائه لأنه ليس ممن يعارض به هؤلاء الأئمة لو كان ما كان فى
 لفظه حجة لأن قوله طاف على نسائه يحتمل أن يكون طوافه لغير جماع ليعلمهن
 كيف يحرمن وكيف يعملن فى حجهن أو لغير ذلك والدليل على ذلك ما رواه
 منصور عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت (كان يرى ويص الطيب فى
 مفارق رسول الله ﷺ بعد ثلاث وهو محرم) قالوا والصحيح فى حديث ابن
 المنشر ما رواه شعبة عنه عن أبيه عن عائشة فقال فيه (فيطوف على نسائه ثم
 يصبح محرما ينضح طيبا) قالوا والنضح فى كلام العرب اللطخ والظهور ومنه
 قوله عز وجل (فيهم عينا نضاختان) الثالثة قوله فى روايتنا قبل أن يحرم
 هو بمعنى قوله فى رواية البخارى وغيره حين يحرم لانه لا يمكن أن يراد
 بالاحرام هنا فعل الاحرام فان التطيب فى الاحرام ممتنع بلا شك وإنما المراد
 أراد الاحرام وقد دل على ذلك قوله فى رواية النسائي (حين أراد أن يحرم)
 (الرابعة) حقيقة قولها (كنت أطيب رسول الله ﷺ تطيب بدنه) ولا

يتناول ذلك تطيب ثيابه وقد دل على اختصاص ذلك بيده الرواية التي فيها (حتى) أجد ريب الطيب في رأسه ولحيته) وقد اتفق أصحابنا الشافعية على أنه لا يستحب تطيب الثياب عند إرادة الأحرام وشذ المتولى فحكي قولاً باستحبابه وصححه في المحرر والمنهاج وفي جوازه خلاف عند الأصح الجواز فإذا قلنا بجوازه فنزعه ثم لبسه ففي وجوب التقية وجهان صحيح البغوى وغيره الوجوب ﴿الخامسة﴾ استدلل به على أن كان لا تقتضى التكرار لأن عائشة رضى الله عنها لم تكن معه عليه الصلاة والسلام في إحرامه إلا مرة واحدة وهي حجة الوداع ذكره النووي في شرح مسلم في غير هذا الموضع وفيه نظر لأن المدعى تكراره إنما هو لتطيب لا الأحرام ويمكن تكرير التطيب لأجله الأحرام مع الأحرام مرة واحدة وقد صحح صاحب المحصول أنها لا تقتضى التكرار عرفاً ولالغة وقال النووي إنه المختار الذى عليه الأكثرون والمحققون من الأصوليين وصحح ابن الحاجب أنها تقتضيه قال : ولهذا استفدناه من قولهم كان حاتم يقرى الضيف وذكر الشيخ تقي الدين في شرح العمدة أنها تدل عليه عرفاً لا لغة والله أعلم .

﴿السادسة﴾ فيه دليل على إباحة التطيب بعد رمى جمرة العقبة والحلق وقبل طواف الأفاضة وهو المراد بالطواف هنا وإنما قلنا بعد رمى جمرة العقبة والحلق لأنه عليه الصلاة والسلام رتب هذه الأفعال يوم النحر هكذا فرمى ثم حلق ثم طاف فلو لا أن التطيب كان بعد الرمي والحلق لما اقتضت على الطواف في قولها قبل أن يطوف بالبيت قال النووي في شرح مسلم وهذا مذهب الشافعى والعلماء كافة إلا مالكا فكرهه قبل طواف الأفاضة وهو محجوج بهذا الحديث وكذا حكاه القاضى عياض عن عامة العلماء وقال الترمذى في جامعه روى عن عمر بن الخطاب أنه قال حل له كل شيء إلا النساء والطيب وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا من أصحاب النبي ﷺ وغيره وهرقل أهل الكوفة : انتهى وهذا الذى حكاه عن أهل الكوفة ليس بمعروف عنهم وفي كتب الحنفية كالهداية وغيرها

الجزم بحل الطيب قبل الطواف ثم إن مالكا مع قوله باستمرار تحريم الطيب يقول إنه لا فدية عليه لو تطيب بخلاف الصيد فإنه ممنوع منه عنده قبل الطواف كالطيب عنده ومع ذلك فيقول بلزوم الفدية لو اصطاد وهو محتاج إلى الفرق بينهما وحكى عن بعض أهل الكوفة القول بتحريم الطيب قبل الطواف وبلزوم الفدية لو تطيب وهو القياس أغنى لزوم الفدية على القول بالتحريم وبالفدية يقول الشافعية تفریفاً على قول شاذ حكاه بعضهم أن الطيب يستمر تحريمه إلى أن يطوف وأنكر جماعة منهم هذا القول وقطعوا بمجوازه والله أعلم **(السابعة)** هذا الذي ذكرناه من توقف حل الطيب قبل الطواف على الرمي والخلق مبنى على أن الخلق نسك وهو أشهر قول الشافعي وأصحهما فإن فرغنا على قوله الآخر أنه ليس بنسك حل الطيب بمجرد الرمي وإن لم يخلق وجهور العلماء على أن الخلق نسك وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد قال النووي في شرح المذهب وظاهر كلام ابن المنذر والأصحاب أنه لم يقل بأنه ليس بنسك غير الشافعي في أحد قوله ولكن حكاه القاضي عياض عن عطاء وأبي ثور وأبي يوسف أيضاً انتهى وهو رواية عن أحمد مذكورة في مختصرات كتب الحنابلة **(الثامنة)** استدلل بقولها حله قبل أن يطوف على أنه حصل له تحلل قبل الطواف قال النووي في شرح مسلم وهذا متفق عليه ويوافقه كلامه في شرح المذهب فإنه أورده في من سنن أبي داود حديث أم سلمة مرفوعاً (إذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت حرماً كهيئتكم قبل أن يرموا الجمره حتى تطوفوا به) وقال إنه حديث صحيح ثم حكى عن البيهقي أنه قال لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به ، ثم قال النووي فيكون الحديث منسوخاً دل الإجماع على نسخه فإن الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ لكن يدل على ناسخ (قلت) وكذا قال البيهقي في الخلافات يشبه إن كان قد حفظه ابن يسار صار منسوخاً ويستدل بالإجماع في جواز لبس المخيط بعد التحلل الأول على نسخه انتهى لكن الخلاف في ذلك موجود قال ابن المنذر في الإشراف لما حكى الخلاف فيما أبيع للحاج بعد الرمي وقبل الطواف وفيه قول خامس وهو أن المحرم

إذا رمى الجمرة يكون في ثوبه حتى يطوف بالبيت كذلك قال أبو قلابة
وقال عروة بن الزبير من آخر الطواف بالبيت يوم النحر إلى يوم النفر فانه
لا يلبس القميص ولا العمامة ولا يتطيب وقد اختلف فيه عن الحسن البصري
وعطاء والثوري انتهى وإذا قلنا بقول الجمهور فاختلف العمامة في كيفية ذلك
التحلل فقال ابن حزم الظاهري حل من كل وجه وليس للحج إلا التحلل
واحد فيباح له مائر المحرمات على المحرم إلا الجماع فانه مستمر التحريم إلى
أن يطوف طواف الافاضة وليس ذلك لأنه بقي عليه شيء من احرامه بل
انقضى احرامه كله ولكن الجماع محرم على من هو في الحج وإن لم يكن محرماً
وما دام يبقى من فرائض الحج شيء فهو يعد في الحج وإن لم يكن محرماً
وسبقه إلى ذلك الشيخ أبو حامد شيخ العراقيين من الشافعية فقال ليس للحج
إلا تحلل واحد فإذا رمى جمره العقبة زال إحرامه وبقي حركته حتى يحلق
ويطوف كما أن الحائض إذا انقطع دمها زال الحيض وبقي حركته وهو تحريم
وطئها حتى تفتسل حكاها عنه صاحبه القاضي أبو الطيب وقال هذا غلط لأن
الطواف أحد أركان الحج فكيف يزول الاحرام وبعض الأركان باق وهذا
القائلان وإن اتفقا على تحلل واحد فقد اختلفا في ذلك التحلل فقال الشيخ
أبو حامد هو بما سنحكيه بعد هذا عن الشافعية وقال ابن حزم هو دخول
وقت الرمي بطلوع الشمس يوم النحر فإذا دخل وقت الرمي حل المحرم سواء
رمى أو لم يرم لأنه عليه الصلاة والسلام صرح عنه جواز تقديم الطواف والذبح
والرمي والحلق بعضها على بعض فإذا دخل وقتها بطل الاحرام وإن لم يفعل
شيئاً منها وسبقه إلى ذلك أبو سعيد الاصطخري من أئمة الشافعية فقال إذا
دخل وقت الرمي حصل التحلل الأول وإن لم يرم وحكي صاحب التتريب
وجهاً شاذاً أنا إذا لم نجعل الحلق نسكاً حصل له التحلل الأول بمجرد طلوع
النحر يوم النحر وقائلاً هذين القولين (١) لا يوافقان ابن حزم على أن للحج

تحللا واحدا فقالت مركبة من أمرين قال بكل منهما بعض الشافعية ولا نعلم له سلفا في مجموع مقالاته والله أعلم وقال جمهور الفقهاء من أصحاب المذاهب الأربعة للحج تحللان ثم اختلفوا في أمرين أحدهما فيما يحصل به التحلل الأول فقال الشافعية إن قلنا إن الحلق نسك وهو الصحيح المشهور حصل التحلل الأول بفعل أمرين من ثلاثة أمور وهي رمي جرة العقبة والحلق وطواف الافاضة مع سعيه إن لم يكن سعى عقب طواف التقديم فاذا فعل اثنين منها أى اثنين كانا حصل التحلل الأول وإن قلنا إن الحلق ليس نسكا حصل التحلل الأول بواحد من الرمي والطواف فأيهما فعله أولا حل التحلل الأول وعند أصحابنا يجوز تقديم بعض هذه الأمور على بعض وترتيبها بتقديم الرمي ثم الحلق ثم الطواف مستحب فقط قالوا ولو لم يرم جرة العقبة حتى خرجت أيام التشريق فأت الرمي ولزمه دم ويصير كأنه رمى بالنسبة لحصول التحلل به والأصح عند الرافعي والنووي أنه يتوقف تحلله على الاتيان ببذله لكن نص الشافعي على خلافه وحكى الرافعي وجها شافعا أنه يحصل التحلل الأول بالرمي وحده أو الطواف وحده ولو قلنا الحلق نسك وقال الحنابلة يحصل التحلل الأول بالرمي والحلق وقال المالكية للحج تحللان يحصل أحدهما برمي جرة العقبة والآخر بطواف الافاضة ولو قدم طواف الافاضة على جرة العقبة قال مالك وابن القاسم : يجوز له وعليه هدى وعن مالك أيضا لا يجوز له وهو كمن لم يفيض وقال أصبغ أحب إلى أن يعيد (١) الافاضة وهو في يوم النحر أكد وقال الحنفية إن التحلل الأول بالحلق خاصة دون الرمي والطواف فليسا من أسباب التحلل وفرقوا بأن التحلل ذو الجنابة في غير أوامرها وذلك مختص بالحلق وأما ذبح الهدي فليس مما يتوقف عليه التحلل إلا أن الحنفية والحنابلة قالوا إن المتمتع إذا كان معه هدى لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر وقد قدمت بيان ذلك ومخالفة الجمهور لهم : وقال الترمذي في جامعه في الكلام على هذا الحديث والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ

وغيرهم يرون أن المحرم إذا رمى جرة العقبة يوم النحر وذبح وحلق أو قصر
 فقد حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء وهو قول الشافعي وأحمد وأسحق
 قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي : فيه نظر من حيث إن المذكورين لا
 يتوقف عندهم التحلل الأول على الذبح ثم حكى مقالة أبي حنيفة وأحمد في
 المتمتع الذي ساق الهدى وقد تقدمت اهـ . وقال شيخنا الإمام جمال الدين
 الأسنوي رحمه الله في المهمات : اتفق الأصحاب على أنه لا مدخل للذبح في
 التحلل (قلت) يشكل على ذلك ما أجاب به أصحابنا من حديث عائشة في
 الصحيح من أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه فقالوا تقديره
 يوم من أحرم بعمره وأهدى فليحل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه وقد قدمته
 في الباب قبله في الكلام على حديث حفصة ومن ذكره النووي وقال ولا بد
 من هذا التأويل انتهى ومقتضاه أن الحاج لا يحل حتى ينحر هديه وفي سنن
 الدارقطني والبيهقي من حديث عائشة قالت قال رسول الله ﷺ (إذا رميت
 وحلقتم وذبحتم فقد حل لكم كل شيء إلا النساء) لكنه حديث ضعيف
 مداره على الحاج بن أرطاة وهو ضعيف ومع ذلك فاضطرب في إسناده
 ونقظه ورواه أبو داود بلفظ (إذا رمى أحكم جرة العقبة فقد حل له كل
 شيء إلا النساء) ومقتضى كلام النووي في شرح المذهب أن في رواية أبي داود
 ذكر الحلق أيضا وليس كذلك (الأمر الثاني) فيما يحل بالتحلل الأول وقد
 اتفق هؤلاء على أنه يحل به ما عدا الجماع ومقدماته وعقد النكاح والصيد
 والطيب وأجمعوا على أنه لا يحل الجماع واختلفوا في بقية هذه الأمور فقال
 الشافعية يحل الصيد والطيب واختلفوا في عقد النكاح والمباشرة فيما دون
 الفرج وفيه قولان للشافعي أصبحهما التحريم كذا صححه النووي ونقله عن
 الأكثرين وذكر الرافعي أن القائلين به أكثر عددا وقولهم أوفق لظاهر
 النص في المختصر لكنه صحح في الشرح الصغير الحل واقتضى كلامه في
 المحرر التفصيل بين المثلثين فصرح بإباحة عقد النكاح بالأولى وجهل

المباشرة داخلة فيما يحل بالنائي وكلام الحنابلة موافق للمرجع عندنا وعبارة
الشيخ محمد الدين بن تيمية في المحرر ثم قد حل من كل شيء إلا النساء وعنه
يحل إلا من الوطء في التفرج وكذا مذهب الحنفية قال صاحب الهداية
وقد حل له كل شيء إلا النساء ثم قال ولا يحل الجماع فيما
دون التفرج عندنا خلافا للشافعي فنصب الخلاف معه على أحد قوله
وأما عقد النكاح فهو جائز عندهم في الاحرام وقال المالكية يستمر تحريم النساء
والصيد والطيب الا أهم أوجبوا في الصيد الجزاء ولم يوجبوا في الطيب الفدية
كما تقدم قال ابن حزم الظاهري وهذا عجب فان احتجوا بالأثر الوارد في تطيب
النبي ﷺ قبل أن يطوف بالبيت (قلنا) لا يخلو هذا الأمر من أن يكون صحيحا
ففرض عليكم ألا تخالفوه وقد خالفتموه أو غير صحيح فلا تراعوه وأوجبوا
الفدية على من تطيب كما أوجبتموها على من تصيد وقال ابن عبد البر راعى مالك
الاختلاف في هذه المسألة فلم يراقب الفدية على من تطيب بعد رمي جرة العقبة وقبل
الافاضة وقال أبو العباس القرطبي اعتذر بعض أصحابنا عن هذا الحديث
بإدعاء خصوصية النبي ﷺ بذلك (قلنا) الأصل التشريع وعدم التخصيص والقول
بالتخصيص يحتاج إلى دليل وليس ثم دليل على ذلك فان قالوا الطيب من مقدمات
الجماع والدواعي اليه والنبي ﷺ يملك إربه بخلاف غيره كما قالت عائشة في
حقه ﷺ في القبلة لأصنامهم وأيكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه
وقال ابن المنذر : اختلف أهل العلم فيما يبيح لأبيح بعد رمي جرة العقبة قبل
الطواف بالبيت فقال عبد الله بن الزبير وعائشة وعلقمة وسالم بن عبد الله وطاوس
والنخعي وعبد الله بن حسن وخارجة بن زيد والشافعي وأحمد واسحق وأبو ثور
وأصحاب الرأي يحل له كل شيء إلا النساء وروينا ذلك عن ابن عباس وقال عمر
ابن الخطاب وابن عمر يحل كل شيء إلا النساء والطيب وقال مالك له كل شيء
إلا النساء والطيب والصيد وقد اختلف فيه عن اسحق فذكر اسحق بن منصور
عنه ما ذكرناه وذكر أبو داود الخفاف عنه أنه قال يحل له كل شيء إلا النساء
والصيد ثم قال وفيه قول خامس فذكر كلامه الذي قدمته في صدر هذه الفائدة

﴿ باب دخول مكة بغير إحرام ﴾

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ (١) فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْتُلُوهُ ، قَالَ مَالِكٌ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ مُحَرِّمًا ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ)

﴿ التاسعة ﴾ فيه استحباب الطيب بعد التحلل الأول قبل الطواف لما دل عليه لفظ كان من تكرير ذلك وقد نص عليه الشافعي وتابعه أصحابه وفيه استحباب الطيب مطلقا لأنه إذا فعل في هذه الحالة التي من شأنها الشعث فغيرها أولى ﴿ العاشرة ﴾ وفيه طهارة المسك وهو مجمع عليه إلا في قول شاذ لا يعتد به

﴿ باب دخول مكة بغير إحرام ﴾

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْتُلُوهُ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُحَرِّمًا (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿ الأولى ﴾ أخرج الأئمة الستة من طريق جماعة عن مالك وقال الترمذي لا نعرف كبيرا قد رواه غير مالك عن الزهري وقال ابن عبد البر لا يثبت عند أهل العلم بالنقل في هذا الحديث اسناد غير حديث مالك وقد رواه عن مالك واحتج إليه فيه جماعة من الأئمة يطول ذكرهم ومن أجل ما رواه عنه ابن جريج انتهى وقال والذي رحمه الله ورد من عدة طرق غير

طريق مالك من رواية ابن أخي الزهري وأبي أويس عبد الله بن عبد الله بن
 طاهر ومعمر والأوزاعي كلهم عن الزهري فرواية ابن أخي الزهري رواها
 أبو بكر البزار في مسنده ورواية أبي أويس رواها ابن سعد في الطبقات
 وابن عدي في الكامل في ترجمة أبي أويس ورواية معمّر ذكرها ابن عدي في
 الكامل ورواية الأوزاعي ذكرها المزي في الأطراف قال وقد يثبت
 ذلك في شرح الترمذي قال وروى ابن مسدي في معجمه شيوخه أن أبا
 بكر بن العربي قال لأبي جعفر بن المروخي حين ذكر أنه لا يعرف إلا من
 حديث مالك عن الزهري قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك
 فقالوا له أفدنا هذه القوائد فوعدهم ولم يخرج لهم شيئاً ، ثم تعقب ابن مسدي
 هذه الحكاية بأن شيخه فيها وهو أبو العباس العشاب كان متعصباً على ابن العربي
 لكونه كان متعصباً على ابن حزم فأنه أعلم انتهى وقال الحافظ أبو در عبد بن
 أحمد الهروي لم يرو حديث المغيرة عن الزهري إلا مالك وحده قال وقد
 رواه عنه صالح بن أبي الأخضر وليس صالح بذلك ، وزاد فيه (وعليه عمامة
 سوداء) اه وقال ابن عبد البر رواه روح بن عبادة عن مالك وزاد فيه (وطاف
 وعليه المغيرة) ولم يقله غيره قال ورواه عنه جعفر بن عبد الله المدني وزاد فيه
 (واستلم الحجر بمحجن) وهذا أيضاً لم يقله عن مالك غير عبد الله بن جعفر قال
 وقال بعضهم (فيه مغيرة من حديث) رواه بسر بن عمر عن مالك انتهى (الثانية)
 قوله قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرماً كذا في الموطأ
 ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة ، وفي صحيح البخاري في المغازي
 عقب هذا الحديث قال مالك ولم يكن النبي ﷺ فيما نرى والله أعلم يومئذ
 محرماً وهو عند البخاري ثم من رواية يحيى بن قزعة عنه ويشهد له ما في
 صحيح مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ دخل يوم فتح
 مكة وعليه عمامة سوداء بغير احرام (الثالثة) استدلل به على جواز دخول
 مكة بغير احرام وذلك من كونه عليه الصلاة والسلام كان مستورا رأس
 بالمغفرة والمحرم يجب عليه كشف رأسه ومن تصريح جابر رضي الله عنه والزهري

ومالك بأنه لم يكن محرما وأبدي الشيخ في الدين في شرح العمدة في سر
الرأس احتمالا فقال يحتمل أن يكون لعذر انتهى ويرده تصريح جابر وغيره
وهذا الاستدلال في غير موضع الخلاف المشهور من وجهين (أحدهما) أنه
عليه الصلاة والسلام كان خائفا من القتال متأهبا له ومن كان كذلك فله الدخول
بلا إحرام بلا خلاف عندنا ولا عند أحد نعلمه وقد استشكل النووي في
شرح المذهب ذلك بأن مذهب الشافعي أن مكة فتحت صلحا خلافا لابي حنيفة
في قوله إنها فتحت عنوة وحينئذ فلا خوف ثم أجاب عنه بأنه عليه الصلاة
والسلام صالح أباسفيان وكان لا يأمن غدر أهل مكة فدخلا صلحا وهو
متأهب للقتال ان غدروا (ثانيهما) أن أصحابنا عدوا من خصائصه عليه الصلاة
والسلام جواز دخول مكة بغير إحرام مطلقا ذكره ابن القاص وغيره فأما
غيره إذا لم يكن خائفا فقال أصحابنا إن لم يكن يتكرر دخوله ففي وجوب
الإحرام عليه قولان أصحابهما عند أكثرهم أنه لا يجب وقطع به بعضهم فإن
تكرر دخوله كالحطابين ونحوهم ففيه خلاف مرتب وأولى بعدم الوجوب وهو
المذهب وقال الحنابلة بوجوب الإحرام إلا على الخائف وأصحاب الحاجات
المتكررة هذا هو المشهور عندهم ولم يوجب به بعضهم وعن أحمد ما يدل عليه
وأوجبه المالكية في المشهور عندهم على غير ذوى الحاجات المتكررة ولم أرهم
استثنوا الخائف والظاهر أنهم لا ينازعون في استثنائه فهو أول بعدم الوجوب
من ذوى الحاجات المتكررة وذهب أبو مصعب إلى عدم وجوبه وهو رواية
ابن وهب عن مالك وروى عنه أيضا مثل رواية غيره من أصحابه حكاهما ابن
عبد البر وأوجبه الحنفية مطلقا ولم أرهم استثنوا من ذلك إلا من كان داخل
المبقات فلم يوجبوا عليه الإحرام والظاهر أنهم أيضا لا ينازعون في الخائف
بل ولا في ذوى الحاجات المتكررة وإن لم يصرحوا باستثنائهم فانهم عللوا منع
الوجوب فيمن هو داخل المبقات بأنه يكثر دخولهم مكة وفي إيجاب الإحرام
كل مرة خرج بين فصاروا كاهل مكة حيث يباح لهم الخروج منها ثم دخولها بغير
إحرام لكن مقتضى كلام ابن قدامة في المفتى منازعتهم في هاتين العورتين

أيضا وقد تحرر من ذلك أن المشهور من مذهب الشافعي عدم الوجوب مطلقا ومن مذاهب الأئمة الثلاثة الوجوب الا فيما يستثنى وحكاه ابن عبد البر والقاضي عياض عن أكثر العلماء وعدم الوجوب حكى عن عبد الله بن عمر وبه قال الزهري والحسن البصري وزعم ابن عبد البر انفرادها بذلك من بين السلف وأن المشهور عن الشافعي الوجوب وليس كما قال وذهب إلى عدم الوجوب أيضا داود وابن حزم وسائر أهل الظاهر ﴿الرابعة﴾ المغفر بكسر الميم وإسكان الغين المعجمة وفتح الفاء ويقال له مقفرة بزيادة هاء التانيث آخره وهو زرد ينسج من الدروع على قدر الرأس يلبس تحت اقلنسوة حكاها في الصحاح عن الاصمعي وصدر به صاحب المحكم كلامه ثم قل وقيل هو رفرف البيضة وقيل هو حلق يتقنع به المتسلح وقال في المشارق هو ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل اقلنسوة والخمار ﴿الخامسة﴾ يسأل عن الجمع بين هذا الحديث وبين قوله في حديث جابر وعليه عمامة سوداء وقد جمع بينهما القاضي عياض بأن أول دخوله كان على رأسه المغفر ثم بعد ذلك كان على رأسه العمامة بعد إزالة المغفر بدليل قوله في حديث عمرو بن حريث (خطب الناس وعليه عمامة سوداء) لأن الخطبة انما كانت عند باب الكعبة بعد تمام فتح مكة (قلت) ويحتمل أن العمامة السوداء كانت فوق المغفر والاول أظهر في الجمع والله أعلم ﴿السادسة﴾ في دخوله عليه الصلاة والسلام مكة بأكة الحرب دليل على جواز القتال بها وذلك فيما إذا التجأ إليها طائفة من الكفار الحربيين أو البغاة أو قطاع الطريق والمشهور عند أصحابنا الجزم بجوازه وحكى القفال والماوردي في ذلك خلافا ﴿السابعة﴾ استدلل بقتل ابن خطل على جواز إقامة الحدود والقصاص في حرم مكة وبه قال مالك والشافعي وآخرون وحكى عن أبي يوسف وذهب أبو حنيفة إلى منعه حكاه النووي في شرح مسلم وحكى عنه ابن عبد البر تفصيلا وهو أنه إن وجب عليه خارج الحرم فدخله لم يقتل فيه ويقام عليه ما دون القتل، وإن وجب عليه في الحرم بأن قتل فيه أو زنا فيه أقيم عليه في الحرم قل النووي وتأول هذا الحديث على أنه قتله في ساعة التي أبيحت

له وأجاب أصحابنا بأنها إنما أبيضت له ساعة الدخول حتى استولى عليها وأذعن أهلها وأما قتل ابن خطل بعد ذلك ﴿الثامنة﴾ ابن خطل بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة وآخره لام قال النووي في شرح مسلم واسمه عبد العزى وقال محمد بن اسحق اسمه عبدالله وقال ابن الكابي اسمه غالب بن عبدالله بن عبد مناف ابن أسعد بن جابر بن كثير بن اسحق بن تيم بن غالب انتهى وروى الدارقطني في سننه تسميته هلالا وقال السهيلي وقد قيل هلال كان أخاه وكان يقال لها الخطلان انتهى قال النووي قال أهل السير وقتله سعيد بن حريث وجزم ابن طاهر في مبهمات بآن الذي قتله أبو برزة الأسلمي وقال ابن اسحق قتله سعيد بن حريث وأبو برزة الأسلمي اشتراكا في دمه ﴿التاسعة﴾ قال النووي قال العلماء إنما قتله لأنه كان قد ارتد عن الاسلام وقتل مسلما كان يخدمه وكان يهجو النبي ﷺ ويسبه وكانت له قيتان تغنيان بهجاء المسلمين انتهى قال ابن عبد البر فهذا القتل قود من دم مسلم وكذا قال الخطابي لم ينفذ له رسول الله ﷺ الا امان وقتله بحق ما جناه في الاسلام ﴿العاشرة﴾ قال النووي فان قيل ففي الحديث الاخر من دخل المسجد فهو آمن فكيف قتله وهو متعلق بالاستار ؟ فالجواب أنه لم يدخل في الامان بل استنناه هو وابن أبي سرح والقينتين وامر بقتله وإن وجد معلقا بأستار الكعبة كما جاء مصرحا به في أحاديث أخر وقيل لأنه ممن لم يف بالشرط بل قاتل بعد ذلك ﴿الحادية عشرة﴾ قال ابن عبد البر زعم بعض أصحابنا أن هذا أصل في قتل الذي إذا سب رسول الله ﷺ وهذا غلط لأن ابن خطل كان حريبا في دار الحرب لم يدخله رسول الله ﷺ في أمانه لأهل مكة بل استنناه وقوم معه من ذلك الأمان ، وخرج أمره بقتله مع الامان لأهل مكة مخرجا واحدا في وقت واحد. بذلك وردت الآثار وهو معروف عند أهل السير ﴿الثانية عشرة﴾ استدلل به البخاري وغيره على قتل الأسير صبرا وهو استدلال واضح فلقدرة على ابن خطل صيرته كالأسير في يد الامام وهو غير فيه بين أمور منها القتل واستدلل به أبو داود على قتل الأسير ولا يعرض عليه الاسلام ووجهه أنه لم

﴿ باب التَّلبِيَةِ ﴾

عن نَافِعٍ عن ابنِ عمرَ « أن تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ
لَبَّيْكَ ، لا شَرِيكَ لَكَ كَبَّيْكَ ، إِنْ أَلْحَدَ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لا
شَرِيكَ لَكَ » قال نَافِعٌ : فَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا لَبَّيْكَ
كَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ . لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ
وَالْعَمَلُ » لم يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ زِيَادَةَ ابْنِ عُمَرَ فِي رِوَايَةِ الْمُسْلِمِ (أَنَّ ابْنَ

يُنْقَلُ عَرْضُ الْإِسْلَامِ عَلَى ابْنِ خُطَلٍ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ (الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ) قَالَ السَّهْلِيُّ
فِي الرُّوضِ عِنْدَ مَاقْتُلِ النَّبِيِّ ﷺ ابْنِ خُطَلٍ قَالَ (لَا يَقْتُلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا)
كَذَلِكَ قَالَ يُونُسُ فِي رِوَايَتِهِ انْتَهَى وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ فِي مَبْهَمَاتِهِ مِنْ حَدِيثِ
الْهَيْبِيِّ عَنْ الزَّيْرِ قَالَ (قَتَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ) ثُمَّ قَالَ لَا
يُقْتَلُ بَعْدَ الْيَوْمِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ صَبْرًا ثُمَّ قَالَ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الزَّيْرِيُّ هَذَا هُوَ ابْنُ
أَبِي هَالَةَ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ رَوَى الْحَافِظُ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ
فِي الْحَلِيقَةِ وَصَرَّحَ فِي نَفْسِ الْأَسْنَادِ بِأَنَّهُ الزَّيْرِ بْنُ الْعَوَامِ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ يَوْمَ بَدْرٍ
وَلَا يُسْتَقِيمُ ذَلِكَ فَقَدْ وَقَعَ بَعْدَ بَدْرٍ قَتْلُ بَعْضِ قُرَيْشٍ صَبْرًا وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَمَّا قَالَ ذَلِكَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ
مَطِيعِ بْنِ الْأَسْوَدِ قَالَ (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ يَقُولُ : لَا يَقْتُلُ قُرَشِيٌّ
صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) وَأَمَّا كَوْنُهُ قَالَ ذَلِكَ عِنْدَ قَتْلِ ابْنِ خُطَلٍ
فَقَرِيبٌ وَالْمُرَادُ الْقَتْلُ عَلَى الرَّدَةِ قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

﴿ باب التَّلْبِيَةِ ﴾

عن نَافِعٍ عن ابنِ عمرَ أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيكَ لا شَرِيكَ
لَكَ لَبَّيكَ ، إِنْ أَلْحَدَ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لا شَرِيكَ لَكَ) قَالَ نَافِعٌ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ عُمَرَ يَزِيدُ فِيهَا (لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بِيَدَيْكَ ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ

عُمَرَ حَكَى هَذِهِ الزِّيَادَةَ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُهَا بَعْدَ التَّلْبِيَةِ (وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ (كَانَ مِنْ تَلْبِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبَّيْكَ) وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بَعْدَ التَّلْبِيَةِ قَالَ « إِنَّمَا الْخَيْرُ خَيْرُ الْآخِرَةِ » وَفِي الْمِلَلِ لِلدَّارَقُطْنِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ (لَبَّيْكَ حُجَّاجًا حَقًّا ، تَعَبُّدًا وَرَفًّا

إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ) لَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ زِيَادَةَ ابْنِ عُمَرَ (فِيهِ) فَوَائِدُ (الْأُولَى) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقٍ مَلَكَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ كُلُّهُمُ عَنْ نَافِعٍ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ زِيَادَةَ ابْنِ عُمَرَ وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ وَنَافِعٍ وَحُمَازَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَامًا عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ أَهْلَ فَقَالَ لَبَّيْكَ) فَذَكَرَهُ وَفِي آخِرِهِ قَالَ نَافِعٌ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُزِيدُ مَعَ هَذَا لَبَّيْكَ فَذَكَرَهُ وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ التَّلْبِيَةَ الْمَرْفُوعَةَ وَفِي آخِرِهِ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَقُولُ كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَهْلُ بِأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ السَّكَاةِ وَيَقُولُ (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْكَ ، لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ) وَهُوَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فِي اللَّبَاسِ (الثَّانِيَةِ) التَّلْبِيَةِ مُصَدَّرٌ لِي أَيْ قَالَ لَبَّيْكَ وَهُوَ مِثْلُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ وَالْجُمْهُورُ وَقَالَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ وَأَلْفَهُ إِنَّمَا اتَّقَلَّبَتْ يَاءٌ لَا تَصَالُهَا بِالضَّمِيرِ كَالْمَدِيِّ وَعَلَى . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ بِدَلِيلِ قَلْبِهَا يَاءٌ مَعَ الْمَظْهَرِ وَهَذِهِ التَّنْثِيَةُ لَيْسَتْ حَقِيقَةً بَلْ هِيَ لِلتَّكْثِيرِ وَالْمُبَالَغَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ)

أى نعمته عند من أول اليد بالنعمة ونعمته تعالى لا تحصى ومعناه إجابة بعد
إجابة ولزوما لطاعتك قال ابن الأنباري ثنوا لبيك كما ثنوا حنانك أى تحنابعد
تحن وأصل لبيك لبيك فاستنقلوا الجمع بين ثلاث بآت فابدلوا من الثالثة ياء
كما قالوا من الظن تظنيت وأصله تظننت واختلفوا فى اشتقاقها ومعناها قليل
معناها إتجاهى وقصدى اليك ، مأخوذ من قولهم دارى تلب دارك أى تواجها
وقيل معناها محبتي لك مأخوذ من قولهم امرأة لية إذا كانت محبة ولدها
عاطفة عليه وقيل معناها إخلاصى لك مأخوذ من قولهم حسب لىاب، إذا كان
خالصا محضا ومن ذلك لب الطعام ولبابه وقيل معناها أنا مقيم على طاعتك
وإجابتك مأخوذ من قولهم لب الرجل بالمكان وألب إذا أقام فيه ولزمه قال
ابن الأنباري وبهذا قال الخليل والاحمر وقال إبراهيم ابن الحرثي معنى لبيك
قربا منك وطاعة، والالباب القرب ، وقال أبو نصر: معناه أنا ملب بين يديك
أى خاضع حكى هذه الأقوال القاضى عياض وغيره قال الزمخشري فى التائق
وهو منصوب على المصدر للتكثير ولا يكون عاملا إلا مضرا كأنه قال ألب
البابا بعد الباب قال ابن عبد البر ومعنى التلبية إجابة الله فيما فرض عليهم من
حج بيته والاقامة على طاعته فالحرم بتليته مستجيب لدعاء الله إياه فى إيجاب
الحج عليه ومن أجل الاستجابة والله أعلم لى لان من دعى فقال لبيك فقد
استجاب ثم قال : وقال جماعة من أهل العلم إن معنى التلبية إجابة إبراهيم عليه
السلام حين أذن فى الناس بالحج وقال القاضى عياض قيل وهذه الإجابة لقوله
تعالى لإبراهيم عليه السلام (وأذن فى الناس بالحج) انتهى وروى ابن الجوزى
فى كتابه (منير العزم الساكن) عن مجاهد قال : لما قيل لإبراهيم (وأذن فى
الناس بالحج يأتوك رجالا) قال يارب كيف أقول؟ قال قل يا أيها الناس أجيئوا
ربكم فصعد الجبل فنادى يا أيها الناس أجيئوا ربكم فأجابوه لبيك اللهم لبيك
فكان هو أول التلبية ، وعن عبيد بن عمير أنه استقبل المشرق ثم المغرب ثم
اليمين ثم الشام فدعا فأجيب لبيك لبيك. وقال عبيد الله بن مروان بلغنى عن بده
التلبية أن الله عز وجل أوحى إلى إبراهيم عليه السلام فى شأن حج البيت وكذا

غرق زمن الطوفان وبقي أسامه فامر أن يتبع سحابة وكان كلما نودي منها يا
 ابراهيم يتي يتي قال لبيك لبيك ﴿الثالثة﴾ في المرفوع تكرير لفظه لبيك ثلاث
 مرات وكذا في الموقوف إلا أن في المرفوع الفصل بين الأولى والثانية بقوله
 اللهم وقد نقل اتفاق الازدباء على أن التكرير اللفظي لا يزداد على ثلاث مرات
 ﴿الرابعة﴾ قوله إن الحمد روى بكسر الهزة على الاستئناف وفتحها على التعليل وجهاً
 مشهوراً لاهل الحديث واللغة قال الجمهور والكسر أجود وحكاة الرغشري
 عن أبي حنيفة وابن قدامة عن أحمد بن حنبل وحكاة ابن عبد البر عن اختيار
 أهل العربية وقال الخطابي الفتح رواية العامة وحكاة الرغشري عن الشافعي
 وقال ثعلب الاختيار الكسر وهو أجود في المعنى من الفتح لأن من كسر
 جعل معناه إن الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتح قال معناه لبيك لهذا
 السبب وقال ابن عبد البر المعنى عندي واحد لأنه يحتمل أن يكون من فتح
 الهزة ، أراد لبيك لأن الحمد على كل حال والملك لك والنعمة وحدك دون
 غيرك حقيقة لا شريك لك (قلت) التقييد ليس في الحمد وإنما هو في التلبية فعنى
 الفتح تلييته بسبب أن له الحمد ومعنى الكسر تلييته مطلقاً غير معطى ولا مقيد
 فهو أبلغ في الاستجابة لله والله أعلم ﴿الخامسة﴾ قوله والنعمة لك المشهور فيه
 نصب النعمة قال القاضي عياض ويجوز رفعها على الابتداء ويكون الخبر محذوفاً
 قال ابن الأنباري وإن شئت جعلت خبراً محذوفاً تقديره إن الحمد لك والنعمة
 مستقرة لك ﴿السادسة﴾ وقوله والملك فيه وجهاً أيضاً (أشهرها) النصب عطفاً
 على اسم إن (والثاني) الرفع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة الخبر المتقدم عليه
 ويحتمل أن تقديره والملك كذلك ﴿السابعة﴾ قوله وسعديك قال القماني عياض
 أعرابها وتننيها كما سبق في لبيك ومعناه مساعدة لطاعتك بعد مساعدة وقال
 المازري (١) وقيل معناه أسعدنا سعادة بعد سعادة وإسعادا بعد إسعاد وكذا
 قال ابن العربي إنه سؤال من الله السعد وتأ كسيد فيه وقال ابراهيم الحارثي لم
 يسمع سعديك مفرداً وهو من المصادر المنصورة فعمل مضمر ﴿الثامنة﴾ قوله

والخير بيدك أي في قبضتك وملكان وهو من باب إصلاح المخاطبة كما في قوله تعالى
 وإذا مرضت فهو يشفين (التاسعة) الرغباء فيه ثلاثة أوجه فتح الراء والمهدوه وأشهرها
 وضم الراء مع القصر وهو مشهور أيضا وفتح الراء مع القصر وهو غريب حكاه أبو علي
 الجبائي وغيره ونظير الوجهين الأولين العباد والعلما والنعاء والنعمة ومعنى المظنة
 الطالب والمسألة أي إنه تعالى هو المظنون المطلوب المسئول منه فبيده جميع الآه ور قال شمر
 رغب النفس سعة الأمل وطالب الكثير ﴿ العاشرة ﴾ قوله والعمل أي إن العمل
 كما لله تعالى لأنه المستحق للعبادة وحده وفيه حذف يحتمل أن تقريره كالذي
 قبله أي والعمل اليك أي إليك القصد به والانهاء به اليك لتجازي عليه ويحتمل
 أن تقريره والعمل لك ﴿ الحادية عشرة ﴾ ليس في الحديث بيان حكم التلبية وقد
 اختلف العلماء في ذلك على أقوال (أحدها) أنها سنة من سنن الحج والعمرة
 يصح أن بدونها ولا يتم على تاركها ولا دم ناسيا كان أو متعمدا وهذا قول الشافعي
 وأحمد وقال ابن عبد البر لم أجد في هذه المسألة نصا عن الشافعي وأصوله يدل على
 أن التلبية ليست من أركان الحج عنده ثم قال وذكر ابن خواز بن داذ عن الحسن
 ابن حي والشافعي أن التلبية إن فعلها فحسن وإن تركها فلا شيء عليه (الثاني) أنها
 واجبة ويجب تركها الدم وهو وجه لبعض الشافعية حكاه الماوردي عن ابن حيران
 وابن أبي هريرة وأنها زعمها أنها وجدا للشافعي نصا يدل عليه وقال الماوردي
 ليس يعرف له نص يدل عليه وحكاها ابن قدامة عن أصحاب مالك وحكاها
 الخطابي عن أبي حنيفة ومالك وذكر ابن عبد البر عن ابن القاسم أنه إن لم
 يذكر التلبية حتى خرج من حجه رأيت أن يهرق دما قال اسماعيل بن إسحاق
 وهذا يدل من قوله على أن الإهلال للإحرام ليس عنده بمنزلة التكبير للدخول
 في الصلاة وأستدل صاحب الامام لمن قال بالوجوب بما روى أبو سعيد بن
 الأعرابي من حديث زينب بنت جابر الأحسية أن رسول الله ﷺ قال لها
 في امرأة حجت معها مصممة قولي لها تتكلم فإنه لا حج لمن لا يتكلم وفي
 الاستدلال نظر لأنه لم يتعين أن يكون الكلام بالتلبية لاسيما والذي يظهر
 أن هذه المرأة إنما صمتت عن كلام الآدميين خطابهم لاعتدوا ذكر الله والتلبية

من الذكر (الثالث) أنها سنة ويجب تركها الدم حكاها النووي عن مالك وفيه نظر ولم أره في كتب المالكية والسنة لا يجب تركها دم (الرابع) أنها ركن في الاحرام لا يعتقد بدونها ولا يصح الاحرام ولا الحج إلا بها وهذا قول أبي عبد الله الزيري من الشافعية وروى سعيد بن منصور في سننه عن عطاء قال التلبية فرض الحج وقال ابن المنذر كان ابن عمر يقول الفرض التلبية وبه قال عطاء وعكرمة وطاوس وقال ابن عباس الفرض الاهلال وقال ابن مسعود الفرض الاحرام وبه قال ابن الزبير انتهى وقال ابن شماس في الجواهر قال ابن حبيب التلبية كتكبيرة الاحرام وقال ابن عبد البر التلبية عند الثوري وأبي حنيفة ركن من أركان الحج والحج إليهما مفتقر؛ وقال ابن قدامة في المغني وعن الثوري وأبي حنيفة أنها من شرط الاحرام لا يصح إلا بها كالتكبير للصلاة وقال ابن حزم الظاهري هي فرض ولو مرة وحكى النووي في شرح المذهب عن داود الظاهري أنه لا بد من رفع الصوت بها (الخامس) وجوبها على التخيير فلا ينعقد الاحرام حتى يفترن بالتلبية قول أو فعل مما يتعلق بالحج كالتلبية والتوجه على الطريق وهذا من مذهب مالك بمقتضى نقل ابن شماس في الجواهر فإنه صدر به كلامه ثم حكى مقالة ابن حبيب المتقدم ذكرها (السادس) وجوبها على التخيير أيضا لكن بتفصيل آخر فلا ينعقد الاحرام حتى تنضم اليه التلبية أو سوق الهدى أو تقليد البدن ويقوم مقام التلبية ما في معناها من التسبيح والتهليل وسائر الاذكار وهذا قول أبي حنيفة كما يقول في احرام الصلاة إنه لا يختص بالتكبير بل يقوم مقامه ما دل على التعظيم وروى الحج أوسع من الصلاة في ذلك لقيام سوق الهدى ونحوه مقام التلبية وما في معناها قال صاحب الهداية هذا هو المشهور بين أصحابنا (السابع) قال ابن المنذر وقال أصحاب الرأي ان كبر وهلل أو سبح ينوي بذلك الاحرام فهو محرم انتهى وفيه وجوب التلبية على التخيير بتفصيل آخر فإنه ليس فيه التخيير بين ذلك وبين سوق الهدى ونحوه (الثامن) قال ابن المنذر أيضا وقالت طائفة لا إحرام إلا لمن أهل أو لبى

انتهى وفيه وجوب التلبية على التخيير بتفصيل غير ما تقدم فهذه المذاهب
الأربعة الأخيرة متفقة على إيجاب التلبية على التخيير لكن بتفاصيل مختلفة
(التاسع) أنه يجب بترك تكرارها دم وهو أشهر قولي المالكية كما حكاه ابن
العربي وهذا قدر زائد على أصل وجوب التلبية (الثانية عشرة) ليس في هذه
الرواية أن هذه تلبيته عليه الصلاة والسلام في الأحرام وفي بعض طرقه التصريح
بأنه كان يقول ذلك عند الأحرام وقد تقدم شيء من ذلك في القائدة الأولى وقال
ابن قدامة في المغني ولا بأس أن يلبى الحلال وبه قال الحسن والنخعي وعطاء
ابن السائب والشافعي وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وكرهه مالك انتهى
(الثالثة عشرة) لم يقتصر راوي الحديث ابن عمر رضي الله عنهما على تلبية
رسول الله ﷺ بل زاد فيها ما تقدم وهو جائز بلا استحباب ولا كراهة كما
هو مذهب الأئمة الأربعة وقال ابن عبد البر قال مالك أكره أن يزيد على تلبية
رسول الله ﷺ وهو أحد قولي الشافعي وقد روى عن مالك أنه لا بأس أن
يزاد فيها ما كان ابن عمر يزيد في هذا الحديث انتهى وفي الجواهر لابن شاس
قال أشهب ومن اقتصر على تلبية رسول الله ﷺ المعروفة اقتصر على حظ
وافر ولا بأس عليه إن زاد على ذلك انتهى ولم ينقل ما يخالف قول أشهب
وحكى الحنفية عن الشافعية أنه كره الزيادة على تلبية النبي ﷺ ولم يعرف
ذلك أصحابنا بل أنكروه فقال الشيخ أبو حامد ذكر أهل العراق عن الشافعي
أنه كره الزيادة على ذلك قال وغلطوا بل لا تكره الزيادة ولا تستحب انتهى نعم
نقل الترمذي عن الشافعي أن الأحب الاقتصار عليها ولا يلزم من كون الزيادة
عليها خلاف الأحب والأولى أن تكون مكروهة وعبارته قال الشافعي فإن
زاد في التلبية شيئاً من تعظيم الله فلا بأس إن شاء الله وأحب إلى أن يقتصر
على تلبية رسول الله ﷺ قال الشافعي وإنما قلنا لا بأس بزيادة تعظيم الله فيها
لما جاء عن ابن عمر وهو حافظ التلبية عن رسول الله ﷺ ثم زاد ابن
عمر في تلبيته من قبله (ليبك والرغباء إليك والعمل) انتهى وحكى البيهقي

في المعرفة عن الشافعي أنه قال ولا أضيق على أحد في مثل ما قال ابن عمر ولا غيره من تعظيم الله تعالى ودمائه مع التلبية غير أن الاختيار عندي أن ينفرد ياروي عن رسول الله ﷺ من التلبية، ومشى على ذلك في الخلافات ونصب الخلاف في ذلك بين أبي حنيفة والشافعي فقال الاقتصار على تلبية رسول الله ﷺ أحب ولا يضيق أن يزيد عليها وقال أبو حنيفة إن زاد فحسن انتهى وفي سنن أبي داود وابن ماجه عن جابر قال (أهل رسول الله ﷺ فذكر التلبية قال والناس يزيدون ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئا) وفي مصنف ابن أبي شيبة عن المسور بن مخرمة قال : كانت تلبية عمر وذكر المرفوع وزاد بعده (ليبك مرهوبا ومرغوبا إليك. ليبك ذا النعماء والفضل) وزاد في رواية الحسن يبدى ذلك ويعبده وفي سنن سعيد بن منصور عن الأسود بن يزيد أنه كان يقول (ليبك غفار الذنوب ليبك) وفي تاريخ مكة للازرق بإسناد مفصل أن رسول الله ﷺ قال لقد مر بفتح الروحاء سبعون نبيا تلبيتهم شتى منهم يونس بن متى وكان يونس يقول (ليبك فراج الكرب ليبك) وكان موسى يقول (ليبك أنا عبدك لديك ليبك) قال وقابية عيسى (أنا عبدك وابن أمتك بنت عبدك ليبك) وروى الشافعي ومن طريقه البيهقي من رواية عبد الله بن أبي سعدة قال (سمع سعد رجلا يقول ليبك ذا المعارج، فقال إنه لدوا المعارج ولكننا كنا مع رسول الله ﷺ لا نقول ذلك) (الرابعة عشرة) ورد في تلبية النبي ﷺ ألفاظ زائدة على حديث ابن عمر (منها) ما رواه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه عن أبي هريرة قال كان من تلبية النبي ﷺ (ليبك اله الحق ليبك) قال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين وقال النسائي لا أعلم أحدا أسند هذا الحديث إلا عبد الله بن الفضل وهو ثقة وروى الحاكم في مستدركه من رواية داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ (وقف بعرفات فلما قال ليبك اللهم ليبك، قال إنما الخير خير الآخرة) قال وقد احتج البخاري بمكرمة واحتج مسلم بدارود وهذا الحديث صحيح ولم يخرجاه وروى

باب طواف المتكى على غيره

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال رأيتني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت را من آدم الرجال له أمة كأحسن ما أنت را من الأمم قد رجلها فهي تقطر ماء

الدارقطني في العلل من رواية محمد بن سيرين عن يحيى بن سيرين عن أنس بن سيرين عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال (لبيك حقا حقا تعبدا ورقا) وفيه لطيفة وهي اجتماع ثلاثة إخوة يروى بعضهم عن بعض وروى البيهقي من رواية ابن جريج عن حميد الأعرج عن مجاهد : أنه قال (كان رسول الله ﷺ يظهر من التلبية لبيك اللهم لبيك) فذكرها إلى آخرها قال حتى إذا كان يوم والناس يصرفون عنه كأنه أعجبه ما هو فيه فزاد فيها (لبيك إن العيش عيش الآخرة) قال ابن جريج وحسبت أن ذلك كان يوم عرفة ﴿ الخامسة عشرة ﴾ استحب أصحابنا بعد الفراغ من التلبية أن يصلى على النبي ﷺ ويسأل الله تعالى رضاه والجنة ويتعوذ به من النار واستأنسوا في ذلك بما رواه الشافعي والدارقطني والبيهقي من رواية صالح بن محمد بن زائدة عن عمارة بن حريم بن ثابت عن أبيه (أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من تلبيته سأل الله تعالى رضوانه والجنة واستعاذ برحمته من النار) قال صالح سمعت القاسم بن محمد يقول وكان يستحب للرجل إذا فرغ من تلبيته أن يصلى على النبي ﷺ وصالح هذا ضعفه الجمهور وقال أحمد لا أرى به بأسا .

باب طواف المتكى على غيره

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال (رأيتني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت را من آدم الرجال له أمة كأحسن ما أنت را

مَتَكْنًا عَلَى رَجْلَيْنِ أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ يُطُوفُ بِالْبَيْتِ فَسَأَلْتُ
مَنْ هَذَا ؟ فَقَالُوا هَذَا الْمَسِيحُ بْنُ مَرْيَمَ ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعْدٍ قَطَاطٍ
أَعْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا ؟ فَقِيلَ
الْمَسِيحُ الدَّجَالُ »

من الهم قد رجليها فهي تقطر ماء متكئا على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف
بالبیت فسألت من هذا ؟ فقالوا هذا المسيح بن مريم، ثم إذا أنا برجل جعد قطط
أعور العين اليمنى كأنها عنبه طافية فسألت من هذا ؟ فقيل المسيح الدجال (فيه)
فوائد (الأولى) أخرجه الشيخان من طريق مالك هكذا ومن طريق موسى
ابن عقبة عن نافع وفيه التصريح بأنه في المنام وفيه في ذكر الدجال زيادة
(كأشبهه من رأيت من الناس بأبن قطن واضعا يديه على منكبي رجلين يطوف
بالبیت) ومن طريق الزهري ومسلم وحده من رواية حنظلة بن أبي سفيان
كلهما عن سالم عن أبيه، وفيه في وصف ابن مريم عند البخاري (سبط الشعر)
وعند مسلم (سبط الرأس) وفي وصف الدجال (أحمر) وفي رواية الزهري في
الدجال (جسيم) (الثانية) قوله رأيتني بضم التاء وفي رواية الشيخين (أراني)
وهو بفتح الهمزة وهي رؤيا منام كما تقدم ورؤيا الأنبياء وحى وحق (الثالثة)
الكعبة معروفة، سميت بذلك لارتفاعها وتربيعها وكل بيت مربع فهو عند
العرب كعبة وقيل سميت كعبة لاستدارتها وعلوها ومنه كعب الرجل ومنه
كعب ندى المرأة إذا علا واستدار (الرابعة) قوله آدم أي اسم ذكره
الجوهري وغيره وجمعه آدم بضم الهمزة واسكان الدال وقال في النهاية: الأدمة
في الناس السمرة الشديدة ويوافقه قول ابن عبد البر الآدم الأسم إذا علاه شيء
عن سواد قليلا وفي الصحيح من حديث أبي هريرة مرفوعا في وصف عيسى
م- ٧- طرح ثريب خامس

عليه السلام أنه (أحمر) وهذا يخالف وصفه هنا بالأدمة وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أنكر رواية أحمر وحلف أن النبي ﷺ لم يقله يعني وأنه اشتبه على الراوي ، وقال النووي يجوز أن يتأول الأحمر على الآدم ولا يكون المراد حقيقة الحمرة والأدمة بل مقاربتها انتهى وما ذكرناه من تفسير الأدمة بالسمرة هو في بني آدم أما في الأهل فالآدم هو الأبيض إما مطلقا أو مع سواد المقلتين ﴿الخامسة﴾ اللمة بكسر اللام وتشديد الميم وجمعها لم كقربة وقرب قال الجوهرى وتجمع على لمام أيضا أى بزيادة ألف بين الميمين وهى الشعر المتدلى الذى يجاوز شحمة الأذنين فإذا بلغ المنكبين فهرجة كذا ذكره النووى وقبله الجوهرى هنا وابن الأثير ، وعكس الجوهرى فى مادة وفر فقال الوفرة الشعرة إلى شحمة الأذن ثم اللمة ثم اللمة وهى التى أملت بالمنكبين وقال ابن عبد البر اللمة اللمة وهى أكل (١) من الوفرة ﴿السادسة﴾ قوله رجلها بتشديد الجيم أى سرحها بمشط مع ماء أو غيره قاله النووى وغيره وقال القاضى عياض يريد والله أعلم بالماء أو بالمشط يقال شعر رجل إذا مشط وشعر رجل إذا كان فى خلقته وتكسيره على دية المشط وقال ابن عبد البر يعنى مشطها بعد أن يلها ﴿السابعة﴾ قوله فهى قطار ماء قال القاضى عياض يحتمل أن يكون على ظاهره أى تقطر بالماء الذى رجلها به لقرب رجله والى هذا نحا القاضى الباجى وقال لعله نبه بذلك على أن ذلك مشروع بطواف الورود قال القاضى عياض ومعناه عندى أن يكون ذلك عبارة عن نظارته وحسنه واستعاره لجماله وكذا قال ابن عبد البر هو من الاستعارة المعجية والكلام البديع وكان ﷺ قد أوتي جوامع الكلام (قلت) ويؤيده ما فى سنن أبى داود عن أبى هريرة مرفوعا فى وصف عيسى عليه السلام رجل مربع إلى الحمرة والبياض كان رأسه قطار ماء وإن لم يصبه بلل ﴿الثامنة﴾ قوله (متكئا على رجلين أو على عواتق رجلين) شك من الراوى فى لفظ النبي ﷺ وليس شكاً منه عليه

الصلاة والسلام قاله ابن عبد البر ووجهه أنه إذا كان متكئا على عواتقهما فهو
متكئا عليهما فلا يصح ترديد المتكلم بينهما وأما الناقل فقد يشك في اللفظ
فيتحرى ولو روى بالمعنى لم يحتج لذلك ﴿ التاسعة ﴾ العواتق جمع عاتق وهو
ما بين المنكب والعنق قاله في المحكم وقاله النووي هنا وقال في موضع
آخر هو المنكب وقال في الصحاح موضع الرداء من المنكب وقال في
المشارك ما بين المنكب إلى أصل العنق هذا قول أبي عبيدة وقال الاصمعي
هو موضع الرداء من الجانبين وفيه لزمان التذكير والتأنيث والتذكير أفصح وأشهر
وقال في المحكم التأنيث أنكر ليس يثبت وزعموا أن هذا البيت مصنوع وهو ،
لا صلح بيني فأعلموه ولا * بينكم ما حملت عاتقي

قال اللحياني هو مذكر لا غير ﴿ العاشرة ﴾ قال القاضى عياض وأما طواف
عيسى عليه السلام بالبيت فإن كانت رؤيا عين فعيسى عليه السلام حتى لم يمت
قال النووي يعنى فلا امتناع فى طوافه حقيقة قال القاضى وإن كانت رؤيا
منام كما بينه ابن عمر فى حديثه فهذا محتمل لما تقدم ولتأويل الرؤيا وعلى هذا يحمل
ما ذكر من طواف الدجال بالبيت وأن ذلك رؤيا إذ قد ورد فى الصحيح
أنه لا يدخل مكة والمدينة مع أنه فى رواية مالك لم يذكر طواف الدجال وهوا ثبت
ممن روى طوافه لما قلناه (قلت) سواء أكان فى الحديث أنه طاف أم لا ففيه أمر بجملة
حوث الكعبة وظاهره المنافة لنفى دخوله مكة إلا أن يقول: فلا تتوقف المنافة
على طوافه ثم قال القاضى وقد يقال إن تحريم دخولها عليه إنما هو فى زمن
فتنته والله أعلم ﴿ الحادية عشرة ﴾ استدل به المصنف رحمه الله على جواز طواف
المتكئ على غيره ولا أعلم فيه خلافا إنما الخلاف فى طواف المحمول وقال القاضى
عياض قد يحتج به من يميز الطواف على الدابة والمحمول بغير عذر بما ذكر
من طواف عيسى عليه السلام على مذابك رجلين ومالك لا يميزه إلا لعذر
ويجاب عنه فى قصة عيسى بأن ما روى أو محتملة للمنام أو أنه ليس فى
الواجب أو لعله لعذر أولان شرع من قبلنا غير لازم لنا (قلت) ولا يلزم من
صحة طواف المتكئ صحة طواف المحمول. والبراع إنما هو فى الثانى والأول ليس

هو موضع خلاف فلا يحتاج إلى تكلف الجواب عنه والله أعلم ، وقد ذكر
أصحابنا في صلاة المنسكى على غيره والمستند إلى شيء أنه إن سلب اسم القيام
بحيث أنه لو رفع قدميه عن الأرض لأمكنه البقاء فهو معلق نفسه وليس
بقائم فلا تصح صلاته وإن لم يكن كذلك ففيه أوجه (أصحها) صحة صلاته وإن
كان بحيث لو رفع السناد لسقط و(الثاني) عدم الصحة مطلقا و(الثالث) التفصيل
فيصح إن كان بحيث لو رفع السناد لم يسقط وإلا فلا ولا يتجه مثل ذلك في الطواف فإنه
لا يشترط فيه القيام حتى لو طاف زحفا صح مع القدرة كما ذكره القاضي أبو
الطيب وحكاه عنه النووي في شرح المذهب لكن قال إنه مكروه ﴿الثانية﴾
عشرة ﴿المسيح ابن مريم﴾ لا خلاف في أنه بفتح الميم وكسر السين مخففة
واختلف في سبب تسميته بذلك ، قال الواحدي ذهب أبو عبيد والبيث إلى
أن أصله بالعبرانية مشيحا فعرته العرب وغيرت لفظه كما قالوا موسى وأصله
موشى أو ميسا بالعبرانية فلما عربوه غيروه فعلى هذا لا اشتقاق له قال
وذهب أكثر العلماء إلى أنه مشتق وكذا قال غيره إنه مشتق عن قول الجمهور
ثم اختلف هؤلاء فحكى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال لم يمسح ذا عاهة
إلا برأ وقال إبراهيم وابن الأعرابي المسيح الصديق وقيل لكونه مسيح
أسفل القدمين لا أخص له وقيل لمسح زكريا إياه وقيل لمسحه الأرض أى
قطعها وقيل لأنه خرج من بطن أمه ممسوحا بالدهن وقيل لأنه
مسح بالبركة حين ولد وقيل لأن الله تعالى مسحه أى خلقه خلقا حسنا وقيل
غير ذلك ﴿الثالثة عشرة﴾ قوله جعد بفتح الجيم وإسكان الميم المهمل وقوله
قطط بفتح القاف والطاء الأولى هذا هو المشهور وحكى القاضي عياض كسرهما
أيضا والشعر الجعد هو الذى فيه تقبض والتواء ضد البسط وهو المسترسل
والقطط هو شديد الجمودة قاله الجوهري والقاضي عياض وغيرها وكذا قال
في النهاية ثم قال وقيل الحسن الجمودة قال والأول أكثر وقال اهروى الجعد في
صفات الرجال يكون مدحا ويكون ذما إذا كان ذما فله معنيان (أحدهما)
القصور المتردد الخلق (والآخر) البخل يقال رجل جعد الدين وجعد الأصابع

أى بخيل وإذا كان مدحا فله أيضا معنيان (أحدهما) أن يكون مدحا سديدا
الخلق والآخر أن يكون شعره جمدا غير سبط فيكون مدحا لأن السبوط
أكثرها في شعور المعجم قال القاضى عياض قال غير أطروى الجعد في صفة
الرجال ذم وفي صفة عيسى عليه السلام مدح (قلت) تقدم في الفائفة الأولى أن
في الصحيحين من رواية سالم عن أبيه وصف عيسى بالسبوط وفي صحيح
البخارى من طريق مجاهد عن ابن عمر مرفوعا (فأما عيسى فأحر جعد عريض
الصدر) فتبين أن كلا منهما قد وصف بالجعودة (الرابعة عشرة) قوله
(كأنها غيبة طافية) روى بالهمز وبغير همز فن همز فعناه ذهب ضوؤها ومن لم
يهمز فعناه نائمة بارزة ثم إن في هذه الرواية أنه أعور العين اليمنى وهو المشهور
وفي رواية أخرى أنه أعور العين اليسرى وقد ذكرهما جميعا مسلم في آخر
صحيحه وكلاهما صحيح قال القاضى عياض روينا هذا الحرف وهو طافية عن
أكثر شيوخنا بغير همز وهو الذى صححه أكثرهم واليه ذهب الاخفش
ومعناه نائمة كنتوء حبة الغب من بين صواحبه وضبطه بعض شيوخنا
بالهمزة وأنكره بعضهم ولا وجه لأنكاره وقد وصف في الحديث بأنه ممسوح
العين وأنها ليست حجرا ولا نائمة وأنها مطموسة وهذه صفة حبة الغب إذا
سال ماؤها وهذا يصبح رواية الهمز وأما ما جاء في الأحاديث الآخر جاحظ
العين وكأنها كوكب وفي رواية (لها حدة جاحظة كأنها نخاعة في حائط) فيصح
رواية ترك الهمز لكن يجمع بين الأحاديث وتصحح الروايات جميعا بأن تكون
المطموسة والممسوحة والتي ليست حجرا ولا نائمة هي العوراء الطافئة بالهمز
وهي العين اليمنى كما جاء هنا وتكون الجاحظة والتي كأنها كوكب وكأنها نخاعة
هي الطافية بغير همز وهي العين اليسرى كما جاء في الرواية الأخرى وهذا
جمع بين الأحاديث والروايات في الطافئة بالهمز وبتركه وأعور اليمنى واليسرى
لأن كل واحدة منها عوراء فإن الأعور من كل شيء المعيب لاسيما ما يختص
بالعين وكلا عني الدجال معيبة عوراء فأحدا ما بينهما، والأخرى بعينها
لأنه كلام القاضى وحكاة عنه النووى ثم قال وهو في نهاية من الحسن وذكر

﴿بابُ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ﴾

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) ، قَالَتْ
كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ مِمَّنْ كَانَ يُهْلُ لِمَنَاةَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
وَمَنَاةُ صَنَمٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ قَالُوا يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَطُوفُ بَيْنَ
الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ تَعْظِيمًا لِمَنَاةَ ، فَهَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ أَنْ نَطُوفَ بِهِمَا ؟
فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ
الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) ذَكَرَ الْمَرْيُ فِي
الْأَطْرَافِ أَنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ تَعْلِيْقًا وَلَمْ أَرَهُ فِيهِ ، وَقَدْ اتَّفَقَ
الشَّيْخَانِ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عُرْوَةَ سَأَلَتْ عَائِشَةَ فَقُلْتُ لَهَا :

ابن عبد البر أن حديث أعور العين اليمى أثبت من جهة الاسناد فإشار إلى
الترجيح والجمع إن أمكن مقدم والله أعلم ﴿الخامسة عشرة﴾ المشهور في لفظ
المسيح الدجال أنه بفتح الميم وكسر السين مخففة وبالهاء المهملة كالمسيح
ابن مريم عليه السلام إلا أن هذا مسيح الهدى وذاك مسيح الضلالة وضبط
الدجال بثلاثة أوجه أخرى (أحدها) كسر الميم وتشديد السين وبالهاء المهملة
أيضا (الثاني) فتح الميم وتخفيف السين وبالهاء المعجمة و (الثالث) كسر الميم
وتشديد السين وبالهاء المعجمة وقد تقدم بسط ذلك في باب الدعاء من هذا الكتاب

﴿بابُ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ﴾

عن عروة عن عائشة رضي الله عنها « إن الصفا والمروة من شعائر الله » قالت
كان رجال من الأنصار ممن كان يهل لمناة في الجاهلية ومناة صنم بين مكة
والمدينة قالوا يا نبي الله إنا كنا نطوف بين الصفا والمروة تعظيما لمناة فهل

« أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ إِلَّا يَطُوفُ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، قَالَتْ بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخْتِي إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ كَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ إِلَّا يَطُوفُ بِهِمَا وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يَهُودَ لِمَنَ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلِّلِ فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ) قَالَتْ عَائِشَةُ وَقَدْ سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتْرِكَ الطَّوْفَ بَيْنَهُمَا » لَفْظُ الْبُخَارِيِّ

علينا من حرج أن نطوف بهما ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) (فيه) فوائد ﴿الاولى﴾ ذكره البخاري في صحيحه تعليقا مجزوما به فقال وقال معمر به وأخرجه البخاري والنسائي من رواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري قال عروة « سألت عائشة فقالت لها أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا) فَوَاللَّهِ مَا عَلَى أَحَدٍ جُنَاحٌ إِلَّا يَطُوفُ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. قَالَتْ بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخْتِي إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَوْ كَانَتْ كَمَا أَوَّلْتَهَا عَلَيْهِ لَكَانَتْ لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَطُوفَ بِهِمَا وَلَكِنَّهَا أُنْزِلَتْ فِي الْأَنْصَارِ كَانُوا قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمُوا يَهُودَ لِمَنَ الطَّاعِيَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْبُدُونَهَا عِنْدَ الْمُشَلِّلِ فَكَانَ مِنْ أَهْلِ يَتَحَرَّجُ أَنْ يَطُوفَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَلَمَّا أَسْلَمُوا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَتَحَرَّجُ أَنْ نَطُوفَ

بين الصفا والمروة فأُنزل الله (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية قالت عائشة
وقد ير رسول الله ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما»
اتفق عليه الشيخان والترمذي والنسائي من طريق سفيان بن عيينة وأخرجه
مسلم من رواية عقيل بن خالد . ومن رواية يونس بن يزيد كلهم عن الزهري
ولفظ ابن عيينة وعقيل بنحو لفظ شعيب ولفظ يونس عن ابن شهاب عن
عروة أن عائشة أخبرته أن الأنصار كانوا قبل أن يسلموا هم وغسان يهلون لمناة فتخرجوا
أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من أحرم لمناة لم يطف
بين الصفا والمروة وأنهم سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك حين أسلموا فأُنزل الله
في ذلك (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية » وأخرجه البخاري وأبو داود
والنسائي من طريق مالك ومسلم وابن ماجه من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة
ومسلم وحده من رواية أبي معاوية ثلاثتهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن
عائشة **الثانية** الصفا والمروة جبل السعى للذيان يسمى من أحدهما إلى الآخر
والصفا في الأصل جمع صفاة وهي الصخرة والحجر الأملس والمروة في الأصل
حجر أبيض براق وقيل هي الحجارة التي تقدح منها النار **الثالثة** قال الأزهرى
الشعائر المعالم التي ندب الله إليها وأمر بالقيام عليها وقال في النهاية شعائر الحج
آثاره وعلاماته جمع شعيرة وقيل هو كل ما كان من أعماله كالوقوف والطواف
والسعى والرمى والتدبج وغير ذلك وقال في الصحاح الشعائر أعمال الحج وكل
ما جعل علما لطاعة الله قال الأصمعي الواحد شعيرة قال وقال بعضهم شعارة
والمشاعر مواضع المناسك **الرابعة** استدلت عروة بن الزبير بهذه الآية الكريمة
على أن السعى ليس بواجب لأنها دلت على رفع الجناح وهو الاثم عن فاعله
وذلك يدل على إباحته ولو كان واجبا لما قيل فيه مثل هذا وردت عليه عائشة
رضي الله عنها بأنها إنما كانت تدل على الإباحة لو كان لفظها فلا جناح عليه أن
لا يطوف بهما فلما حيثئذ كانت تدل على رفع الاثم عن تاركه وذلك حقيقة المباح
بل هي ساكتة عن الوجوب وعدمه ويستفاد الوجوب من دليل آخر والحكمة
في التعبير بنى الاثم المطابقة لجواب سؤال الأنصار عن ذلك هل فيه إثم

فأجيبوا بأنه لا إثم فيه؛ قال النووي في شرح مسلم قال العلماء هذا من دقيق علمها وفهمها الثاقب، وكبير معرفتها بدقائق الألفاظ، قال وقد يكون الفعل واجبا ويعتقد إنسان أنه يمتنع إيقاعه على صفة مخصوصة وذلك كمن عليه صلاة الظهر وظن أنه لا يجوز فعلها عند غروب الشمس فسأل عن ذلك فيقال في جوابه لا جناح عليك إن صليتها في هذا الوقت فيكون جوابا صحيحا ولا يقتضى نفي وجوب صلاة الظهر انتهى وقد استدلل على الوجوب بأمور (أحدها) ما رواه الشافعي وأحمد في مسنده والدارقطني والبيهقي وغيرهم من رواية صفية بنت شيبة قالت (أخبرتني ابنة أبي تجرة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول (اسمعوا فإن الله كتب عليكم السمع) ورواه الدارقطني والبيهقي أيضا من رواية صفية بنت شيبة عن نسوة من بنى عبد الدار أنهن سمعن رسول الله ﷺ وقد استقبل الناس في المسمى وقال (يا أيها الناس اسمعوا فإن السمع قد كتب عليكم) وذكر النووي في شرح المذهب في أول كلامه الطريق الأول وقال ليس بقوى واسناده ضعيف قال ابن عبد البر في الاستيعاب فيه اضطراب ثم ذكر الطريق الثاني في آخر كلامه وقال إسناده حسن فعد ذلك شيخنا الإمام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي في المهمات تناقضا وقال اختلف فيه كلام النووي وجوابه أن ذلك باعتبار طريقين فإن في الأول عبد الله بن المؤمل وليس في الثاني فلذلك ضعف الأول وحسن الثاني قال ابن المنذر في الاشراف ان ثبت حديث بنت أبي تجرة وجب فرض السعى، وإن لم يثبت فلا أعلم دلالة توجبه، والذي رواه عبد الله بن المؤمل وقد تسكعوا في حديثه اهـ وقد أشار الأسنوي في بقية كلامه لذلك فقال وحسنه أيضا الشيخ زكي الدين في كلامه عن أحاديث المذهب إلا أن الحديث المذكور روى بإسنادين انتهى ومع ذلك ففي جعلهما طريقين وتضعيف الأول وتحسين الثاني نظره هو حديث واحد مدعى صفية بنت شيبة وقع الاختلاف فيه وقد سلك ذلك البيهقي وغيره وتقدم قول ابن عبد البر إن فيه اضطرابا لكنه قال في الاستذكار اضطراب فيه غير الشافعي وأبي نعيم الفضل بن دكين على عبد الله بن المؤمل وجودوا إسناده ومعناه وقد رواه

ابن المؤمل غيره وابن المؤمل لم يطمع عليه أحد الا من سوء حفظه ولم يخالفه فيه غيره فيتين فيه سوء حفظه قال الشافعي رحمه الله وهذا عندنا والله أعلم على إيجاب السعي بين الصفا والمروة من قبل أن هذا الحديث لا يحتمل إلا السعي بينهما أو السعي في بطن الوادي فإذا وجب السعي في بطن الوادي وهو بعض العمل وجب في كله انتهى (الثاني) استدلل البيهقي على ذلك بحديث عائشة هذا وقولها فيه ثم قد سن رسول الله ﷺ الطواف بينهما فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما وقولها فيه أيضا في صحيح مسلم ولعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة (الثالث) استدلل البيهقي وابن عبد البر والنووي وغيرهم على ذلك أيضا بكونه عليه الصلاة والسلام كان يسعى بينهما في حجه وعمرته وقال خذوا عني مناسككم (الرابع) واستدل البيهقي على ذلك أيضا بما في صحيح البخاري عن عمرو بن دينار قال: سألت ابن عمر عن رجل قدم بعمره فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة آیا تي امرأته ؟ فقال قدم النبي ﷺ فطاف بالبيت سبعا وصلى خلف المقام ركعتين وطاف بالصفا والمروة سبعا وقال (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وقال عمرو (سألنا جابرا فقال لا يقربها حتى يطوف بين الصفا والمروة) (الخامس) استدلل ابن حزم على ذلك بما في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري قال (قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيخ بالبطحاء فقال ما حججت ؟ فقلت نعم ، فقال بم أهملت ؟ فقلت لبيك باهلل كأهلل رسول الله ﷺ ، فقال قد أحسنت ، طف بالبيت وبين الصفا والمروة وأحل) قال ابن حزم بهذا صار السعي بين الصفا والمروة في العمرة فرضا وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال (أحدها) أنه ركن في الحج لا يصح إلا به وكذلك في العمرة وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه وحكاه النووي عن جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن عائشة رضي الله عنها : وعن مجاهد وإبراهيم النخعي أنهما قالا : إذا أنسى الطواف بين الصفا والمروة وهو حاج فعليه الحج فإن كان معتمرا فعليه العمرة ولا يجزيه إلا الطواف بينهما وحكاه

ابن المنذر عن اسحق بن راهويه وأبي ثور وقل به ابن حزم الظاهري
 (الثاني) أنه واجب ويجزئ تركه بالدم ويصح الحج والعمرة بدونه وهذا
 مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد ودكر الثوري أنه الأصح عنه ورواه
 ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وحكاه ابن
 المنذر عن قتادة وسفيان الثوري وحكى ابن عبد البر عن الثوري أنه ان نسيه
 حتى رجع إلى بلده أجزأه دم وعن أبي حنيفة وصاحبيه أن تركه عمدا أو نسيانا
 فعليه دم وذكر صاحب الهداية من الحنفية أن قوله تعالى (لا جناح) يستعمل
 مثله للاباحة فينبغي إلز كنية والايحاب إلا أنا عدلنا عنه في الايجاب ولأن
 الركنية لا تثبت إلا بدليل مقطوع به ولم يوجد ، ثم معنى ما روى كتب
 استحبابا كما في قوله تعالى « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت » الآية
 انتهى (فان قات) قد قال أولا بالوجوب فكيف قل آخرا بالاستحباب؟ (قات)
 لم يقل آخرا بالاستحباب وإنما قال إن مثل هذه الصيغة وهي كتب تستعمل في
 الاستحباب كما في الآية التي استشهد بها ثم هو منزع فيما ذكره في هذه الآية
 بل هي على بابها من الوجوب وكانت قبل نزول آية المواريث ثم نسخت بها كما
 هو مقرر في التفسير والله أعلم (الثالث) أنه سنة ليس بركن ولا واجب
 وهو رواية عن أحمد ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه قال ان شاء سعى
 وان شاء لم يسع وعن عطاء أنه كان لا يرى على من لم يسع شيئا ، قيل له قد
 ترك شيئا من سنة رسول الله ﷺ قال ليس عليه ، وكان يفتي في العلانية
 بدم وقال ابن المنذر كان أنس بن مالك وعبد الله بن الزبير وابن سيرين يقولون
 هو تطوع ، وقد روينا أن في مصحف أبي بن كعب وابن مسعود فلاجناح عليه
 أن لا يطوف بها وحكى ابن حزم أن ابن عباس كان يقرأ (فلا جناح عليه أن
 لا يطوف بها) ثم قال هذا قول من ابن عباس لا ادخال منه في القرآن ثم
 حكى ابن حزم هذه القراءة عن أنس قال وهو قول عطاء ومجاهد وميمون بن
 مهران وروى البيهقي في المعرفة هذه القراءة عن ابن عباس وأنه قال فنسخها
 هذه الآية (ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من سفه نفسه) فلما نزلت طافوا

بين الصفا والمررة : قال البيهقي وهذه الرواية إن صحت تدل على أن الأمر فيه صار إلى الوجوب (الرابع) أن علي من ترك السعي أن يأتي بعمره يواه ابن أبي شيبة عن طاوس وحكاة عنه أيضا ابن المنذر (الخامس) أنه إن ترك من السعي أربعة أشواط فطليه دم وإن ترك دونها لزم لكل شوط نصف صاع حكاة ابن المنذر عن أصحاب الرأي وحكاة الدارمي من أصحابنا عن أبي حنيفة قال وحكي ابن القطان عن أبي علي قولاً كذهب أبي حنيفة قال النسوي في شرح المذهب وهذا القول شاذ غلط وذكر النووي أيضا أن ابن المنذر حكى هذا عن طاوس وإنما رأيته حكى عن طاوس القول الذي قبله وحكى هذا عن أصحاب الرأي كما تقدم وكأنه سقط من نسخة النووي هنا شيء وقال ابن المنذر واختلف عن عطاء فروى عنه أنه لا شيء على من تركه وروى عنه أنه قال عليه دم وروى عنه أنه قال يطعم مساكين أو يذبح شاة يطعمها المساكين انتهى وهذه الرواية الأخيرة عن عطاء قول سادس وأعلم أن ابن العربي في شرح الترمذي حكى إجماع الأمة على أن السعي ركن في العمرة وجعل الخلاف في الحج فقط ولم أر غيره تعرضا لذلك ويخالفه صريح كلام ابن حزم فإنه حكى الخلاف في العمرة وحكى عن ابن عباس أنه قال العمرة الطواف بالبيت وكذلك ابن عبد البر حكى الخلاف عن أبي حنيفة وصاحبيه في الحج والعمرة (الخامسة) مناة بفتح الميم والنون فسر في الحديث بأنه صنم بين مكة والمدينة وفي رواية أخرى في الصحيح لمناة الطاغية التي بالمشلل وهو بالشين المعجمة وفتح اللام وتشديد الهمزة وآخره لام أيضا، وهو صنم كان نصبه عمرو بن لحي بمجبة البحر بالمشلل مما يلي قديدا وقال ابن الكلابي مناة صخرة لهذيل بقديس وفي صحيح مسلم من طريق أبي معاوية عن هشام بن عروة أن الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما إساف ونائلة قال القاضي عياض كنا وقع في هذه الرواية وهو غلط والصواب ما تقدم وإساف ونائلة لم يكونا قط في ناحية البحر وإنما كانا فيما يقال رجلا وامرأة قيل كانا من خيرهم فزنياد داخل الكعبة فسخما الله حجرين فنصبا عند الكعبة وقيل على الصفا والمررة لتعتبر الناس بهما ويتعظوا

ثم حولها قصي بن كلاب فجعل أحدهما ملاصق الكعبة والآخر يززم وقيل جعلهما يززم ونحر عندهما وأمر بعبادتهما فيما فتح النبي ﷺ مكة كسرهما **في السادسة** في رواية المصنف رحمه الله أن الانصار إنما توقعوا في الطواف بين الصفا والمروة لأنهم كانوا يطوفون بينهما في الجاهلية تعظيماً لما نشأوا أن يكون ذلك من أمر الجاهلية الذي أبطله الشرع وبخالفه بقية الروايات عن الزهري فأنما متفقة على أن المهلين لمناة لم يكونوا يطوفون بين الصفا والمروة فاستمروا في الاسلام على ما اعتادوه في الجاهلية حتى سألو النبي ﷺ عن ذلك ومن أصرحها في ذلك رواية سفيان بن عيينة فإن لفظها وإنما كان من أهل لمناة الطاغية التي بالمثل لا يطوفون بين الصفا والمروة فلما كان الاسلام سألنا النبي ﷺ عن ذلك، ورواية يونس فأن لفظها (إن الانصار كانوا قبل أن يسموا هم وغسان يهلون لمناة الطاغية فتخرجوا أن يطوفوا بين الصفا والمروة وكان ذلك سنة في آبائهم من أحرم لمناة لم يطف بين الصفا والمروة والروايات عن هشام بن عروة في ذلك مختلفة أيضاً فرواية أبي معاوية عنه وافق رواية المصنف ولفظها إنما كان ذلك أن الانصار كانوا يهلون في الجاهلية لصنمين على شط البحر يقال لهما إساف ونائلة ثم يحبسون فيطوفون بين الصفا والمروة ثم يخلقون فلما جاء الاسلام كرهوا أن يطوفوا بينهما للذي كانوا يصنعون في الجاهلية، ورواية أبي أسامة تخالفها ولفظها إنما أنزل الله هذا في أناس من الانصار كانوا إذا أهلوا أهلوا لمناة في الجاهلية فلا يحل لهم أن يطوفوا بين الصفا والمروة ومثلها في ذلك لفظ رواية مالك فهي كرواية شعيب بن أبي حمزة عن الزهري التي سقتها في الفائدة الأولى وهذا تناف يعقد الجمع معه ولعل الروايات بتركهم الطواف بينهما في الجاهلية أرجح ولعلمهم فريقان كان بعضهم يطوف بينهما وبعضهم لا يفعله فخرج الفريقان من ذلك الطائفتين لكونه كان من أمرهم في الجاهلية . والتاركون تمسكاً بعبادتهم وفي صحيح البخاري من طريق شعيب بن أبي حمزة عن الزهري أخبرني أنا بكر بن عبد الرحمن فقال إن هذا العلم ما كنت سمعته ولقد سمعت رجلاً من أهل العلم يذكر

﴿ بَابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « اللهم ارحم الملقين » قالوا والمقصرين يا رسول الله ، قال اللهم ارحم الملقين قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين « وفي رواية لمسلم تكرار الترحم للملقين ثلاثاً فلما كنت الرابعة قال (والمقصرين)

أن الناس إلا من ذكرت عائشة من كان يهل لمناة كانوا يطوفون كلهم بالصفاء والمروة فلما ذكر الله الطواف بالبيت ولم يذكر الصفا والمروة في القرآن قالوا يا رسول الله كنا نطوف بالصفاء والمروة وإن الله أنزل الطواف بالبيت فلم يذكر الصفا فهل علينا من حرج أن نطوف بالصفاء والمروة ؟ فأمر الله تعالى (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية قال أبو بكر فسمع هذه الآية نزلت في الفريقين كلاهما في الذين كانوا يتخرجون أن يطوفوا بالجاهلية بالصفاء والمروة والذين كانوا يطوفون ثم تخرجوا أن يطوفوا بها في الإسلام من أجل أن الله أمر بالطواف بالبيت ولم يذكر الصفا حتى ذكر ذلك بعد ما ذكر الطواف بالبيت وفي الصحيح أيضاً من رواية سفيان بن عيينة عن الزهري قريب منه

﴿ بَابُ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ ﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « اللهم ارحم الملقين » قالوا والمقصرين يا رسول الله قال والمقصرين « (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الشيخان وأبو داود من هذا الوجه من طريق مالك وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال « رحم الله الملقين » قالوا والمقصرين يا رسول الله قال رحم الله

وله من حديث أم الحصين في حجة الوداع ولا ابن ملجأ من حديث
ابن عباس بأسناد جيد (قيل يارسول الله لم تظهر للملحقين ثلاثاً
وللمقصرين واحدة؟ قال إنهم لم يشكوا) زاد ابن اسحق أن ذلك
كان في الحديبية

المحلقين ، قالوا والمقصرين يارسول الله قال رحم الله المحلقين ، قالوا والمقصرين
يارسول الله ، قال والمقصرين وأخرجه مسلم وحده من رواية عبد الوهاب الثقفي ،
عن عبيد الله بن عمر وقال فيه فلما كانت الرابعة قال والمقصرين وذكرها البخاري
تعليقاً فقال وقال عبيد الله حدثني نافع وقال في الرابعة والمقصرين وأخرجه
مسلم والترمذي والنسائي من رواية الليث عن نافع أن عبد الله قال خلق رسول
الله ﷺ وخلق طائفة من أصحابه وقصر بعضهم قال عبد الله إن رسول الله
ﷺ قال رحم الله المحلقين مرة أو مرتين ثم قال والمقصرين وذكر البخاري
الجملة الأخيرة منه تعليقاً ﴿ الثانية ﴾ قال ابن عبد البر هكذا هذا الحديث
عند جميعا عن مالك وكذا رواه سائر أصحاب نافع لم يذكر واحد منهم أنه
كان يوم الحديبية وهو تقصير وحذف والمحفوظ أن دعاءه للمحلقين ثلاثاً
وللمقصرين مرة إنما جرى يوم الحديبية حين صد عن البيت فنحر وخلق ودعا
للمحلقين وهذا معروف مشهور محفوظ من حديث ابن عمر وابن عباس وأبي
سعيد الخدري وأبي هريرة وحبشي بن جنادة وغيرهم ثم بسط ذلك ، وحكاها
القاضي عياض عن بعضهم وقال ذكر مسلم في الباب خلاف ما قالوه فذكر من
عند مسلم حديث يحيى بن الحسين عن جدته أنها سمعت النبي ﷺ في حجة
الوداع دعا للمحلقين ثلاثاً وللمقصرين مرة واحدة وقال الخطابي كان أكثر
من أحرم مع رسول الله ﷺ من الصحابة ليس معهم هدى وكان ﷺ قد
ساق الهدى ومن كان معه هدى فانه لا يخلق حتى ينحر هديه فلما أمر من ليس

معه هدى أن يحل وجسدوا من ذلك في أنفسهم وأحبوا أن يأذن لهم في
المقام على احرامهم حتى يكملوا الحج وكانت طاعة رسول الله ﷺ أولى بهم
فلما لم يكن لهم بد من الاحلال كان القصر في نفوسهم أخف من الحلق فأتوا
إلى القصر فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ منهم أخرجه في الدعاء وقدم عليهم
من حلق وبادر إلى الطاعة وقصر عن تربيته وحاده ثم جمعهم في الدعوة ومهمهم
بازحة وقال النووي في شرح مسلم الصحيح المشهور أن هذا كان في حجة
الوداع ثم قال ولا يبعد أن النبي ﷺ قاله في الموضعين وقال الشيخ تقي الدين
في شرح العمدة لعله وقع فيها معا وهو الأقرب وقد كان في كلا الوقتين
توقف من الصحابة في الحلق أما الحديبية فلا أنه عظم عليهم الرجوع قبل تمام
مقصودهم من الدخول إلى مكة وكال نسكهم وأما في الحج فلأنه شق عليهم
فسخ الحج إلى العمرة ومن قصر شعره اعتقد أنه أخف من الحلق إذ
هو يدل على الكراهة للشيء وكرر الدعاء للمحلقين لأنهم بادروا إلى امتثال
الأمر وأتموا فعل ما أمروا به من الحلق وقد ورد التصريح بهذه العلة في
بعض الروايات فقال لأنهم لم يشكوا (قلت) روى ذلك ابن ماجه من رواية
ابن اسحق قال حدثني ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس قال قيل
يا رسول الله لم ظهرت للمحلقين ثلاثا وللمقتصرين واحدة؟ قال إنهم لم يشكوا
وقال والذي رحمه الله أسناده جيد ورواه ابن عبد البر من هذا الوجه
وفيه زيادة أن ذلك كان في الحديبية وروى ابن عبد البر من حديث
أبي سعيد قال حلق أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يوم الحديبية الا رجلين
قصرا ولم يخلقا وفي رواية أخرى أنها عثمان بن عفان وأبو قتادة ﴿الثالثة﴾
التحليق صيغة مبالغة من حلق الشعر والمراد حلقه في الحج أو العمرة والتقصير
الآخذ من أطراف الشعر بدون استئصال ﴿الرابعة﴾ فيه الاكتفاء في الحج
والعمرة بالحلق على اتفراده والتقصير على اتفراده وأن الأفضل الحلق وهذا جمع
عليه كما نقله غير واحد إلا أن ابن المنذر حكى عن الحسن البصري أنه قال
يلزمه الحلق في أول حجة ولا يجزئه التقصير فقال أجمع أهل العلم على أن التقصير

يجزىء إلا شيء ذكر عن الحسن انه كان يوجب الحلق في أول حجة يحجها الانسان قال النووي وهذا إن صح عنه مردود بالنصوص واجماع من قبله (قلت) روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن في الذي لم يحج قط إن شاء حلق وإن شاء قصر وهذا إسناد صحيح وهو مخالف لما حكاه ابن المنذر وروى ابن أبي شيبة أيضا عن ابراهيم النخعي قال إذا حج الرجل أول حجة، حلق وإن حج مرة أخرى ان شاء حلق وان شاء قصر، والحلق أفضل وإذا اعتمر الرجل ولم يحج قط فان شاء حلق وان شاء قصر، وان كان متمما قصر ثم حلق ثم روى عنه أيضا كانوا يحبون أن يخلقوا في أول حجة وأول عمرة وهذا الاختلاف يقتضي أن المحكي عنها استحباب، ويستثنى من تفضيل الحلق المعتمر إذا ضاق عليه الوقت وعلم أنه ان حلق رأسه لم ينبت شعره قبل يوم النحر فالأفضل في حقه التقصير ليحلق في الحج، نص عليه الشافعي في الاملاء

﴿الخامسة﴾ المعنى في تفضيل الحلق على التقصير بالنظر الى سببه الوارد عليه إما في الحديثية أو في حجة الوداع قد سبق، وأما مع قطع النظر عن هذا السبب فكونه أبلغ في العبادة وأدل على صدق النية في التذلل لله تعالى ولأن المقصر مبق على نفسه الشعر الذي هو زينة والحاج مأمور بترك الزينة بل هو أشعث أغبر ذكره النووي في شرح مسلم وفي المعنى الآخر نظر: فان الحلق إن كان في عمرة فلم يبق شيء من أمر النسك، وإن كان في حج فقد انقضى زمن الشعث وحل له بعد ذلك كل شيء حرم عليه الا النساء فاذا طاف حل جميع المحرمات والله أعلم ﴿السادسة﴾ استدل بترجيح الحلق على التقصير على أنهما عبادتان ونسكان من مناسك الحج وليس مجرد استباحة محظور كالطيب والملابس وغيرهما من المحظورات فان المباح لا تفضيل لبعضه على بعض وهذا هو الأصح من قول الشافعي وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد والجمهور وللشافعي قول آخر أنه استباحة محظور وليس بنسك قال النووي في شرح مسلم والصواب الأول وبه قال العلماء كافة

وقال في شرح المذهب ظاهر كلام ابن المنذر والأصحاب أنه لم يقل بأنه ليس
بنسك أحد غير الشافعي في أحد قوليه، ولكن حكاه القاضي عياض عن عطاء
وأبي ثور وأبي يوسف أيضاً (فات) وهو رواية عن أحمد حكاه ابن تيمية في
المحرر (السابعة) القائلون بأنه نسك اختلفوا في أنه ركن في الحج لا يتم إلا
بفعله ولا يحجر بدم أو واجب فذهب إلى الأول أكثر الشافعية وقال إمام
الحرمين إنه متفق عليه وقال النووي إنه الصواب وذهب الداركي والشيخ أبو
اسحاق الشيرازي إلى أنه واجب وهو مذهب الأئمة الثلاثة وذهب الشيخ أبو
حامد الأسفرايني وجماعة إلى أنه ركن في العمرة واجب في الحج واستدل إمام الحرمين
على أنه ركن مطلقاً بأنه لا تقصوم انقضية مقامه حتى لو عرض في الرأس علة
تمنع الحلق وجب الصبر إلى إمكانه ولا يفدى، وقال المالكية إن ترك الحلق حتى
رجع إلى بلده حلق وعليه دم وكأنهم جعلوا ذلك دالاً على وجوبه وقد عرفت أن
الدم لم يتم مقام الحلق بل يقام مكانه وأصحابنا لا يوجبون في ذلك دماً ولا
يجعلون للحلق مكاناً وزاد أبو حنيفة على ذلك فقال لو أخره حتى مضت أيام
التشريق لزمه دم وخالفه أصحابه والجمهور ودلالة هذا الحديث قاصرة على
الركنية والوجوب (النامنة) قد يفهم من استعمال الحلق بلفظ المبالغة ترجيح
حلق جميعه على الاقتصار على بعضه وهو مجمع عليه وإنما اختلفوا في أقل
المجزئ فقال الشافعي أقل ما يجزئ ثلاث شعرات وبعض أصحابه وجه شاذ أنه
يكفي شعرة، وقال أبو حنيفة أقل المجزئ ربع الرأس وقال أبو يوسف نصف
رأس وقال مالك وأحمد أكثر الرأس، وعن مالك رواية أنه كل الرأس كذا قال
النووي في شرح مسلم لكن في كتب المالكية والحنابلة وجوب الكل فقال
ابن شاس في الجواهر: ولا يتم هذا النسك بدون حلق جميع الرأس وقال الشيخ محمد
الدين بن تيمية في المحرر في عدد الواجبات حلق شعر الرأس كله أو تقصيره
وعن أحمد يجزئ بعضه كالمسح (التاسعة) التقصير كالحلق في أن الأفضل
أن يقصر من جميع شعر الرأس قال أصحابنا والواجب تقصير ثلاث شعرات قالوا
ويستحب أن لا ينقص في التقصير عن قدر الأئمة من أطراف الشعر فإن قصر

دونها جاز لحصول اسم التقصير وقال الحنفية التقصير أن يأخذ من رموس شعره مقدار الأنملة وحكى ابن المنذر عن أصحاب الرأي أنه يجوز أن يقصر من رأسه النصف فإن قصر أقل من النصف يجزئه ولا يجب أن يفعل، وقال المالكية يفترق في التقصير إلى الأخذ من جميع الشعر كما يأخذ في الحلاق جميعه قال مالك ولا يكفي أن يأخذ من أطراف شعره ولكن يجز ذلك جزا فإن لم يجزه وأخذ منه فقد أخطأ ويجزئه، قال القاضى أبو الوليد يبلغ به الحد الذى يقرب من أصول الشعر وتقدم كلام الحنابلة فى أنه لابد من تقصير جميع شعر الرأس **العاشرة** هذا الذى ذكرناه من التخيير بين الحلق والتقصير وترجيح الحلق إنما هو فى حق الرجال، فاما النساء فإن المشروع فى حقهن التقصير بالاجماع وروى أبو داود فى سننه عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال (ليس على النساء حلق إنما على النساء التقصير) وقال أصحابنا فلو حلقت المرأة أجزأها قال الماوردى وتكون مسيئة وقال جماعة من أصحابنا يكره لها الحلق وقال القاضيان أبو الطيب وحسين لا يجوز، قال النووى فى شرح المذهب ولعلمهما أرادا أنه مكروه قال وقد يستدل بـ الكراهة بحديث على رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ (نهى أن تحلق المرأة رأسها) رواه الترمذى وقال فيه اضطراب ولا دلالة فيه لضعفه ولكن يستدل بعموم قوله عليه الصلاة والسلام (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) وبالحديث الصحيح فى نهى النساء عن التشبه بالرجال هذا كلام النووى ثم حكى عن القاضى أبي الفتوح بن أبي عقامة أنه قال وظيفة الخنثى التقصير دون الحلق كالمرأة وقال شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الاسنوى يتجه تقييد الكراهة بثلاثة شروط أن تكون كبيرة حرة خلية عن الأزواج فإن كانت صغيرة لم تنتهى الى سن يترك فيه شعرها، فالمتجه أنها كالرجل فى استحباب الحلق وإن كانت أمة فإن منعها السيد من الحلق حرم بلا نزاع وتعذر الى التقصير لأن الشعر ملكه ولأنه قد يقصد الاستمتاع بها أو بيعها والحلق ينقص القيمة وإن لم يمنع ولم يأذن، فالمتجه التحريم أيضا لما ذكرناه ثم المتجه فيما إذا قصرت، امتناع الزيادة على ثلاث شعرات إلا مأذن وإن كانت حرة إلا أنها متروجة جازها

تقصير الجميع وإن منع الزوج، لأن لها غرضاً في حصول هذه السنة ولا ضرر على الزوج فيه وأما الحلق فيحتل الجزم بامتناعه لأن فيه تشويهاً ويحتمل تحريمه على الخلاف في إجبارها على ما يتوقف عليه كمال الاستمتاع كإزالة الأوصاخ ونحوه والصحيح أن له إجبارها عليه وفي التحريم عليها عند منع الوالد نظر، والأوجه إثباته، وحكم التقصير فيما زاد على الأئمة كحكم الحلق لأنه لا ينضب طفله جوزنا زيادة عليه لكان يؤدي إلى ما ذكرناه من التشويه انتهى؛ وقال مالك في المرأة إذا قصرت تأخذ قدر الأئمة أو فوقه بقليل أو دونه بقليل وليست كرجل في أنه يحزه جزاً. وحكى ابن المنذر عن عطاء أنها تأخذ قدر ثلاث أصابع أو أربع مقبوضة وعن النخعي قدر مفصلين وعن قتادة تقصر الثلث أو الربع، وعن حفصة بنت سيرين في العجوز نحو الربع وفي الشابة أشارت بأعنتها تأخذ وتقلل وروى ابن أبي شيبه عن المسور بن مخرمة تأخذ ثلثة **الحادية عشرة** محل التخير بينهما أيضاً عند المالكية والحنابلة ما إذا لم يلبس شعر رأسه فإن لبسه أي سكنه بما يمنع الانتفاش كالصمغ ونحوه تعين عندهم الحلق ولم يحز التقصير، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وأبي ثور وقال به ابن المنذر وحكاه القاضى عياض والنووي عن جمهور العلماء وذهب ابن عباس إلى أنه على ما نوى من ذلك، إن نوى الحلق تعين، وإلا فهو على التخير، وذهب أبو حنيفة إلى بقاء التخير في حقه أيضاً وأنه لا فرق بين الملبس وغيره وحكاه ابن المنذر عن أصحاب الرأي وحكاه النووي في شرح المذهب عن ابن عباس وهو قول الشافعي في الجديد وهو الصحيح عند أصحابه وما حكاه عنه ابن المنذر هو قوله في القديم وتمسك الأولون بما روى من طريق عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر أنه عابه الصلاة والسلام قال (من لبس رأسه فليحلق) وجعل أصحابنا المعنى في ذلك أن التلبيد لا يفعله إلا من يريد الحلق يوم النحر للنسك. فينزل هذا منزلة نذر الحلق وجعل المالكية سبب ذلك تعذر التقصير وقالوا لا يمكن التقصير مع التلبيد قال ابن شاس في الجواهر: ويقوم التقصير متام الحلق حيث يمكن

من الاتيان به على وجهه وقد يتعذر عجز عن ذلك فيتعين الحلق كمن لا شعر على رأسه أو شعره لطيف لا يمكن تقصيره أو لبد شعره مثل أن يجعل الصنع في الغسول ثم يلطخ به رأسه عند الاحرام أو عقصه أو ضفره فإنه لا بد من الحلق في جميع هذه انتهى، وفي ذكره مع ذلك من لا شعر على رأسه نظر فإن هذا لا يتأتى في حقه حلق ولا تقصير ومسألة العقص والضفر شكل من التلبيد فإنه لا يتعذر مع ذلك التقصير بلا شك بل ولا يتعذر مع التلبيد والعيان يدفعه، وهذا خلاف في شهادة والمدرک الذي ذكره أصحابنا أقرب، والله أعلم وأشار الخطابي الى الاستدلال لتعين الحلق في صورة التلبيد بهذا الحديث فقال بعد كلامه الذي نقلته عنه في الفائدة الثانية: وفي قوله اللهم ارحم المحلقين وجه آخر وهو أن السنة فيمن لبد رأسه الحلاق وإنما يجزىء التقصير فيمن لم يلبد وكان رسول الله ﷺ قد لبد رأسه وفيما ذكره نظر: لأن الحديث دل على جواز التقصير في هذه الحالة أيضا بدعائه للمقصين وهو خلاف مدعاه ﴿الثانية عشرة﴾ ومحل التخيير بينهما أيضا عند الشافعية ما إذا لم ينذر الحلق فإن نذره تعين ولا يجزئ التقصير وهذا التعيين ليس باصل النسك بل لعارض النذر ﴿الثالثة عشرة﴾ قال أصحابنا: المقصود من الحلق أو التقصير إزالة الشعر فيقوم مقامه التنف والاحراق والأخذ بالنورة والمقصين والقطع بالأسنان وغيرها ويحصل الحلق بكل واحد من ذلك قالوا ومحل ما إذا لم ينذر الحلق فإن نذره تعين ولم تقم هذه الأمور مقامه. وقد يقال إن في ذلك استنباط معنى من النص يعود عليه بالابطال. كما قالوا في قول الحنفية يجوز إخراج القيمة في الزكاة لأنها قد تكون أبلغ في سد خلة الفقير فيحتاج إلى الفرق بين البابين والله أعلم والمشهور عند المالكية أيضا اجزاء الأخذ بالنورة وقال أشهب لا يجزىء ﴿الرابعة عشرة﴾ رتب ابن عبد البر على ما ذكره من ورود هذا الحديث في الحديثية أن المحصر يجب عليه الحلق أو التقصير كغيره فإن سقطت بقية الأركان عنه إنما هو لعجزه عنها وهو قادر على الحلق فيبقى وجوبه وقد حض النبي ﷺ أصحابه على ذلك وبهد أقال مالك وكذا الشافعي بناء على أصح قوليه وأشهرهما أن الحلق نسك وحكى عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن ليس عليه حلق ولا

﴿بَابُ طَوَافِ الْحَائِضِ﴾

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ
هَدَيْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ لَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ

تقصير ﴿الخامسة عشرة﴾ محل الحلق والتقصير شعر الرأس دون بقية شعور
البدن واستحب مالك مع الحلق أن يأخذ من لحيته وشاربه وأظفاره وصح
عن ابن عمر فعل ذلك، رواه مالك والشافعي والبيهقي ﴿السادسة عشرة﴾ يسقط
الحلق، والتقصير يفقد شعر الرأس فإذا كان أصلع أو محلوفا فلا شيء عليه ولا
فدية ولكن يستحب إمرار الموصى على رأسه عند مالك والشافعي وأحمد
والجمهور، وأوجب أبو حنيفة وأنكره أبو بكر بن داود وهو محجوج بالإجماع
قبله فقد حكى ابن المنذر إجماع العلماء على أن الاصلع يمر الموصى على رأسه
قال الشافعي ولو أخذ من شاربه أو شعر لحيته شيئاً كان أحب إلى ليكون قد
وضع من شعره شيئاً لله تعالى، قال إمام الحرمين ولست أرى لذلك وجهاً إلا
أن يكون أسنده إلى أثر، وقال المتولي يستحب أن يأخذ من الشعور التي
يؤمر بازالتها للفطرة كالشارب والابط والعانة لئلا يخلو نسكه عن حلق، قال
أصحابنا ولو نبت شعره بعد ذلك لم يلزمه حلق ولا تقصير، بخلاف ما لو كان
برأسه شعر وبه علة تمنع الحلق فيصبر للإمكان ولا يفتدى ولا يسقط عنه الحلق

﴿بَابُ طَوَافِ الْحَائِضِ﴾

﴿الحديث الأول﴾

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت (قدمت مكة
وأنا حائض لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك إلى رسول الله
ﷺ فقال أفعلى ما يفصل الحاج غير أن لا تطوفى بالبيت حتى تطهرى
(فيه) فوائد ﴿الأولى﴾ أخرجه البخاري من هذا الوجه من طريق مالك

فَشَكَوَتْ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَامِجُ غَيْرَ
أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي » وَفِي رِوَايَةٍ أُسْلِمَ (حَتَّى تَغْتَسِلِي)
وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ (غَيْرَ أَلَّا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ
الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ) وَلَمْ يَقُلْهُ رِوَاةُ الْمُوطَأِ وَلَا غَيْرُهُمْ إِلَّا يَحْيَى قَالَهُ
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ .

وَأَخْرَجَهُ بِمَعْنَاهُ هُوَ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَفِي
رِوَايَةِ مُسْلِمَ (حَتَّى تَغْتَسِلِي) وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي
سَلَمَةَ الْمَاجَشُونِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ كُلِّهِمْ عَنْ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ وَفِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمُوطَأِ (غَيْرَ أَنْ لَا
تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهَرِي) وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَمْ يَقُلْهُ مِنْ رِوَاةِ
الْمُوطَأِ وَلَا غَيْرِهِمْ إِلَّا يَحْيَى ، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ ﴿ النِّسَاء ﴾ قَوْلُهُ حَتَّى تَطْهَرِي بِفَتْحِ الطَّاءِ وَتَشْدِيدِهَا
وَفَتْحِ الْهَاءِ أَيْضًا وَهُوَ عَلَى حَذْفِ أَحَدِي التَّنَائِينَ وَأَصْلُهُ تَطْهَرِي كَذَا ضَبْطَانَاهُ
وَحَفْظَانَاهُ ، وَبَدَّلَ لَهُ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمَ (حَتَّى تَغْتَسِلِي) وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ
الْمَهْذَبِ أَنَّ رِوَايَةَ حَتَّى تَغْتَسِلِي رَوَاهَا الْبُخَارِيُّ أَيْضًا وَلَمْ أَرَهَا فِيهِ . وَذَكَرَ الْوَالِدِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا (إِنْ النِّفْسَاءُ وَالْحَائِضُ تَغْتَسَلُ وَتَحْرِمُ . وَتَقْضِي الْمَنَاسِكَ
كُلَّهَا غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفَ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِ) أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي الرِّوَايَةِ التَّخْفِيفُ
وَضَمُّ الْهَاءِ وَبِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ حَتَّى تَطْهَرِ بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَالْهَاءِ أَهْ وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ
الْمَشْهُورَ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا كَذَلِكَ . وَالْمَعْرُوفُ مَا قَدَّمْتُهُ وَقَدْ
يَكُونُ الْمَشْهُورُ فِي كُلِّ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ عَنْهُ الْمَشْهُورُ فِي الْآخِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ﴿ الثَّلَاثَةَ ﴾

فيه هي الحائض عن الطواف حتى ينقطع دمها وتغتسل ، والنهي في العبادات يقتضي الفساد وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته وفي معناه الجنابة وكذا سائر الاحداث وهذا يدل على اشتراط الطهارة في صحة الطواف وقد ذكر هذا الاستدلال ابن المنذر وغيره ويدل له أيضا ما رواه البيهقي وغيره من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال (الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام) لكن الصحيح وقفه على ابن عباس كما ذكره البيهقي وغيره وقد يقال إنه مرفوع حكما وإن لم يكن مرفوعاً لفظاً لأن مثله لا يقال من قبل الرأي ويدل له أيضا ما رواه البخاري ومسلم عن عائشة (أن النبي ﷺ أول شيء بدأ به حين قدم مكة أن توضع طواف بالبيت مع قوله ﷺ خذوا عني مناسككم . وهذا قال مالك والشافعي وأحمد وأكثر العلماء من السلف والخلف : وحكاه ابن المنذر عن ابن عمر والحسن بن علي وأبي العالية ومالك والثوري والشافعي وأحمد واسحق وأبي ثور وحكاه الخطابي عن عامة أهل العلم : وحكاه النووي في شرح المذهب عن عامة العلماء ، قال وانفرد أبو حنيفة فقال : الطهارة ليست بشرط للطواف فلو طاف وعليه نجاسة أو محدثاً أو جنباً صح طوافه واختلف أصحابه في كون الطهارة واجبة مع اتفاقهم على أنها ليست شرطاً فمن أوجبها منهم قال إن طاف محدثاً لزمه شاة وإن طاف جنباً لزمه بدنة قالوا ويعيده مادام بمكة (١) وعن أحمد روايتان (إحداها) كذهبنا (والثانية) إن أقام بمكة أعاده وإن رجع إلى بلده جبره بدم ، وقال داود : الطهارة للطواف واجبة فإن طاف محدثاً أجزأه إلا الحائض ، وقال المنصوري من أصحاب داود : الطهارة شرط كذهبنا انتهى وفيما ذكره من انفرد أبي حنيفة بذلك نظر : فقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن غندر عن شعبة قال : سألت الحكم وحمادا ومنصورا وسليمان عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يروا به بأساً ، وروى ابن أبي شيبة أيضا عن عطاء قال : إذا طافت المرأة ثلاثة أطواف فصاعدت حاضت أجزأ عنها وذكر ابن حزم في المحلى عن عطاء قال : حاضت

امرأة وهي تطوف مع عائشة أم المؤمنين فأتمت بها عائشة بقية طوافها قال ابن حزم فهذه أم المؤمنين لم تر الطهارة من شروط الطواف انتهى وفي تقييد هذه الرواية عن أحمد بالعود إلى بلده نظر فقد حكى المجد بن تيمية في المحرر رواية عن أحمد أن الطهارة واجبة تجبر بالدم، ولم يقيد ذلك بشيء وعند المالكية قول يوافق هذا فحكى ابن شاس في الجواهر عن المغيرة أنه إن طاف غير متطهر أعاد ما دام بمكة فإن أصاب النساء وخرج إلى بلده أجزأه، وقال ابن حزم من أهل الظاهر: الطواف بالبيت على غير طهارة جائز وللنساء ولا يحرم إلا على الحائض فقط للنهي فيه، وهذا جمود عجيب، وتقدم في حديث ابن عباس ذكر النساء مع الحائض وسكت عليه أبو داود وحسنه الترمذي وقال النووي في شرح مسلم فيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض وهذا مجمع عليه لكن اختلفوا في علته على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف، فقال مالك والشافعي وأحمد هي شرط وقال أبو حنيفة ليست بشرط وبه قال داود فمن شرط الطهارة قال العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة ومن لم يشترطها قال العلة فيه كونها ممنوعة من اللبس في المسجد انتهى وفيه نظر فإن أبا حنيفة يصحح الطواف كما هو معروف عنه وكما حكاها هو عنه في شرح المذهب كما تقدم ولا يلزم من ارتكاب المحرم في اللبس في المسجد بطلان الطواف. وفي مذهب الشافعي وجه ضعيف غريب مردود محكي عن أبي يعقوب الأبيوردي أنه يصح طواف الوداع بلا طهارة وتجبر الطهارة بالدم قال إمام الحرمين هذا غلط لأن الدم إنما وجب جبرا للطواف لا للطهارة

﴿الرابعة﴾ إن قلت في معنى الطواف ركعتا الاحرام لا يجوز للحائض فعلهم فلم لا استثناهما بل هما أولى بالمنع للاجماع عليهما (قلت) يحتمل وجهين (أحدهما) أنهما تبع للطواف فاكنتي بذكر المتبوع عن التابع (ثانيهما) أن تحريم الصلاة على (١) الحائض معروف مقرر لا يحتاج لذكره بخلاف الطواف فإنه قد يخفى حكمه ﴿الخامسة﴾ اشتراط الطهارة في صحة الطواف يقتضى أنه يشترط فيه أيضا الطهارة عن النجس في البدن والثوب والمكان الذي يطؤده في الطواف

وبهذا قال أصحابنا الشافعية والمالكية والحنابلة وغيرهم لكن اغتفر المالكية ذلك مع النسيان قال الرافعي ولم أر لأئمة تشبيه مكان الطواف بالطريق في حق المتنفل وهو تشبيه لا بأس به، قال النووي في شرح المذهب والذي أطلقه الأصحاب أنه لو لاقى النجاسة بيده أو ثوبه أو مثنى عليها عمداً أو سهواً لم يصح طوافه، قال ومما عمت به البلوى غلبة النجاسة في موضع الطواف من جهة الطير وغيره وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي أن يقال يعني مما يشق الاحتراز عنه من ذلك كنظائره ﴿السادسة﴾ لو عجز عن الغسل أو الوضوء تيمم كنظائره فلو عجز عن الطهورين فالظاهر أنه لا يطوف وهو كذلك لأن الاتيان به مع الطهارة لا بد منه وليس الوقت مضيقاً حتى يفعله ﴿السابعة﴾ فيه جواز السعي على غير طهارة وأما رواية يحيى بن يحيى عن مالك في ذكر السعي فأنها شاذة كما تقدم وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وحكاها ابن المنذر عن عطاء بن أبي رباح ومالك والشافعي وأحمد وأبي ثور وأصحاب الرأي قال وكان الحسن البصري يقول إن ذكره قبل أن يحل فليعد الطواف وإن ذكره بعد ما حل فلا شيء عليه وقال ابن عبد البر لا أعلم أحداً اشترط فيه الطهارة إلا الحسن فإنه قال إن سعى على غير طهارة فإن ذكر قبل أن يحل فليعد وإن ذكر بعد ما حل فلا شيء عليه انتهى، وفيه نظر، من وجهين (أحدهما) أنه كلام متهافت فإن اشتراط الطهارة ينافي الاجزاء مع فقدتها وما علمت أحداً يقل عنه الاشتراط ولعله يقول بالوجوب فقط بل في مصنف ابن أبي شيبة عن الحسن وابن سيرين أنهما لم يريا بأساً أن يطوف الرجل بين الصفا والمروة على غير وضوء وكان الوضوء أحب إليهما وهذا يقتضي أن الحسن إنما يقول باستحباب الطهارة له كما يقوله غيره من العلماء (ثانيهما) أن الحسن لم ينفرد بذلك ففي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي العالية أنه قال لا تقرأ الحائض القرآن ولا تصلي ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وقال الطواف بين الصفا والمروة عدل الطواف بالبيت وعن ابن عمر رضي الله عنهما

تقضى الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة، وهو في الموطأ عن ابن عمر أيضاً (لا تطوف بالبيت ولا تسعى بين الصفا والمروة ولا تقرب المسجد حتى تطهر) وهو رواية عن أحمد بن حنبل أنه تجب له الطهارة كالطواف حكاها عنه ابن تيمية في المحرر ﴿النامنة﴾ فإن قلت فإذا كان السعي لا يشترط له الطهارة فلم لم تفعله عائشة رضي الله عنها بل قالت لم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة فكفت عن فعله كما كفت عن الطواف (قلت) لأن السعي لا يكون إلا بعد طواف فترك السعي ليس لاشتراط الطهارة فيه بل لاشتراط الطهارة فيما يجب تقديمه عليه وهو الطواف وأما قول ابن عبد البر إن السعي موصول بالطواف لا فصل بينهما فليس كذلك فالموالاة بينهما غير معتبرة وروى أبو ذر الهروي في مناسكه عن ابن عمر أنه قال الحائض تنسك المناسك كلها ما خلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة إلا أن تكون حاضت بعد ما طافت بالبيت فلم تطوف بين الصفا والمروة وفي مصنف ابن أبي شيبة فيمن طافت ثم حاضت أنها تسعى وهي حائض عن عائشة وأم سلمة وابن عمر وعطاء والحسن وإبراهيم والحكم وحماد ﴿التاسعة﴾ وفيه أنه لا تشترط الطهارة في شيء من أركان الحج وأفعاله سوى ما تقدم وددو كذلك بالاجماع ﴿العاشرة﴾ قال القاضي عياض في قوله لا تطوف بالبيت حتى تغتسل دليل على منع الحائض وإن انقطع عنها دمها عن دخول المسجد قال وفيه تنزيه المساجد عن الاقذار والحائض والجنب (قلت) المنهي عنه الطواف وهو أخص من دخول المسجد ولا يلزم من النهي عن الأخص النهي عن الأعم ﴿الحادية عشرة﴾ استدلل به على أنه يجوز للحائض قراءة القرآن لأنه مما يفعله الحاج وأشار البخاري في صحيحه إلى هذا الاستدلال والجمهور على منعه والمراد ما يفعله الحاج مما هو من مناسك الحج وأفعاله المعدودة منه وقراءة القرآن ليست من ذلك والمسألة مقررة في موضعها

وعنها « أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ حاضت
فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال أحابستنا هي فقيل له إنها قد
أفاضت ، قال فلا إذا » وفي رواية لمسلم (فلتنفر) والبخاري « فلا
بأس أنقري » ولمسلم « أن رسول الله ﷺ أراد من صفية بعض
ما يريد الرجل من أهله فقالوا إنها حائض » الحديث وعن عروة
عن عائشة (أن النبي ﷺ حين أراد أن ينفر أخبر أن صفية
حائض فقال أحابستنا هي ؟ فأخبر أنها قد أفاضت فأمرها بالخروج

الحديث الثاني

وعنها أن صفية بنت حيي زوج النبي ﷺ (حاضت فذكر ذلك لرسول
الله ﷺ فقال أحابستنا هي ؟ فقيل له إنها قد أفاضت ، قال فلا إذن) وعن
عروة عن عائشة « أن النبي ﷺ حين أراد أن ينفر أخبر أن صفية حائض
فقال أحابستنا هي ؟ فأخبر أنها قد أفاضت ، فأمرها بالخروج » (فيه) فوائد
الاولى : أخرجه من الطريق الأولى البخاري من هذا الوجه عن عبد الله
ابن يوسف عن مالك وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي من حديث الليث بن
سعد وأخرجه مسلم والنسائي من حديث أيوب السخيتي وأخرجه مسلم فقط
من حديث سفيان بن عيينة كلهم عن عبد الرحمن بن القاسم وأخرجه مسلم من
رواية أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة قالت « كنا نتخوف أن تحيض
صفية قبل أن تفيض قالت لجاءنا رسول الله ﷺ فقال أحابستنا صفية ؟ قلنا
قد أفاضت قال فلا إذا) وذكره البخاري تعليقا مجزوما به فقال وقال أفلح
فذكره ، وأخرجه من الطريق الثانية البخاري من رواية شعيب بن أبي حمزة

ومسلم والنسائي وابن ماجه من رواية الليث بن سعد ومسلم من رواية يونس
ابن يزيد والنسائي وابن ماجه من رواية سفيان بن عيينة كلهم عن الزهري عن
عروة عن عائشة وأخرجه أبو داود من رواية مالك عن هشام عن عروة عن
أبيه عن عائشة وله في الصحيحين وغيرها طرق أخرى ﴿الناية﴾ أبهم في هذه
الرواية الذاكر للنبي ﷺ أن صفية رضي الله عنها حاضت، والمخبر له أنها قد
أفاضت وهر عائشة رضي الله عنها كما هو مبين في الصحيح ﴿الثالثة﴾ فيه أن
طواف الافاضة ركن لا بد منه لقوله عليه الصلاة والسلام لما لم يعلم أنها طافت
للافاضة أحابستنا هي وهو كذلك بالاجماع ﴿الرابعة﴾ وفيه اشتراط الطهارة
في صحة الطواف وهو كذلك عند الجمهور كما تقدم ﴿الخامسة﴾ مقتضى قوله
عليه الصلاة والسلام أحابستنا هي ، أنها لو لم تكن طافت للافاضة لم يرحل
حتى تطهر من الحيض وتغتسل وتطوف ثم يحتمل أن ذلك على سبيل الزوم وهو
ظاهر التعبير بلفظ الحبس ويحتمل أنه غير لازم وإنما كان بفعله لكونها لزمه
وزوجه ولهذا احتبس على طلب عقد عائشة رضي الله عنها، فعلى الأول يطرد
ذلك في حق كل امرأة بهذه الصفة ويستتبع منه أن على أمير الحج أن يكف
عن الرحيل من مكة لأجل المرأة الحائض إذا لم تطف للافاضة ولم ترد الإقامة
بمكة ويدل له ما روينا في الجزء الثامن من فوائد الثقي شيخ السلفي من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ (أميران وليسا بأمرين من
تبع جنازة فليس له أن ينصرف حتى تدفن أو يأذن صاحبها، والمرأة حجت أو
اعتمرت فكانت مع قوم فحاضته ولم تقض الطواف الواجب فلم يس لهم أن
ينصرفوا حتى تطهر أو تأذن لهم ، قال الشيخ محب الدين الطبري ولم أعثر على
شيء من ذلك لأحد من أصحابنا لكن هذان الحديثان يدلان عليه قال وهو
مذهب مالك فإنه قال يلزم الجمال حبس الجمال لها أكثر مدة الحيض وزيادة
ثلاثة أيام (قلت) كذا حكاه ابن المنذر عنه وكذا ذكر النووي في شرح المذهب
أن أصحابنا حكوا عنه لكن لم أر في كلامه زيادة ثلاثة أيام ولفظه في الموطأ
وان حاضت المرأة بمنى قبل أن تقبض فإن كريها يحبس عليها أكثر ما يحبس

للنساء الدم ، وكذا ذكر ابن عبد البر في الاستذكار أن ابن عبد الحكم حكى عن مالك أنه يحبس الكرى عايبا إلى انقضاء خمسة عشر يوما من حين رأت الدم قال ويحبس على النفساء أقصى ما تحبس النفساء الدم في النفاس قال ولا حجة للكرى أن يقول لم أعلم أنها حامل وليس عليها أن تعينه في العلف قال وإن كان بينها وبين الظهر يوم أو يومان حبس عليها الكرى ومن معه من أهل رفقته، وإن كان بقي لها أيام لم يحبس إلا وحده وقال محمد بن المواز لست أعرف حبس الكرى كيف يحبس وحده يعرض لقطع الطريق عليه وقال القاضي عياض : موضع الخلاف إذا كان الطريق آمنا ومعه محرم لها فإن لم يكن آمنا أو لم يكن محرم لم ينتظرها بالاتفاق لأنه لا يمكن السير بها وحده وقال ابن شاس في الجواهر اختلفت الرواية في مدة الحبس فروى اشهب خمسة عشر يوما وروى غيره خمسة عشر يوما وتستطهر بعد ذلك يوم أو يومين أحب إلى، وروى ابن القاسم قدر ما تقيم في حيضتها والاستطهار ، وروى ابن وهب تحبس أكثر ما تقيم الحائض في الحيض والنفساء في النفاس قال الشيخ أبو محمد وعليه أكثر أصحابه وقال غيره إما في زماننا فإنه يفسخ للخوف وقال أبو بكر بن محمد بن اللباد قيل ذلك كله في الأمن فأما في هذا الوقت حيث لا يأمن في الطريق فهي ضرورة ويفسخ الكراء بينهما ، قال ابن شاس وإذا قلنا برواية ابن القاسم تجاوز الدم مدة الحبس فهل تطوف أو تفسخ الكراء ؟ قولان ﴿ السادسة ﴾ فيه أن طواف الوداع غير واجب على الحائض فلها النفر من غير أن تفعله ولادم عليها وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف قال ابن عبد البر : هو مجمع من فقهاء الأمصار وجمهور العلماء عليه لا خلاف بينهم فيه انتهى وحكى الطحاوي عن طائفة وجوبه عليها كغيرها وفي سنن أبي داود والنسائي عن الحارث بن عبد الله بن أوس قال أتيت عمر بن الخطاب (فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم التحريم تحيض قال ليكن آخر عهدها في البيت قال فقال الحارث كذلك أفناني رسول الله ﷺ قال فقال عمر أرأيت عن يدك سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله ﷺ لكما أخالف) وفي صحيح البخاري عن عكرمة أن أهل المدينة سألوا ابن عباس رضي

الله عنهما عن امرأة طافت ثم حاضت قال لهم تنفروا قالوا لا تأخذ بقولك وندع قول زيد
قال اذا قدمتم المدينة فسلوا فقدموا المدينة فسألوا فكان فيمن سألوا أم سليم
فذكرت حديث صفية لكن قد رجع زيد بن ثابت عن ذلك ففي صحيح مسلم
عن طاوس قال كنت مع ابن عباس (إذ قال زيد بن ثابت تفتي أن تصدر
الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالبيت؟ فقال له ابن عباس امالا فسل فلانة
الأنصارية هل امرها بذلك رسول الله ﷺ : قال فرجع زيد بن ثابت إلى
ابن عباس يضحك وهو يقول ما اراك إلا قد صدقت) وفي صحيح البخاري
وغيره عن طاوس قال كان ابن عمر يقول في أول أمره إنها لا تنفر ثم سمعته يقول
تنفر : (ان النبي ﷺ رخص لمن) وفي مصنف ابن أبي شيبة ان ابن عمر كان
يقيم على الحائض سبعة أيام حتى تطوف طواف يوم النحر وقال ابن المنذر
روينا عن زيد وابن عمر الرجوع وترك قول عمر للثابت عن النبي ﷺ
وقال الشافعي رحمه الله (كأن ابن عمر والله اعلم سمع الأمر بالوداع ولم يسمع
الرخصة للحائض فقال به على العام فلما بلغته الرخصة ذكرها) حكاه البيهقي في
المعرفة وفي مصنف ابن أبي شيبة عن القاسم بن محمد : أرحم الله عمر « كان
أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يقولون قد فرغت الا عمر فانه كان يقول
يكون آخر عهده بالبيت » (السابعة) قديم تدل به على أن طواف الوداع غير
واجب مطلقا إذ لو وجب لم يسقط عن الحائض كطواف الركن وقد يقال إنما
يسقط عن الحائض للمعذر مع وجوبه على غيرها ويوافق الثاني ما في الصحيحين
وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما قال (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم
بالبيت إلا الحائض) وروى الترمذي والنسائي والحاكم في مستدركه عن ابن
عمر رضي الله عنهما قال (من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت إلا الحيض
ورخص لمن رسول الله ﷺ) قال الترمذي حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند
أهل العلم ، وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط الشيخين انتهى وجمهور العلماء
على وجوب طواف الوداع على غير الحائض وبه قال أبو حنيفة وأحمد وإسحق
وأبو ثور وهو أصح قول الشافعي وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري

والحكم وحماد وسفيان الثوري وذهب مالك إلى أنه غير واجب واستحسنه ابن المنذر وحكى عن مجاهد رواية موافقة له وأخرى موافقة للجمهور وعن حكى عنه عدم وجوبه أيضاً عروة بن الزبير وداود الظاهري ﴿الثامنة﴾ قوله أفاضت أى طافت طواف الافاضة وهو الذى يسمى طواف الزيادة وهو طواف الركن وسمى بذلك لأن الغالب أنه يفعل يوم النحر فيفيض الحاج من منى إلى مكة فيطوف ثم يرجع والافاضة الزحف والدفع فى السير بكثرة ومنه الافاضة من عرفة ولا تكون الا عن تفرق وجمع، وأصل الافاضة الصب فاستعيرت للدفع فى السير وأصله أفاض نفسه أو راحلته فرفضوا ذكر المفعول حتى أشبه غير المتعدى ﴿التاسعة﴾ قال أصحابنا إن تفرقت المستحاضة فى يوم حيضها فلا وداع عليها؛ وإن تفرقت فى يوم طهرها لم يجرى لها طواف الوداع، وكان ينبغي فيما إذا تفرقت فى يوم طهرها وكانت تخشى تلويث المسجد لودخلته أن يكون حكمها فى سقوط طواف الوداع عنها حكم الحائض وإن صح هذا التحق به كل من به جراحة فضاحة يخشى من دخوله المسجد تلويثه بها والله أعلم ﴿العاشرة﴾ فى صحيح مسلم من رواية محمد بن ابراهيم التيمى عن أبى سلمة عن عائشة «أن رسول الله ﷺ أراد من صفة بعض ما يريد الرجل من أهله فقالوا إنها حائض يا رسول الله قال وأنها لحابستنا قالوا يا رسول الله أنها قد زارت يوم النحر قال فلتنفر معكم وهذه الرواية مشككة لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن علم بأنها طافت طواف الافاضة كما اتفقت عليه سائر الروايات فكيف يريد وقاعها وحكم الاحرام فى حقها بالنسبة إلى الوقاع باق قبل الطواف (وجوابه) أنه عليه الصلاة والسلام ظن أنها طاهرة وأنها طافت طواف الافاضة فلما تبين له أنها حائض توهم حينئذ أنها لم تغف طواف الافاضة فما حدث له هذا التوهم الا بعد علمه بأنها حائض فلم يجتمع إرادة الوقاع وتوهم عدم الطواف فى زمن واحد والله أعلم على أن قوله فى الرواية الثانية حين أراد أن ينفر تنافى بظاهرها أرادته وقاعها فان تلك الحالة وهى وقت التنفر لا يتسبأ فيها هذا ويوافق ذلك رواية الأسود عن عائشة قالت (لما أراد النبي ﷺ أن ينفر إذا صفة على باب خبائها كئيبية حزينة فقال عفرى

﴿باب دخول الكعبة والصلاة فيها﴾

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال بن رباح فأغلقها عليه ومكث فيها ، قال عبد الله بن عمر فسألت بلالاً حين خرج ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة

حاشي إنك لحابستنا) الحديث وهو في الصحيح فلهل الرواية التي فيها إرادة الوقع وهم ولم أقف عليها في صحيح البخاري ففي ذكر عبد الغني المقدسي لها في العمدة نظر والله أعلم ﴿الحادية عشرة﴾ قوله فأمرها بالزوج يحتمل أنه أمر بإباحة ويحتمل أنه أمر بإحباب لا لأجل النسك بل لحقه عليه الصلاة والسلام في كونها زوجته والله أعلم

﴿باب دخول الكعبة والصلاة فيها﴾

عن نافع عن ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال بن رباح فأغلقها عليه ومكث فيها قال عبد الله بن عمر فسألت بلالاً حين خرج ماذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى) (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من طريق مالك وأخرجه البخاري ومسلم أيضاً من طريق أيوب السخيتي وبخاري من طريق موسى بن عقبة وجويرة بن أسماء وفليح بن سليمان ويونس ابن يزيد ومسلم وأبو داود من طريق عبيد الله بن عمر ومسلم والنسائي من طريق م - ٩ - طرح ترتيب خامس

وَرَأَاهُ ، وَكَانَ الْبَيْتُ يَوْمَئِذٍ عَلَى سِنَةِ أُعْبِدَةَ ثُمَّ صَلَّى « وَفِي
رِوَايَةِ ابْنِ الْقَلْبِ عَنْ مَالِكٍ « وَجَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ نَحْوًا مِنْ
ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ « وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ « عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودًا

عبد الله بن عون وابن ماجه من طريق حسان بن عطية كلهم عن نافع وأخرجه
الشيخان والنسائي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر ، والبخاري والنسائي
من طريق مجاهد والنسائي من طريق ابن أبي مليكة كلهم عن ابن عمر وروى
الترمذي من حديث حمرو بن دينار عن ابن عمر عن بلال (أن النبي ﷺ
صلى في جوف الكعبة) وقال حديث بلال حديث حسن صحيح ﴿ الثانية ﴾
فيه استحباب دخول الكعبة اقتداء به عليه الصلاة والسلام وهذا متفق عليه
وقد ورد الترغيب فيه في حديث رواه البيهقي من حديث ابن عباس قال قال
رسول الله ﷺ (من دخل البيت دخل في حسنة وخرج من سيئة مغفورا
له) قال البيهقي تفرد به عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وقال الحب الطبري
هو حديث حسن غريب ومحل استحبابه إذا لم يؤذ بدخوله أحدا لرحمة
ونحوها قال الشافعي رحمه الله واستحب دخول البيت إن كان لا يؤذي
أحدا بدخوله وروى أبو داود والترمذي وابن ماجه عن عائشة رضي الله
عنها قالت (خرج النبي ﷺ من عندي وهو قرير العين طيب النفس
فرجع إلى وهو حزين فقلت له فقال إني دخلت الكعبة ووددت أني لم أكن
فقلت : إني أخاف أن أكون أتعبت أمتي من بعدي) لفظ الترمذي وقال
حسن صحيح ورواه الحاكم في مستدركه وصححه ولعل معناه أتعابهم بتجشم
المشقة في الدخول مع تعسر ذلك وفي مصنف ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه
قال (يا أيها الناس إن دخولكم البيت ليس من حجكم في شيء) وعن ابراهيم
النخعي في الحاج إن شاء دخل الكعبة وإن شاء لم يدخلها وعن خزيمة لا تضرك

هَنْ يَسَارِهِ « وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ « عَمُودًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَمُودَيْنِ عَنْ
يَسَارِهِ « وَلَهُ فِي رِوَايَةٍ (بَيْنَ الْعَمُودَيْنِ الْيَمَانِيَيْنِ) وَلَهُمَا (وَنَسِيتُ
أَنْ أَسْأَلَهُ كَمْ صَلَّى) وَلِلْبُخَارِيِّ (صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بَيْنَ السَّارِيتَيْنِ

والله أن لا تدخله وعن عطاء إن شئت فلا تدخله ، وما ذكره هؤلاء لا ينافي
استحباب دخوله وإنما ذكروا ذلك لثلاث يتوهم وجوبه أيضاً فإنه ليس من جملة
المناسك بل هو مستحب مستقل والله أعلم ﴿ الثالثة ﴾ دخوله عليه الصلاة
والسلام الكعبة كان في الفتح كما هو في الصحيحين من حديث ابن عمر ولم
يدخل الكعبة في عمرته كما في الصحيحين عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله
عنهما ولم ينقل فيما أعلم دخوله في حجه ، ولعل تركه الدخول في عمرته وحجته لثلاث
يتوهم كونه من المناسك وليس منها وإنما هو سنة مستقلة كما قدمته وقال البيهقي
دخوله كان في حجته وحديث ابن أبي أوفى في عمرته فلا معارضة بينهما ، وما ذكره
من أن دخوله في حجته مردود وإنما كان في الفتح كما قدمته وقال النووي في شرح
مسلم لا خلاف في أن دخوله كان يوم الفتح ولم يكن في حجة الوداع ثم قال بعد ذلك
قال العلماء وسبب عدم دخوله أي في عمرته ما كان في البيت من الأصنام والصور
ولم يكن المشركون يتركونه ليغيرها فلما فتح الله تعالى عليه مكة دخل البيت وصلى
فيه وأزال الصور قبل دخوله (قلت) لو كان المعنى ما ذكره لدخل في حجة
الوداع فلعل المعنى الذي أبديته أوجه ، والله أعلم . وقال أبو الوليد الأزرقي في
تاريخ مكة حدثني جدي قال سمعت سفيان يقول سمعت غير واحد من أهل
العلم يذكرون أن رسول الله ﷺ إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح
ثم حج فلم يدخلها قال والدي رحمه الله (في إحياء القلب الميت بدخول البيت)
وإنما أريد بذلك بعد الهجرة فأما قبل الهجرة وهو بمكة ففي طبقات ابن حزم
عن عثمان بن طلحة في أثناء قصة أنه عليه الصلاة والسلام دخلها على أن في

الَّتَيْنِ عَنْ يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ) وَلَهُ (وَعِنْدَ الْمَكَانِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَرْمَرَةٌ حُمْرَاءُ) وَلِلدَّارِ قُطْنِي (اسْتَقْبَلَ الْجُرْعَةَ) وَلِلشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (فَدَعَا فِيهِ وَلَمْ يُصَلِّ) وَابْنُ عَبَّاسٍ لَمْ يَشْهَدْ الْقِصَّةَ وَإِنَّمَا حَدَّثَهُ بِذَلِكَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ

بعض الروايات أنه دخلها يوم الفتح مرتين رواه الدار قطنى عن ابن عمر قال دخل النبي ﷺ البيت ثم خرج وبلال خلفه فقات ليلال هل صلى رسول الله ﷺ؟ قال لا، فلما كان من الغد دخل فسألت بلالا هل صلى؟ قال نعم، قال وقد ورد أيضاً ما يدل على أنه دخلها في حجة الوداع فذكر حديث عائشة التى ذكرته في الفائدة قبلها وفيه إني دخلت الكعبة وكان وجه ذلك أن عائشة رضى الله عنها إنما كانت معه في حجة الوداع والله أعلم (الرابعة) قال المهاب شارح البخارى بإدخال النبي ﷺ معه هؤلاء الثلاثة لمعان تخلص كل واحد منهم فأما دخول عثمان فلخدمته البيت في الغلق والفتح والكنس ولولم يدخله لعلق بابها لتوهم الناس أنه عزله، وأما بلال فؤذنه وخدام أمر صلاته، وأما أسامة فتولى خدمة ما يحتاج إليه وهم خاصته فللامام أن يستخص خاصته ببعض ما يستتر به عن الناس اهـ وفي سنن النسائي من رواية ابن عوف عن نافع عن ابن عمر (دخل رسول الله ﷺ البيت ومعه الفضل بن عباس وأسامه بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال) الحديث فزاد معهم الفضل وهو غريب وقد رواه النسائي من هذا الوجه أيضاً وليس فيه ذكر الفضل، وفي مسند أحمد من رواية مجاهد عن ابن عباس قال حدثني أخى الفضل بن عباس وكان معه حين دخلها أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة ولكنه لما دخلها وقع ساجدا بين العمودين ثم جالس يدعو وهذه الرواية شاذة من وجهين دخول الفضل معهم والاقتصار على السجود وفي صحيح مسلم

من رواية سالم عن أبيه في الحديث المتقدم ولم يدخلها معهم أحد (الخامسة) قوله فأغلقها عليه كذا في هذه الرواية بالتمنية والضمير عائد على المذكورين آخرها وهما عثمان وبلال وفي رواية للبخاري ومسلم فأغلقوا عليهم (وفي رواية لمسلم) فأغلقها (والضمير عائد لعثمان فإنه في تلك الرواية أقرب مذكور وفي رواية له التصريح بذلك قال فيها وأجاف عليهم عثمان بن طلحة الباب والجمع بين هذه الروايات أن عثمان هو المباشر للاغلاق لأنها وظيفته ولهذا انفرد بالفتح وأما ضم بلال إليه في رواية فلعله ساعده في ذلك وأما الرواية التي نسب فيها ذلك إلى الجميع فوجه نسبته إلى غير عثمان للأمر بذلك فالفعل ينسب تارة إلى فاعله وتارة إلى الأمر به، والله أعلم (السادسة) قال ابن بطال وأما غلق الباب والله أعلم حين صلى في البيت لثلاث يظن الناس أن الصلاة فيه سنة فيلزمون ذلك وقال النووي في شرح مسلم إنما أغلقها عليه السلام ليكون أسكن لقلبه وأجمع لمشوعه ولثلاث يجتمع الناس ويدخلوه أو يدخلونها فافينا لهم ضرر وتهوش عليه الحال بسبب لغتهم انتهى وما ذكره النووي أظهر وما ذكره ابن بطال ضعيف فإنه عليه الصلاة والسلام لا يخفى صلاته في البيت وقد شاهدها جماعة ونقلوها وقيل إنما أغلقها ليصلي إلى جميع جهاتها فإن الباب إذا كان مفتوحا وليس أمامه قدر مؤخرة الرجل لم تصح الصلاة حكاها المحب الطبري (السابعة) فيه اختصاص جماعة بدخولهم الكعبة وإغلاقها عليهم وفي تاريخ الأزرقي أن خالد بن الوليد كان يومئذ بالباب يذب الناس (الثامنة) وفيه إغلاق الكعبة ويقاس بها غيرها من المساجد وقد قيل في قوله تعالى (في بيوت أذن الله أن ترفع) أن المراد به إغلاقها في غير وقت الصلاة وبوب البخاري في صحيحه على هذا الحديث (باب الأبواب والغلق للكعبة والمساجد) وقال ابن بطال اتخذ الأبواب للمساجد واجب لتصان عن مكان الرب وتنزه عما لا يصلح فيها من غير الطاعات (التاسعة) لم يبين في هذه الرواية مدة مكثه فيها وفي رواية للبخاري (فكث فيها نهارا طويلا) (العاشر) وفيه رواية صاحب عن صاحب وفيه قبول خبر الواحد ولا يقال كيف يشنون خبر

الواحد بخبر الواحد لأن هذا فرد من أفراد يحصل من مجموعها التواتر فينبه عليه ليحفظ ويضم اليه غيره ﴿الحادية عشرة﴾ في هذه الرواية اثبات صلاته عليه الصلاة والسلام في الكعبة وفي صحيح البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ دخل البيت فكبر في نواحيه ولم يصل فيه) ورواه مسلم بلفظ (ودعا ولم يصل) وإنما تلقى ابن عباس ذلك عن أسامة بن زيد فقي صحيح مسلم عنه أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع في قبل البيت ركعتين وقال هذه اتقبلة والعمل على الاثبات فانه مقدم على النبي قال ابن بطال الآثار أنه صلى أكثر ولو تساوت في الكثرة لكان الأخذ بالمشتبك أولى من الثاني فقد روى أنه عليه الصلاة والسلام صلى في البيت غير بلال جماعة منهم أسامة بن زيد وعمر بن الخطاب وجابر وشيبة بن عثمان وعثمان بن طلحة من طرق حسان ذكرها الطحاوي كلها في شرح معاني الآثار وقال ابن عبد البر رواية أنه صلى أولى من رواية أنه لم يصل لأنها زيادة مقبولة وليس قول من قال لم يفعل بشهادة وقال النووي في شرح مسلم أجمع أهل الحديث على الأخذ برواية بلال لأنه مثبت فعه زيادة علم فوجب ترجيحه وكذا حكى ابن العربي عن العلماء ثم قال وهذا إنما يكون لو كان الخبر عن اثنين فاما وقد اختلف قول ابن عمر فثبت مرة وتقي أخرى ، وفول النفي رواية ابن عباس فلا أدري ما هذا انتهى وفيه نظر من وجهين (أحدهما) أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر عن واحد أو اثنين فالاثبات مقدم ولو كان الاختلاف على واحد (الثاني) أن ذكر ابن عمر سهو فانه لم يرد عنه النفي ولعله أراد أسامة فسبق قلبه الى ابن عمر فاما نفي أسامة فقد سبق وأما اثباته فروى الامام أحمد في مسنده عن أبي الشعثاء قال: خرجت حاجا فجلت حتى دخت البيت فلما كنت بين الساريتين مضيت حتى لزمت الحائط فجاء ابن عمر فصلى إلى جنبي فصلى أربعاً فلما صلى قات له أين صلى رسول الله ﷺ من البيت فقال أخبرني أسامة بن زيد أنه صلى ههنا فقلت كم صلى؟ فقال على هذا اجذني اليوم نفسي ، اني مكنت معه عمر فلم أسأله كم صلى

ويوافق هذه الرواية لفظ رواية مسلم من رواية عبد الله بن عون عن نافع عن ابن عمر فان فيها بعد ذكر أسامة وبلال وعثمان فقلت أين صلى النبي ﷺ قالوا هاهنا، قل ونسيت أن أسألمكم كم صلى، ومقتضاها نسبة ذلك إلى جميعهم والمشهور عن أسامة النبي كما تقدم وقال اتقاضي عياض: إن أهل الحديث وهنوا هذه الرواية فقال الدارقطني وهم ابن عون هنا وخالفه غيره فاسندوه عن بلال وحده قال اتقاضي وهذا هو الذي ذكره مسلم في باقي الطرق إلا أن في رواية حرمة عن ابن وهب فاخبرني بلال أو عثمان بن مسعود كذا هو عند عامة شيوخنا وفي بعض النسخ وعثمان قال وهذا يعضد رواية ابن عون والمشهور انفراد بلال برواية ذلك (الثانية عشرة) إن قلت كيف الجمع بين اثبات بلال ونفي أسامة مع دخولها مع النبي ﷺ في مرة واحدة؟ (قلت) أجيب عنه بأوجه (أحدها) قال النووي في شرح مسلم وأما نفي أسامة فسيببه أنهم لما دخلوا الكعبة أغلقوا الباب واشتغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي ﷺ يدعو ثم اشتغل أسامة بالدعاء في ناحية من نواحي البيت والنبي ﷺ في ناحية أخرى وبلال قريب منه ثم صلى النبي ﷺ فرآه بلال لقربه ولم يره أسامة لبعده واشتغاله وكانت صلاته خفيفة فلم يرها أسامة لاغلاق الباب مع بعده واشتغاله بالدعاء وجازله نفيها عملا بظنه وأما بلال فتحققها فاخبر بها (الثاني) أنه يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله لحاجة فلم يشهد صلاته أجاب به الشيخ محب الدين الطبري قال والدي رحمه الله في شرح الترمذي ويدل ما رواه أبو بكر بن المنذر من حديث أسامة (أن النبي ﷺ رأى صوراً في الكعبة فكنت آتية بماء في الدلو يضرب به الصور) قال فقد أخبر أسامة أنه كان يخرج لنقل الماء وكان ذلك كله يوم التفتح (الثالث) قال ابن حبان في صحيحه الأشبه عندي أن يحمل الخبران على دخولين متقاربين (أحدهما) يوم التفتح وصلى فيه والآخر في حجة الوداع ولم يصل فيه من غير أن يكون بينهما تضاد وكذا قال المهلب شارح البخاري يحتمل أن يكون دخل مرتين صلى في إحدهما ولم يصل في الأخرى قال المحب الطبري ويتأيد ذلك بما أخرجه الشيخان عن اسماعيل ابن أبي خالد قال قلت لعبد الله

ابن أبي أوفى أدخل رسول الله ﷺ البيت في عمرته ؟ قال لا ، قال فتعين الدخول في الحج والفتح قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي ما جمع به ابن حبان مخالف لما في الصحيح من كون اختلاف بلال وأسامة إنما هو في دخول واحد وهو يوم الفتح ، نعم الاختلاف الذي عن أسامة في صلاته يجوز أن يجمع بينهما بأنه في دخولين إما في سفرة أو في سفرتين (قلت) وقد تقدم في الفائدة الثالثة عن سفيان بن عيينة عن غير واحد من أهل العلم (أن رسول الله ﷺ إنما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح ثم حج فلم يدخلها) (الرابع) أن المراد بآثار بلال الصلاة اللغوية وهي الدعاء لا الصلاة الشرعية حكاه والذي رحمه الله في شرح الترمذي عن بعض من منع الصلاة في الكعبة قال وهو جواب فاسد يردده قول ابن عمر في الصحيح ونسيت أن أسأله كم صلى وقوله في بعض طرقه في صحيح البخاري أنه صلى ركعتين وسيأتي بيانه بعد ذلك (الثالثة عشرة) قوله جعل عمودا عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه كذا في رواية البخاري عن اسماعيل ابن أبي أويس وكذا في رواية أبي داود عن القعني كلاهما عن مالك وفي رواية البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك (جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه) وفي رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك (عمودين عن يساره وعمودا عن يمينه) ونقل ابن عبد البر في التمهيد اللفظ الأول عن الأكثر من رواية الموطأ منهم يحيى بن يحيى الأندلسي والقعني وابن القاسم وأبو مصعب وابن بكير ومحمد بن الحسن واسحق ابن سليمان وأحمد بن اسمعيل وابن مهدي من رواية أحمد بن سنان القطان عنه والشافعي من رواية أبي يحيى محمد بن سعيد الطار عنه ونقل اللفظ الثاني عن اسحق بن الطباع ومكي بن إبراهيم وأبي قلابة عن بشر بن عمر وبندار عن ابن مهدي كلهم عن مالك ونقل اللفظ الثالث عن يحيى بن يحيى النيسابوري وبندار عن بشر بن عمر والربيع عن الشافعي كلهم عن مالك قال ورواه عثمان ابن عمر عن مالك فقال فيه (جعل عمودين عن يمينه وعمودين عن يساره) وقال ولم يتابع على هذه الرواية قال والرواية الأولى أولى بالصواب إن شاء الله وصحح

البيهقي أيضا هذه الرواية قال والدي رحمه الله في شرح الترمذي وهي موافقة
 لكونه مقابل الباب وفي رواية في الصحيح أيضا صلى بين العمودين اليمانيين
 وإذا تقرر ترجيح الرواية الأولى فلا ينافيها قوله في الرواية الثانية عمودا
 عن يمينه وعمودا عن يساره لأن معناها صلى بين عمودين وإن كان بجانب أحد
 العمودين عمود آخر ولا قوله في الرواية الأخيرة بين العمودين اليمانيين فإن
 العمود الثلاثة أحدها يمني وهو الأقرب إلى الركن اليماني والآخر وهو
 الأقرب إلى الحجر شامي والأوسط بينهما إن قرن بالأول قيل اليمانيان وإن
 قرن بالثاني قيل الشاميان ذكره المحب الطبري وهو واضح وأما الرواية الثالثة
 فإنه يتعذر الجمع بينها وبين الأولى فهي ضعيفة لشذوذها ومخالفتها رواية
 الأكثرين كما تقدم وأما الرواية الرابعة فهي مقطوع بوجهها إذ ليس هناك
 أربعة أعمدة حتى يكون عن يمينه اثنان وعن يساره اثنان (الرابعة عشرة) *
 لم يفصح في هذه الرواية عن القدر الذي بينه وبين الجدار لكنه معلوم
 من كونه كان بين العواميد المتقدمة فإن مقدار ما بينها وبين الجدار معروف
 وقد أفصح عن ذلك في رواية أبي داود في سننه عن عبد الله بن محمد بن اسحق
 الأزرمي عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك قال فيها (ثم صلى وبينه وبين
 القبلة ثلاثة أذرع) وذكر ابن عبد البر أن ابن عفير وابن وهب وسبابة بن
 سوار رووها عن مالك كذلك ورواه النسائي من رواية ابن القاسم عن مالك
 وفيه (وجعل بينه وبين الجدار نحوًا من ثلاثة أذرع) ويوافق ذلك ما في صحيح
 البخاري من طريق موسى بن عقبة عن نافع أن عبد الله بن همر كان إذا دخل
 الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل الباب قبل ظهره فشى حتى يكون
 بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع صلى يتوخى المكان
 الذي أخرجه به نلال أن النبي ﷺ صلى فيه، قال وليس على أحد بأس إن صلى
 في أي نواحي البيت شاء وفي تاريخ مكة للأزرقي أن معاوية سأل ابن عمر
 رضي الله عنهم أين صلى رسول الله ﷺ عام دخلها؟ قال بين العمودين
 المقدمين أحمل بينك وبين الحدار ذراعين أو ثلاثة وهذه الروايات موافقة في المعنى

للرواية المشهورة فإن بين العواميد المقدمة وبين الجدار هذا القدر وينبغي
تجرى هذه التبعة للصلاة فيها ، وقد يقال بأن الصلاة فيها أفضل من غيرها من
بقاع الكعبة للاتباع ، وقد يقال إنما فعل عليه الصلاة والسلام ذلك اتفاقاً
لا أنه مقصود ، فيكون كالأمر الجبلي والله أعلم وقال والذي رحمه الله في
أحياء القباب الميت ينبغي أن لا يجعل بينه وبين الجدار أقل من ثلاثة أذرع
فأما أن يصادف مصلاه أو يقع وجهه وذراعه في مكان قدميه فهو أولى من
التقدم عنه ﴿ الخامسة عشرة ﴾ إن قلت لم يقرب عليه الصلاة والسلام من
السترة مع أمره بذلك في غير هذا الحديث ؟ (قالت) جوابه من وجهين (أحدهما)
أن محل ذلك ما إذا خشي المرور بينه وبين السترة وهذا هنا مأمون لا غلاق الباب
والمحصار الكائنين في البيت في تلك الحالة (ثانيهما) أن المراد بالقرب أن يكون
بينه وبين السترة ثلاثة أذرع فأدونها وقد دلت الرواية المتقدمة على أنه كان
بينه وبين الجدار هذا المقدار وقد استدلل النسائي في سننه بهذه الرواية على
أن هذا القدر هو حد النوم من السترة ﴿ السادسة عشرة ﴾ لم يبين في هذه
الرواية ولا في أكثر الروايات عدد ركعات صلاته بل في الصحيحين عن ابن
عمر أنه قال ونسيت أن أسأله يعني بلالا كم صلى لكن في أوائل الصلاة من
صحيح البخاري حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن سيف قال سمعت مجاهدًا قال
أتى ابن عمر رضي الله عنهما فقبل له هذا رسول الله ﷺ دخل الكعبة
قال ابن عمر فأقبلت والنبي ﷺ قد خرج وأجد بلالا قائماً بين البابين
فسألت بلالا فقلت صلى رسول الله ﷺ في الكعبة ؟ قال نعم ركعتين بين
الساريتين اللتين على يساره إذا دخلت ثم خرج فعلى في وجه الكعبة ركعتين
وما أدري ما أقول في هذه الرواية وقد أعادها البخاري في باب ماجاء في التطوع
مثنى مثنى رواها عن أبي نعيم عن سيف وليس فيها هذه الزيادة وهي أن
صلاته في الكعبة كانت ركعتين نعم رواها النسائي من رواية أبي نعيم وفيها
ذكر الركعتين وروى النسائي أيضاً عن ابن أبي مليكة أن ابن عمر قال (دخل
رسول الله ﷺ الكعبة) الحديث وفيه (فسألت بلالا هل صلى رسول الله

ﷺ في الكعبة : قال نعم ركعتين بين الساريتين ولم يستحضر النووى فى شرح مسلم رواية البخارى فاقصر على ذكر ما فى سنن أبى داود باسناد فيه ضعف عن عبد الرحمن بن صفوان قال (قات لعمر بن الخطاب رضى الله عنه كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة : قال صلى ركعتين) ورواه ابن أبى شيبة فى مصنفه من هذا الوجه عن صفوان أو ابن صفوان (أن النبى ﷺ صلى فى البيت ركعتين حين دخله ولم أتوقف فى رواية البخارى لاستغراب كونه عليه الصلاة والسلام صلى ركعتين فان هذا هو المعروف من عاداته انما توقفت فيها لقول ابن عمر ونسيت أن أسأله كم صلى وهر فى الصحيحين وقال والدى فى احياء القلب الميت يحتمل أنه لم يسأله عن ذلك وانما أخبره به بلال بغير سؤال : وفيه بعد . لأنه لم يكن حينئذ يلوم نفسه على ترك السؤال لحصول مقصوده بدونه ويحتمل ان ابن عمر حدث به من قبل ان يسأل بلالا ثم سأل بلالا بعد ذلك أو حدث به بلال بعد ذلك فذكر فيه انه صلى ركعتين وفيه بعد أيضا لأن بعض من حدثه عنه بكونه لم يسأل بلالا عن ذلك إنما سمع منه بعد وفا بلال ويحتمل ان ابن عمر وان سمع من بلال انه صلى ركعتين لم يكتف بذلك فى أنه لم يصل غيرها لأن من صلى أربعا أو أكثر يصدق عليه انه صلى ركعتين على القول بأن مفهوم العدد ليس بحجة كما هو المرجح فى الأصول فيكون الذى نسي ان يسأله عنه هل زاد على الركعتين شيئا ام لا انتهى
في السابعة عشرة * يحتمل ان تكون هذه الصلاة تحية الكعبة ولا يقال قد حصت التحية بالطواف الذى أتى به قبل دخولها فقد قال اصحابنا إن الطواف بالمسجد الحرام يقوم مقام التحية لأن الكعبة فى حكم مسجد منفرد عما حولها وقد يقال ما كان فى تلك المرة طواف قبل الدخول ولا صلى فى المسجد فكانت تلك الركعتان هم تحية المسجد العام والله اعلم
في الثامنة عشرة * فيه جواز الصلاة فى الكعبة وهذه الصلاة وان كانت نافلة فالقريضة فى معناها لأن الأصل استواء افترض والتفل فى الاركان والشرائط الا ما استثنى بدليل وبهذا قال الشافعى والنووى وأبو حنيفة وأحمد والجمهور كما حكاه النووى وقال الترمذى

والعمل عليه عند أكثر أهل العلم لا يرون بالصلاة في الكعبة بأساً وقال مالك
ابن أنس لا بأس بالصلاة النافلة في الكعبة وكره أن تصلى المكتوبة في الكعبة
وقال الشافعي لا بأس أن تصلى المكتوبة والتطوع في الكعبة لأن حكم
المكتوبة والنافلة في الطهارة وأقبله سواء انتهى، وقال بجواز الصلاة مطلقاً في
الكعبة من المالكية أشهب وصححه منهم ابن العربي وابن عبد البر والمشهور
من مذهب مالك جواز صلاة النافلة فيها وإنع من الفرض والسنن كالوتر
وركعتي الفجر وركعتي الطواف وقيد ابن بطال عنه ذلك بالطواف الواجب
وإطلاق أترمذى عن مالك تجوز النافلة تبعه عليه ابن العربي فيحتمل أنه
مقيد بما حكى عنه ويحتمل أن الرواية عن مالك في ذلك مختلفة وقد حكى عن
عطاء بن أبي رباح تجوز النفل فيها دون الفرض فإن كان يقول به على إطلاقه
فهو مذهب (ثالث) في المسئلة وفيها مذهب (رابع) وهو منع الصلاة فيها مطلقاً
حكاه القاضي عياض عن ابن عباس وهو أحد القولين عن مالك كما حكاه ابن
العربي وقال به من أصحابه أصبغ وحكاه ابن بطال عن محمد بن جرير الطبري
وقال به بعض الظاهرية وتمسك هؤلاء بأن الله تعالى أمر باستقباله والمصلى فيه
مستدبر لبعضه وروى الأزرقي أن ابن عباس قال لسالك الجني إنتم به كاه ولا
تجعلن شيئاً منه خلفك قال ابن عبد البر لا يصح في هذه المسألة إلا أحد قولين
إما الصحة مطلقاً أو الفساد مطلقاً، والصواب عندي قول الصحة مطلقاً ثم
بسط ذلك قال ابن شاس في الجواهر وإذا فرغنا على المشهور أي عند المالكية
في التفريق بين الفرض والنفل فصل الفرض فيها فقال ابن حبيب يعيد أبدأ في
العمد والجهل وقال في الكتاب يعيد في الوقت وقال أصبغ تبطل وتجب الإعادة
وإن ذهب الوقت لكنه ذكر ذلك في متعمد الصلاة فيها فقال بعض المتأخرين
ظاهر قوله أنه لو كان ناسياً لأعاد في الوقت لأن الناسى للقبلة إنما يعيد في الوقت
واستشهد بقوله في الكتاب يعيد في الوقت كن صلى إلى غير القبلة قال
وأما يصح هذا التشبيه فيمن صلى إلى غير القبلة ناسياً انتهى، ويحصل منه
(مذهب خامس) وهو أن التفريق بين الفرض والنفل إنما هو في الاستحباب

فلو صلى الفرض فيها صح وارتكب خلاف الاولى وهو القائل بالاعادة في الوقت
لأن ذلك عندهم لازم للاستحباب (ومذهب سادس) وهو التفريق في الفرض
بين المتعمد والنسيان فيصح مع النسيان دون التعمد وتردد الشيخ تقي الدين
في شرح العمدة عن مالك فقال كره افرض أو منعه وعال تجوز النقل بأنه
مظنة التخفيف في الشروط ﴿التاسعة عشرة﴾ شرط أصحابنا في صحة الصلاة
في الكعبة أن يستقبل جدارها أو بابها وهو مردود أو مفتوح بشرط
كون عتبة قدر ثلثي ذراع تقريباً هذا هو الصحيح عند أصحابنا ولنا (وجه)
أنه يشترط في العتبة أن تكون بقدر قامة المصلي طولا وعرضا (وجه) أنه يكفي
شخصها بأي قدر كان وهذا الشرط مأخوذ من الحديث لأنه عليه الصلاة
والسلام حين صلى فيها استقبل أحد جدرانها ومن لم يستقبل الجدار أو ما في
معناه لم يستقبل القبلة وظاهر ما سنحكيه في الفائدة بعدها عن أبي حنيفة يقتضي
المسحة مطلقاً ﴿الفائدة العشرون﴾ قال أصحابنا الصلاة فوق ظهر الكعبة
كالصلاة في نفس الكعبة فإن لم يكن بين يديه شاخص لم تصح الصلاة على الصحيح
وإن كان شاخص من نفس الكعبة فله حكم العتبة إن كان ثلثي ذراع جاز والا
فلا على الصحيح ، وفيه الوجهان الآخران وأما المالكية فقال ابن شاس الصلاة
فوق ظهرها منهي عنه وجعل القاضي أبو محمد النهر على ما ذالم يقيم بما يقصده
وجعل النهي على الاطلاق رأى الجماعة ، وقد حكى الامام أبو عبد الله أن
المشهور منع الصلاة على ظهر الكعبة وأن ذلك اشد من منع الصلاة داخلها وأن
الاعادة تجب فيه أبداً ، وحكى عن محمد بن عبد الحكم الاجزاء ، وحكى عن
أشهب الاجزاء إن كان بين يديه قطعة من سطحها وبني الخلاف على أن
المشروع استقبال بنائها أو هوأبها انتهى . وقال ابن عبد البر قل الشافعي من
صلى على ظهرها فملائته باطلة لأنه لم يستقبل منها شيئاً قال مالك من صلى على ظهرها
مكتوبة أعاد في الوقت وروى عن بعض أصحابه يعيد أبداً وقال أبو حنيفة من
صلى على ظهرها فلا شيء عليه انتهى ومقتضاه أن أبا حنيفة يقول بصحة الصلاة
ولولم يستقبل شيئاً والله أعلم ﴿الحادية والعشرون﴾ ذكر المالكية أن الصلاة

في الحجر كالصلاة في البيت وحيث يفرق فيه عندهم بين الفرض والنفل وقد ثبت في الحديث الصحيح انه عليه الصلاة والسلام أمر عائشة بالصلاة في الحجر وقال إنه من البيت ﴿ النائية والعشرون ﴾ الداهيون الى التسوية بين الفرض والنفل في جواز فعله في الكعبة إنما يسوون بينهما في مطلق الاباحة لا في المرتبة والفضيلة فذهب مع تجويزه الفرض يقول ان المستحب ان لا يفعله فيها وأصحابنا الشافعية يقولون ان النفل فيها أفضل منه خارجها ، وكذا الفرض إن لم يرج جماعة فإن رجا فخرجها أفضل وحاصل كلامهم ترجيح الصلاة داخلها مطلقا إلا ان عارضه الجماعة فهي عندهم مرجحة في الفرض وقد يستدل بفعله عليه الصلاة والسلام النافذة فيها على استحبابه ويقاس به الفرض وأما كونه عليه الصلاة والسلام لم يفعل الفرض فيها فله عارضة الجماعة فانه لا يتأتى له عليه الصلاة والسلام الصلاة بالناس جميعهم فيها وتخصيص بعضهم بذلك فيه إيجاز والله اعلم ﴿ الثالثة والعشرون ﴾ قال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة فيه دليل على جواز الصلاة بين الاساطين والاعمدة وإن كان يحتمل أن يكون صلى في الجهة التي بينهما وإن لم يكن في مسامتتها حقيقة وقد وردت في ذلك كراهة ، فان لم يصح سندها قدم هذا الحديث وعمل بحقيقة قوله بين العمودين وان صح سندها أول بما ذكرناه أنه صلى في سمت ما بينهما وان كانت آثار : قدم المسند عليها انتهى وفيه نظر فان من كره الصلاة بين الاساطين إنما هو في صلاة الجماعة لأن الاساطين تنقطع الصفوف فأما من صلى بينها منفردا او في جماعة وكان الامام هو الواقف بينها او المأمومين ولم يكثروا بحيث تحول الاسطوانة بينهم فلا اعلم احدا كرهه فلم تتوارد صورة الحديث مع صورة الكراهة على محل واحد وقد اشار لذلك البخاري بتبويبه على هذا الحديث (باب الصلاة بين السورى في غير جماعة) ﴿ الرابعة والعشرون ﴾ المرمرة براء وميم مك-ردنين واحدة المرمر وهو نوع من الرخام صاب قاله في النهاية وأطلق الجوهري أنه الرخام وحكاه في المشارق عن الكسائي وأما قوله في رواية الدارقطني استقبل الجزعة فهي بفتح الجيم وإسكان الزاي واحدة الجزع وهو

بخبر (بَابُ الْهَدْيِ)

عن همام عن أبي هريرة قال: «بينما رجل يسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلك اركبها قال بدنة يا رسول الله قال ويلك اركبها ويلك اركبها» وعن الأعرج عن أبي هريرة

أنه لم يأت في الحديث أنه يسمى المرمرة جزعة على طريق التشبيه ويحتمل أنه كان في ذلك الموضع مرمرة وجزعة فذكر الراوى كلا منهما في مرة والله أعلم

بَابُ الْهَدْيِ

الحديث الأول

عن همام عن أبي هريرة قال: «بينما رجل يسوق بدنة مقلدة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلك اركبها قال بدنة يا رسول الله قال ويلك اركبها ويلك اركبها» وعن الأعرج عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة فقال له اركبها فقلل يا رسول الله إنها بدنة فقال اركبها ويلك في الثانية أو الثالثة» (فيه) فوائد (الأولى) أخرجه من الطريق الأولى مسلم عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وأخرجه من الطريق الثانية البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي من طريق مالك ومسلم من طريق المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي وابن ماجه من طريق سفيان الثوري ثلاثهم عن أبي الزناد عن الأعرج وأخرجه البخاري أيضاً من رواية يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة ورواه أبو الشيخ ابن حبان في الضحايا من رواية سفيان الثوري عن أبي الزناد عن موسى عن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة كذا ذكر والذي رحمه الله في شرح الترمذي وروى ابن عبد البر في التمهيد هذه الرواية فصرح فيها بأنه ابن عينة ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من رواية عجلان مولى المشعل عن أبي هريرة

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً فَقَالَ لَهُ أُرْكَبُهَا فَقَالَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا بَدَنَةٌ، فَقَالَ أُرْكَبُهَا وَيَكُ فِي الثَّانِيَةِ أَوِ الثَّالِثَةِ» وَالْأَنَسِيُّ
مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ بَدَنَةً وَقَدْ جَهَدَهُ الْمَشْيُ» وَلَمْ
مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (أُرْكَبُهَا بِالْمَعْرُوفِ إِذَا أَجْلَسْتَ إِلَيْهَا حَتَّى تَجِدَ ظَهْرَهَا)

﴿الثانية﴾ المراد بالبدنة هنا الواحدة من الابل المهداة إلى البيت الحرام ويقع
هذا اللفظ على الذكر والأنثى بالاتفاق كما نقله النووي وغيره ونقل ابن عبد
البر قولاً إنها تختص بالأنثى ورواه : وهل تختص في أصل وضعها بالابل أم
تستعمل فيها وفي البقر أم فيها وفي الغنم ؟ فيه خلاف تقدم في الجمعة في الحديث
الرابع ، ولو استعمت البدنة هنا في أصل مدلولها لم يحصل الجواب بقوله
إنها بدنة لأن كونها من الابل مشاهد معلوم والذي ظن أنه خفي من أمرها
كونها هدياً فدل بقوله إنها بدنة على أنها مهداة وقوله في الرواية الأولى
بدنة بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي هي بدنة ﴿الثالثة﴾ والمراد بالتقليد
أن يلقى في أعناقها ما يستدل به على إهدائها وفيه دليل على استحباب تقليد
الهدى وسيأتي إيضاحه في الحديث الذي بعده ﴿الرابعة﴾ فيه جواز ركوب
الهدى وقد قسم أصحابنا الهدى إلى متطوع به ومنذور (فالأول) باق
على ملك المهدى له فله التصرف فيه بما يشاء (والثاني) خارج عن ملكه
بالنذر وفيه خلاف للعلماء ولما لم يستفصل النبي ﷺ صاحب هذا الهدى
عن ذلك دل على أن الحكم لا يختلف وأنه يجوز له ركوبه في الحالتين
والخلاف الذي في الحالة الثانية مذاهب (أحدها) الجواز مطلقاً وهذا هو
الذي جزم به الرافعي والنووي في الروضة في كتاب الضحايا وحكاه النووي في
شرح المذهب عن الماوردي والقفال وحكاه ابن المنذر عن عروة بن الزبير
وأحمد وإسحق وكذا حكاه النووي في شرحي مسلم والمذهب عنهما عن مالك

في رواية وعن اهل الظاهر وحكاية الخطابي عن احمد واسحق وصرح عنهما بانهما لم يشترطا منه حاجة اليهما (الثاني) الجواز بشرط الاحتياج لذلك ولا يركبها من غير حاجة قال النووي في شرح مسلم إنه مذهب الشافعي ونقله في شرح المذهب عن تصريح الشيخ ابي حامد والبندنجي والمتولي وصاحب البيان وآخرين قال وهو ظاهر نص الشافعي فانه قال يركب الهدى اذا اضطر اليه وقال الزوياني ان تجوز الركوب من غير ضرورة خلاف النص قال شيخنا الامام جمال الدين الاسنوي فعلى هذا لا يجوز ذلك للقادر على المشي إذا ركب مترفها ككثير من الناس ولا للقادر على غيرها بملك او إجارة وفي الإعادة نظر اه وتقييد الجواز بشرط الحاجة دو المشهور من مذهب مالك وأحمد ، قال ابن شاس في الجواهر ولا يركبها إلا ان يحتاج إلى ركوبها نيركها ثم ينزل إذا استراح ، وقال ابن القاسم إذا ركبها لم يلزمه أن ينزل وإن استراح انتهى وكان ابن القاسم اعتبر الحاجة في الابتداء دون الدوام وجزم المجد ابن تيمية في المحرر بجواز ركوبها مع الحاجة ما لم يضربها وبهذا قال ابن المنذر وجماعة ورواه ابن أبي شعبة عن الحسن البصري وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وحكاية انه مذهب عن الشافعي وأحمد وإسحق (الثالث) الجواز بشرط الاضطرار لذلك وهو الذي يقتضيه نص الشافعي الذي قدمت ذكره وإن كان النووي استشهد به للتجوز بشرط الحاجة فقد علم أن الضرورة أشد من الحاجة وكذا نقله ابن المنذر عن الشافعي فقال وقال الشافعي : يركبها إذا اضطر ركوبا غير قاذح ولا يركبها إلا من ضرورة ، وكذا حكى الخطابي عن الشافعي ورواه مالك في الموطأ عن عروة بن الزبير وجزم بذلك صاحب الهداية من الحنفية فقال ومن ساق بدنة فاضطر إلى ركوبها ركبها وإن استغنى عنها لم يركبها ، لكنه قال بعد ذلك إلا أن يحتاج إلى ركوبها واستدل له بهذا الحديث وقال وتأويله أنه كان عاجز محتاجا انتهى وهذا يقتضي أن الضرورة والحاجة عنده شيء واحد وتأويله وفق التعبير بالضرورة كلام النووي في شرح مسلم فانه بعد

حكاية المنع من الأولين قال وقال أبو حنيفة لا يركبها إلا أن لا يجرد منه بدأ
 ووافق قول ابن المنذر في الإشراف وقال أصحاب الرأي لا يركبها وإن احتاج
 ولم يجرد منه بدأ حمل عليه وركبه ، وروى ابن أبي شبة عن الشعبي قال لا
 يركب البدنة ولا يحمل عليها إلا من أمر لا يجرد منه بدأ وحكاية الخطابي عن
 الثوري وقال ابن عبد البر : الذي ذهب إليه مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم
 وأكثر الفقهاء كراهية ركوب الهدى من غير ضرورة ﴿ الرابع ﴾ منع ركوبها
 مطلقا قال ابن المنذر وقال الثوري في قوله (لكم فيها خير) قال الولد والابن
 والركوب فإذا سميت بدنا ذهبت المنافع ، وروى ابن أبي شبة عن مجاهد
 (لكم فيها منافع إلى أجل مسمى) قال في ألبانها وظهورها وأوبارها حتى تسمى
 بدنا فإذا سميت بدنا فحملها إلى البيت العتيق ﴿ الخامس ﴾ وجوب ركوبها حكاية
 ابن عبد البر والقاضي عياض فمن قال بالجواز مطلقا تمسك بظاهر هذا الحديث
 فإنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك والأمر هنا للإباحة ولم يقيد ذلك بشيء
 ومن قيد الجواز بالحاجة أو الضرورة قال هذه واقعة محتملة وقد دلت رواية
 أخرى على أن هذا الرجل كان محتاجا للركوب أو مضطرا له روى النسائي عن
 أنس أن النبي ﷺ رأى رجلا يسوق بدنة وقد جهده المشى قال اركبها
 الحديث وفي صحيح مسلم عن أبي الزبير قال سمعت جابر بن عبد الله سئل عن
 ركوب الهدى فقال سمعت النبي ﷺ يقول اركبها المعروف إذا ألجئت إليها
 حتى تجد ظهرا) ورواه مسلم أيضا من هذا الوجه بدون قوله إذا ألجئت إليها
 ومن منع مطلقا فهذا الحديث حجة عليه ولعله لم يبلغه وأمل أحدا لم يقل
 بهذا المذهب ويكون معنى قول الثوري ذهبت المنافع أي بالملك وإن بقيت
 بالارتفاق ، ومن أوجب فإنه حمل الأمر على الوجوب ، ووجهه أيضا مخالفة
 ما كانت الجاهلية عليه من إكرام البحيرة والسائبة والوصيلة والحامى . وإهمالها
 بلا ركوب ، ودليل الجمهور أنه عليه الصلاة والسلام أهدى ولم يركب هديه
 ولم يأمر الناس بركوب الهدايا وحكى ابن عبد البر الخلاف في الهدى الواجب
 والتطارع ﴿ الخامسة ﴾ على جواز ركوب الهدى ماله يضر به الركوب وهذا

متفق عليه بين أصحابنا الشافعية وغيرهم وعليه يدل قوله عليه الصلاة والسلام
أني حديث جابر أركبها بالمعروف قال أصحابنا والحنفية ومتى قصت بالركوب
ضمن النقصان ومقتضى نقل ابن عبد البر عن مالك أنه لا يضمن ﴿السادسة﴾
قال أصحابنا الشافعية والحنفية كما يجوز ركوبها يجوز الحمل عليها ورواه ابن أبي شيبة
عن عطاء وطاوس (١) ومنع مالك الحمل عليها وقال لا يركبها بالحمل حكاه ابن المنذر
وظاهر إطلاق أصحابنا أنه لا تحجير عليه في كيفية الركوب فله أن يركبها كيف
شاء ما لم يضربها وهو ظاهر إطلاق الحديث والحمل مقيس على الركوب ويعود
في الحمل ما سبق من تجويزه مطلقا أو بقيد الحاجة أو الضرورة ﴿السابعة﴾
قال أصحابنا كما يجوز له الركوب بنفسه يجوز له إقامة غيره في ذلك مقام نفسه
بالعارية فله أن يعيرها لركوب غيره وقياس قولهم جواز إعارتها للحمل أيضا
ويعود فيه ما سبق من الإطلاق أو اعتبار الحاجة أو الضرورة وحكى ابن المنذر
عن الشافعي أنه قال : له أن يحمل المعنى والمضطر على هديه وهو شاهد لما قلناه
ومنعوا إعارتها لأنها بيع للمنافع ونقل القاضى عياض الاجماع على هذا وقد
يستشكل على هذا جواز الاعارة ويقال منع الاعارة يدل على أنه لم يملك المنفعة
وإنما ملك أن ينتفع ومقتضى ذلك امتناع الاعارة كما يتمتع عند أصحابنا إعاره
المستعار لكنهم وجهوا الاعارة بأنها إرفاق تجوزت كما يجوز له الارتفاق بها
﴿الثامنة﴾ ألحق أصحابنا بالهدايا في ذلك الضحايا فيعود فيها جميع ما سبق من
الركوب وفروعه ﴿التاسعة﴾ أشار البخارى في صحيحه إلى إلحاق الوقف في
ذلك بالهدى فبوب على هذا الحديث (باب هل ينتفع الواقف بوقفه) قال وقد
اشتراط عمر لاجتراح على من وليه أن يأكل وقدبلى الواقف وغيره قال وكذلك
من جعل بدنة أو شيئا لله فله أن ينتفع بها كما ينتفع غيره وإن لم يشترط إنتهى
وقد قال أصحابنا يجوز أن ينتفع الواقف بأوقافه العامة كأحد الناس كالصلاة في
بقعة جعلها مسجدا أو الشرب من بئر وقفها والمطالعة في كتاب وقفه على
المسلمين والشرب من كيزان سبلها على العموم والطبخ في قدر وقفها على العموم

أيضاً والمشهور عندهم منع وقف الانسان على نفسه وهو المنصوص للشافعي ومع ذلك فاختلفوا فيما لو شرط الواقف النظر لنفسه وشرط أجره هل يصح هذا الشرط ؛ وقال النووي الأرجح هنا جوازه قال الشيخ أبو عمر بن الصلاح ويتقيد ذلك بأجرة المثل واختلفوا في ذلك أيضاً فيما لو وقف على الفقراء ثم صار فقيراً هل يجوز له الأخذ من ذلك تفريعاً على منع الوقف على النفس ؛ قال الرافعي ويشبه أن يكون الأصح الجواز ورجع الغزالي المنع لأن مطلقه ينصرف إلى غيره ﴿ العائرة ﴾ قوله وبذلك كلمة تستعمل في التغليظ على المخاطب وأصلها لمن وقع في هلكة وهو يستحقها في كلمة عذاب بخلاف ويح فهي كلمة رحمة وفيها هنا وجهان (أحدهما) أنها على بابها الأصلي ثم يحتمل أن يكون ذلك لأمر ديني وهو أن هذا الرجل كان محتاجاً إلى الركوب فقد وقع في تعب وجهه وبدل ذلك قوله في رواية النسائي من حديث أنس (وقد جهده المشي) ويحتمل أن يكون لأمر ديني وهو مراجعته للنبي ﷺ وتأخر امتثاله أمره (فان قلت) هذا الأمر إنما هو للإباحة عند الجمهور فكيف استحق الذم بترك المباح الذي لا حرج فيه ؟ (قلت) لما فهم منه من توقفه في الإباحة حيث صار يعارض أمر النبي ﷺ له بالركوب بقوله أنها بدنة يشير بذلك إلى أنه لا يباح ركوبها لكونها أهلاً (فان قلت) معارضته النبي ﷺ في الإباحة شديدة تؤدي إلى الكفر فكيف مخلص هذا الرجل منها ؟ (قلت) ما عارض عناداً بل ظن أن النبي ﷺ لم يعلم أنها هدى فلما علم النبي ﷺ ذلك وقال له اركبها وإن كانت بدنة فادر لا مثقال أمره وركب ، وقال أبو هريرة رضي الله عنه (فلقد رأيته راكبها يسير النبي ﷺ والنعل في عنقه) رواه البخاري من رواية عكرمة عن أبي هريرة (فان قلت) في الرواية الاولى أنه عليه الصلاة والسلام بدأه بقوله وبذلك ثم قاله في المرة الثانية والثالثة وفي الرواية الثانية أنه قال له ذلك في الثانية أو الثالثة فكيف الجمع بينهما ؟ (قلت) يحتمل أنه قال له ذلك في الاولى لأمر ديني وهو ما حصل له من الجهد والمشقة بالمشي وقال له ذلك في الثانية أو الثالثة لأمر ديني وهو مراجعته له وتأخر امتثال أمره (الوجه الثاني) أنه لم يرد

وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنْ كُنْتُ لَا أُقْتَلُ فَلَا تُدْ هَذِي
النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ يَبْعَثُ بِهَا فَمَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ الْحَرَمُ»
وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (فَلَا تُدِ الْغَنَمِ) وَلِلتِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ (كُلُّهَا غَنَمًا)
وَلِمُسْلِمٍ (فَلَا تُدْ بِذَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَلِلْبُخَارِيِّ (فَتَلْتُ لَهُذِيهِ
نَحْيِي الْقَلَائِدَ قَبْلَ أَنْ يُجْرِمَ) وَلَهَا (فَتَلْتُ قَلَائِدَهَا مِنْ عَيْنِ كَانَتْ
عِنْدِي) وَلَهَا (ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي) وَلِلنَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ
جَابِرٍ (كَانُوا إِذَا كَانُوا أَحَاضِرِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ بَعَثَ بِالْهَدْيِ
فَمَنْ شَاءَ أَحْرَمَ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ)

بهذه اللفظة موضوعها الأصلي بل هي مما يجري على لسان العرب في المخاطبة من
غير قصد للمدلوله كما قيل في قوله عليه الصلاة والسلام تبت يدك، أفلح وأبيه،
عقري حلقى، وكما تقول العرب لا أم له، لا أب له. قاله الله ما أشجعهم، ونظائر ذلك
معروفة والله أعلم. وفي رواية ابن ماجه وبحك

﴿ الحديث الثاني ﴾

عن عروة عن عائشة قالت (إن كنت لاقت فلا تدهدي النبي ﷺ ثم يبعث بها فما يجتنب
شيئا مما يجتنب المحرم) (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه البخاري ومسلم وأبو
داود والنسائي وابن ماجه من طريق الليث بن سعد ومسلم والنسائي من رواية
سفيان ابن عيينة ومسلم فقط من رواية يونس بن يزيد كلهم عن الزهري عن
عروة وفي رواية الليث ويونس ضم عمرة اليه كلاهما عن عائشة وأخرجه مسلم
من رواية حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة واتفق عليه
الأئمة الستة من رواية القاسم ومن رواية الأسود وأخرجه الشيخان والنسائي
من رواية مسروق وأخرجه مسلم من رواية أبي قلابة كلهم عن عائشة والفاظهم

مقاربة والمعنى واحد (الثانية) فيه استحباب بعث الهدى الى الحرم وإن لم يسافر معه مرسله ولا أحرم في تلك السنة فإن قلت قولها رضى الله عنها من رواية مسروق عنها (فتلت هدى النبي ﷺ) يعنى القلائد قبل أن يحرم يقتضى أنه أحرم بعد ذلك وهذا اللفظ في صحيح البخارى (قلت) يحتمل أن مرادها قبل السنة التى أحرم فيها ويحتمل أنها أخبرت فى هذه الرواية عن حاله فى سنة إحرامه وفى الرواية الأخرى عن حاله فى سنة أخرى ويصرح بأنه فعل ذلك فى السنة التى لم يحرم فيها قولها رضى الله عنها من رواية عمرة عنها (ثم بعث بها مع أبي) وهو فى الصحيحين والمراد أنه بعث بها مع أبيها أبي بكر الصديق رضى الله عنه فى حجته سنة تسع وفى الصحيح أيضا ثم بعث بها إلى البيت وأقام بالمدينة وهى صريحة فيما ذكرناه والله أعلم (الثالثة) وفيه استحباب تقليد الهدى وهو أن يجعل فى عنقه ما يستدل به على أنه هدى وهو متفق عليه فى الأبل والبقر واختلفوا فى استحباب تقليد الغنم فقال به الشافعى وأحمد والجمهور ورواه ابن أبى شيبه عن عائشة وعن ابن عباس (لقد رأيت الغنم يؤتى بها متلدة) وعن أبي جعفر (رأيت الكباش مقلدة) وعن عبد الله ابن عبيد بن عمير (إن الشاة كانت تقلد) وعن عطاء «رأيت أناسا من أصحاب النبي ﷺ يسوقون الغنم مقلدة» وحكاه ابن المنذر عن اسحق وأبي ثور قال وبه أقول واليه ذهب ابن حبيب من المالكية وذهب آخرون الى أنها لا تقلد كما أنها لا تشعر وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وحكاه ابن المنذر عن أصحاب الرأى ورواه ابن أبى شيبه عن ابن عمر وسعيد بن جبيرة ووافقه كلام البخارى فإنه بوب على هذا الحديث (قتل القلائد للبدن والبقر) فحمل الحديث عليهما ولم يذكر للغنم وقال النووى فى شرح مسلم هو أى تقليد الغنم مذهبنا وعلل العلماء كافة من السلف والخلف الامالكا فإنه لا يقول بتقليدها انتهى، ويرد عليه ابن عمر وسعيد ابن جبيرة وأبو حنيفة ومن وافقه من أصحاب الرأى وقد نقله هو فى موضع آخر من شرح مسلم عن أبي حنيفة وظاهر هذا الحديث موافق للجمهور لأنها لم تخص بذلك هديا دون هدى وقد صرحنا بالغنم فى رواية

الأسود عنها فقالت (كنت أقتل قلائد الغنم للنبي ﷺ) لفظ البخاري ولفظ مسلم (لقد رأيتني أقتل القلائد الهدى رسول الله ﷺ من الغنم) ولفظ الترمذي (كنت أقتل قلائد هدى رسول الله ﷺ كلها غنما) وقال حسن صحيح وقوله كلها بالجر كأنها تأكيد للقلائد أو للهدى باعتبار المعنى وقولها غنما نصب على الحال أو التميز وحكى ابن حزم عن بعضهم أنه أول هذا الحديث على أن معنى أنها قتلت قلائد الهدى من الغنم أي من صوف الغنم ورده رواية الأسود عنها (أهدى رسول الله ﷺ مرة إلى البيت غنما فقلدها) لفظ مسلم وفي لفظ له (كنا نقاد الشاة فيرسل بها رسول الله ﷺ حلال لم يحرم منه شيء) وفي لفظ البخاري (كنت أقتل قلائد النبي ﷺ فيقلد الغنم) ولفظ أبي داود (إن رسول الله ﷺ أهدى غنما مقلدة) وهذه الالفاظ لا يحتمل هذا التأويل الذي ذكره هذا القائل وقال ابن حزم بعد ذكره: وهذا استسهال للكذب البحت خلاف ما رواه الناس عنها من إهدائه عليه السلام الغنم المقلدة وما ذكرته أولا من الاتفاق على تقليد البقر قد نص عليه غير واحد لكن ابن حزم الظاهري خالف فيه فقال إنها لا تقلد لعدم وروده ولم اعتبره لأنني لم أره فيه سلفا ثم إن البقر داخلة في عموم الهدى المذكور في هذا الحديث وغيره وتناولها أيضا قولها رضى الله عنها (قتلت قلائد بدن رسول الله ﷺ ثم أشعرها وقلدها) بناء على القول باندراج البقر في البدن واللفظ المذكور في الصحيحين من رواية أفلح عن القاسم عنها فعزو الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام هذه الرواية لمسلم فقط فيه نظر (الرابعة) لم يتبين في هذه الرواية جنس القلائد المفتولة وفي الصحيحين من رواية ابن عوف عن أناس عن عائشة قالت (قتلت قلائدها من عن كان عندي) لفظ البخاري ولفظ مسلم (أنا قتلت تلك القلائد من عن كان عندي) وقد اختلف في المعنى بكسر العين المهملة واسكان إلهاء قليل هو الصوف وقليل الصوف المصبوغ الوانا وقد ذكر أصحابنا الشافعية أن التقليد بالخيوط المفتولة يكون في الغنم فيقلدها إما بذلك وإما بخراب القرب بضم الخاء المعجمة وهي عرلها وآذانها وأما الأبل والبقر فقالوا يستحب

تقليدها سعي من هذه النعال التي تلبس في الرجلين في الاحرام ويستحب ان تكون هادئة وبصدق به عند ذبح الهدي قال المالكية ولو اقتصر على التقايد بعمل واحد عار، والاول افضل وقال اصحاب انه لا تقلد الغنم العمل لتقلدها بخلاف الابل والبقر ولم ارجح قالوا انه لا تقلد الابل والبقر بالحرب والخيوط بل استحبوا ان يكون بالنعال وسكتوا عن نفي ما عداها وهذا الحديث صريح في تقليد الابل بالخيوط ولا سيما الرواية المتقدمة (قلت فلتأخذ بذكر رسول الله ﷺ ثم أشعرها وقدها) ومن المعلوم أن الأشعار لا يكون في الغنم وتناول لفظ البدن للأبل متفق عليه وإنما الخلاف في إطلاقه على غيرها كما تقدم والله أعلم . وقال بعض المالكية بكراهة تقليد النعال والابواب وقال ابن حبيب احبل التلائد من مسد (السادسة) فيه استحباب قتل التلائد للهدي واستخدام الانسان أهله في مثل هذا (السابعة) هذا الذي ذكرناه من استحباب تقليد الهدي إنما رأيت أصحابنا الشافعية ذكروه في الهدي المتطوع به والمنذور وقسم المالكية دماء الحج الى هدي ونسك . وقالوا ان الهدي جزاء الصيد وما وجب لنقص في حج أو عمرة كدم القران والتمتع والفساد والقوات وغيرها . وقالوا ان النسك ما وجب لائقاء النفث وطاب الرفاهية من المحظور المنجبر وجعلوا التقليد من سنة الهدي ، وقال الحنفية إن التقليد إنما يكون في هدي المتعة والتطوع والقران دون دم الأحصار والجماع والجنابات ، وفرقوا بينها بأن الأول دم نسك وفي التقليد إظهاره وتشهيره ، فليبق به ، وأما الثاني فإن سببه الجنابة والستر أليق بها قالوا ودم الأحصار جائز فألحق بها وذكر ابن حزم الظاهري هذا التفصيل عن أبي حنيفة ثم قال وقال مالك والشافعي يقلد كل هدي ويشعر ، قال وهذا هو الصواب له مرم فعل النبي ﷺ انتهى ، وفيما ذكره نظر ، فإنه لا عموم في فعل النبي ﷺ : والهدي الذي ساقه إنما كان متطوعا به ولم يكن عن شيء من الدماء الواجبة المذكورة والدماء الواجبة لا تساق مع الحاج من الاول لأنه لا يدري هل يحصل له ما يوجبها أم لا ، ولم أر أصحابنا تعرضوا لذلك كما تقدم فينبغي تحقيقه والله أعلم (الثامنة) قوله ثم يبعث بها أي مقلدة كما هو موضح

به في الصحيحين من رواية أفلح عن القاسم عن عائشة قالت (فلتت فلائد بدن رسول الله ﷺ بدي ثم أشعرها وقلدها ثم بعث بها إلى البيت) الحديث وفيه أنه إذا أرسل هديه أشعره وقلده من بلده ولو أخذه معه أخر التقليد والأشعار إلى حين يحرم من المبقات أو غيره (التاسعة) وفيه أن من أرسل هديا إلى الكعبة لا يصير محرما بمجرد ذلك ولا يجري عليه حكم الاحرام ولا يلزمه أن يجتنب شيئا مما يجتنبه المحرم وسواء قلده هديه أم لم يقلده وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو مذهب الأئمة الاربعة وقال ابن المنذر: كان ابن عمر يقول إن قلده هديه فقد أجسم وبه قال النخعي والشعبي وقال عطاء سمعنا ذلك وقال الثوري وأحمد واسحق إذا قلده هديه فقد أحرم وبه قال النخعي والشعبي وقال عطاء وجب عليه، وبه قال أصحاب الرأي إتمى، وحاصل كلامه قولان أحدهما أنه يصير محرما والثاني أنه يجب عليه الاحرام، وعدهما ابن المنذر قولاً واحداً فإنه قال بعد ذلك وفيه قول ثان حكى المذهب المشهور وكان مراد الأخيرين وجب عليه حكم الاحرام لأنه قد صار محرماً فتتحد المقالتان حينئذ وقال الخطابي عن أصحاب الرأي ترميما على ما تقدم نقله عنهم فإن لم تكن له نية فهو بالخيار بين حج وعمره وروى ابن أبي شيبه أنه إذا قلده هديه فقد أحرم عن ابن عمر وابن عباس والشعبي وسعيد ابن جبير وسعد ابن قيس وميمون بن أبي شبيب وأنه إذا قلده فقد وجب عليه الاحرام عن ابن عباس وهذا يدل على التأويل الذي قدمته وأن المراد بالعبارتين شيء واحد لكونهما معا عن ابن عباس وروى ابن أبي شيبه أنه إذا قلده وهو يريد الاحرام فقد أحرم عن ابن عباس وأبي الشعثاء وعطاء وطاووس ومجاهد، وأنه إذا قلده وهو يريد الاحرام فقد وجب عليه الاحرام عن ابراهيم النخعي وكذا حكى الخطابي عن سفيان الثوري وأحمد واسحق أنه إذا أراد الحج وقلده فقد وجب عليه وهذا المذكور آخره فيه التقييد بأن يكون يريد الاحرام فإن لم يحمل الإطلاق الأول على التقييد الثاني وغازي بن الاحرام وإيجاب الاحرام حصل قولان آخران من القولين الأولين ويدل على أن ذلك لا يتقيد بإرادة الاحرام في قول

مارواه ابن أبي شيبة عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه رأى ابن عباس وهو أمير على البصرة متجردا على منبر البصرة فسأل الناس عنه فقالوا إنه أمر بهديه أن يقلد ، فلذلك تجرد ، فلقيت ابن الزبير فذكرت ذلك له فقال بدعة ورب الكعبة . وروى ابن أبي شيبة أيضا عن عطاء وابن الأسود قالا ليس له أن يقلد ولا محرم الا إن شاء يوما أو يومين وهذا (مذهب خامس) حاصله أنه بالتقليد يجب عليه الاحرام وله تأخير يوم أو يومين وروى ابن أبي شيبة أيضا عن الحسن البصري أنه إن فعل ذلك في أشهر الحج وجب عليه الحج وإن كان في غير أشهره لم يجب وهذا (مذهب سادس) وروى ابن أبي شيبة أيضا عن سعيد ابن المسيب والحسن البصري أن من بعث بهديه لا يمكك عن شيء مما يمكك عنه المحرم إلا ليلة جمع فانه يمكك عن النساء وهذا (مذهب سابع) وروى ابن أبي شيبة أيضا عن عمر وعلى وابن عباس وابن عمر أنه إذا أرسل بدته أمسك عما يمكك عنه المحرم غير أنه لا يلبي وهذا (مذهب ثامن) لأنه لم يقيد ذلك بالتقليد ولم يقل إنه محرم ولا وجب عليه الاحرام ، وإنما قال يمكك عما يمكك عنه المحرم وهو الذي في صحيح مسلم عن ابن عباس أنه قال من أهدي هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدى وهذا أصح ما روى عن ابن عباس في هذا والله أعلم وروى ابن أبي شيبة أيضا عن جعفر بن محمد أنه إذا أرسل بدته واعد لهم يوما فاذا كان ذلك اليوم الذي واعدتهم أن يشعروا أمسك عما يمكك عنه المحرم غير أنه لا يلبي ، وهذا مثل الذي قبله في الامساك خاصة ويخالفه بانه لا يرتبه على مجرد الارسال بل لا بد معه من الأشعار فهو (مذهب تاسع) وروى ابن أبي شيبة أيضا عن محمد بن سيرين قال اذا بعث الرجل بالهدى أمر الذي يبعث به معه أن يقلد يوم كذا وكذا من ذلك اليوم ثم يمكك عن أشياء مما يمكك عنها المحرم وهذا (مذهب عاشر) لأنه لا يطرد المنع في كل ما يجتنبه المحرم بل ينبت ذلك في بعضها دون جميعها وأعلم أن كل من رتب هذا الحكم على التقليد رتبته على الأشعار أيضا فهو في معناه فیه عشرة مذاهب شاذة إن لم تؤول وترد إلى مذهب

﴿ بَابُ الْإِحْصَارِ ﴾

عن نافع « أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي الْفِتْنَةِ يَرِيدُ الْحَجَّ فَقَالَ إِنَّ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

وَاحِدٍ وَكَلَامُ النَّوَوِيِّ يَقْتَضِي التَّأْوِيلَ فَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِيهِ أَنَّ مَنْ بَعَثَ هَدْيَهُ لَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَحْرُمُ عَلَى الْحَرَمِ وَمِثْلُ ذَلِكَ وَمِثْلُ ذَلِكَ كَافَّةً إِلَّا رَوَاةُ حَكَيْتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعُطَاءٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ وَحَكَاةُ الْخَطَّابِيِّ عَنْ أَهْلِ الرَّأْيِ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ لَزِمَهُ اجْتِنَابُ مَا يَحْتَنِيهِ الْحَرَمُ ، وَلَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةِ الْإِحْرَامِ وَقَالَ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ إِذَا قُلِدَ هَدْيُهُ أَوْ أَشْعَرُهُ لَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِنِيَّةِ الْإِحْرَامِ ، هَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً وَتَقِلُّ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ يَصِيرُ مُحَرَّمًا بِمَجْرَدِ تَقْلِيدِ الْهَدْيِ ، وَهَذَا فِيهِ تَسَاهُلٌ وَإِنَّمَا مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ إِذَا قُلِدَ هَدْيُهُ حَرُمَ عَلَيْهِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَرَمِ حَتَّى يَنْحَرَهُ هَدْيَهُ وَكَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ صَحَّ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَيْءٌ إِنْتَهَى ، فَذَكَرَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ بَعَثَ الْهَدْيَ وَفِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ تَقْلِيدَهُ وَمِمَّا يَدُلُّ لِلْجُمْهُورِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رَوَاةِ الْمُبْتَدِئِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا كَانُوا حَاضِرِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ بَعَثَ الْهَدْيَ فَمَنْ شَاءَ أَحْرَمَ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ ، وَغَزَاهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّسخَةِ الْكُبْرَى مِنَ الْأَحْكَامِ لِأَبْنِ مَاجَهٍ أَيْضًا وَلَمْ أَرَهُ عِنْدَهُ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْ يُلْزِمُهُمْ حُكْمَ الْإِحْرَامِ بِبَعَثِ الْهَدْيِ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ فِيمَنْ عَزَمَهُ الْحَجَّ تِلْكَ السَّنَةِ وَإِنْ الدِّينَ يَصْحَبُونَ الْهَدْيَ مَعَهُمْ ، مِنْهُمْ مَنْ يَحْرُمُ بِمَجْرَدِ بَعَثِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَتْرَكَ الْإِحْرَامَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَيُؤَخِّرُهُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، وَبَدَلُ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ حَبَّانَ لما أَخْرَجَهُ فِي صَحِيحِهِ بِوَبِّ عَلَيْهِ (ذَكَرَ الْإِبَاحَةَ لِلْحَاجِّ ، بَعَثَ الْهَدْيَ وَسَوَّقَهَا مِنَ الْمَدِينَةِ) فَلَمَّا عَبَّرَ فِي تَبْوِيئِهِ بِالْحَاجِّ عَلِمْنَا أَنَّهُ فُهِمَ أَنَّ بَعَثَ الْهَدْيِ الْمَذْكُورِ كَانَ مِنْ عَزْمِهِ الْحَجَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ بَابُ الْإِحْصَارِ ﴾

﴿ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ ﴾

عن نافع أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي الْفِتْنَةِ يَرِيدُ الْحَجَّ فَقَالَ إِنَّ

ﷺ فَأَهْلُ بَعْمَرَةَ مِنْ أَجْلِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بَعْمَرَةَ عَامَ
الْحَدِيثِ ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي أَمْرِهِ فَقَالَ مَا أَمْرُهَا إِلَّا
وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ تَقَدَّ حَتَّى جَاءَ
الْبَيْتَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا وَأَهْدَى وَرَأَى
أَنْ ذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ « وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ « رَأَى أَنْ قَضَاءَ طَوَافِ الْحَجِّ
وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ » وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ « كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ »

صَدَدَتْ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بَعْمَرَةَ مِنْ أَجْلِ
أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بَعْمَرَةَ عَامَ الْحَدِيثِ ثُمَّ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ نَظَرَ فِي
أَمْرِهِ فَقَالَ مَا أَمْرُهَا إِلَّا وَاحِدٌ أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ ثُمَّ تَقَرَّرَ
حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا وَأَهْدَى وَرَأَى
أَنْ ذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ « (فِيهِ) فَوَائِدُ الْأَوَّلَى » اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَةِ
مَالِكٍ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي وَعَبِيدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ
مِنْ رِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ كُلَّهُمْ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ جُوَيْرَةَ بْنِ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ
عَبِيدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلَمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا كَلِمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ لِيَالِي
نَزَلَ الْجَيْشُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ الْحَدِيثَ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ
اللَّهِ وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تَدُلُّ عَلَى انْقِطَاعِ الرِّوَايَةِ الْأَوَّلَى وَأَنَّ بَيْنَ نَافِعٍ وَابْنِ عُمَرَ
وَاسْطَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَعْضِ طُرُقِ رِوَايَةِ نَافِعٍ التَّمَرُّجُ بِالسَّمَاعِ مِنْ ابْنِ عُمَرَ وَبِتَقْدِيرِ
ذَلِكَ فَهَذَا غَيْرُ ضَارٍ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ ثُمَّ وَاسْطَةً فَقَدْ عَرَفَتْ عَيْنُهُ وَتَقْتَضِيهِ فَضَرُّ
ذَلِكَ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ
بَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ
عُمْرَةً أَجْزَأَهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَاسْمُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَتَّى يَحُلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا) قَالَ

الترمذى حديث حسن غريب صحيح وقد رواه غير واحد عن عبيد الله بن
أحمد ولم يرفعه وهو أصح انتهى وكيف يجمع للترمذى أنه أولاً يصححه ثم
يصح وقفه ولله موقف لفظاً مرفوع حكماً فإنه لا يقال رأياً وفى بعض نسخ
الترمذى الاقتصار على قوله حسن غريب وقال البيهقى رواية ثقات ونقل
ابن عبد البر عن القائلين بأن على القارئ عملين أنهم قالوا فى هذا الحديث خطأ
فيه الدراوردى لأن الجماعة رَوَوْه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
قوله ولم يرفعه ثم قال ابن عبد البر وليس حملهم على الدراوردى بشيء لأنه
قد تابع الدراوردى يحيى بن يمان عن الثورى عن عبيد الله بمعنى روايته والدليل
على صحة ما رواه الدراوردى أن أيوب السخيتاني وأيوب بن موسى وموسى
ابن عقبة وإسماعيل بن أمية رَوَوْا عن نافع عن ابن عمر معنى ما رواه الدراوردى
(قالت) رواية يحيى بن يمان هذه رواها الدارقطني فى سننه بلفظ أن النبي
ﷺ طاف لقراءته طوافاً واحداً ورواه النسائي أيضاً من رواية عبد الرزاق عن
عبيد الله بن عمر وعبد العزيز بن أبي داود عن نافع عن ابن عمر وفيه ورأى
أن قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وقال هكذا صنع رسول الله ﷺ
ورواه ابن ماجه من رواية مسلم بن خالد الزنجى عن عبيد الله بن عمر عن نافع
عن ابن عمر نحوه ورواية أيوب السخيتاني ومن ذكر معه رواها النسائي عن علي
ابن ميمون الرقي عن سفيان. وهو ابن عيينة عن أيوب السخيتاني وأيوب بن
موسى وإسماعيل بن أمية وعبيد الله بن عمر عن نافع قال خرج عبد الله بن
عمر فذكر الحديث . وفيه أشهدكم أنى قد أوجبت مع عمرتى حجا وفيه ثم قدم
مكة فطاف بالبيت سبعا وبين الصفا والمروة . وقال هكذا رأيت رسول الله
ﷺ فعل وهذا اللفظ الشيخين من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر ورأى
أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وقال ابن عمر كذلك فعل
رسول الله ﷺ وكذا هو فى صحيح البخارى من طريق موسى بن عقبة
فعزو الشيخ رحمه الله هذا اللفظ فى النسخة الكبرى من الاحكام إلى مسلم فقط
معتزى فقد عرفت أن البخارى أخرجه من طريقين وروى الدارقطني أيضاً

من رواية سليمان بن أبي داود عن عطاء ونافع عن ابن عمر وجابر أن النبي ﷺ إنما طاف لحجته وعمرته طوافاً واحداً وسمى سميّاً واحداً وروى ابن ماجه من رواية ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد عن جابر بن عبد الله وابن عمر وابن عباس أن رسول الله ﷺ لم يطف هو وأصحابه لعمرتهم وحجهم حين قدموا إلا طوافاً واحداً وكان من ذكر تفرد الدراوردي بذلك إنما أراد تهريده بروايته من قوله عليه الصلاة والسلام فإن جميع المتابعات التي ذكرناها إنما هي من فعله عليه الصلاة والسلام ولكن الحجة قائمة على التقديرين معا والله أعلم

﴿الثانية﴾ قوله في الفتنة أي الكائنة بين ابن الزبير رضي الله عنه والحجاج وقد صرح بذلك في رواية في الصحيحين قال فيها طام نزل الحجاج بابن الزبير لكن في صحيح البخاري من طريق موسى بن عقبة عن نافع قال أراد ابن عمر الحج طام حجت الحرورية في عهد ابن الزبير الحديث والحرورية طائفة من الخوارج قاتلهم على رضى الله عنه نسبوا إلى حروراء بالمد والقصر وهو موضع قريب من الكوفة كان أول مجتمهم وتحكيمهم فيها وهذا يناقض الرواية المتقدمة فإن الحجاج لم يمكن منهم وكأنه سمي الحجاج ومن معه حرورية لخروجهم على الإمام الواجب الطاعة وهو ابن الزبير رضي الله عنه ﴿الثالثة﴾ قوله يريد الحج كيف يجتمع مع قوله بعده فأهل بعمره؟ وجوابه أن إهلاله بعمره لا يناقض كونه خرج يريد الحج فالمريد للحج قد يحرم من الميقات بعمره ثم من مكة بحجة وهو المستمع، وقد يحرم بعمره ثم يدخل عليها الحج كما فعل ابن عمر رضي الله عنهما في هذه القضية وهو أحد قسمي القرآن، وفي رواية أخرى في الصحيح خرج في الفتنة معتمراً فجعله معتمراً باعتبار ابتداء فعله ومريداً للحج باعتبار مآل حاله ولعله كان خرج أولاً بنية الإحرام ابتداء بالحج ثم لما بلغه خبر الفتنة قبل وصول الميقات أحرم بعمره فسماه مريداً للحج باعتبار ابتداء قصده، والله أعلم ﴿الرابعة﴾ قوله إن صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ إنما قال هذا الكلام بعد أن قيل له إن الناس كائن بينهم قتال وإنا نخاف أن يصدوك عن البيت كما هو في

رواية أخرى في الصحيحين وقوله : كما صنعنا مع رسول الله ﷺ أي حين
 حالت كفار قريش بينه وبين البيت كما هو في الصحيحين والمراد عام الحديبية
 والمراد بما صنعوه الاحلال عند الاحصار وقد صرح بذلك في قوله في رواية
 البخاري من طريق جويرية عن نافع واقظها خال كفار قريش دون البيت
 فنحر النبي ﷺ هديه وحلق رأسه وقصر أصحابه ، وذكر النووي في شرح
 مسلم في معناه مثل ما ذكرته فقال : الصواب في معناه أنه أراد إن حددت
 وأحصرت تحللت كما تحللنا عام الحديبية ، وقال القاضي عياض : يحتمل أنه
 أراد أهل بعمرة كما أهل النبي ﷺ بعمرة في العام الذي أحصر ، قال ويحتمل
 أنه أراد الأمرين قال وهو الأظهر قال النووي وليس هو بظاهر كما ادعاه ؛
 بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه (قلت) وقد عرفت أنه مصرح به في
 صحيح البخاري وكيف يستقيم ما ذكره القاضي مع أن إهلاله بعمرة لم يكن
 بعد صدقه وإنما فعل ذلك من أول إحرامه والذي يترتب على الصد إنما هو
 الاحلال وقد نص على هذا التفسير الشافعي رحمه الله فقال يعني أحللنا كما أحللنا
 مع رسول الله ﷺ عام الحديبية حكاه البيهقي في المعرفة (الخامسة) فيه أن
 من أحصره العدو ، أي منعه عن المضى في نسكه سواء كان حجاً أو عمرة
 جاز له التحلل بأن ينوي ذلك وينحر هدياً ويحلق رأسه أو يقصر والتحلل
 بأحصار العدو مجمع عليه في الجملة حكاه ابن المنذر عن كل من يحفظ عنه من
 أهل العلم قال الأئمة الأربعة وإن اختلفوا في تفاصيل وتقاريع (منها) أنه
 لا يشرط في جواز التحلل ضيق الوقت بحيث يبأس من إتمام نسكه إن لم
 يشرط ذلك بل له التحلل مع اتساع الوقت ؛ لم يشرط الشافعية ذلك
 الذي يدل عليه فعله عليه الصلاة والسلام في الحديبية فإن إحرامه إنما كان بعمرة
 وهي لا يخشى فواتها وقال المالكية متى رجع زال الحصر لم يتحلل حتى يبقى بينه وبين
 الحج من الزمان ما لا يدرك فيه الحج لوزال حصره فيحل حينئذ عند ابن القاسم وابن
 الماجشون وقال أشهب لا يحل إلى يوم النحر ولا يقطع الزامية حتى يروح الناس
 إلى عرفة (ومنها) أن شافعية والخبابة لم يفرقوا في جواز التحلل بين أن

يكون الاحصار قبل الوقوف بعرفة أو بعده وخمس الخنفة والمالكية ذلك بما إذا كان قبل الوقوف (ومنها) أنهم اختلفوا في أنه هل يجب على المحصر اراقة دم أم لا ، فقال جمهور العلماء بوجوبه وبه قال أصحاب من المالكية وقال مالك لا يجب ، وتابعه ابن القاسم صاحبه (ومنها) أن اثنائين بوجوب الدم اختلفوا في محل اراقتهم فقال الشافعية والحنابلة يريقه حيث أحصر ولو كان من الحل لأنه عليه الصلاة والسلام كذلك فعل في الحديبية ودل على اراقة في الحل قوله تعالى (والهدى مَكُوفًا ان يبلغ محله) فدل على أن الكفار منعوم من إيصاله إلى محله وهو الحرم ذكر هذا الاستدلال الشافعي وقال عطاء وابن اسحق بل نحر بالحرم وخالفها غيرهما من أهل المغازي وغيرهم وقال الخنفة لا يجوز ذبحه إلا في الحرم فيرسأه مع إنسان ويواعده على يوم بعينه فإذا جاء ذلك البرم تحال ثم قال أبو حنيفة يجوز ذبحه قبل يوم النحر وقال أصحابه يختص ذبحه في الاحصار عن الحج بيوم النحر ، ومنها أنهم اختلفوا في وجوب الحلق أو التقصير فقال به الشافعية بناء على المشهور عندهم أنه نسك وقال به أبو يوسف وهو رواية عن أحمد والمشهور عنه أنه لا يجب ؛ وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن (ومنها) أنهم اختلفوا في أنه هل يجب عليه القضاء أم لا ؟ فأوجب الخنفة القضاء بل زادوا فقالوا إن على المحصر عن الحج حجة وعمرة ؛ وعلى للقائد حجة وعمرتين ؛ ولم توجب الشافعية والمالكية القضاء ؛ وعن أحمد ابن حنبل روايتان : قالوا فإن كان حج فرض بقي وجوبه على حاله ؛ وبالف ابن الماجشون وأبعد فقال : يسقط عنه ورأى ذلك بمنزلة إتمام النسك على وجه فهذه فروع لابد في الكلام على الاحصار من معرفتها وبسط الكلام فيها محال على مواضعه من كتب الفقه والخلاف ؛ وبقيت له فروع لا تطول بذكرها إذ ليست في الاضطرار إليها كالمذكورة هنا ؛ والله أعلم . ﴿ السادسة ﴾

مورد النحر في قضية الحديبية إنما هو في الاحصار بالعدو فلو أحصره مرض منعه من المضي في نسك لم يتحلل عند الجمهور ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد . وقال (أبو حنيفة الاحصار بالمرض كلاحصار بالعدو

قالوا وقوله تعالى (فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى) إنما ورد في إحصار المرض لأن أهل اللغة قالوا : يقال أحصره المرض وحصره العدو فاستعمال الرابح في الآية يدل على إرادة المرض ؛ وما نقلوه عن أهل اللغة حكاه في المشارق عن أبي عبيد وابن قتيبة ؛ وقال القاضي اسمعيل المالكي إنه الظاهر وحكاه في الصحاح عن ابن السكيت والأخفش قال : وقال أبو عمر الشيباني حصرني الشيء وأحصرني حبسني انتهى ؛ فجعلها لغتين بمعنى واحد ؛ وقال في النهاية يقال أحصره المرض أو السلطان إذا منعه عن مقصده فهو محصر ؛ وحصره إذا حبسه فهو محصور ؛ وحكي ابن عبد البر التفصيل المتقدم عن الخليل وأكثر أهل اللغة ثم حكى عن جماعة أنه يقال حصر وأحصر بمعنى واحد في المرض والعدو جميعا ؛ قال واحتج من قال : هذا من الفقهاء بقول الله تعالى (فإن أحصرتم) وإنما أنزلت في الحديدية انتهى ؛ وقال الشافعي رحمه الله لم أسمع ممن حفظ عنه من أهل العلم بالتفسير مخالفا في أن هذه الآية نزلت بالحديدية حين أحصر النبي ﷺ فقال المشركون بينه وبين البيت ؛ وفي البخاري عن عطاء الأحصار من كل شيء بحسبه ومن ذهب إلى التعميم في ذلك ابن حزم الظاهري (السابعة) محل منع التحلل في الأحصار بالمرض ما إذا لم يشترط في ابتداء الأحرام التحلل به فإن شرط ذلك فيأتي الكلام عليه في الحديث الذي بعده (الثامنة) قوله فأهل بعمره أي رفع صوته بالتلبية بها وقوله من أجل بفتح الهمزة وكسرها لغتان أشهرهما الأولى والحديدية قرية قريبة من مكة سميت بئر هناك ؛ والمشهور فيها تخفيف الياء وكثير من المحدثين يشددونها والمراد العام الذي صد فيه النبي ﷺ عن البيت ووادع فيه أهل مكة وهو سنة ست من الهجرة والمعنى أن ابن عمر رضي الله عنهما أحرم بعمره اقتداء به عليه الصلاة والسلام في أنه أحرم تلك السنة بعمره (التاسعة) قوله (ما أمرها إلا واحد) قال النووي في شرح مسلم يعني في جواز التحلل منها بالأحصار قال : وفيه صحة القياس والعمل به وأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه فلهذا قاس الحج على العمرة لأن النبي ﷺ

إنما تحلل من الإحصار طام الحديبية من إحرامه بعمره واحدة (قات) مذكورة.
 في معنى كلام ابن عمر لا يتعين فقد يكون معناه ما أمرها إلا واحد في إمكان
 الإحصار عن كل منهما فكانه كان أولاً رأى الإحصار عن الحج أقرب من
 الإحصار عن العمرة لطول زمن الحج وكثرة أعماله بخلاف العمرة ؛ ويدل لهذا
 قوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع بعد قوله ما أمرها إلا واحد إن جيل
 بيني وبين العمرة حيل بيني وبين الحج وهو في الصحيح ﴿ العاشرة ﴾ قوله
 أشهدكم أنني قد أوجبت الحج مع العمرة أي ألزمت نفسي ذلك ؛ والایجاب
 هنا بمعنى الإلزام وإنما قال ذلك لتعليم من أراد الاقتداء به فان الشهادتي مثل
 هذا لا يحتاج اليه ولا التلفظ بذلك والنية كافية في صحة الاحرام ﴿ الحادية
 عشرة ﴾ فيه جواز إدخال الحج على العمرة وبه قال جمهور العلماء من السلف
 والخلف وهو قول الأئمة الأربعة لكن شرطه عندهم أن يكون قبل طواف
 العمرة ثم اختلفوا فقال الشافعية والحنابلة الشرط في صحته أن يكون قبل
 الشروع في الطواف وبه قال أشهب من المالكية وصوبه ابن عبد البر وقال
 الحنفية الشرط أن يكون قبل مضي أكثر الطواف فتي كان إدخاله الحج على
 العمرة بعد مضي أربعة أشواط لم يصح ، وقال ابن القاسم يصح ما لم يكمل
 الطواف وعنه رواية أخرى ما لم يركع ركعتي الطواف ، وقال القاضي أبو محمد
 من المالكية يصح ما لم يكمل السعي ؛ فهذا مع ما تقدم عن أشهب أربعة أقوال
 عند المالكية ، وشذ بعض الناس فنع إدخال الحج على العمرة وقال لا يدخل
 إحرام على إحرام كما لا يدخل صلاة على صلاة ؛ وحكاها ابن عبد البر عن أبي
 ثور ثم نقل الأجماع على خلافه ؛ وأما إدخال العمرة على الحج فنعه الجمهور
 وهو قول مالك والشافعي وأحمد وجوزوه أبو حنيفة وهو قول قديم للشافعي
 ﴿ الثانية عشرة ﴾ قوله ثم نفذ بفتح الفاء وبالذال المعجمة أي مضي وسار
 واستمر على حاله حتى وصل الى البيت ﴿ الثالثة عشرة ﴾ وفيه أن القارن
 يقتصر على طواف واحد وسعى واحد وبه قال الجمهور وهو مذهب مالك
 والشافعي وأحمد واسحق ، وقال أبو حنيفة يجب عليه طوافان وسعيان وهو

رواية عن احمد وبه قال سفيان الثوري ، وحكى الاول عن ابن عمر وابن عباس وجابر ومائشة وعطاء وطاوس والحسن والزهرى ومجاهد وحكى الثاني عن أبي بكر وعمر وعلى وابن مسعود والحسن بن على ولم يصح عنهم وبه قال ابراهيم النخعي والأسود بن يزيد وأبو جعفر الباقر والشعبي والحكم وحماد ابن أبي سليمان والأوزاعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح بن حى واحتج هؤلاء بما رواه الدارقطنى والبيهقى من طريق الحسن بن عماره عن الحكم عن مجاهد قال : (خرج ابن عمر يهل بعمره وهو بتخوف أيام نجدة أن يجبس عن البيت فلما سار أياما قال : ما الحصر فى العمرة والحصر فى الحج إلا واحد فضم إليها حجة فلما قدم طاف طوافين طوافا لعمرته وطوافا لحجته ثم قال هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل) لكن هذه رواية ضعيفة جدا ومع ذلك فهى شاذة قال الدارقطنى لم يروه عن الحكم غير الحسن بن عماره وهو متروك وقال البيهقى الحسن بن عماره أجمع أهل النقل على ترك حديثه لكثرة المناكير فى رواياته وكيف يصح هذا عن ابن عمر وقد ثبت أنه طاف لهما طوافا واحدا فى هذه السنة كما سبق ﴿ الرابعة عشرة ﴾ فيه أن القارن يهذى كالمستمع وبه قال العلماء ، من فضل منهم القرآن على غيره ، ومن جعله مرجوحا ؛ ومن قال باتيان القارن بأعمال النساكين ، ومن قال بالاختصار على عمل واحد ، وحكى الخطاطى من أصحابنا قولاً قديما عن الشافعى : أنه يجب عليه بدنة وهو شاذ وروى على بن عبد العزيز عن القعنبي عن مالك فى هذا الحديث وأهدى شاة فزاد ذكر الشاة قال ابن عبد البر وهو غير محفوظ عن ابن عمر ، والدليل على غلطه أن ابن عمر كان مذهبه فيما استيسر من الهدى بقرّة دون بقرة أو بدنة دون بدنة ، ذكره عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال (ما استيسر من الهدى) شاة وعليه العلماء انتهى ، وذكر ابن حزم الظاهرى أنه لا هدى على القارن ﴿ الخامسة عشرة ﴾ قال ابن عبد البر : فيه أنه يجوز للرجل أن يخرج للحج فى الطريق الخوف إذا لم يوقن بالسوء ودرجى السلامة وليس ذلك من ركوب الفرر ﴿ السادسة عشرة ﴾ قال ابن

وعن عُرْوَةَ عن عائِشَةَ قالت «دخلَ النبي ﷺ على ضُبَاعَةَ ابنةِ الزُّبَيْرِ بنِ عبدِ المطلبِ فقالت إني أريدُ الحجَّ وأنا شاكِيةٌ فقالَ النبي ﷺ حجِّي واشترِ طيًّا أنَّ محليَّ حيثُ حبَسْتَنِي» قالَ النسائيُّ

عبد البر فيه حجة لملك في قوله إن طواف القدوم إذا وصل بالسعي يحزى عن طواف الأفاضة لمن تركه جاهلاً أو نسيه حتى رجع إلى بلده وعليه الهدى قال ولا أعلم أحداً قاله غيره وغير أصحابه (قلت) هر مقتضى قوله في حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع ورأى أن قد قضي طواف الحج والعمرة بطوافه الأول وقال ابن عمر كذلك فعل رسول الله ﷺ وهو في الصحيحين كما تقدم بل مقتضاه الأجزاء بدون الجهل والنسيان فيحتاج المالكية وغيرهم إلى الجواب عنه فإن أعمال العمرة قد اندرجت في الحج عند القائل بذلك وطواف الحج لا يجزئ وقته إلا يوم النحر فإن كان أحد يقول إن طواف العمرة يقوم مقام طواف الحج ويكون الطواف المأثى به أولاً لم يقصد به القدوم وإنما قصد به طواف الركن للعمرة وسد عن طواف الحج استقام ذلك وإلا أشكل جداً والله أعلم وقال النووي في شرح مسلم في قوله عنده من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع ثم لم يحل منهما حتى حل منهما بحجة يوم النحر - معناه حتى أحل منهما يوم النحر بعمل حجة مفردة انتهى وهو حسن ولعل قوله في تلك الرواية بطوافه الأول أراد به السعي فهو طواف بين الصفا والمروة فهو الذي اكتفى بالاثنيان به أولاً أما الطواف بالبيت فلا بد من الاثنيان به يوم النحر ويدل لذلك ما في صحيح مسلم وغيره عن جابر قال لم يطف النبي ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً طوافه الأول وقال البيهقي في سننه حديث عائشة المتفق عليه (وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فاعلموا طافوا طوافاً واحداً) أرادت السعي بين الصفا والمروة وذلك بين في رواية جابر يؤيد الحديث الذي قدمته والله أعلم

﴿ الحديث الثاني ﴾

عن عُرْوَةَ عن عائِشَةَ قالت «دخلَ النبي ﷺ على ضُبَاعَةَ بنتِ الزُّبَيْرِ بنِ عبدِ المطلبِ فقالت إني أريدُ الحجَّ وأنا شاكِيةٌ فقالَ النبي ﷺ حجِّي

(لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ غَيْرَ مَعْمَرٍ) وَقَالَ الْأَصْبَلِيُّ لَا يَنْبَغُ فِي الْأَشْرَاطِ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَهَذَا غُلَطٌ فَاحِشٌ مِنَ الْأَصْبَلِيِّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ مُرْسَلًا «لَوْ ثَبَّتَ لَمْ أَعُدَّهُ إِلَيَّ غَيْرِهِ» وَقَدْ ثَبَّتَ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ فَالشَّافِعِيُّ قَائِلٌ بِهِ وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (فَأَذْرَكْتُ) وَزَادَ النَّسَائِيُّ (فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَنْفَيْتَ) وَلَا بَنَ خَزِيمَةَ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ ضُبَاعَةَ «قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُرِيدُ الْحَجَّ فَكَيْفَ أَهْلُ بِالْحَجِّ؟ قَالَ قُولِي: اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلُ

وَاشْتَرَطِي أَنْ مَعِيَ حَيْثُ حَبَسْتَنِي» (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأُولَى﴾ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَخْرَجَاهُ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ حَمَادِ بْنِ أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ فَضِيلٍ وَوَكَيْعٍ كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ضُبَاعَةَ وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا وَقَالَ لَوْ ثَبَّتَ حَدِيثَ عُرْوَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لَمْ أَعُدَّهُ إِلَيَّ غَيْرِهِ، لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ عِنْدِي خِلَافَ مَا ثَبَّتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ أَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عِيْنَةَ فَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ عَبْدِ الْجَارِ بْنُ الْعَلَاءِ مُوَصُولًا بِذِكْرِ عَائِشَةَ فِيهِ، وَثَبَّتَ وَصَلَهُ أَيْضًا مِنْ جِهَةِ أَبِي أُسَامَةَ حَمَادِ بْنِ أُسَامَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَثَبَّتَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَعَنْ عَطَاءٍ وَسَعِيدِ ابْنِ جَبْرِ وَطَاوُسٍ وَعُكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مَخْرُجٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَنْتَهَى وَأَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا أَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةِ وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ وَالِدَارُ قُطَيْبٍ مِنْ رِوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ

بالحجَّ إنَّ أذنتَ لي به وأَعنَّتني عليه وسَرَّتْهُ لي ، وإنَّ حَبَسْتَنِي
فَعُمْرَةٌ ، وإنَّ حَبَسْتَنِي عَنْهَا جَمِيعاً فَعَلِيَّ حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، وَالتِّرْمِذِيُّ
وَصَحَّحَهُ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ الْإِشْرَاطَ فِي الْحَجِّ
وَيَقُولُ : (أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةَ نَبِيِّكُمْ ؟) زَادَ النَّسَائِيُّ (أَنَّهُ لَمْ
يَشْطَرِطْ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْبُخَارِيُّ أَوَّلَهُ وَقَالَ : (أَلَيْسَ حَسْبُكُمْ سُنَّةُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) إِنْ حَبَسَ أَحَدُكُمْ عَنِ الْحَجِّ طَافَ بِالْبَيْتِ وَبِالْصَّفَا
وَالْمُرْوَةِ بِثَمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى يَحْجَّ عَاماً قَابِلاً فَيُهْدَى أَوْ يَصُومَ
إِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا

عائشة وقال ابن حزم قد صح وبالع في الصفحة فهو قوله وفي الباب أيضا عن
أسماء بنت أبي بكر أو سعدى بنت عوف رواه ابن ماجه على الشك هكذا
وجابر ، رواه البيهقي وقال ابن حزم في المحلى بعد ذكر هذه الأحاديث سوى
حديث أسماء أو سعدى فهذه آثار متظاهرة متواترة لا يسع أحدا الخروج
عنها وقال النسائي لا أعلم أحدا أسنده عن الزهري غير معمر وقال في موضع
آخر لم يسنده عن معمر غير عبد الرزاق فيما أعلم وأشار القاضى عياض إلى تضعيف
الحديث فانه قال قال الأصيل لا يثبت في الاشتراط اسناد صحيح ، وقال قال
النسائي قال لا أعلم أسنده عن الزهري غير معمر ، قال النووي في شرح
مسلم وهذا الذى عرض به القاضى وقاله الأصيل من تضعيف الحديث
غلط فاحش جدا نبهت عليه لثلا يقتربه : لأن هذا الحديث مشهور في
صحيحى البخارى ومسلم وسنن أبي داود والترمذى والنسائي وسائر كتب
الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة
وفما ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية وقال والذى رحمه الله في شرح

الترمذي والنسائي لم يقل بانفراد معمر به مطلقا بل بانفراده به عن الزهري ولا يلزم من الانفراد المقيد ، الانفراد المطلق ، فقد أسنده معمر وأبو أسامة وسفيان بن عيينة عن هشام عن أبيه عن عائشة وأسنده القاسم عنها ولو انفرده به معمر مطلقا لم يضره وكم في الصحيحين من الانفراد ولا يضر إرسال الشافعي له فالحكم لمن وصل ، هذا معنى كلامه ﴿ الثانية ﴾ ضباعة بضم الضاد المعجمة بعدها باء موحدة مخففة وبعد الألف عين مهملة بنت الزبير بن عبد المطلب ابن هاشم هي بنت عم النبي ﷺ وأما قوله في رواية ابن ماجه من حديث أسماء أو سعدى دخل على ضباعة بنت عبد المطلب فهو وهم لا يتأول بما قاله والذي رحمه الله في شرح الترمذي من أنه نسبة إلى جدها كقوله عليه الصلاة والسلام أنا ابن عبد المطلب : لأنه عقب ذلك بقوله فقال : ما يمنعك يا عمتاه من الحج : فدل على أنه بنى على أنها بنت عبد المطلب حقيقة حتى تكون عمته عليه الصلاة والسلام ، وهو وهم قال الزبير بن بكار وليس للزبير بقية إلا من بنته أم الحكم وضباعة انتهى وكانت تحت المقداد ابن الأسود كما هو مصرح به في رواية الصحيحين وبسبب ذلك أورد البخاري هذا الحديث في كتاب النكاح في باب (الاكفاء في الدين) يشير إلى تزوجها بالمقداد وليس كفؤا لها من حيث النسب فانه كندى وليس كندة اكفاء لقريش فضلا عن بني هاشم عند من يعتبر الكفاءة في النسب من العلماء ، وإنما هو كفؤ لها في الدين فقط ووقع في كلام إمام الحرمين والغزالي أنها ضباعة الأسلمية وهو غلط فاحش كما قال النووي وغيره والصواب الهاشمية وليس في الصحابة أخرى يقال لها ضباعة الأسلمية ولكنهما وهما في نسبتها ، نعم في الصحابة أخرى تسمى ضباعة بنت الحارث أنصارية وهي أخت أم عطية ﴿ الثالثة ﴾ دخوله عليه الصلاة والسلام على ضباعة عبادة أو زيارة وصلة فانها قرييته كما تهدم وفيه بيان تواضعه وصلته وتفقده ﷺ وهو محمول على أن الخلوة هناك كانت منتفية فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن يخلو بالأجنبيات ولا يصاحبن وإن كان لو فعل ذلك لم يلزم منه مفسدة لعصمته : لكنهم لم يعدوا ذلك من

خصائمه فهو في ذلك كغيره في التحريم ﴿الرابعة﴾ قولها (فقلت اني
أريد الحج) قد يقتضى ظاهره أنها قالت له ذلك ابتداء وفي صحيح البخاري
(لعلك أردت الحج) وفي صحيح مسلم من ذلك الوجه (أردت الحج) ولا منافاة
فقد تكون إنما قالت إنما أريد الحج في جواب استفهامها وليس اللفظ مريحاً في
أنها قالت ذلك ابتداء وكذا قوله في رواية ابن ماجه من حديث ضباعة أنه عليه
الصلاة والسلام قال لها أما تريدن الحج العام ومن رواية أسماء أو سعادى
(ما يمنعك من الحج) كل ذلك يقتضى أن كلامها كان جواباً لسؤاله لكن
في حديث ابن عباس عن مسلم وأصحاب السنن الأربعة أن ضباعة أتت رسول
الله ﷺ فقالت وهذا قد ينافى قوله في حديث عائشة دخل على ضباعة وقد
يجمع بينهما بأنها أتت رسول ﷺ ولم يكن إذ ذاك في منزله ثم جاء فدخل
عليها وهي في منزله وفي حديث ابن عباس عن أبي داود والترمذى أنها قالت
له فاشترط ، فقال لها نعم وهذا يقتضى أن أمره بالاشتراط ما كان إلا بعد
استئذانها ﴿الخامسة﴾ قولها وأنا شاكية بالشين المعجمة أى مريضة والشكوى
والشكو المرض ﴿السادسة﴾ قوله محلى بكسر الحاء أى موضع حلولى أو وقت
حلولى والمحل يقع على المكان والزمان وقوله (حبستنى) أى منعتنى من السير
بسبب ثقل المرض ويجوز في قوله أن الفتح وهو الظاهر المروى والكسر على
أن يكون المعنى قولى هذا اللفظ وهو إن محلى حيث حبستنى ﴿السابعة﴾ فيه
أنه عليه الصلاة والسلام أمرها أن تشرط في إحرامها التحلل عند المرض وقد
اختلف العلماء في هذا الأمر هل هو على سبيل الإباحة أو الاستحباب أو
الإيجاب وهذه الأقوال متفقة على الاشتراط في الجملة ومنهم من أنكره لعدم
صحة الحديث عنده كما تقدم أو لتأويله كما سيأتى وحاصل هذا الخلاف أقوال
(أحدها) جوازها وهو المشهور من مذهب الشافعى فإنه نص عليه في القديم
وعلق القول به في الجديد على صحته وقد صح كما تقدم ولذلك قطع الشيخ أبو
حامد بصحته وأجرى غيره فيه قولين في الجديد أظهرهما الصحة ، وروى ابن
أبى شيبة فعلة عن علي وعلقمة والاسود وشريح وأبي بكر بن عبد الرحمن بن

الحادث والامر به عن عائشة وعبد الله بن مسعود وعن عثمان أنه رأى رجلا واقفا بعرفة فقال له أشارت ؟ فقال نعم ، وعن الحسن وعطاء في المحرم قال لا له شرطه وروى البيهقي الامر به عن أم سلمة وقال ابن المنذر عن رويناه عنه أنه رأى الاشتراط عند الاحرام عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله ابن مسعود وعمار بن ياسر وهو مذهب عبدة السلمي والاسود بن يزيد وعلقمة وشريح وسعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح وعكرمة وعطاء بن يسار وأحمد واسحق وأبي ثور وبه قال الشافعي إذ هو بالعراق ثم وقف عنه بمصر وبالأول أقول وحكاة ابن حزم عن جمهور الصحابة وحكاة والذي رحمه الله في شرح الترمذي عن جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم (الثاني) استحبابه وهو مذهب أحمد فان ابن قدامة جزم به في المنع وهو المفهوم من قول الحزقي والمجد بن تيمية في مختصرهما عند ذكر الاحرام ويشترط أي المحرم إن لم يفهم منه الوجوب (الثالث) إيجابه ذهب اليه ابن حزم الظاهري تمسكا بالامر (الرابع) انكاره وهذا مذهب الحنفية والمالكية وروى ابن أبي شيبة عن هشام بن عروة قال كان أبي لا يرى الاشتراط في الحج شيئا وعن ابراهيم النخعي : كانوا لا يشترطون ولا يزون الشرط شيئا وعن طاوس والحكم وحماد الاشتراط في الحج ليس بشيء وعن سعيد بن جبيرة إنما الاشتراط في الحج فيما بين الناس وعنه أيضا المستثنى وغير المستثنى سواء ، وعن ابراهيم التيمي كان علقمة يشترط في الحج ولا يراه شيئا ، وروى الترمذي وصححه والنسائي عن ابن عمر أنه كان ينكر الاشتراط في الحج ويقول ليس حسبكم سنة نبيكم ﷺ ؟ زاد النسائي في روايته أنه لم يشترط أي النبي ﷺ وهو في صحيح البخاري بدون أوله ولفظه (ليس حسبكم سنة رسول الله ﷺ) إن حبس أحدكم عن الحج طاف بالبيت وبالصفا والمروة ثم حل من كل شيء حتى يحج عاما قابلا فيهدى أو يصوم إن لم يجد هديا) وحكى ابن المنذر انكاره عن الزهري أيضا وحكاة ابن عبد البر عن سفيان الثوري وحكاة المحب الطبري عن أحمد وهو غلط فالمعروف عنه ما قدمته قال ابن قدامة وعن أبي حنيفة

إن الاشتراط يفيد سقوط الدم فاما التحلل فهو ثابت عنده بكل إحصار وقال
ابن حزم رويانا عن ابراهيم كانوا يستحبون أن يشترطوا عند الاحرام وكانوا
لا يرون الشرط شيئاً لو أن الرجل ابتلى، ورويانا عنه كانوا يكرهون أن يشترطوا
في الحج قال ابن حزم هذا تناقض مرة كانوا يستحبون ومرة كانوا يكرهون
فاقل ما في هذا ترك رواية ابراهيم لاضطرابها **﴿ الثانية ﴾** فن قال بالجواز
تمسك بهذا الحديث ورأى أن الامر به ترخيص وتوسعة وتخفيف ورفق
وأنه يتعلق بمصلحة دينوية وهي ما ينصل لها من المشقة بمصاهرة الاحرام مع
المرض . ومن قال بالاستحباب رأى المصلحة فيه دينية وهو الاحتياط للعبادة
فانها بتقدير عدمه قد يعرض لها مرض يشعث العبادة ويوقع فيها الخلل وهذا
بعيد . ومن قال بالوجوب حمل الامر على حقيقته وهو أبعد من الذي قبله
ولو كان واجبا لما أدخل النبي ﷺ بفعله ولا الصحابة رضى الله عنهم ولو فعلوا
ذلك في حجة النبي ﷺ لنقل وقد صرح ابن عمر بأنه لم يشترط كما تقدم ذكره
ولما لم يأمر به إلا هذه المرأة الواحدة بعد شكائتها له ، علمنا أن ذلك ترخيص
حرك ذكره هذا السبب وهو شكواها ومن قال بالانكار منهم من ضعف
الحديث كما تقدم ذكره ورده ، ومنهم من أوله وفي تأويله أوجه (أحدها)
أنه خاص بضباعة حكاة الخطابي عن بعضهم قال وقال يشبه أن يكون بها مرض
أحوال كان غالب ظنها أنه يعوقها عن إتمام الحج وهذا كما أذن لأصحابه في
رفض الحج وليس ذلك لغيرهم وقال النووي في شرح مسلم بعد ذكره هذا
المذهب وحملوا الحديث على أنها قضيية عين وأنه مخصوص بضباعة وحكاة في شرح
المهذب عن الروياني من أصحابنا ثم قال وهذا تأويل باطل ومخالف لنص الشافعي
فانه إنما قال لو صح الحديث لم أعده ولم يتأوله ولم يخصه (الثاني) أن معناه محلي
حيث حبستني بالموت أى إذا أدركتني الوفاة انقطع إحرامى حكاة النووي في
شرح المهذب عن إمام الحرمين ثم قال وهذا تأويل ظاهر الفساد وعجبت من
جلالة الامام كيف قاله (الثالث) أن المراد التحلل بعمره لا مطلقا حكاة المحب
الطبرى عن بعضهم ويرده حديث ضباعة الذي سنذكره في الفائدة الخامسة

عشرة فإن فيه التصريح بالتحلل للمطلق عن الحج والعمرة معا وحكى ابن حزم عن بعضهم أن هذا الحديث مخالف لقوله تعالى (وَأَعْمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ) ولقوله تعالى (فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) وعن بعضهم أنه مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام (كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل) وعن بعضهم أن هذا الخبر رواه عروة وعطاء وسعيد بن جبير وطاوس وروى عنهم خلافة ، ثم قال ابن حزم سمعناكم تعتلون بهذا في صاحب فعديتموه إلى التابع وإن درجتموه بلغ الينا وإلى من بعدنا فصار كل من بلغه حديث فتركه حجة في رده ولئن خالف هؤلاء مارووا فقد رواه غيرهم ولم يخالفه وأطرب ابن حزم في رد هذه المقالات وهي حقيقة بذلك والله أعلم والظن بمن يعتمد عليه ممن خالف هذا الحديث أنه لم يبلغه قال البيهقي عندي أن ابن عمر لو بلغه حديث ضباغة في الاشتراط لم ينكره كما لم ينكره أبوه ﴿التاسعة﴾ قد يستدل به على أن المشترط لذلك يحل بمجرد المرض والمعجز ولا يحتاج إلى إحلال وقد قال أصحابنا الشافعية أن اشتراط التحلل بذلك فلا يحل إلا بالتحلل وإن قال إذا مرضت فأنا حلال فهل يحتاج في هذه الصورة إلى تحلل أو يصير حلالا بنفس المرض ؟ فيه لأصحابنا وجهان ؛ الذي نص عليه الشافعي أنه يصير حلالا بنفس المرض ودلالة الحديث محتملة فإن قوله فإن محلى يحتمل أن يكون معناه موضع حل ويحتمل أن يكون معناه موضع إحلال ﴿العاشرة﴾ الحديث ورد في الحج ، والعمرة في معناه ، فلو أحرم بعمرة فشرط التحلل منها عند المرض كان كذلك ولا خلاف في هذا بين المجوزين للاشتراط فيما أعلم ولعل العمرة داخلة في قوله في رواية النسائي من حديث ابن عباس فإن لك على ربك ما استئنيت وقد عزي ابن قدامة في المغني هذا الحديث لمسلم وفيه هذه الزيادة وليست عند مسلم ﴿الحادية عشرة﴾ المراد بالتحلل أن يصير نفسه حلالا فلو شرط أن يقلب حجه عمرة عند المرض فذكر أصحابنا أنه أولى بالصحة من شرط التحلل ونص عليه الشافعي وإذا جاز أبطال العبادة للمعجز فنقلها إلى عبادة أخرى أولى بالجواز ﴿الثانية عشرة﴾ سبب

الحديث إنما هو في التحلل بالمرض لكن قوله (حبستني) يصدق بالحبس بالمرض وبغيره من الأعذار كذهاب النفقة وفراغها وضلال الطريق والخطأ في العدد وقد صرح الشافعية والحنابلة بأن هذه الأعذار كالمرض في جواز شرط التحلل بها ومن الشافعية من خالف فيه ﴿الثالثة عشرة﴾ ظاهر الحديث أنه لا يجب عليه عند التحلل بالشرط دم إذ لو وجب لذكره، فإنه وقت الاحتياج إليه وبهذا صرح الحنابلة والنظارية وهو الأصح عند الشافعية ومحل الخلاف عندهم في حالة الإطلاق فلو شرط التحلل بالهدى لزمه قطعاً وإن شرطه بلا هدى لم يلزمه قطعاً ﴿الرابعة عشرة﴾ ذكر الحنابلة أن هذا الشرط يؤثر في إسقاط الدم فيما إذا حبسه عدو وقال الشافعية لا يسقط دم الإحصار بهذا الشرط لأن التحلل بالإحصار جائز بلا شرط فشرطه لاغ ومن أصحابنا من حكى فيه خلافاً ﴿الخامسة عشرة﴾ روى ابن خزيمة في صحيحه والبيهقي في سننه من رواية يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن ضباعة قالت قلت يا رسول الله إني أريد الحج فكيف أهل بالحج؟ قال قولي اللهم إني أهل بالحج إن أدنيتني به وأعنتني عليه ويسرته لي، وإن حبستني فعمرة وإن حبستني عنهما جميعاً فحلي حيث حبستني وهذه زيادة حسنة يجب الأخذ بها، ويقال ينبغي أن لا يجوز للحاج شرط التحلل منه مطلقاً إلا مع العجز عنه وعن العمرة فم القدرة على العمرة لا ينتقل للتحلل المطلق وقد تقدم كلام أصحابنا فيما لو شرط قلب الحج عمرة عند المرض والكلام الآن في وجوب ذلك ﴿السادسة عشرة﴾ استدلل به الجمهور على أنه لا يجوز التحلل بالإحصار بالمرض من غير شرط إذ لو جاز التحلل به لم يكن لاشتراطه معنى ﴿السابعة عشرة﴾ ظاهر الحديث أنه لا قضاء عند التحلل بالمرض بالشرط وبه صرح أصحابنا وغيرهم ويعود فيه قول من قال بوجوب القضاء عند الإطلاق على ما تقدم بيانه ﴿الثامنة عشرة﴾ المفهوم من لفظ الشرط أنه لا بد من مقارنته للإحرام فإنه متى سبقه أو تأخر عنه لم يكن شرطاً وقد صرح بذلك في قوله في حديث ابن عباس اشترطى عند إحرامك وهو هذا اللفظ في مصنف ابن أبي شيبة وقد صرح بهذا الماوردي وغيره كما

قله النووي في شرح المذهب وكذا قال ابن قدامة الحنبلي في المغنى يستحب
 أن يشترط عند إحرامه انتهى ، وهو واضح ﴿ التاسعة عشرة ﴾ ظاهر الحديث
 أنه لا بد من التلفظ بهذا الاشتراط كغيره من الشروط وهو ظاهر كلام
 أصحابنا الشافعية وذكر فيه ابن قدامة الحنبلي احتمالين (أحدهما) هذا قال
 ويدل عليه ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ابن عباس (قولى محلى
 من الأرض حيث تحبسنى) (قلت) وكذا في حديث عائشة في الصحيحين (وقولى
 اللهم محلى حيث حبستنى) (والثاني) أنه تكفى فيه النية ووجهه بأنه تابع لعقد
 الإحرام والإحرام ينعقد بالنية ﴿ العشرون ﴾ قد يتشوف لحال ضباعة هل
 حبسها المرض أم لا ، وقد جاء في رواية لمسلم في حديث ابن عباس (فأدركت)
 ومعناه أنها أدركت الحج ولم تتحلل حتى فرغت أديته منه ﴿ الحوال العشرون ﴾
 قد يفهم منه أنه يتعين في الاشتراط اللفظ المذكور في الحديث وليس كذلك
 بل كل ما يؤدى معناه يقوم مقامه في ذلك قال ابن قدامة وغير هذا اللفظ مما
 يؤدى معناه يقوم مقامه لأن المقصود المعنى والعمارة إنما تعتبر لتأدية المعنى
 ثم استشهد بقول علقمة اللهم إني أريد العمرة إن تيسرت وإلا فلا خرج على
 ويقول شريح (اللهم قد عرفت نيتي وما أريد فإن كان أمراً تتمه فهو أحب إلي وإلا
 فلا خرج على) ونحوه عن الأسود وقالت عائشة لعمرة قل (اللهم إني أريد
 الحج وإياه نويت فإن تيسر وإلا فعمرة) ونحوه عن عميرة ابن زياد ﴿ الثانية
 والعشرون ﴾ في قوله محلى حيث حبستنى أن المحصر يحلى حيث يحبس ، وهناك
 ينحر هديه ولو كان في الحل وبه قال الشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا
 ينحره إلا في الحرم ، وقد تقدم ذكر هذا في الحديث الذي قبله ﴿ الثالثة
 والعشرون ﴾ خرج بقوله حيث حبستنى ما إذا شرط التحلل بلا عذر بأن قال
 في إحرامه (متى شئت) أو (كسئت) خرجت وهذا لا عبرة به بالاتفاق ومن
 قل الاتفاق فيه الروايات

— (بَابُ نَزُولِ الْمُحْصَبِ وَبَطْحَاءَ وَذِي الْحَلِيفَةِ وَمَا يَقُولُ إِذَا قَفَلَ) —
 عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ وَقَالَتْ إِنَّمَا نَزَلَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مُنْزَلًا أَسْمَحَ خُرُوجِهِ» وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي
 أَوَّلِهِ (نَزُولُ الْإِبْطَاحِ لَيْسَ بِسُنَّةٍ) وَلِأَبِي دَاوُدَ (إِنَّمَا نَزَلَ الْمُحْصَبُ
 لِيَكُونَ أَسْمَحَ خُرُوجِهِ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ) وَلِلشَّيْخَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 (لَيْسَ التَّحْصِيبُ بِشَيْءٍ إِنَّمَا هُوَ مُنْزَلٌ نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَلِمسَلِمٍ
 مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ «لَمْ يَأْمُرْنِي أَنْ أَنْزَلَ الْإِبْطَاحَ حِينَ خَرَجَ مِنْ
 مِنًى» الْحَدِيثَ. وَلَهُ «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَرَى التَّحْصِيبَ سُنَّةً، وَكَانَ

﴿بَابُ نَزُولِ الْمُحْصَبِ وَبَطْحَاءَ وَذِي الْحَلِيفَةِ وَمَا يَقُولُ إِذَا قَفَلَ﴾

﴿الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ﴾

عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ (أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ وَقَالَتْ إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ مُنْزَلًا أَسْمَحَ خُرُوجِهِ) (فِيهِ) فَوَائِدُ ﴿الْأَوَّلُ﴾ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ
 هَذَا الْوَجْهِ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَابْنَ عُمَرَ كَانُوا يَنْزِلُونَ بِالْإِبْطَاحِ، قَالَ الزُّهْرِيُّ (أَمَّا عُرْوَةُ
 عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ) الْحَدِيثُ وَاقْتَصَرَ النَّسَائِيُّ عَلَى ذِكْرِ ابْنِ
 عُمَرَ وَأَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ السَّمْتِيُّ مِنْ رَوَايَةِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ
 (نَزَلَ الْإِبْطَاحُ لَيْسَ بِسُنَّةٍ إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّهُ كَانَ أَسْمَحَ خُرُوجِهِ
 إِذَا خَرَجَ) لَفْظُ مُسْلِمٍ وَالْبَاقِي بِمَعْنَاهُ وَلَمْ يَقُلِ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ لَيْسَ بِسُنَّةٍ
 وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ (أَدْلَجَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْبَطْحَاءِ لَيْلَةَ النَّفَرِ إِدْلَاجًا) ﴿الثَّانِي﴾ قَدْ تَبَيَّنَ بِرَوَايَةِ
 مُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ أَنَّ الْإِشَارَةَ فِي قَوْلِهِ (لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُ ذَلِكَ) إِلَى النُّزُولِ بِالْإِبْطَاحِ
 الَّتِي تَقْلَمُ ذِكْرَهُ فِي قَوْلِهِ كَانُوا يَنْزِلُونَ بِالْإِبْطَاحِ. وَالْمُرَادُ النُّزُولُ بِهِ عِنْدَ النَّفَرِ

يُصَلِّي الظُّهْرَ يَوْمَ النَّفَرِ بِالْحَصْبَةِ وَقَالَ قَدْ حَصَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَالْخَلْفَاءُ بَعْدَهُ « وَالْبَخَارِيُّ » كَانَ يُصَلِّي بِهَا يَعْنِي الْمُحَصَّبَ الظُّهْرَ
وَالْعَصْرَ أَحْسِبُهُ قَالَ : وَالْمَغْرِبَ ، قَالَ خَالِدٌ لَا أَشُكُّ فِي الْعِشَاءِ وَبِهِ جَمْعُ
هَجْمَةٍ وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

من منى ﴿ الثالثة ﴾ الأبطح هو الوادي المبطوح بالبطحاء والمحصب بضم
الميم وفتح الحاء المهمة والصاد المهمة المشددة الذي فيه الحصباء؛ والبطحاء
والحصباء بمعنى واحد الحصى؛ الصغار والمراد به هنا موضع مخصوص وهو
مكان متسع بين مكة ومنى وهو إلى منى أقرب وهو اسم لما بين الجبلين إلى المقبرة
قال القاضي عياض وحده من الحجون ذاهبا إلى منى ، وزعم الدراوردي أنه
ذو طوى ولم يقل شيئا ، قال النووي ، المحصب بفتح الحاء والصاد المهملتين
والحصبية بفتح الحاء وإسكان الصاد والأبطح والبطحاء وخيف بنى كنانة اسم
لشيء واحد وأصل الخيف كل ما انحدَر عن الجبل وارتفع عن المسيل وذكر
ابن عبد البر أن الأبطح المذكور في حديث ابن عمر وفي حديث عائشة هذا
وفي حديث أبي رافع الآتي ذكره غير المحصب والبطحاء وخيف بنى كنانة
المذكور في حديث أبي هريرة الآتي ذكره ، وأن المراد بالأول البطحاء التي
بذي الحليفة قال وهذه البطحاء هي المعروفة عند أهل المدينة وغيرهم بالمعرس
انتهى ، وهو مردود والصواب ما ذكره النووي من أن هذه المذكورات كلها
عبارة عن شيء واحد ، ويرد ما ذكره ابن عبد البر أن نفي حديث أبي رافع عند
مسلم (لم يأمرني رسول الله ﷺ أن أنزل الأبطح حين خرج من منى ولكن جئت
فصربت قبته فجاء فنزل) فهذا صريح في أن المراد بالأبطح المكان الذي عند منى
﴿ الرابعة ﴾ إذا تقرر أن الأبطح هو المحصب الذي عند منى فكون عائشة رضي
الله عنها لم تكن تنزله عند النفر يحتمل أن يكون لاعتقادها أنه ليس من
المناسك وإن كان سنة مستقلة ويحتمل أنه لاعتقادها أنه ليس مستحبا أصلا

وحيث أن نزول النبي ﷺ به يحتمل أن يكون جرى اتفاقاً لا عن قصد كغيره من منازل الحج ويحتمل أنه مقصود لكن لمصلحة دينية ويؤيد الاحتمال الأول حديث أبي رافع المتقدم فإنه ذكر فيه أنه عليه الصلاة والسلام لم يأمره بذلك ويؤيد الاحتمال الثاني قول عائشة رضي الله عنها إنه عليه الصلاة والسلام إنما نزل له لكونه أسمع لخروجه فدل على أنه قصد ذلك لهذا المعنى لالكونه قرباً ويدل على أن النزول فيه كان بالقصد حديث أبي هريرة وهو في الصحيحين قال قال رسول الله ﷺ من الغد يوم النحر وهو بمنى) نحن نازلون غداً بخيف كسنانة حيث تقاسموا على الكفر / وفي صحيح البخاري أيضاً عن أسامة بن زيد قال (قلت يا رسول الله أين نزل في حجة قال وهل ترك لنا عقيل من نزل؟ نحن نازلون غداً بخيف بنى كسنانة حيث تقاسموا على الكفر) يعني بذلك المحصب وحيث فنحتاج إلى الجواب عن حديث أبي رافع وقد يجاب عنه بأنه إنما نفي أمر النبي ﷺ له بذلك ولعله بلغه كلام النبي ﷺ أو سمع كلامه ففعل ذلك بغير أمره أو وفق لما أراه النبي ﷺ من غير أن يأمره به وأيضاً فإنه إنما نفي أمره بذلك حين خروجه من منى ففعله أمره بذلك في وقت آخر وهذا بعيد (فان قلت) ففي رواية أخرى للبخاري من حديث أبي هريرة منزلنا إن شاء الله إذا فتح الله الخيف حيث تقاسموا على الكفر وهذه تدل على أنه قاله في الفتح وذكر البخاري في حديث أبي هريرة أيضاً أن ذلك كان حين أراد النبي ﷺ حينئذ هذه تقتضي أن المراد نصره في حين لا في الفتح وفي رواية للبخاري في حديث أسامة (منزلنا إن شاء الله إذا فتح الله الخيف) (قلت) قد جمع بينها المحب الطبري بأن ذلك جرى منه عليه الصلاة والسلام مرات فقال: تكرر منه هذا القول في استقبال فتح مكة وهو أول أوقات غلبة دين الله تعالى على الكفر وتكليس رأس الكفر بها ثم قاله حين أراد غزو هوازن بخين ثم قاله في حجة الوداع وقال ذلك في الأوقات المذكورة شكراً لله تعالى واثبات الدين وحكم الإسلام حيث تقاسموا على الكفر وحيث أظهروا الكفر انتهى ومعنى قوله حيث تقاسموا على الكفر تحالفوا وتعاهدوا عليه وهو تحالفهم على إخراج النبي ﷺ وبنى هاشم وبنى المطلب من مكة إلى هذا الشعب وهو

خفيف بنى كنانة وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة وكتبوا أنوا من الباطل وقطبة الرحم والكفر فأرسل الله تعالى عليها الأربعة فأكات كل ما فيها من كفر وقطبة رحم وباطل، وتركت ما فيها من ذكر الله تعالى فأخبر جبرائيل عليه السلام النبي ﷺ بذلك فأخبر به النبي ﷺ عنه أبا طالب فجاء اليهم أبو طالب فأخبرهم عنه ﷺ بذلك فوجدوه كما أخبر، والقصة مشهورة. وهنا يقتضى أنه عليه الصلاة والسلام فعل النزول هناك قصدا لهذه المصلحة الدينية وهو الشكر لله تعالى على إظهار الدين ودحض الكفر وإعلاء كلمة الله تعالى وإتمام نعمته على المسلمين وقد تقدم كلام الحب الطبرى فى ذلك وقال النووى فى شرح مسلم قال بعض العلماء كان نزوله عليه الصلاة والسلام هناك شكرا لله تعالى على الظهور بعد الاختفاء وعلى إظهار دين الله تعالى ﴿الخامسة﴾ ذهب أكثر العلماء إلى أنه يستحب للحاج إذا فرغ من الرمي وتفر من منى أن يأتي المحصب وهو المكان المتقدم ذكره وينزل به ويصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيت به ليلة الرابع عشر وفى صحيح البخارى وغيره عن أنس بن مالك (أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم رقد زقده بالمحصب ثم ركب إلى البيت فطاف به) وفى صحيح مسلم عن نافع أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلى الظهر يوم النفر بالمحصب قال نافع قد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده وفى صحيح البخارى من رواية خالد بن الحارث قال سئل عبيد الله عن الحصيب فحدثنا عن نافع قال نزل بها رسول الله ﷺ وعمر وابن عمر وعن نافع أن ابن عمر رضى الله عنهما كان يصلى بها يعنى المحصب الظهر والعصر أحسبه قال والمغرب قال خالد لا أشك فى العشاء ويجمع هجعة ويذكر ذلك عن النبي ﷺ قالوا ولو ترك النزول به فلا شئ عليه ولا يؤثر فى نسكه لأنه سنة مستقلة ليس من صنن الحج وما ذكرته من استحباب النزول به هو قول الأئمة الأربعة المتقدمين من صحيح مسلم عن أبي بكر وعمر وابنه أنهم كانوا يفعلون ذلك

وإن كانت تلك الرواية مرسلة لأنها من رواية سالم فقد روى مسلم أيضا من رواية نافع عن ابن عمر أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا ينزلون بالأبطح ورواه الترمذي وابن ماجه وفيه زيادة ذكر عثمان وفي مصنف ابن أبي شيبة أن عمر قال يا آل خزيمه حصبوا ليلة النفر وعن الأسود أنه نزل بالأبطح فسمع دعاء فنظر فإذا هو ابن عمر يرتحل وعن سعيد بن جبير أنه لما قرأ أبي الأبطح حين أقبل من منى وعن ابراهيم النخعي إذا انتهى إلى الأبطح فليضع رحله ثم ليذر البيت وليضطجع فيه هنيهة ثم لينفر وعن طاوس أنه كان يحصب في شعب الخور وأنكر التحصيب وجماعة من السلف فروى الشيخان وغيرهما عن ابن عباس قال ليس التحصيب بشيء إنما هو منزل نزل رسول الله ﷺ وفي مصنف ابن أبي شيبة أنه كان لا ينزل الأبطح وقال إنما فعله رسول الله ﷺ لأنه انتظر عائشة وعن طاوس وعطاء ومجاهد وعروة ابن الزبير وسعيد بن جبير أنهم كانوا لا يحصبون وعن مجاهد أيضا أنه أنكره وقال ابن المنذر كانت عائشة لا تحصب هي ولا أسماء وكان سعيد بن جبير يفعل ذلك ثم تركه وقال النووي في شرح مسلم كان أبو بكر وعمر وابن عمر والخلفاء رضى الله عنهم يفعلونه وكانت عائشة وابن عباس لا يقولان به ويقولان هو منزل اتفاق لا مقصود فحصل خلاف بين الصحابة رضى الله عنهم ومذهب مالك والشافعي والجمهور استحبابه وأجمعوا على أن من تركه لأشئ عليه انتهى لكنه في شرح المذهب حكى عن القاضي عياض أنه قال النزول بالمحصب مستحب عند جميع العلماء وهو عند الحجازيين آكد منه عند الكوفيين وأجمعوا على أنه ليس بواجب انتهى ولم يعترضه في نقل الاتفاق وأخذ ذلك منه الحافظ زكي الدين عبد العظيم فقال وهو مستحب عند جميع العلماء قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي وفيما قاله نظر فإن الترمذي حكى استحبابه عن بعض أهل العلم ثم حكى كلام النووي المتقدم ثم قال وهذا هو الصواب (قات) وقال ابن عبد البر في الاستذكار هو عند مالك وجماعة من أهل العلم مستحب إلا أنه عند مالك والحجازيين آكد منه عند الكوفيين والكل مجمع على أنه

وعن نافع عن ابن عمر « أن رسول الله ﷺ أنأخ بالبطحاء التي بذى الحليفة وصلى بها » قال نافع وكان عبد الله بن عمر يفعل

ليس من مناسك الحج وأنه ليس على تاركه فدية ولا دم والظاهر أن القاضي عياض إنما أخذ كلامه المتقدم من ابن عبد البر وسقطت عليه نقطة من فتي وجماعة أهل العلم والخلاف في ذلك موجود على أن بعض العلماء أول كلام من أنكره على أنه أنكر كونه من المناسك لأصل استحبابه فحكي الترمذي عن الشافعي أنه قال نزول الأبطح ليس من النسك في شيء إنما هو منزل زله رسول الله ﷺ وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذي قول ابن عباس ليس التحصيب بشيء أي ليس بشيء من المناسك كما هو مفسر في كلام الشافعي فقد وعدهم النبي ﷺ أن ينزل به كما في حديث أبي هريرة وأسامة وقال ابن المنذر في كلام عائشة المتقدم ، فدل قولها هذا على أن نزول المحصب ليس من المناسك ولا شيء على من تركه من فدية ولا غيرها ، وحكي ابن عبد البر في الكلام عن حديث بطحاء ذي الحليفة عن بعض أهل العلم أنه جعله من المناسك التي ينبغي لأحاج نزولها والمبيت فيها ، وكلام صاحب الهداية من الحنفية يقتضي أنه من المناسك فإنه صحيح أن النزول به كان قصداً أراه للشركين لطيف صنع الله به وقال فصار سنة كل مل في الطواف وحكي أبو عمرو ابن الحاجب عن مالك أنه وسع في النزول بالمحصب على من لا يقتدى به ، وكان يفتي به سرأخصل من ذلك أربعة مذاهب إنكاره واستحبابه نسكا أو غير نسك ، والفرق بين المقتدى به وغيره ﴿ السادسة ﴾ قال والدي رحمه الله في شرح الترمذي : إذا تقرر أن نزول المحصب لا تعاق له بالمناسك ، فهل لكل أحد أن ينزل فيه إذا مر به ؟ يحتمل أن يقال باستحبابه مطلقاً ، ويحتمل أن يقال باستحبابه للجمع الكثير ، وإظهار العبادة فيه إظهاراً لشكر الله تعالى على رد كيد الكفار وإبطال ما أرادوه

الحديث الثاني

عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ « أنأخ بالبطحاء التي بذى الحليفة وصلى بها » قال نافع : (كان عبد الله بن عمر يفعل ذلك) (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾

ذَلِكَ « وَلَهُمَا مِنْ ابْنِ عِمْرَةَ كَانَ إِذَا صَدَرَ عَنْ الْحَجِّ أَوِ الْمَرَّةِ أَتَاخَ
بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْخَلِيفَةُ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُدْخِلُ بِهَا » زَادَ مُسْلِمٌ وَهُوَ
أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطُنُ الْوَادِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ »

اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقٍ مَالِكٍ
وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عِمْرَةَ كَانَ إِذَا
صَدَرَ عَنْ الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ أَتَاخَ بِالْبَطْحَاءِ الَّتِي بَذَى الْخَلِيفَةُ الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ
يُدْخِلُ بِهَا ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَلَيْسَ فِيهِ إِذَا صَدَرَ عَنْ
الْحَجِّ أَوِ الْعُمْرَةِ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمْرَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عِمْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ مِنْ طَرِيقِ الشَّجَرَةِ وَيَدْخُلُ مِنْ
طَرِيقِ الْمَعْرَسِ وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ يَصِلُ فِي مَسْجِدِ
الشَّجَرَةِ ، وَإِذَا رَجَعَ صَلَّى بَذَى الْخَلِيفَةُ يَبْطُنُ الْوَادِي وَبَاتَ حَتَّى
يُصْبِحَ ﴿ الثَّانِيَّةُ ﴾ الْبَطْحَاءُ الَّتِي بَذَى الْخَلِيفَةُ تَسْمَى الْمَعْرَسَ أَيْضًا وَهِيَ بَضْمُ
الْمِمْ وَفَتْحُ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ مَعَ تَشْدِيدِ الرَّاءِ وَآخِرُهُ سَيْنٌ مَهْمَلَةٌ وَأَصْلُ
الْمَعْرَسِ مَوْضِعُ النُّزُولِ مُطْلَقًا أَوْ فِي آخِرِ اللَّيْلِ قَالَ أَبُو زَيْدٍ عَرَسَ الْقَوْمُ فِي الْمَنْزِلِ
إِذَا نَزَلُوا بِهِ أَيْ وَقْتُ كَانٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ ، وَقَالَ الْخَلِيلُ وَالْأَصْمَعِيُّ التَّعْرِيسُ
النُّزُولُ آخِرَ اللَّيْلِ ، وَصَارَ هَذَا اللَّفْظُ عَلَامًا بِالْغَلْبَةِ عَلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ وَهُوَ عَلَى مَنَةِ
أُمَيْيَالٍ مِنَ الْمَدِينَةِ كَمَا حَكَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْمَدِينِيِّ وَجَزَمَ
بِهِ فِي الْمَشَارِقِ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ (أَتَى) وَهُوَ فِي مَعْرَسِهِ مِنْ ذِي الْخَلِيفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي فَقِيلَ لَهُ
إِنَّكَ يَبْطَحُاءُ مَبَارَكَةٌ) قَالَ مُوسَى وَقَدْ أَتَاخَ بِنَا سَالِمٌ بِالْمَنَاخِ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي كَانَ
عَبْدُ اللَّهِ يُدْخِلُ بِهِ يَتَحَرَّى مَعْرَسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي
يَبْطُنُ الْوَادِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ وَفِي عَزْوِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي النُّسخَةِ
السَّكْبَرِي هَذِهِ الزِّيَادَةُ لِمُسْلِمٍ فَقَطْ نَظَرَ فَقَدْ عَرَفَتْ أَنَّهَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ أَيْضًا ذَكَرَهَا

في أوائل الحج (الثالثة) اختلف في نزوله عليه الصلاة والسلام ببطحاء ذي الحليفة على أقوال (أحدها) أن ذلك جرى اتفاقاً لا عن قصد فهو كبقية منازل الحج وهو ظاهر ما حكاه ابن عبد البر عن محمد بن الحسن أنه قال إنما هو مثل المنازل التي نزل بها رسول الله ﷺ من منازل طريق مكة وبلغنا أن ابن عمر كان يتبع آثاره تلك فينزل بها فكذلك قيل مثل ذلك بالمعرس وذكر محمد هذا توجيهاً لقول أبي حنيفة من مر بالمعرس من ذي الحليفة راجعاً من مكة فإن أحب أن يعرس به حتى يصلي فعل وليس ذلك عليه (ثانيها) أنه قصد النزول به لكن لا لمعنى فيه حكى القاضى عياض عن بعضهم أنه عليه الصلاة والسلام إنما نزل به في رجوعه حتى يصبح لثلاث فجاء الناس أهاليهم ليلاً كما نهى عنه صريحاً في الأحاديث المشهورة (ثالثها) أنه نزل به قصداً لمعنى فيه وهو التبرك به ويدل له أنه عليه الصلاة والسلام أتى به فقبل له إنك ببطحاء مباركة وهو في الصحيحين كما تقدم ويدل له أيضاً صلواته عليه الصلاة والسلام به وما فهم من لفظ الحديث من مواظبته على النزول به لكنه ليس من مناسك الحج بل هو سنة مستقلة وبهذا قال الجمهور قال مالك في الموطأ لا ينبغي لأحد أن يجاوز المعرس إذا قفل حتى يصلي فيه وأنه من مر به في غير وقت صلاة فليقم حتى تحل الصلاة ثم يصلي ما بدا له لأنه بلغني أن رسول الله ﷺ عرس به وأن عبد الله بن عمر أنخ به قال ابن عبد البر واستحبه الشافعى ولم يأمر به وقال اسماعيل بن إسحاق القاضى ليس نزوله عليه الصلاة والسلام بالمعرس كسائر منازل طريق مكة لأنه كان يصلي الفريضة حيث أمكنه والمعرس إنما كان يصلي فيه نافلة ولا وجه لتزهد الناس في الخير ولو كان المعرس كسائر المنازل ما أنكر ابن عمر على نافع تأخره عنه وذكر حديث موسى بن عقبة عن نافع أن ابن عمر سبقه إلى المعرس فأبطأ عليه فقال: ما حبسك؟ فذكر عذراً فقال ظننت أنك أخذت الطريق ولو فعلت لأوجعتك ضرباً (رابعها) أنه من مناسك الحج وهذا شيء اقتضت عبارة ابن عبد البر في التمهيد حكايته عن ابن عمر فإنه قال: وليس ذلك من مناسك الحج ومناسكه التي يحب على تاركها فدية أو دم عند أهل العلم

ولكنه حسن عند جميعهم إلا ابن عمر فإنه جعله سنة : انتهى فان كانت هذه العبارة ليست صريحة في إيجاب ابن عمر فدية بتركه فهي صريحة في أن ابن عمر زاد على غيره من أهل العلم في استحبابه زيادة لم يقولوا بها فيعد حينئذ مذهباً غير ما تقدم ﴿الرابعة﴾ فيه استحباب الصلاة في الموضع المذكور وقد تقدم عن إسماعيل القاضي أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يصلي فيه نافلة لكن من ضرورة المبيت به أنه يصلي فيه فريضة وتقدم قول مالك لا ينبغي لأحد مجاوزته حتى يصلي فيه واستحباب الشافعي له وقول أبي حنيفة إن أحب أن يعمر به حتى يصلي فعل ﴿الخامسة﴾ لو مر به في وقت كراهة الصلاة لم أر لأصحابنا تعرضاً له ومقتضى كلامهم أنه يستمر استحباب الصلاة فيه لأنها صلاة ذات سبب إلا أن يقصد الحج في وقت الكراهة يصلي فيه كما قاله في داخل المسجد يستحب له فعل التحية ولو كان في وقت الكراهة إلا أن يدخل بقصد فعل التحية فلا يفعلها على أقيس الوجهين وقد يقال ليس هذا كتحية المسجد لأن السنة في تلك فعلها قبل الجلوس فلاجل المبادرة إليها اغتفر فعلها وقت الكراهة وأما هذه الصلاة فليس من سننها المبادرة إليها بل القصد أن يصلي في ذلك الموضع قبل ارتحاله ولو بعد زمن طويل وتقدم قول مالك من مر به في غير وقت صلاة فليقم حتى تحل الصلاة ثم يصلي ما بداله وهذا على قاعدته في طرد الكراهة ولو في ذات السبب ويحتمل أنه أراد في غير وقت صلاة مفروضة وأن قوله حتى تحل الصلاة أي المفروضة ومراده دخول وقتها لكن يردده قوله ما بداله فالظاهر من هذه الصيغة النافلة وتقدم قول إسماعيل القاضي أنه عليه الصلاة والسلام إنما كان يصلي فيه نافلة ﴿السادسة﴾ في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع زيادة المبيت بها إلى الصباح والأخذ بالزيادة لازم ومقتضى ما قالوه في مبيت المزدلفة حصول القصد بالمبيت بها نصف الليل لكن إن كان المعنى أن لا يطرق أهله ليلاً اقتضى ذلك الاستمرار إلى الصباح لئلا يقع في هذا المحذور ويدل لذلك قوله وبات حتى يصبح ﴿السابعة﴾ قد يقال مقتضى قوله في رواية موسى بن عقبة إذا صدر عن الحج أو العمرة التقييد بذلك

وعنه « أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة
 يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول :
 لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء
 قدير ، آيئون تائبون ، عابدون ساجدون ربنا حامدون ، صدق الله
 وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده »

ومقتضى المعنى عدم التقيد واستحباب الصلاة بها والمبيت لكل ما ربا وإن
 لم يكن صادرا من حج ولا عمرة وعدم التقيد هو الصواب وبه جزم النووي في
 شرح مسلم في تبويبه ويدل له ما صح من شرف البقعة وأنها مباركة وأما التقيد
 في تلك الرواية فأنما هو لفعل ابن عمر ولم يكن ابن عمر يحر عليها إلا في حج
 أو عمرة ولم يبق بعد الفتح غزو من تلك الجهة لأنها صارت كلها دار سلام
 (فان قلت) فلم خص ذلك بصدوره ورجوعه من الحج أو العمرة
 ولم لا كان يفعل ذلك في المضي إليهما قلت لأنه في المضي إليهما يمر من تلك
 الطريق وإنما كان يخرج من طريق الشجرة للاتباع كما تقدم وينبغي أن يقال
 لو مر بالمعسر في ذهابه إلى مكة استحب له الصلاة به والله أعلم .

﴿ الحديث الثالث ﴾

وعنه أن رسول الله ﷺ « كان إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة
 يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا إله إلا الله وحده
 لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون ،
 عابدون ساجدون ربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم
 الأحزاب وحده » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه البخاري ومسلم

وأبو داود والنسائي من هذا الوجه من طريق مالك ، وأخرجهم مسلم
والترمذي من طريق أيوب السخني ومسلم والنسائي من طريق عبيد الله بن
مهر ومسلم وحده من طريق الضحاك بن عثمان كاهن عن إسماعيل عن ابن عمر ولقظ
عبيد الله كان إذا قفل من الجيوش أو السرايا أو الحج أو العمرة إذا أوفى على
ثنية أو فدفد كبر ثلاثا والباقي مثله وفي حديث أيوب عند مسلم التكبير مرتين
وفي رواية الترمذي ثلاثا وقد بدل ساجدون سائحون ﴿ الثانية ﴾ قوله كان
إذا قفل أي رجع والقفول الرجوع من السفر ويقال في المضارع يقفل
بالضم ولا يستعمل القفول في ابتداء السفر وإنما سمي المسافرين قافلة
تقاؤلا لهم بالقفول والسلامة على أن الجوهرى قال : إن القافلة هي الرفقة
الراجعة من السفر ؛ وقال العقي لا يقال لهم في مبدئهم قافلة و (الشرف)
بفتح الشين المعجمة والراء المهملة المكان المرتفع وأما (الفدفد) المذكور في
الرواية الأخرى فهو بتكرير الفاء المفتوحة والdal المهملة واختلف في معناه
فقليل : هو المكان الذي فيه ارتفاع وغلظ رجحه النووى وغيره ؛ وقيل :
الأرض المستوية قاله الجوهرى وقيل القلاة التي لا شيء فيها ؛ صدر به صاحب
المشارك كلامه ؛ وقيل غليظ الأرض ذات الحصا ؛ وقوله آيئون أى راجعون
يقال آب من سفره إذا رجع منه والأحزاب المراد بهم هنا الكفار الذين
اجتمعوا يوم الخندق وتحزبوا على رسول الله ﷺ فأرسل الله تعالى عليهم
ريحا وجنودا لم يروها ؛ قال النووى : هذا هو المشهور أن المراد بالأحزاب
يوم الخندق قال القاضى وقيل يحتمل أن المراد أحزاب الكفر في جميع الأيام
والمواطن ؛ انتهى ويؤيد الثانى قول الجوهرى الأحزاب الطوائف التي تجتمع
على محاربة الأنبياء عليهم السلام ﴿ الثالثة ﴾ فيه استحباب الايتان بهذا الذكر
في القفول من سفر الفزو والحج والعمرة وهل يختص ذلك بهذه الاسفار أو
يتعدى الى كل سفر طاعة كالرباط وطلب العلم وصلة الرحم أو يتعدى الى السفر
المباح أيضا كالزهوة أو يستمر في كل سفر ولو كان محرما ؟ يحتمل أوجها (أحدها)
الاختصاص : وذلك لأن هذا ذكر مخصوص شرع بأثر هذه العبادات المخصوصة

فلا يتعدى الى غيرها كالدكر عقب الصلاة من التسبيح والتحميد والتكبير على الهيئة المخصوصة فإنه لا يتعدى الى غيرها من العبادات كالصيام ونحوه والاذكار المخصوصة متمسك بها في لفظها ومحلها ومكانها وزمانها (الثاني) أنه يتعدى الى سائر أسفار الطاعة لكونها في معناها في التقرب بها (الثالث) أنه يتعدى الى الأسفار المباحة أيضا وعلى هذين الاحتمالين فالتقييد في الحديث إنما هو لكونه عليه الصلاة والسلام لم يكن يسافر بغير المقاصد الثلاثة فقيده بحسب الواقع لا باختصاص الحكم به (الرابع) تعديده الى الأسفار المحرمة لأن مرتكب الحرام أحوج الى الذكر من غيره لأن الحسنات يذهبن السيئات وكلام النووي محتمل فإنه قال في تبويبه في شرح مسلم (مايقول اذا رجع من سفر الحج وغيره مما هو مذكور في الحديث وهو العمرة والغزو) وقد يريد غيره مطلقا وقال والدي رحمه الله في شرح الترمذى سواء فيه السفر لحج أو عمرة أو غزوا كما في الحديث أو لغير ذلك من طاب علم وتجارة وغيرها انتهى فمثل بطاب العلم وهو من الطاعات وبالتجارة وهي من المباحات ولم يمثل المحرم لكنه مندرج في إطلاقه ﴿الرابعة﴾ الحديث صريح في اختصاص التكبير ثلاثا بحالة كونه على المكان المرتفع ، وأما قوله ثم يقول لا إله إلا الله الى آخره فيحتمل الاتيان به وهو على المكان المرتفع ويحتمل ألا يتقيد بذلك بل إن كان المكان المرتفع واسعا قال فيه وإن كان ضيقا كمل بقية الذكر بعد انبساطه ولا يستمر واقفا في المكان المرتفع لتكميله ﴿الخامسة﴾ قال والدي رحمه الله في شرح الترمذى: مناسبة التكبير على المكان المرتفع أن الاستعلاء والارتفاع محبوب للنفوس وفيه ظهور وغلبة على من هو دونه في المكان فينبغي لمن تلبس به أن يذكر عند ذلك كبرياء الله تعالى وأنه أكبر من كل شيء ويشكر له ذلك : يستمطر بذلك المزيد مما من به عليه وقال صاحب المفهم أبو العباس القرطبي توحيده لله تعالى هناك إشعار بانفرادة تعالى بإيجاد جميع الموجودات وبأنه المألوه أى المعبود في كل الاماكن من الارضين والسموات (قلت) وروى ابن السني في عمل اليوم والليلة عن أنس قال (كان النبي ﷺ إذا علا

فتمزاً من الأرض قال اللهم لك الشرف على كل شرف بؤلك الحمد على كل حال
ويحتمل أن سبب ذلك اظهار ذكر الله تعالى وتوحيده ومنتته على أهل دينه وذلك
في الأماكن العالية أظهر منه في الأماكن المنخفضة وفي صحيح البخاري عن جابر
رضي الله عنه قال (كنا إذا صعدنا كبرنا وإذازلنا سبحنا وفي سنن أبي داود
من حديث ابن عمر وكان النبي ﷺ وجيوشه إذا علوا الثنايا كبروا وإذا هبطوا
سبحوا فوضعت الصلاة على ذلك ويحتمل أن يكون سبب التسبيح في الأنهباط
أن الانخفاض محل الضيق والتسبيح سبب للفرج ومنه قوله تعالى في حق يونس
عليه السلام (فلولا أنه كان من المسبحين لبث في بطنه الى يوم يبعثون) وكانت
مقاتله عليه السلام في بطن الحوت (سبحانك إني كنت من الظالمين)
﴿السادسة﴾ قوله آيئون وما بعده خبر مبتدا محذوف أي نحن آيئون (فإن
قلت) ما فائدة الاخبار بالأوب وهو الرجوع من السفر كما تقدم وذلك ظاهر
من حالهم وما تحت الاخبار بذلك من الفائدة ؟ (قلت) قد يراد أوب مخصوص
وهو الرجوع عن المخالفة إلى الطاعة أو التفاضل بذلك أو الاعلام
بأن السفر المقصود قد انقضى فهو استبشار بكال العبادة والفراغ منها وحصول
المقصود والظفر به ﴿السابعة﴾ وقوله تأيئون يحتمل أن تكون إشعاراً بحصول
التقصير في العبادة فيتوب من ذلك وهو تواضع وهضم للنفس أو تعليم لمن يقع
ذلك منه في سفر الطاعات فيخلطه بما لا يجوز فعله ويحتمل الإشارة بذلك إلى
أن ما كان فيه من طاعة الحج أو العمرة أو الفزوقد كفر ماضى فيسأل
التوبة فيما بعده وقد تستعمل التوبة في العصمة فيسأل أن لا يقع منه بعده ما يحتاج
إلى تكفير وهذا اللفظ وإن كان خبراً فهو في معنى الدعاء ولو كان إشعاراً
بأنهم رجبوا بهذه الأوصاف لنصبها على الحال فقال تأيئين عابدين إلى آخره وهو
غير مناسب أيضاً لما فيه من تركية النفس وإظهار الأعمال ﴿الثامنة﴾ وقوله ساجدون
بعد قوله طابدون من ذكر الخاص بعد العام وقوله ربنا يحتمل تعلقه بقوله
ساجدون أي نسجد له لا لغيره من الأصنام وغيرها ويحتمل أن يكون معصولاً
مقدماً لقوله حامدون أي نحمده دون غيره لرؤيتنا النعمة منه إذ هو المنعم

بها لأرب سواه ﴿التاسعة﴾ قال النووي (قوله صدق الله وعده) أى فى إظهار الدين وكون العاقبة للمتقين وغير ذلك مما وعده سبحانه وتعالى أن الله لا يخلف الميعاد (وهزم الأحزاب وحده) أى من غير قتال من الأدميين والمراد الأحزاب الذين اجتمعوا يوم الخندق كما تقدم قال وبهذا يرتبط قوله صدق الله وعده تكذيباً لقول المنافقين والذين فى قلوبهم مرض (ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا) وقال أبو العباس القرطبي يحتمل أن يكون هذا الخبر بمعنى الدعاء كأنه قال اللهم افعل ذلك وحدك قال والأول أظهر وقال والذى رحمه الله وجه مناسبة قوله صدق الله وعده إن كان سفر حج أو عمرة تذكرة بذلك وعد الله تعالى لنبيه ﷺ بقوله تعالى (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) وإن كان رجوعاً من غزاة بذكره قوله تعالى (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم) الآية وقوله تعالى (وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها) قال وفى حديث أنس عند مسلم (أقبلنا مع رسول الله ﷺ أنا وأبو طلحة وصفية رديفته على ناقته حتى إذا كان بظهر المدينة قال آيئون تأيئون الحديث فهذا كان مقفله من خير وكانت متصلة بقصة الأحزاب (إذ يقول المنافقون والذين فى قلوبهم مرض ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا) فرد النبي ﷺ ذلك عليهم (بالعشرة) مجموع هذا الذكر إنما كان عليه الصلاة والسلام يأتي به عند القفول وكان يأتي بصدرة فى الخروج أيضاً فى صحيح مسلم وغيره عن على الأردى عن ابن عمر (أن النبي ﷺ كان إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبر ثلاثاً ثم قال سبحانه الذى سخر لنا هذا) الحديث ، وفى آخره وإذا رجع قالهن وزاد فيهن آيئون تأيئون عابدون ربنا حامدون وتقدم فى الفائدة الخامسة حديث البخارى (كنا إذا صعدنا كبرنا وإذا نزلنا سبحنا) وحديث أبى داود (كان النبي ﷺ وجيوشه إذا علوا الثنايا كبروا ، وإذا هبطوا سبحوا) وقال عليه الصلاة والسلام للرجل الذى قال له أوصنى لما أراد سفراً (عليك بتقوى الله والتكبير على كل شرف) رواه الترمذى ولم يخص ذلك بالرجعة من سفره .

﴿ (بَابُ الْأُضْحِيَّةِ) ﴾

عن عقبة بن عامر « أن رسول الله ﷺ أعطاه غنما فقسمها على أصحابه ضحايا فبقي عتود منها فذكره رسول الله ﷺ فقال ضح به »
وفي رواية للبخاري (فصارت لعقبة جذعة) وفي رواية لمسلم (فأصابني جذع) وزاد البيهقي في رواية (ولا رخصة لأحد فيها بعدك)
ولأبي داود من حديث زيد بن خالد (فأعطاني عتوداً جذعاً فرجفتُ

﴿ بَابُ الْأُضْحِيَّةِ ﴾

﴿ الحديث الأول ﴾

عن عقبة بن عامر (أن النبي ﷺ أعطاه غنما فقسمها على أصحابه ضحايا فبقي عتود منها فذكره للنبي ﷺ فقال ضح به) (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾
أخرجه الأئمة الستة خلافاً لداود من هذا الوجه من رواية الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة وأخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي من رواية يحيى بن أبي كثير عن بعة بالبلاء الموحدة بن عبد الله الجهني عن عقبة بن عامر قال (قسم النبي ﷺ بين أصحابه ضحايا فصارت لعقبة جذعة فقلت يا رسول الله صارت لي جذعة قال ضح بها) لفظ البخاري ولفظ مسلم (فأصابني جذع) وروى النسائي من رواية معاذ بن عبد الله بن خبيب عن عقبة بن عامر قال (ضحينا مع رسول الله ﷺ بجذاع من الضأن) وروى أبو الشيخ بن حيان في الأضاحي من رواية معاذ بن عبد الله بن خبيب قال (سألت سعيد بن المسيب عن الجذع من الضأن يضحى به فقال سعيد ما كانت سنة الجذع من الضأن إلا فيكم) سأل عقبة بن عامر رسول الله ﷺ فأمره أن يضحى

به إليه فقلت إنه جذع ، قال ضح به فضجيت به) وللشيخين من حديث البراء في قصة ذبح خاله أبي بردة بن نيار قبل الصلاة ، « وعندي جذعة خير من مُسِنَّة » وقال البخاري في رواية (من مُسِنَّين قال اذبحها وإن تُجزىء عن أحدٍ بعدك) وفي رواية لهما (إن عندي جذعة من المعز) وقال البخاري « داخناً جذعة من المعز قال اذبحها ولم تصأح لغيرك » وله من حديث أنس (فقام رجل فقال إن هذا

به وذكر ابن حزم أن معاذاً هذا مجهول وليس كما قال فقد وثقه يحيى بن معين وأبو داود وابن حبان لكن قال والدي رحمه الله الظاهر انقطاع روايته عن عقبة بدليل الرواية الأخرى قال والرواية الأخرى مرسلة وذكر ابن حزم في المحلى من طريق وكيع عن أسامة بن زيد عن معاذ بن عبد الله بن خبيب عن سعيد بن المسيب عن عقبة (سألت رسول الله ﷺ عن الجذع من الضأن فقال ضح به) ثم قال أسامة بن زيد ضعيف جداً ﴿ الثانية ﴾ بوب البخاري على هذا الحديث (باب قسمة الغنم والعدل فيها) وهذا يدل على أنه فهم أن هذه القسمة هي القسمة المعهودة التي يعتبر فيها تسوية الأجزاء وما أظن الأمر كذلك وإنما أمره عليه الصلاة والسلام بفرقة غنم على أصحابه فاما أن يكون عليه الصلاة والسلام عين ما يعطيه لكل واحد منهم وإما أن يكون وكل ذلك إلى رأيه من غير تقييد عليه بالتسوية فإن في ذلك عسراً وحرجاً والغنم لا يتأني فيها قسمة الأجزاء ولا تقسم الا بالتعديل ويحتاج ذلك في الغالب إلى رد لأن استواء قسمتها على التحرير بعيد والظاهر أن هذه الغنم كانت للنبي ﷺ وقسمها بينهم على سبيل الترع ولهذا قال ابن بطال فيه إنه تجاوز الضحايا بما يهدي اليك

يَوْمٌ يُشْنَى فِيهِ اللَّحْمُ وَذَكَرَ جِيرَانَهُ ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَأْنِي
لَمْ فَرَّخْهُ لَهْ فِي ذَلِكَ فَلَا أَدْرِي أَبْلَغْتَ الرُّخْصَةَ مِنْ سِوَاهُ أَمْ لَا)

وبما لم تشتره بخلاف ما يعتقد طامة الناس لكنه قال في أول كلامه إن كان
قسمها بين الأغنياء فكانت من النقيض أو ما يجري مجراه مما يجوز أخذها للأغنياء
وإن كان إنما قسمها بين فقرائهم خاصة فكانت من الصدقة انتهى فجزم بأنها
من الأموال العامة أعطيت لمستحقها لكنه تردد بين كونها من النقيض ونحوه
وكونها من الصدقة وهذا يناقض كونها هدية لأن الهدية تبيع وأخذ الإنسان
ما يستحقه من النقيض أو الزكاة ليس تبرعا من معطيه ويوافق كلامه الذي
حكىته ، ثانيا ، كلام أبي العباس القرطبي حيث قال فيه إن الامام ينبغي له أن
يفرق الضحايا على من لا يقدر عليها من بيت مال المسلمين انتهى ﴿ الثالثة ﴾
وبوب عليه البخاري أيضا (وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها) وما عرفت
وجه هذا الاستنباط ومن أين لعتبة بن عامر شركة في هذه الغنم مع رسول
الله ﷺ ﴿ الرابعة ﴾ (الضحايا) جمع ضحية قال الجوهري قال الأصمعي فيها
أربع لغات أضحية بضم الهمزة وإضحية بكسرها وجمعها أضاحي بتشديد
الياء وتخفيفها واللغة الثالثة ضحية وجمعها ضحايا والرابعة أضحية بفتح
الهمزة والجمع أضحي كأرطاة وأرطى وبها سمي يوم الأضحى قال القاضي عياض
وقيل سميت بذلك لأنها تفعل في الضحى وهو ارتفاع النهار ﴿ الخامسة ﴾ قال
أهل اللغة العتود بفتح العين المهملة وضم التاء المثناة من فوق وإسكان الواو
وآخره دال مهملة من أولاد المعز خاصة وهو مارعي وقوي قال الجوهري
وصاحب النهاية وهو ما بلغ سنة وجمعه أعتدة وعدان بادغام التاء في الدال
وأصله عتدان وقال في المشارق أصل عتدان عدنان قال وهو من ولد المعز إذا
بلغ السفاد وقيل إذا قوي وشب وقيل إذا استكرش وبعضه يقرب من بعض

﴿السادسة﴾ استدلل به على أنه يجرىء في الاضحية الجذع من المعز وإذا جاز ذلك من المعز من الضأن أولى وقد دلت الرواية الأخرى من رواية عقبة على الضأن صريحاً وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال (أحدها) التفريق بين النوعين فيجرىء الجذع من الضأن ولا يجرىء الجذع من المعز وهذا هو المشهور من مذاهب العلماء وهو مذهب الأئمة الأربعة وتقول القاضي عياض وغيره الإجماع عليه وحكى الترمذى أجزاء الجذع من الضأن عن أهل العلم من الصحابة وغيرهم (القول الثاني) منع الجذع مطلقاً ضأناً كان أو معزاً ذهب إليه ابن حزم الظاهري وحكاه عن طائفة من السلف وأطنب في الرد على من فرق في ذلك بين الضأن والمعز وحكاه العبدري وغيره من أصحابنا عن الزهري وحكاه ابن المنذر في الأشراف والعمراني في البيان عن ابن عمر (القول الثالث) تجوز الجذع مطلقاً ولو من المعز حكاه العبدري عن الأوزاعي وحكاه صاحب البيان عن عطاء بن أبي رباح وحكاه ابن حزم عن عقبة بن عامر وزيد بن خالد وابن عمر وأم سلمة وحكاه الرافعي وجهاً عند الشافعية قال النووي وهو شاذ ضعيف بل غلط انتهى وهذا الحديث حجة له فإنه صريح في تجوز الجذع من المعز والضأن أولى منه بذلك كما قدمته وقال من منع مطلقاً هذا رخصة والتجوز خاص بعقبة أجاب به البيهقي وغيره ويدل له ما رواه البيهقي بأسناد صحيح في هذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام قال لعقبة ضح بها أنت ولا رخصة لأحد فيها بعدك (فإن قلت) ففي الصحيحين من حديث البراء بن عازب أنه عليه الصلاة والسلام أذن لأبي بردة بن نيار في التضحية بجزعة من المعز وقال لن تجزئ عن أحد بعدك (قلت) كلا الحديثين عام مخصوص وإجزاء الجذعة من المعز خاص بعقبة بن عامر وأبي بردة بن نيار خال البراء وفي الصحيحين عن أنس قال قال النبي ﷺ يوم النحر (من كان ذبح قبل الصلاة فليعد ققام رجل فقال إن هذا يوم يشتهي فيه اللحم وذكر جيرانه وعندى جذعة خير من شاتي لحم ، فرخص له في ذلك فلا أدري أبلغت الرخصة من سواه أم لا) وعزو الشيخ رحمه الله هذه الرواية للبخاري فقط فيه نظر ، ويحتمل أن يكون هذا

الرجل هو أبو بردة لأشخص ثالث وكذا الحديث الذي رواه ابن ماجه من حديث أبي زيد الأنصاري أنه عليه الصلاة والسلام قال رجل من الأنصار إذ يجها ولن تجزى جذعة عن أحد بعدك ، يحتمل انه أبو بردة قال النووي هذا الحديث بالنسبة إلى علم أنس رضي الله عنه وقد صرح النبي ﷺ في حديث البراء بأنها لا تبلغ غيره ولا تجزى أحدا بعده انتهى على أنه قد وردت الرخصة لغيرها أيضا فروى أبو داود في سننه عن زيد بن خالد أن النبي ﷺ أعطاه عتودا جذعا وقال ضح به وروى الطبراني في معجمه الأوسط عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام (أعطى سعد بن أبي وقاص جذعا من المعز فأمره أن يضحى به) وروى أبو يعلى الموصلي من حديث أبي هريرة أن رجلا قال (يا رسول الله هذا جذع من الضأن مهزول خسيس وهذا جذع من المعز سمين سيد وهو خيرها أفأضحى به قال ضح به فإن شاء الخير) فيكون الأصل منع أجزاء الجذع من المعز إلا لمن صح الترخيص له فيه ويحمل قوله ولن يجزى عن أحد بعدك أي من غير من رخص له في ذلك جمعا بين الأحاديث وقال أبو العباس القرطبي قال علماءنا . إن حديث عقبة منسوخ بحديث أبي بردة ثم قال ويمكن في حديث عقبة تأويلان غير النسخ (أحدهما) أن الجذع المذكور فيه من الضأن وأطلق عليه العتود لأنه في سنه وقوته (ثانيهما) أنه كان قد أسنى وتجاوز في تسميته عتودا وقد حكى القاضي عن أهل اللغة أن العتود الجدي انتهى بلغ السفاد وقال ابن الأعرابي المعز لا تضرب فحولها إلا بعد أن تنى هذا معنى كلامه وأجوبته الثلاثة مردودة والصواب ما قدمته والله أعلم وتمسك المفرقون في منع الجذع من المعز بما تقدم وفي إجازة الجذع من الضأن بما تقدم في بعض طرق حديث عقبة وبما رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال قال رسول الله ﷺ لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن ييسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن وروى الترمذي من حديث أبي كباش عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول (نعم أو نعمت الاضحية الجذع من الضأن) وقال حديث غريب وقد دوى عن أبي هريرة موقوفا وحكى أبو العباس القرطبي عن الترمذي أنه حسن وليس كذلك وروى أحمد في مسنده

من رواية أبي تمال المري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ (الجذع من الضأن خير من السيد من المعز) ورواه أبو بكر البزار والحاكم في مستدركه من رواية عطاء بن يسار عن أبي هريرة أن جبرائيل عليه السلام قال ذلك للنبي ﷺ وصحح الحاكم إسناده وضعفه البزار برواية اسحق الحنيني وروى ابن ماجه من رواية أم بلال بنت هلال عن أبيها (أن رسول الله ﷺ قال يجوز الجذع من الضأن أضحية) وروى أبو داود وابن ماجه من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ يقال له مجاشع من بني سليم أن رسول الله ﷺ قال (إن الجذع يوفى بما يوفى منه الثني) ورواه النسائي إلا أنه قال رجل من مزينة ولم يسمه (فإن قلت) ففي حديث جابر وهو أصح هذه الأحاديث أن أجزاء الجذع من الضأن إنما يكون عند تعسر المسنة والجمهور المجوزون للجذع من الضأن لا يقولون به (قات) قال النوراني في شرح مسلم قال الجمهور هذا الحديث محمول على الاستحباب والأفضل ، وتقديره يستحب لكم أن لا تذبحوا إلا مسنة فإن عجزتم لجذعة من الضأن ، وليس فيه تصريح بمنع جذعة الضأن وأنها لا تجزى بحال وقد أجمعت الأمة على أنه ليس على ظاهره لأن الجمهور يجوزون الجذع من الضأن مع وجود غيره وعدمه وابن عمر والزهرى يمنعان مع وجود غيره وعدمه فتعير تأويل الحديث على ما ذكرناه من الاستحباب (السابعة)
إن قلت كيف الجمع بين حديث عقبة من رواية أبي الخير عنه ومن رواية بعجة عنه (قات) أما قوله في رواية بعجة جذعة أو جذع فلا ينافي قوله في رواية أبي الخير عتود لأن رواية أبي الخير بينت أن هذه الجذعة كانت من المعز فإن العتود مختص بالمعز كما تقدم وأما قوله في رواية بعجة أن النبي ﷺ قسم ضايا فيحتمل أنه نسب القسم إليه لأمره عقبة بذلك ويحتمل أن قسم عقبة إنما هو تنفيذ لتسم النبي ﷺ فيكون النبي ﷺ عين ما يعطاه كل واحد وتولى عقبة تفرقة ذلك وأما رواية معاذ بن عبد الله بن خبيب في التصريح بالضأن فاعلمها حقة أخرى والله أعلم (الثامنة)
اختلف أئمة في - من الجذع الجزى في م - ١٣ - طرح تريب خامس

وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (لَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ
فَوْقَ ثَلَاثٍ) وَفِي رَوَايَةٍ مُسْلِمٍ (ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ

الأضحية إما من الضأن على قول الجمهور أو من المعز على قول بعضهم ، على
أقوال (أحدها) أنه ما أكل سنة ودخل في الثانية هذا هو الأشهر عند
أهل اللغة وحكاه ابن حزم عن الكسائي والأصمعي وأبي عبيد وابن قتيبة
قال وقاله العديس الكلبي وأبو فقهم الأسدي وهما ثقتان في اللغة وهذا هو
الأصح عند أصحاب الشافعي و (الثاني) ستة أشهر وهو مذهب الحنفية والحنابلة
وقال صاحب الهداية أنه كذلك في مذهب الفقهاء (الثالث) سبعة أشهر حكاه
صاحب الهداية عن الزعفراني (الرابع) ستة أشهر أو سبعة حكاه الترمذي
عن وكيع بن الجراح (الخامس) ثمانية أشهر (السادس) عشرة أشهر (السابع)
التفرقة بين ما تولدين شاتين فيصير جذاً ابن ستة أشهر وبين ما تولدين هر مین
فلا يصير جذاً إلا إذا صار ابن ثمانية أشهر حكاه القاضي عياض (الثامن) أنه
لا يجزئ الجذع من الضأن حتى يكون عظيماً حكاه القاضي أبو بكر بن
المريني وقال إنه باطل لكنه مذهب الحنفية قال صاحب الهداية قالوا وهذا إذا
كانت عظيمة بحيث لو خلطت بالثنيات تشبه على الناظر من بعيد وقال أبو
الحسن العبادي من الشافعية لو أجدع قبل تمام السنة أي سقطت أسنانه أجزأ
في الأضحية كما لو تمت السنة قبل أن يجذع ويكون ذلك كالبلوغ بالسن أو
الاحتلام فإنه يكفي فيه أسبقهما وهكذا قاله البغوي فقال الجذعة ما استكملت
سنة أو أجدعت قبلها فإن لم يكن هذا قيداً على الأصح عند الشافعية فهو
قول (تاسع) وقد حكاه الرافعي والنووي وفهم من كلامهما أنه قيد والله أعلم

❦ الحديث الثاني ❦

وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَأْكُلُ مِنْ لَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ
ثَلَاثٍ » وَهُوَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ وَجَابِرٍ وَعَائِشَةَ وَبُرَيْدَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ

حديث علي أيضاً النقي عن ذلك وهو منسوخٌ بحديث سلمة بن
الأكوع وعائشة وبريدة وجابر وأبي سعيد فإن فيها كلها بعد النهي
يُبان النسخ في الصحيحين من حديث سلمة (من ضحى منكم فلا
يُصبحن بعد ثلاثة وفي بيته منه شيء؛ فلما كان العام المقبل
قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا من العام الماضي؟ قال كلوا وأطعموا
وادخروا فإن ذلك العام كان بالناس جهداً فأردت أن تعينوا فيها)
وقال مسلم «أن تقشوا فيهم» ولهما من حديث عائشة (ادخروا
ثلاثاً ثم تصدقوا بما بقي) الحديث وفيه (فقال إنما نهيتكم من

بالأذن في ذلك وكلها في الصحيح (فيه) فوائد (الأولى) حديث ابن عمر
أخرجه البخاري من رواية محمد بن عبد الله بن أخي الزهري ومسلم والنسائي
من رواية معمر كلاهما عن الزهري عن سالم عن أبيه لفظ البخاري (كلوا من
الأضاحي ثلاثاً؛ وكان عبد الله يأكل بالزيت حين ينفر من مئ
من أجل لحوم الهدى) ولفظ الآخرين أن رسول الله ﷺ (نهى أن تؤكل
لحوم الأضاحي بعد ثلاث) زاد مسلم وكان ابن عمر لا يأكل لحوم الأضاحي
فوق ثلاث وأخرجه مسلم والترمذي من رواية الليث بن سعد ومسلم وحده من
رواية الضحاك بن عثمان كلاهما عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال
(لا يأكل أحدكم من لحم أضحيته فوق ثلاثة أيام) وقال الترمذي حسن صحيح
وحديث سلمة بن الأكوع اتفق عليه الشيخان من رواية يزيد بن أبي عبيد
عنه قال قال رسول الله ﷺ (من ضحى منكم فلا يصبحن بعد ثلاثة وفي بيته
منه شيء؛ فلما كان العام المقبل قالوا يا رسول الله نفعل كما فعلنا العام الماضي؟

أَجَلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ فَكَلُوا وَادْخَرُوا وَتَصَدَّقُوا) لَفْظُ مُسْلِمٍ ،
وَمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَصْحَى
فَوْقَ ثَلَاثٍ فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ » وَهُمَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ « كُنَّا
لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بَدَنِنَا فَوْقَ ثَلَاثٍ مَنَى فَرَخَصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ
كَلُوا وَادْخَرُوا » وَمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ « يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَا تَأْكُلُوا
لَحْمَ الْأَصْحَى فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . فَشَكَرُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَهُمْ
عِيَالًا وَحَشَمًا وَخَدَمًا ، فَقَالَ : « كَلُوا وَأَطْعَمُوا وَاحْتَسِبُوا وَادْخَرُوا »

قَالَ كَلُوا وَأَطْعَمُوا وَادْخَرُوا فَإِنَّ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ فَأَرَدْتُ أَنْ تَعِينُوا
فِيهَا) لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَقَالَ مُسْلِمٌ (أَنْ تَفْشُو فِيهِمْ) وَحَدِيثُ جَابِرٍ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْهُ قَالَ (كُنَّا لَا نَأْكُلُ مِنْ لُحُومِ بَدَنِنَا فَوْقَ
ثَلَاثٍ مَنَى فَرَخَصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ كَلُوا وَتَزَوَّدُوا فَأَكَلْنَا وَتَزَوَّدْنَا) قَالَ
الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَتِهِ قُلْتُ لِعَطَاءٍ قَالَ حَتَّى جِئْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ لَا وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ
قَالَ نَعَمْ وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهُ نَهَى عَنْ
أَكْلِ لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلُوا وَتَزَوَّدُوا وَادْخَرُوا) ، وَحَدِيثُ
عَائِشَةَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ دَفَّ أَهْلُ أَيَّامٍ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ حَضْرَةَ الْأَنْصَحِيِّ
زَمَنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ادْخَرُوا ثَلَاثًا ثُمَّ تَصَدَّقُوا بِمَا بَقِيَ
فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ النَّاسَ يَتَخَذُونَ الْأَسْقِيَةَ مِنْ ضِحَائِهِمْ
وَيَحْمِلُونَ فِيهَا الْوَدَكُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا ذَاكَ ؟ قَالُوا نَهَيْتُ أَنْ تَوْكَلَ
لُحُومِ الضَّحَايَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ؛ فَقَالَ إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَةِ الَّتِي دَفَّتْ فَكَلُوا
وَادْخَرُوا مِنْهَا وَتَصَدَّقُوا وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ

عن عائشة قالت (الضحية كنا نملح منه فنقدم به إلى النبي ﷺ بالمدينة فقال لا تأكلوا إلا ثلاثة أيام) وليست بعزيمة ولكن أراد أن يطعم منه؛ والله أعلم وفي عزو الشيخ رحمه الله في النسخة الكبرى من الأحكام اللفظ الأولى للبخاري نظر فلم أقف عنده من حديث عائشة إلا على هذا اللفظ الذي ذكرته ثانياً والله أعلم وحديث بريدة رواه مسلم وغيره بلفظ قال رسول الله ﷺ نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم وحديث أبي سعيد رواه مسلم بلفظ قال رسول الله ﷺ يا أهل المدينة لا تأكلوا اللحم الأضاحي فوق ثلاثة أيام فشكوا إلى رسول الله ﷺ أن لهم عيالاً وحشماً وخداماً فقال كلوا وأطعموا واحبسوا وادخروا ﴿الثانية﴾ قوله لا يأكل أي المضحي فحذفه للعلم به وقيام القرينة عليه ﴿الثالثة﴾ اختلف العلماء في هذا النهي على أقوال (أحدها) أنه كان للتحريم وأنه منسوخ بالأحاديث التي ذكرتها في الفائدة الأولى وهذا هو المشهور وحكاه النووي في شرح مسلم عن جماهير العلماء قال وهذا من نسخ السنة بالسنة قال وتصحيح نسخ النهي مطلقاً وأنه لم يبق تحريم ولا كراهة فيباح اليوم الادخار فوق ثلاثة والأكل إلى متى شاء كصريح حديث بريدة وغيره وكذا قال في شرح المذهب الصواب المعروف أنه لا يحرم الادخار اليوم بحال وسبقه إلى ذلك الرافعي فقال والظاهر أنه لا تحريم اليوم بحال وقال ابن عبد البر لا خلاف بين فقهاء المسلمين في إجازة أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث وأن النهي عن ذلك منسوخ (القول الثاني) أن هذا ليس بنسخ ولكن كان التحريم لعله فلما زالت زال ولو عادت لعاد وبهذا قال ابن حزم الظاهري واستدل بما في الصحيحين عن أبي عبيد مولى ابن أزهري قال (صليت مع علي بن أبي طالب فصلى لنا قبل الخطبة ثم خطب الناس فقال إن رسول الله ﷺ قد نهاكم أن تأكلوا لحوم نسككم فوق ثلاث فلا تأكلوا ثم قال ابن حزم هذا كان عام حضرة عثمان وكان أهل البوادي قد ألبسهم الفتنة إلى المدينة وأصابهم جهد فأمر بذلك بمثل ما أمر به رسول الله ﷺ حين جهد الناس ودفت الدافة انتهى وللشافعي رحمه الله نص حكاه البيهقي تردد فيه بين هذا القول والذي

قبله؛ قال بعد ذكر حديث عائشة وجابر يجب على من علم الأمرين معا أن يقول
 نهى النبي ﷺ عنه لمعنى فإذا كان مثله فهو منهى عنه وإذا لم يكن مثله لم
 يكن منهيا عنه أو يقول نهى النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ثم أرخص
 فيه بعده والآخر من أمره ناسخ الأول وقال شيخنا الامام جمال الدين عبد
 الرحيم الأسنوى رحمه الله: الصحيح أن النهى كان مخصوصا بحالة الضيق والصحيح
 أيضا أنه إذا حدث ذلك في زماننا أن يعود المنع على خلاف ما رجحه الرافعي
 فقد نص الشافعي على ذلك كله فقال في الرسالة في آخر باب العلل في الحديث
 مانصه فإذا دفت الدافة ثبت النهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث وإن لم
 تدف دافة فالرخصة ثابتة بالأكل والتزود والادخار والصدقة قال الشافعي ويحتمل
 أن يكون النهى عن إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث منسوخا في كل حال انتهى
 وقال أبو العباس القرطبي حديث سلمة وعائشة نص على أن المنع كان لعلته ولما
 ارتفعت ارتفع لارتفاع موجب له لأنه منسوخ فتعين الأخذ به ويعود الحكم
 لعود العلة فلو قدم على أهل بلدة ناس محتاجون في زمان الاضحية ولم يكن
 عند أهل ذلك البلد سعة يسدون بها فاقهم إلا الضحايا لتعين عليهم أن لا يدخروها
 فوق ثلاث (القول الثالث) كالذي قبله في أن هذا ليس نسخا ولكن التحريم
 لعلته فلما زالت زال ولكن لا يعود الحكم لو عادت وهذا وجه لبعض الشافعية
 حكاه الرافعي والنووي وهو بعيد (القول الرابع) أن النهى الأول لم يكن
 للتحريم وإنما كان للكرهية وهذا ذكره أبو على الطبري صاحب الافصاح
 على سبيل الاحتمال كما حكاه الرافعي ونص عليه الشافعي كما حكاه البيهقي فقال
 وقال الشافعي رحمه الله في موضع آخر: يشبه أنه يكون نهى النبي ﷺ عن
 إمساك لحوم الضحايا بعد ثلاث إذا كانت الدافة؛ على معنى الاختيار لأعلى معنى
 الفرض لقوله تعالى في البدن (فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها وأطعموا) وهذه
 الآية في البدن التي يتطوع بها أصحابها، قال النووي في شرح مسلم قال هؤلاء
 والكرهية باقية الى اليوم ولكن لا يحرم، قالوا ولو وقع مثل تلك العلة اليوم
 فدفت دافة واسام الناس، وحملوا على هذا مذهب على وابن عمر انتهى وإلى هذا

ذهب المهلب فقال إنه الذي يصح عندي ، انتهى وبطل لهذا قوله في حديث عائشة وليست بعزيمة ولكن أراد أنه يطعم منه وقد تقدم في الفائدة الأولى وقال ابن حزم لاحجة فيه لأن قوله ليست بعزيمة ، ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو ظن بعض رواة الخبر ويبين ذلك قوله بعده: ولكن أراد أن يطعم منه والله أعلم وأيضا فإن أبا بكر بن أبي أويس مذكور عنه في روايته أمر عظيم (القول الخامس) أن هذا النهي للتحريم وأن حكمه مستمر لم ينسخ وحمل على هذا ما تقدم عن علي رضي الله عنه وما رواه ابن أبي شيبه عن ابن عمر رضي الله عنهما وحمله، على أنها رأيا عود الحكم لعود علته كما تقدم في القول الثاني أولى وبتقدير أن لا يؤول على هذا فسببه عدم بلوغ الناسخ فانه لا يسع أحدا العمل بالمنسوخ بعد ورود الناسخ ومن علم حجة على من لم يعلم

﴿الرابعة﴾ ظاهر قوله لا يأكل من لحم أضحيته فوق ثلاث أن ابتداءها من وقت التضحية بها وهذا هو الذي ينبغي الجزم به وكذا قال ابن حزم الظاهري بتقدير عود الحكم لعود علته كما هو مذهبه ومذهب غيره وقال القاضي عياض يحتمل أن يكون ابتداء الثلاث من يوم ذبحها ويحتمل من يوم النحر وإن تأخر ذبحها إلى أيام التشريق قال وهذا أظهر وحكاية النووي عنه وأقره وحكي أبو العباس القرطبي ذلك خلافا محققا ورجح الأول فقال وهذا الظاهر من حديث سلمة بن الأكوع فانه قال فيه «من ضحى منكم فلا يصبحن في بيته بعد ثلاثة شيء» ثم قال ويظهر من بعض ألفاظ أحاديث النهي ما يوجب قولنا ثلاثا وهو أن في حديث أبي عبيد (فوق ثلاث ليال) وهذا يوجب إلغاء اليوم الذي ضحى فيه من العدد وتعتبر ليلته وما بعدها وكذلك حديث ابن عمر فان فيه فوق ثلاث تغني الليالي وكذلك حديث سلمة فان فيه بعد ثلاثة وأما حديث أبي سعيد ففيه ثلاثة أيام وهذا يقتضي اعتبار الأيام دون الليالي انتهى (قلت) وكذا هو في رواية لمسلم وغيره من حديث ابن عمر كما تقدم في الفائدة الأولى والظاهر إرادة الأيام بلياليها ، واستفدنا ذلك من مجموع الروايات والله أعلم

﴿الخامسة﴾ مفهوم الحديث أنه لا منع من الأكل من لحم أضحية غيره فوق

ثلاث فلم يهدى اليه والمتصدق عليه له ادخاره فوق ثلاث لان القصد مواساة
أصحاب الاضاحى وقد حصلت وأما الفقير فانه لا حرج عليه فى التصرف
فيه وقد يستغنى عنه مدة الثلاث بغيره ويحتاج اليه بعد الثلاث ويدل لهذا
مارواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده عن الزبير بن العوام (أن رسول الله ﷺ
قد نهى المسلمين أن يأكلوا لحم نسكهم فوق ثلاث (قلت) يابى الله ما أبى أنت
وأبى كيف نصنع بما أهدى لنا ؟ قال ما أهدى اليكم فشانكم به) والحديث فى
مسند أحمد أيضا وقد يفرق فى ذلك بين الغنى فيحرم عليه ادخاره بعد ثلاث
ولو كان من لحم أهده له غيره والفقير فيباح له لأنه لا يحتمل حاله المواساة
والله أعلم **السادسة** مفهومه أن له الأكل منها مدة الثلاث ومحلّه فى المتطوع
بها أما المنذورة فليس له الأكل منها بحال وفى حديث سلمة (كانوا وأطعموا
وادخروا) فاما الأكل منها فمستحب عند الجمهور ، قال النووى فى شرح مسلم
هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى عن بعض السلف أنه أوجب الأكل
منها وهو قول أبى الطيب بن سلمة من أصحابنا حكاه عنه الماوردى لظاهر هذا
الحديث فى الأمر بالأكل منع قوله تعالى (فكلوا منها) وحمل الجمهور هذا الأمر على
الندب أو الاباحة لاسيما وقد ورد بعد الحظر فقد قال جماعة من أصحابنا إنه
فى هذه الحالة للاباحة والجمهور على أنه للوجوب كما لو ورد ابتداء وبوجوب
الأكل ولو لقمة قال ابن حزم الظاهرى ، وأما الصدقة منها فالصحيح عند
أصحابنا أنها واجبة بما يقع عليها الاسم ويستحب أن يتصدق بمعظمها قال
أصحابنا والحنابلة وأدنى الكمال أن يأكل الثلث ويتصدق بالثلث ويهدى
الثلث ، وللشافعى قول أنه يأكل النصف ويتصدق بالنصف ، وهذا الخلاف
فى قدر أوفى الكمال فى الاستحباب وأما الاجزاء فتجزئ الصدقة بما يقع عليه
الاسم كما قدمته ، وهذا مذهب الحنابلة فى وجه لبعض أصحابنا قاله ابن سريج
وابن القاسم والاصطخري وغيرهم أنه لا تجب الصدقة بشيء منها وهو مذهب
المالكية قال ابن عبد البر وعلى هذا جماعة العلماء إلا أنهم يكرهون أن لا
يتصدق منها بشيء انتهى والخلاف المتقدم فى تقييد الصدقة بالثلث أو النصف

هو عند المالكية أيضا لكن المشهور عندهم نفي التحديد ، وقال الحنفية يستحب أن يتصدق بالثلث ويأكل الثلث ويدخر الثلث وكذا قل الغزالي في الوجيز وأنكره عليه الرافعي والنووي لكن حكاه القاضي حسين في تعليقه عن قول الشافعي في الجديد وهو غريب وأما الادخار فالامر به للإباحة بلا شك والله أعلم ﴿السابعة﴾ قال ابن العربي فيه رد على المعتزلة الذين يرون أن النسخ لا يكون إلا بالأخف للثقل وقد كان أكلها مباحا ثم حرم ثم أبيع وأى هذين كان أخف أو أثقل فقد نسخ أحدهما بالآخر (قلت) تحريمها بعد الإباحة ليس نسخا لأنه رفع للبراءة الأصلية ورفع البراءة الأصلية ليس بنسخ على ما تقر في الأصول ، وإن صح ما قاله فقد وقع النسخ هنا مرتين وذلك في مواضع محصورة لم يذكر هذا منها والله أعلم ﴿النامنة﴾ قوله في حديث سامة كان بالناس جهد بفتح الجيم أى مشقة وفاقه وقوله فأردت أن تعينوا فيها كذا في صحيح البخارى وهو من الإعانة والضمير في قوله فيها يحتمل أن يعود على السنة وإن لم يتقدم لها ذكر لأنها بمعنى العام ويحتمل أن يعود على المشقة والشدة التى فهمت من لفظ الجهد ومن المعنى ، أوفى رواية مسلم فأردت أن ينشؤ فيهم وهو بالقاء والشين المعجمة أى تشيع لحوم الأضاحى فى الناس وينتفع بها المحتاجون قال القاضي عياض فى المشارق كلاهما صحيح والذى فى البخارى أوجه وعكس ذلك فى شرح مسلم فقال الذى فى مسلم أشبه انتهى وفى الترجيح بينهما نظر فكلاهما رواية ثابتة صحيحة المعنى وقوله فى حديث عائشة (إنما نهيتكم من أجل الدافة) هو بالدال المهملة وبتشديد انفاء قال النووى قال أهل اللغة الدافة بتشديد انفاء قوم يسرون جميعا سيرا خفيا ودف يدف بكسر الدال ودافة الأعراب من يرد منهم المصر والمراد هنا من ورد من ضعفاء الأعراب للمواساة وقوله فى حديث أبى سعيد (إن لهم عيالا وحشما وخدما) قال أهل اللغة الحشم بفتح الحاء المهملة والشين المعجمة اللائدون باللسان يخدمونه ويقومون بأموره وقال الجوهري : هم خدم الرجل ومن يغضب له سموا بذلك لأنهم يغضبون له والحشمة الغضب وتطلق

﴿ بَابُ الْعَقِيقَةِ وَغَيْرِهَا ﴾

عن بريدة « أن رسول الله ﷺ عَقَّ عن الحسن والحسين »
رواه النسائي وزاد من حديث ابن عباس (بكبشين كبشين)
وقال أبو داود (كبشاً كبشاً) وزاد الحاكم من حديث عبد الله

على الاستحباب أيضا ومنه قولهم فلان لا يحتشم ولا يستحي ويقال حشمته
وأحشمته إذا أغضبتة وإذا أخجلته فاستحيا لجله وقال النووي بعد ذكره
ما ذكرته وكأن الحشم أعم من الخدم فلها جمع بينهما في هذا الحديث وهو من
باب ذكر الخصاص بعد العام وقوله واحتسبوا أو ادخروا كذا في هذه الرواية
على الشك من الراوي لأن اللفظين بمعنى واحد وهذه الرواية موافقة لمن
قال يأكل الثلث ويطعم الثلث ويدخر الثلث والمشهور بين العلماء أن الادخار
من حصة الأكل وقد تهدم ذلك

﴿ بَابُ الْعَقِيقَةِ وَغَيْرِهَا ﴾

﴿ الحديث الأول ﴾

عن بريدة أن رسول الله ﷺ (عَقَّ عن الحسن والحسين) رواه أبو داود
والنسائي (فيه) فوائد (الأولى) رواه النسائي من رواية حسين بن واقد عن
عبد الله بن بريدة عن أبيه واسناده صحيح وقد اقتصر الشيخ رحمه الله في النسخة
الكبرى على عزوه للنسائي وعزاه في الصغرى لأبي داود أيضا وليس عند أبي
داود من هذا الوجه نعم هو عند أبي داود من حديث ابن عباس كما سند كره
ولبريدة عن أبي داود حديث آخر لفظه (كُنَّا في الجاهلية إذا ولد لنا غلام
ذبجنا عنه شاة وحلقنا رأسه ولطخنا رأسه بدمها فلما كان الإسلام كُنَّا إذا
ولد لنا غلام ذبجنا عنه شاة وحلقنا رأسه ولطخنا رأسه بالزعفران) ورواه
الحاكم في مستدركه وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولعل شبهة

ابن عمر (عن كل واحد منهما كبشين اثنين مثليين متكافئين)
وزاد من حديث عائشة «يوم السابع وسماهما وأمر أن يماط
عن رؤوسهما الأذى» وصححه وزاد من حديث علي في حق الحسين
وقال «يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقى بزنة شعره» ولأصحاب الستين

الشيخ رحمه الله في عزوه لأبي داود أحد هذين الأمرين ، وروى أبو داود
من رواية أيوب عن عكرمة عن ابن عباس (أن رسول الله
ﷺ عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا) ورواه النسائي من رواية قتادة
عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ (كبشين كبشين) وكذا رواه أبو الشيخ
الأصبهاني في كتاب الأضاحي ويوافقه ما رواه البزار من رواية يزيد بن أبي
زياد عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا (للغلام عقيقتان وللجارية عقيقة) قال
والذي رحمه الله في شرح الترمذي رواية الأفراد أصح لأنها من رواية أيوب
وقتادة مدلس، وتابع أيوب يونس بن عبيد الله عن عكرمة فقال كبشا كبشا
إلا إن حديث عائشة وعبيد الله بن عمرو يعارضه وروى ابن حبان في صحيحه
والحاكم في مستدركه من رواية يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قالت (عق
رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين يوم السابع وسماهما وأمر أن يماط عن
دؤسهما الأذى) قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه
السياقة وروى الحاكم أيضا من طريق ابن اسحق عن عبد الله بن أبي بكر
عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب قال (عق رسول الله
ﷺ عن الحسن بشاة وقال يا فاطمة احلقي رأسه وتصدقى بزنة شعره فوزناه
فكان وزنه درهما) ورواه الترمذي فقال عن محمد بن علي لم يذكر علي بن الحسين
ولا أباه وقال عن الحسن وقال أبو بعض درهم وقال هذا حديث حسن غريب
وإسناده ليس بمتصل وأبو جعفر لم يدرك عليا وفي صحيح ابن حبان عن

مِنْ حَدِيثِ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ «عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانٍ مُتَكَافِئَتَانِ وَعَنْ
الْجَارِيَةِ شَاةٍ» وَزَادُوا سِوَى ابْنِ مَاجَةَ (لَا يَضُرُّكُمْ أَذْكَرَانَا كُنَّ
أُمُّ أُنَانَا) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ
وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ

أَنَسَ (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ حَسَنِ وَحُسَيْنِ بْنِ كَبْشَيْنَ) وَرَوَى أَصْحَابُ السَّنَنِ
الْأَرْبَعَةَ وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ
قَالَتْ (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَنْ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةٍ
(لَا يَضُرُّكُمْ أَذْكَرَانَا كُنَّ أُمُّ أُنَانَا) وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ مَاجَةَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ
(لَا يَضُرُّكُمْ إِلَى آخِرِهِ) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ
الْمَهْذَبِ ، فِي إِسْنَادِهِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ وَقَدْ ضَعَفَهُ الْكَثِيرُونَ فَلَعَلَّهُ اعْتَضَدَ
عِنْدَهُ فَصَحَّحَهُ وَرَوَى النَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ
شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ (سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيْقَةِ فَقَالَ لَا يَحِبُّ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ الْعَقُوقَ وَكَأَنَّهُ كَرِهَ الْأَسْمَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا نَسَأَلُكَ أَحَدُنَا يُولَدُ
لَهُ قَالَ مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْسَلِكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافَأَتَانِ وَعَنْ
الْجَارِيَةِ شَاةٍ) وَقَالَ الْحَاكِمُ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَفْظُهُ لَا أَحَبُّ الْعَقُوقَ وَلَيْسَ فِيهِ
كَأَنَّهُ كَرِهَ الْأَسْمَ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ فِي رِوَايَةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ (أَنَّ النَّبِيَّ)
وَقَالَ فِي أُخْرَى عَنْ أَبِيهِ أَرَاهُ عَنْ جَدِّهِ وَاقْتَصَرَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ عَلَى
ذِكْرِ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَقَالَ إِنَّهَا ضَعِيفَةٌ ثُمَّ حَكَى عَنِ الْبَيْهَقِيِّ أَنَّهَا تَقْوَى بَغِيرِهَا
وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ رِوَايَةَ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ مِنْ أَحْسَنِ أَسَانِيدِهِ وَرَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ فِي الْإِسْتِثْذَانِ مِنْ جَامِعِهِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِتَسْمِيَةِ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ وَوَضْعِ الْأَذَى
عَنْهُ وَالْعَقَى) وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ سَوَارِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ

وابن ماجه من حديث عائشة وزاد فيه الحاكم وصححه ولا يكسر
لها عظم ، ولا أصحاب السنن من حديث سمرة (يذبح عنه يوم
السابع ويحلق ويسمى) وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم وفي
رواية لأبي داود ويسمى بدل يسمى قال أبو داود وهذا وهم من تمام

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن النبي ﷺ عرق عن الحسن والحسين
عن كل واحد منهما كبشين اثنين مثليين متكافئين) وروى الترمذي وابن ماجه
والحاكم في مستدركه عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمرهم عن الغلام شاة
مكافأة عن الجارية شاة وقال الترمذي حسن صحيح وزاد فيه الحاكم ولا يكسر
لها عظم وصححه وروى أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه والحاكم
في مستدركه عن الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ قال « كل غلام رهينة
بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويسمى » وصححه الترمذي والحاكم وفي صحيح
البخاري عن حبيب بن الشهيد قال قال لي ابن سيرين سل الحسن ممن سمع حديث
العقيقة ؟ فسأله فقال من سمرة ، وفي رواية لأبي داود ويسمى بدل يسمى قال
أبو داود . هذا وهم (ويسمى) أصح قال ابن حزم بل وهم أبو داود لأنهما ثابت
وبين أنهم سألا قتادة عن صفة التسمية المذكورة فوصفها لهم ففي سنن أبي
داود فكان قتادة إذا سئل عن الدم كيف يصنع ؟ قال إذا ذبحت العقيقة أخذت
صوفة فاستقبلت بها أوداجها ثم توضع على يافوخ الصبي حتى يسيل على رأسه
مثل الخيط ثم يغسل رأسه بعد ويحلق ، وفي صحيح البخاري والسنن الأربعة
عن سلمان بن عامر قال قال رسول الله ﷺ (مع الغلام عقيقته فأهرقوا عنه
دما وأميطوا عنه الأذى) وقد روى موقوفا عليه أيضا (الثانية) العقيقة الذبيحة
التي تذبح عن المولود ، واختلف في اشتقاقها فقيل قن العق وهو الشق والقطع
لأنها يشق حلقها ، قاله الأزهري ورجحه ابن عبد البر والهروي وابن الأثير

وغيرهم وحكى عن الامام أحمد بن حنبل وقيل من العقيقة وهى الشعر الذى يخرج على رأس المولود من بطن أمه لانه يقارن ذبحها حلقه قاله الاصمعي وأبو عبيد والجوهري والزنجشري ويقال عق عن ولده يعق بضم العين وكسرها إذا ذبح عنه يوم سابعه ؛ وكذلك اذا حلق عقيقته ﴿ الثالثة ﴾ فيه مشروعية العقيقة واختلف العلماء فى حكمها على أقوال (أحدها) أنها مستحبة استحبابا متأكدا وبهذا قال مالك والشافعى وأحمد والجمهور وهو معنى قول مالك إنها سنة واجبة يجب العمل بها — لم يرد الوجوب الذى يائىم بتركه ، وإنما أراد بالوجوب التأكيد على قاعدته فى وجوب السنن (القول الثانى) أنها واجبة لورود الامر بها حكاه ابن المنذر عن بريدة بن الحصيب والحسن البصرى ، قال وقال أبو الزناد . العقيقة من أمر المسلمين الذين كانوا يكرهون تركه وبه قال أهل الظاهر ، ومنهم ابن حزم وحكاه عن جماعة من السلف قال وهو قول أبى سليمان وأصحابنا ؛ قال النووى وهو رواية عن أحمد ، وقال ابن بطال : لانعلم أحدا من الأئمة أوجبها الا الحسن البصرى (القول الثالث) أنها تجب فى السبع الأول فان فاتت لم تجب بعد السبع حكاه ابن عبد البر عن الليث بن سعد (القول الرابع) إنكارها وأنها بدعة قاله أبو حنيفة ، قال الشافعى أفرط فى العقيقة رجلان ، رجل قال إنها واجبة ورجل قال إنها بدعة ، وقال محمد بن الحسن هى تطوع كان المسلمون يفعلونها فنسخها ذبح الاضحى فمن شاء فعل ومن شاء لم يفعل ، قال ابن عبد البر ولا وجه له ، وحكى ابن المنذر عن أصحاب رأى أنكار أن تكون سنة ، قال وخالفوا فى ذلك الاخبار النابتة عن النبي ﷺ وعن أصحابه والتابعين وهو مع ذلك أمر معمول به بالحجاز قديما وحديثا ذكره مالك بأنه الامر الذى لاختلاف فيه عندهم ، وقال يحيى الانصارى : أدركت الناس لا يدعون العقيقة عن الغلام وعن الجارية ، ومن كان يرى العقيقة عبد الله بن عمر وابن عباس وعائشة وروينا ذلك عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وعن بريدة الاسلمى والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير والزهرى وعطاء وأبى الزناد وجماعة يكثر عددهم ، وانتشر استعمال ذلك فى عامة بلدان المسلمين متبعين

ما سئل عن الرسول ﷺ ولا يضر السنة من خالفها اه و ذكر بعضهم أن هؤلاء احتجوا بقوله عليه الصلاة والسلام في حديث عبد الله بن عمرو لما سئل عن الحقيقة لا يحب الله العقور ؛ ولا حجة فيه لأنه عقبه بقوله وكأنه كره الاسم ثم انه قال بعده من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة ؛ فدل على أنه إنما كره الاسم لا الذبح ، وكان من شأنه عليه الصلاة والسلام تغيير الاسم القبيح إلى الحسن (القول الخامس) أنها مشروعة عن الغلام دون الجارية فلا يعق عنها حكاة ابن المنذر عن الحسن البصري وقتادة وحكاة ابن حزم عن محمد بن سيرين وأبي وائل شقيق بن سلمة ، وادعى ابن عبد البر انفراد الحسن وقتادة به وفي سنن البيهقي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال (إن اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية فعقوا عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة) (الرابعة) قال أصحابنا إنما يعق عن المولود من يلزمه نفقته من مال العاق لا من مال المولود وحينئذ فيحتاج إلى الجواب عن هذا الحديث فإن الحسن والحسين رضي الله عنهما لم يكونا في نفقة النبي ﷺ وإنما كانا في نفقة أبيهما ، قال الرافعي وكأنه مؤول ، قال النووي تأويله أن النبي ﷺ أمر أباهما بذلك ؛ أو أعطاهما ماعق به ؛ أو أن أبويهما كانا عند ذلك معسرين فيكونان في نفقة جدتهما رسول الله ﷺ والد الذي رحمه الله في شرح الترمذي ويحتمل أنه عليه الصلاة والسلام تبرع بذلك بأذن أبيهما ويحتمل أن يكون ذلك من خصائصه ؛ أن له التبرع ممن شاء من الأمة كما ضحى ﷺ ممن لم يضح من أمته فانه من الخصائص على أحد الوجهين اه . (الخامسة) اختلفت الرواية فيما عاق به عن كل واحد منهما ففي حديث عبد الله بن عمرو أنه ذبح عن كل واحد منهما كبشين ، وكذا في حديث ابن عباس عند النسائي وفي حديث ابن عباس عند أبي داود كبشا كبشا ، وقد تقدم ذلك والزيادة مقبولة ويدل له الأحاديث المتقدمة في أن عن الغلام شاتين ؛ وقال أصحابنا الشافعية الاكل أن يعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة ولو عاق عن الغلام بشاة جاز ، وقال الحنابلة عن الغلام

شأتان وعن الجارية شاة وقال المالكية عن كل واحد منها شاة فقط ؛ وقال ابن المنذر رويانا القول بان عن الغلام شأتين وعن الجارية شاة - عن عائشة وابن عباس وبه قال الشافعي وأحمد وإسحق وأبو ثور ؛ قال ابن عبد البر وعليه جماعة أصحاب الحديث ؛ قال ابن المنذر وكان ابن عمر يعق عن الغلام والجارية شاة شاة ؛ وبه قال أبو جعفر ومالك بن أنس ؛ وروي جعفر عن أبيه عن فاطمة أنها ذبحت عن الحسن والحسين كبشا كبشا ؛ وروي البيهقي عن عروة بن الزبير أنه كان يعق عن بنيه الذكور والاناث بشاة شاة ؛ وحكاه ابن حزم عن عائشة وأسماء أختها ؛ قال ولا يصح عنهما ﴿ السادسة ﴾ الكبش فحل الضأن في أي سن كان ؛ وقيل انما يسمى بذلك اذا أثنى وقيل اذا أربع ذكره في المحكم والشاة تقع على الذكر والانثى من الضأن والمعز فاختار النبي ﷺ في عقيقة ولديه الاكمل وهو الضأن والذكورة مع أن الحكم لا يختص بهما فيحوز في العقيقة الانثى ولو من المعز كما دل عليه إطلاق الشاة في بقية الاحاديث قال أصحابنا وغيرهم حكم العقيقة حكم الاضحية فان كانت من الغنم فلا يجزئ الا جذعة ضأن أو ثنية معز وحكى الماوردي وجها بالأجزاء على الإطلاق ولو دون جذعة الضأن وثنية المعز وقال ابن حزم الظاهري لا تجزئ جذعة أصلا قال أصحابنا وغيرهم ويعتبر سلامتها من العيوب المانعة من الأجزاء في الاضحية قال الرافعي وفي العدة إشارة الى وجه مسامح العيب هنا وقال ابن حزم الظاهري يجزئ المعيب مطلقا والسلام أفضل ﴿ السابعة ﴾ وفي أصحابنا الشافعية والمالكية بحق تشبيه العقيقة بالاضحية فخصوها بالانعام وهي الابل والبقر والغنم وجعل الشافعية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وقالوا لو أراد بعضهم العقيقة وبعضهم غيرها جاز كافي الاضحية وقال المالكية لا تجزئ البدنة إلا عن واحد ولا البقرة إلا عن واحد كما قالوا في الاضحية وقال الحنابلة لا يجزئ في العقيقة بدنة ولا بقرة إلا كاملة وإن كان يجزئ في الهدايا والفضحايا سبع بدنة وسبع بقرة موضع شاة وخص آخرون العقيقة بالغنم لظاهر الاحاديث التي فيها عن الغلام شأتان وعن الجارية شاة وبه قال أبو إسحق بن شعبان من المالكية وابن حزم الظاهري وقال ابن المنذر بمد أن ذكر عن أبي

بكر وأنس العق بالجور ومن أنكر ذلك حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر
فقات وقد ذكر لها الجور كانت عمتي عائشة تقول عن الغلام شاتان وعن
الجارية شاة انتهى وروى الطبراني في معجمه الصغير بسند ضعيف وأبو الشيخ
ابن حبان في الأضاحي بسند حسن عن أنس قال قال رسول الله ﷺ (من ولد
له غلام فليعق عنه من الابل والبقر والغنم) وتوسع آخرون في العقيقة فقالوا
يجزى فيها العصفور حكاه ابن حزم عن محمد بن ابراهيم التيمي فهذه خمسة
مذاهب ﴿ الثامنة ﴾ في حديث عائشة أن العق عن الحسن والحسين كان يوم
السابع من ولادتهما وفي حديث سمرة عند أصحاب السنن تذبح عنه يوم السابع
وهل ذلك على سبيل الأفضلية أو التمييز؟ اختلف فيه على ثلاثة أقوال (أحدها)
أنه على سبيل الأفضلية فلو ذبحها قبل فراغ السبعة أو بعد السابع ما لم يبلغ أجزأت
قاله الشافعي وبه قال محمد بن سيرين قال أبو عبد الله البوشنجي منهم إن لم تذبح
في السابع ذبحت في الرابع عشر وإلا ففي الحادى والعشرين ثم هكذا في الأسابيع
وقيل إذا تكررت السبعة ثلاث مرات فأت وقت الاختيار ، وروى الطبراني
في معجمه الأوسط والصغير والبيهقي عن بريرة مرفوعا (العقيقة تذبح لسبع
أو أربع عشرة أو إحدى وعشرين) ورواه أبو الشيخ بلفظ (السبع أو التسع
أو لاحدى وعشرين) وقال الحنابلة إن فات في أربعة عشر وإلا ففي إحدى
وعشرين فلا أدري قالوا ذلك على سبيل الاستحباب أو على سبيل الوجوب
وقال الترمذي العمل على هذا عند أهل العلم يستحبون أن تذبح يوم السابع
قان لم يتها في يوم الرابع عشر قان لم يتها في يوم إحدى وعشرين وحكاه ابن
المنذر عن عائشة واسحق قال الشافعي فإذا بلغ سقط حكمها في حق غير
المولود وهو مخير في العقيقة عن نفسه واستحسن القفال الشافعي أن يعقلها
وقال الحسن البصري إذا لم يعق عنك فعق عن نفسك وإن كنت رجلا ،
ويروى أن النبي ﷺ عق عن نفسه بعد النبوة رواه البيهقي من حديث
عبد الله بن محرز عن قتادة عن أنس وقال إنه حديث منكر ثم حكى عبد الرزاق
م - ١٤ طرح تريب خامس

أنه قال إنما تركوا عبد الله بن محرز بسبب هذا الحديث ثم قال البيهقي وقد روى من وجه آخر عن قتادة ومن وجه آخر عن أنس وليس بشيء قلت له طريق لا بأس بها رواها أبو الشيخ وابن حزم من رواية الهيثم بن جميل عن عبد الله المثني عن ثمامة عن أنس وذكرها والدي رحمه الله في شرح الترمذي وقال النووي هو حديث باطل وعبد الله بن محرز اتفقوا على ضعفه قال الرافعي ونقلوا عن نص الشافعي في رواية البويطي أنه لا يفعل ذلك واستغربه قال النووي نصه في البويطي : ولا يعق عن كبير وليس مخالفا لما سبق فان معناه لا يعق عنه غيره وليس فيه نفى عقه عن نفسه (القول الثاني) أنها مؤقته بالسابع فلا تقم الموقع لاقبله ولا بعده بل تموت وهذا هو قول مالك بن أنس قال ابن عبد البر وروى عنه أنه يعق عنه يوم السابع الثاني وحكاه ابن وهب عنه اسحق بن راهويه وهو مذهب ابن وهب انتهى وقال ابن شاس في الجواهر وروى ابن وهب أن الأسابيع الثلاثة في الحقيقة كالأيام الثلاثة في الضحايا وفي مختصر الوقار يعق عنه في الأسبوع الأول فان فات ففي الثاني فان أخطأه ذلك فلا عقيقة انتهى وقال ابن المنذر قال مالك في الغائب يولد له فيأتي بعد السابع فيريد أن يعق عن ولده فقال ما علمت أن هذا من أمر الناس ولا يعجبني انتهى وهذا يقتضي انفوات بعد السابع ولو تعدد كالغنية وقال ابن حزم لا نعلم أحدا قال قبل مالك بالاعتصار على السابع الثاني ؛ وفي المستدرک للحاكم وصحح إسناده أن امرأة نذرت إن ولدت امرأة عبد الرحمن نحرنا جزورا فقالت طائفة لا ، بل السنة أفضل عن الغلام شاتان مكافأتان وعن الجارية شاة تقطع جذولا ولا يكسر لها عظم فياكل ويطعم ويتصدق وليكن ذلك يوم السابع فإن لم يكن ففي أربعة عشر فإن لم يكن ففي إحدى وعشرين (القول الثالث) أنها لا تجزئ قبل السابع ولا تموت بنفواته فتذبح بعده متى أمكن قاله ابن حزم الظاهري وذلك أنه يراها فرضا فلا بد من فعلها ولو قضاء والله أعلم ﴿ التاسعة ﴾ اختلف العلماء في أنه هل يحسب يوم الولادة من السبعة أم لا فقال مالك لا يحسب منها وعند الشافعية في ذلك خلاف فالأصح

عند الرافعي وتبعه النووي في العقيقة من الروضة وشرح المذهب أنه يحسب يوم الولادة منها ، وكذا صححه في شرح مسلم لكنه صحح في الروضة من زوائده في موجبات الضمان أنه لا يحسب منها وحكاه عن الأكثرين وكذا حكاه في شرح المذهب في باب السواك ونص عليه الشافعي في البويطي وقال شيخنا الامام جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي أن الفتوى عليه وتبعه والذي رحمه الله فقال في شرح الترمذي إنه الصحيح وذهب ابن حزم الظاهري إلى أنه يحسب منها وقال مانع لمالك سافا في أن لا يعد يوم الولادة وكلام ابن المنذر يقتضي انفراد مالك بذلك فانه اقتصر على نقله عنه وهذا مما يقتضي أن الراجح من مذهب الشافعي حسبانها منها وعند المالكية قول إنه يحسب منها **(المأثرة)** ظاهر قوله في حديث عائشة وسماها وفي حديث سمرة ويسمى أن ذلك في اليوم السابع أيضا وقد ورد التصريح به في أحاديث فتقدم في الفائدة الأولى حديث عبد الله بن عمرو عن الترمذي أن رسول الله ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه وفي بعض طرق حديث سمرة عند أبي الشيخ ابن حبان فاذا كان يوم السابع فليخلق ويسمى وروى أبو الشيخ أيضا من رواية أبي عمرو بن العلاء عن أبيه عن جده قال سمعت عليا رضي الله عنه يقول يسمى الصبي يوم سابعه كذا سمي رسول الله ﷺ ابنيه الحسن والحسين وروى أبو الشيخ أيضا من رواية رجل من آل أنس عن أنس قال قال رسول الله ﷺ (عقوا عن المولود يوم سابعه وسموه يوم سابعه واحلقوا رأسه يوم سابعه وبهذا قال الحسن البصري ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم قال أصحابنا ولا بأس أن يسمى قبله وقال محمد بن سيرين وقتادة والأوزاعي إذا ولد وقد تم خلقه سمي في الوقت إن شاء وقال ابن المنذر تسميته يوم السابع حسن ومتى شاء سماه لأن النبي ﷺ قال (ولد لي الليلة غلام فسميته باسم أبي إبراهيم) وسمى الغلام الذي جاء به أنس لما حنكه عبد الله (قات) ظاهر هذا الحديث أن ذلك عقب ولادته ، لكن في رواية أنه أنما جرى به إليه يوم السابع رواها أبو يعلى وقال ابن حزم يسمى يوم ولادته فان أخرت تسميته إلى السابع فحسن وقال ابن المذهب يجوز تسميته

حين يولد وبمده إلا أن ينوي العقيقة عنه يوم سابعه فالسنة تأخيرها إلى السابع وأخذ ذلك من قول البخاري في تبويبه (باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق) قال والذي رحمه الله والقائل بأنه يسمى حين الولادة يمكن أن يقول إن قوله ويسمى معناه ويسمى عند ذبح العقيقة فيقال هذه عقيقة فلان وقد ورد التصريح بذلك في حديث عائشة قالت قال النبي ﷺ يعق عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة وقال اذبحوا على اسمه وقولوا اللهم لك وإليك هذه عقيقة فلان قالت وعق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين شاتان عن كل واحد وقال اذبحوا على اسمه الحديث رواه أبو الشيخ ابن حبان في كتاب الأضاحي والعقيقة وفي إسناده عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد انتهى ورواه البيهقي أيضا بإسناد حسن كما قل النووي وهذا الاحتمال الذي ذكره والذي غريب ﴿الحادية عشرة﴾ قوله في حديث عائشة وأمر أن يماط عن رؤسهما الأذى أي يحلق الشعر وفي سنن أبي داود عن الحسن البصري أنه قال (إمطة الأذى حلق الرأس) وروى أبو الشيخ ابن حبان أن الحسن البصري سئل عن الأذى فقال الشعر وقد ورد التصريح به في قوله في حديث علي يفاطمة اخلق رأسه وفي حديث سمره يذبح عنه يوم السابع ويحلق وكذا حكى أبو عبيد عن الأصمعي أن المراد بإمطة الأذى حلق الرأس أي شعره وظاهره أن ذلك يكون يوم السابع أيضا وفيه استحباب حلق رأس المولود يوم السابع وبه صرح الشافعية والحنابلة ومن المالكية ابن حبيب وابن شعبان وغيرها وابن المنذر وابن حزم وجوز والذي رحمه الله في شرح الترمذي في قوله في حديث سلمان بن عامر (وأميطوا عنه الأذى) أن المراد به إمطة ما على جسده من الدماء والأقذار قال وفي بعض طرق حديث عبدالله بن عمرو (وماط عنه أقذاره) رواه أبو الشيخ قال ويدل له قوله في حديث ابن عباس الذي رواه الطبراني في معجمه الأوسط سبعة من السنة في الصبي يوم السابع وفيه ويماط عنه الأذى ثم قال ويحلق رأسه فجعل إمطة الأذى غير حلق الرأس قال ويحتمل أن المراد أعم من ذلك والله أعلم انتهى فان صح ذلك ففيه استحباب تفصيل المولود

يوم السابع وفي سنن البيهقي عن محمد بن سيرين حرصت على أن أعلم مامعني
 (أسيطوا عنه الأذى) فلم أجد من يخبرني **(الثانية عشرة)** وفيه استحباب
 التصديق بزنة شعره وظاهره أن المراد زنته فضة لقوله في بقيته فوزناه فكان
 وزنه درهما وفي رواية أو بعض درهم وقد ورد التصريح بذلك فيما رواه مالك
 والبيهقي وغيرها مرسلًا عن محمد بن علي بن الحسين قال (وزنت فاطمة بنت
 النبي ﷺ شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فضة)
 ورواه البيهقي مرفوعًا من حديث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ أمر
 فاطمة أن تصدق بزنة شعر الحسين فضة وفي إسناده ضعف وفي رواية أخرى
 ضعيفة أيضا (تصدقوا بزنته فضة) وكان وزنه درهما أو بعض درهم وقد تردد
 مالك ابن أنس في أنه هل يتصدق بزنة شعره ذهبًا فكرهه مرة وأجازه أخرى
 كذا في الجواهر لابن شاس وقال ابن الحاجب في كراهة التصديق بزنة شعر
 المولود ذهبًا أو فضة قولان وجزم الشافعية والحنابلة باستحباب التصديق
 بزنته لكن جزم الحنابلة بالفضة وقال الشافعية يتصدق بوزنه ذهبًا فإن لم
 يتيسر فضة قال النووي في شرح المهذب روى هذا الحديث من طرق كثيرة
 ذكرها البيهقي كلها متفقة على التصديق بزنته فضة ليس في شيء منها ذكر
 الذهب خلاف ما قاله أصحابنا (قلت) قد ورد ذكر الذهب أيضًا رواه الطبراني
 في معجمه الأوسط عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع
 فذكرها إلى قوله ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهبًا أو فضة **(الثالثة عشرة)**
 في قوله في حديث عائشة ع رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين وأمر أن
 يحاط عن رؤسهما الأذى إشارة إلى تقديم العقيقة على حلق الرأس لأن المقروز
 بالعقيقة الأمر فالأمور به لا بد أن يكون فعله متأخرًا عن الأمر وبهذا قال
 جماعة من الشافعية على طريق الاستحباب منهم أبو اسحق الشيرازي والبعثي
 والجرجاني وصححه النووي في شرح المهذب وقال في الروضة إنه أرجح وقال
 آخرون منهم يستحب كونه قبل الذبح ورجحه الروماني ونقله عن نص الشافعي
 وحكاه ابن المنذر عن عطاء بن أبي رباح ويدل للأول قوله في بعض طرقه

حديث سمرة (يذبح عنه يوم سابعه ثم يخلق عنه) رواه أبو الشيخ ابن حبان
 (الرابعة عشرة) قوله في حديث أم كرز عن الفلام شاتان مكافأتان قال
 النووي في شرح المهدب أي متساويتان وهي بكسر الفاء وبهمزة بعدها هكنا
 صوابه عند أهل اللغة ومن صرح به الجوهرى في صحاحه قال ويقول المحدثون
 مكافأتان يعنى بفتح الفاء والصحيح كسرهما انتهى وقال صاحب النهاية
 مكافئتان يعنى متساويتين فى السن أى لا يبق عنه إلا بمسنة وأقله أن يكون
 جزءا كافى الضحايا وقيل مكافئتان أى مستويتان أو متقاربتان واختار الخطايبى
 الأول واللفظة مكافئتان بكسر الفاء قال والمحدثون يقولون مكافأتان
 بالفتح وأرى الفتح أولى لأنه يريد شاتين قد سوى بينهما أو مساوى
 بينهما وأما بالكسر فعنادتهما متساويتان فيحتاج أن يذكر أى شىء ساويا
 وإنما لو قال متكافئتان كان الكسر أولى قال الثمغشرى لافرق بين
 المكافئتين والمكافأتين لأن كل واحدة إذا كافأت أختها فقد كوفئت فهمى
 مكافئة ومكافأة أو يكون معناه معادلتان لما يجب فى الزكاة والأضحية من الأسنان
 ويحتمل مع الفتح أن يراد مذبوحتان من كافأ الرجل بين بيمين
 إذا نحر هذا ثم هذا مما من غير تفريق كأنه يريد شاتين يذبحهما فى وقت
 واحد انتهى كلام صاحب النهاية وهذا الذى ذكره آخر أوافق لما حكاه عن زيد
 ابن أسلم أن معنى مكافأتان أى تذبحان جميعا وفى سنن النسائى قال داود بن
 قيس سألت زيد بن أسلم عن المكافأتان فقال الشاتان المشتهتان يذبحان جميعا
 وفى رواية للطبرانى وابن حبان والبيهقى قال ابن جريج (قات) لعتاء ما المكافأتان ؟
 قال المثان، وقال أبو داود وابن المنذر عن أحمد بن حنبل المكافأتان المتساويتان
 أو المتقاربتان ويحتمل أن يراد تساويهما فى السمن ونحوه وحكمته حتى يستوى
 الناس فى الأكل فلا يأكل بعضهم الطيب وبعضهم الردىء فهذه احتمالات
 هل المراد تكافؤهما فى السن أو فى السمن أو مكافأتهما لبقية ما شرع ذبحه فى غير
 هذا الباب أو ذبحهما فى وقت واحد من غير تفريق والله أعلم (الخامسة
 عشرة) قوله (لا يضر كم أذكرانا كن أم إنانا) أى إن المذبح يحصل به سنة

العقيقة سواء أكان ذكراً أم أنثى وقد صرح الفقهاء من أصحابنا وغيرهم بذلك
 لكن قالوا إن الأفضل الذكور كالأضحية ولا يصح حملها على المولود وإن كان الحكم
 لا يختلف بذكورة المولود وأنوثته لأنه لا يقال في الذكر إن من العقلاء كن وانما
 يقال كانوا بخلاف غير العقلاء فإنه لا يعبر عنه بالواو والنون لامع الذكورة ولا مع
 الأنوثة والله أعلم ﴿ السادسة عشرة ﴾ فيه النهي عن كسر عظام العقيقة والحكمة فيه
 التفاؤل بسلامة أعضاء المولود وبهذا قال الشافعية والحنابلة وحكاها ابن المنذر عن
 عائشة وعطاء بن أبي رباح وذهب مالك إلى أنه لا بأس بذلك وحكاها ابن المنذر
 عن الزهري وقال به ابن حزم الظاهري وقال أصحابنا إن ذلك خلاف الأولى فقط
 واختلفوا في كراهته على وجهين أحدهما أنه لا يكره ، وعلله النووي في شرح
 المهذب بأنه لم يثبت فيه شيء مقصود ، وفيه نظر فإن النهي الصريح قد رواه
 الحاكم في مستدركه وصححه كما تقدم ولعل النووي لا يوافق على صحته وقال ابن
 حزم لم يصح في المنع من كسر عظامها شيء ﴿ السابعة عشرة ﴾ قد عرفت أن
 في رواية لأبي داود من حديث سمرة (ويدي) وأن قتادة راويه ذكر صفة التسمية
 وأن أبا داود حكم على هذه الرواية بالوهم ، وقال ابن المنذر تكلم في حديث سمرة
 الذي فيه يدي وانتصر ابن حزم لهذه الرواية ويثبتها وقال لا بأس أن يمسه شيء
 من دم العقيقة ، وحكاها ابن المنذر عن الحسن وقتادة ثم قال وأنكر ذلك غيرهم
 وكرهه ، ومن كرهه الزهري ومالك والشافعي وأحمد واسحق وكذلك تقول وفي
 حديث عائشة (أن أهل الجاهلية كانوا يخضبون قطنه بدم العقيقة فإذا حلقوه
 وضع على رأسه فأمرهم رسول الله ﷺ أن يجعلوا مكان الدم خلوقاً) وثبت
 أنه قال أهرقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى فإذا كان النبي ﷺ قد أمر
 بطمأته الأذى عنه والدم أذى وهو من أكبر الأذى فغير جائز أن ينجس رأس
 الصبي انتهى وحديث عائشة رواه البيهقي في سننه وابن حبان في صحيحه وغيرها
 وتقدم حديث بريدة الذي فيه جعل الزعفران بدل الدم الذي كان يفعله أهل
 الجاهلية وقال البيهقي قوله في حديث سلمان أميطوا عنه الأذى يحتمل أن يكون
 المراد به حلق الرأس والنهي عن أن يمسه برأسه بدمها وروى ابن ماجه من رواية

يزيد بن عبد المزني مرسل أن النبي ﷺ قال «يعق عن الغلام ولا يمسه رأسه بدم»
ورواه البزار وغيره بزيادة عن أبيه وهو مرسل أيضا كما قاله البخاري وغيره وذكر
ابن عبد البر أن الحسن وقتادة انفردوا بما تقدم عنهما وأنكر شيخنا الإمام
جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي على أصحابنا اقتصارهم على كراهة لطح رأس
المولود بدم العقيقة وقال المشهور تحريم التضمخ بالنجاسة ويحرم على الولي أن
يفعل به شيئا من المحرمات على المكافين كسقيه الخمر وادخال فرجه في فرج
محرم ونحو ذلك فينبغي في اللطح مثله قال وينبغي أن تكون الكراهة جوابا على
طريقة الجواز قال وقد بالغ الماوردي في الاقناع فجزم بأنه لا يكره لطح جبهته
وحيث فلا يكره لطح رأسه بطريق الأولى انتهى (الثامنة عشرة) إن قلت
كان ينبغي العدول عن لفظ العقيقة إلى لفظ النسيكة ونحوها لقوله عليه الصلاة
والسلام في حديث عبد الله بن عمرو لما سئل عن العقيقة لا يجب الله العقوق
وكانه كره الاسم (قلت) قال ابن عبد البر كان الواجب بظاهر هذا الحديث أن
يقال لذيبة المولود نسيكة ولا يقال عقيقة لكني لأعلم أحدا من العلماء قال به
وكانهم والله أعلم تركوا العمل به لما صح عندهم في غيره من لفظ العقيقة انتهى (قلت)
لفظ نسيكة لا يدل على العقيقة لأنه أعم منها ولا دلالة للاعم على الاخص وليس في
الحديث تصريح بأنه كره الاسم وإنما هذا من فهم ارادى ولم يجزم به وكانه عليه
الصلاة والسلام إنما ذكر قوله لا يجب الله العقوق عند ذكر العقيقة لئلا يسترسل
السائل في استحسان كل ما اجتمع مع العقيقة في الاشتقاق فيبين له أن بعض هذه
المادة محبوب وبعضها مكروه وهذا من الاحتراس الحسن وإنما سكنت عنه في
وقت آخر لحصول الغرض بالبيان الذي ذكره في هذا الحديث أو بحسب أحوال
المخاطبين في العلم وضده فيبين للجاهل ويسكت عن البيان للعالم ولعله كان مع عبد
الله بن عمرو من احتاج الى البيان لأجله فان عبد الله بن عمرو صاحب فهم وعلم
والله أعلم

وعن سعيد عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ لا فرع ولا عتيرة » زاد الشيخان عقبه والفرع أول نتاج كان ينتج لهم يذبحونه وفصله أبو داود فجعله من قول سعيد وقال البخاري يذبحونه لطواغيهم قال والعتيرة في رجب ، والنسائي (نهى رسول الله ﷺ عن الفرع والعتيرة) ولأبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث نبيشة (نادى رجل رسول الله ﷺ كُنَّا نَعْتِرُ

الحديث الثاني ﴿

عن سعيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ « لا فرعة ولا عتيرة » (فيه) فوائد ﴿ الأولى ﴾ أخرجه الأئمة الستة فرووه خلا الترمذي من هذا الوجه من رواية ابن عيينة عن الزهري عن سعيد زاد البخاري قال والفرع أول نتاج كان ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيهم والعتيرة في رجب وزاده ابن ماجه أيضا بلفظة والفرعة أول النتاج والعتيرة الشاة يذبحها أهل البيت هكذا روي هذا التفسير موصولا بالحديث وفصله أبو داود عنه فروى الحديث أولا مقتضرا على المزفوع ثم روى من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد قال ان فرع أول النتاج كان ينتج لهم فيذبحوه وروى مسلم والترمذي الحديث من طريق عبد الرزاق بتفسير الفرع موصولا بالحديث ورواه البخاري من طريق عبد الله بن المبارك عن معمر بالزيادة كلها موصولة بالحديث وروى النسائي من طريق شعبة قال حدثت أبا اسحق عن معمر وسفيان يعني ابن حسين عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة قال أحدهما (نهى رسول الله ﷺ عن الفرع والعتيرة) وقال الآخر (لا فرع ولا عتيرة) وفي الباب أيضا عن نبيشة والحارث بن عمرو ومخنف بن سليم وعبد الله بن عمرو وأبي هريرة وغيرهم حديث نبيشة بضم النون وفتح الباء الموحدة واسكان الباء المنتبئة من تحت

عَتِيرَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي رَجَبٍ فَأَتَا مُرْنَا؟ قَالَ أَذْبَحُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ
كَانَ وَبَرُّوا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَطْعِمُوا. قَالَ إِنَّا كُنَّا نَفْرَعُ فَرَعًا فِي
الْجَاهِلِيَّةِ فَأَتَا مُرْنَا؟ قَالَ فِي كُلِّ سَائِمَةٍ فَرَعٌ تَغْذُوهُ مَاشِيَتُكَ حَتَّى
إِذَا اسْتَحْمَلَ ذَبَحْتَهُ فَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ
وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ مُخْتَصِرًا فِي الْعَتِيرَةِ وَصَحَّحَهُ زَادَ أَبُو دَاوُدَ (قُلْتُ
لَا بِي قُلَابَةٌ كَمْ السَّائِمَةُ؟ قَالَ مِائَةٌ) وَلِلنَّسَائِيِّ وَالْحَاكِمِ وَصَحَّحَهُ مِنْ

وفتح الشين المعجمة رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ قَالَ (نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ) أَنَا كُنَّا نَعْتَرُ عَتِيرَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَتَا مُرْنَا؟ قَالَ أَذْبَحُوا لِلَّهِ فِي أَيِّ شَهْرٍ كَانَ، وَبَرُّوا
اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَأَطْعِمُوا قَالَ أَنَا كُنَّا نَفْرَعُ فَرَعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَتَا مُرْنَا؟ قَالَ فِي كُلِّ سَائِمَةٍ
فَرَعٌ تَغْذُوهُ مَاشِيَتُكَ حَتَّى إِذَا اسْتَحْمَلَ ذَبَحْتَهُ فَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ خَيْرٌ
وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ بَعْدَ قَوْلِهِ فَتَصَدَّقْتَ بِلَحْمِهِ قَالَ خَالِدٌ أَحْسَبُهُ قَالَ عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ
وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ أَرَاهُ قَالَ عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَلَى ابْنِ السَّبِيلِ
بِالْجُزْمِ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ اسْقَاطُهَا، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ نَصْرُ يَعْنِي الْجَهْضُمِي
اسْتَحْمَلَ لِلْحَجَّاجِجِ وَفِيهَا أَيْضًا قَالَ خَالِدٌ (قَاتَ لَا بِي قُلَابَةٌ كَمْ السَّائِمَةُ؟ قَالَ مِائَةٌ)
وَرَوَى الْحَاكِمُ قِصَّةَ الْعَتِيرَةِ فَقَطْ وَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ
هُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ وَحَدِيثُ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِلَفْظٍ إِنَّهُ لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ الْحَدِيثِ وَفِيهِ (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْعَتَائِرُ
وَالْفَرَائِعُ قَالَ مَنْ شَاءَ عَتَرَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعْتَرْ وَمَنْ شَاءَ فَرَعَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفْرَعْ)
وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَحَدِيثٌ مُخَفَّفٌ بِكُسْرِ الْمِيمِ وَاسْكَانِ
الْخَاءِ الْمَعْجُمَةِ وَفَتْحِ النُّونِ وَآخِرُهُ فَاءُ بْنُ سَلِيمٍ بَضْمُ السِّينِ رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةُ
مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنْ أَبِي رَمْلَةَ عَنْهُ قَالَ كُنَّا وَقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْرِفَاتِ

حديث الحارث بن عمرو «مَنْ شَاءَ عَتَرَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَعْتَرْ وَمَنْ شَاءَ
فَرَعَ وَمَنْ شَاءَ لَمْ يَفْرَعْ» ، ولأصحاب الستين من حديث مخنف بن
سليم (إن على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، وهل تدرون
ما العتيرة ؟ هي التي يُسمونها الرجبية) قال الترمذي حديث حسن
غريب وللنسائي مرسلان من رواية شعيب بن محمد بن عبد الله وزيد
ابن أسلم (قالوا يا رسول الله الفرع ؟ قال حق فان تر كنهه حتى يكون

فسمعه يقول (يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، قال
هل تدرون ما العتيرة ؟ هي التي تسمونها الرجبية) لفظ الترمذي وقال حسن غريب
ولا نعرف هذا الحديث إلا من هذا الوجه من حديث ابن عون وقال الخطابي
أبو رملة مجهول وهذا الحديث ضعيف المخرج انتهى وقد نكت على كلام الترمذي
أن أبا نعيم ذكر في تاريخ أصبهان أن رواية سليمان التيمي عن رجل عن أبي
رملة ولكنه قيل إن الرجل هو ابن عون وذكر أبو نعيم أيضا أنه رواه ابن جريج
عن حبيب بن مخنف بن سليم عن أبيه قال والذي رحمه الله والمعروف أن بينهما
واسطة وهو عبد الكريم الجزري رواه كذا به رواه عبد الرزاق في المصنف عن ابن
جريج ورواه الطبراني في معجمه الكبير من طريقه وقيل من هذا الوجه عن
حبيب بن مخنف من غير ذكر أبيه وذكر ابن أبي حاتم عن عبد الرزاق أنه
قال لا أدري عن أبيه أم لا . وحديث عبد الله بن عمر رواه الحاكم في
المستدرك من رواية داود بن قيس القراء قال سمعت عمرو بن شعيب يحدث
عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر وقال سأل رسول الله ﷺ عن الفرع قال
الفرع حق وإن تركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فتحمل عليه في
سبيل الله أو تعطيه أرملة خير من أن تدبجه يلصق لحمه بوبره وتوله ناقتك

بِكْرًا فَتَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ تُعْطِيَهُ أَرْهَلَةً خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذْبَحَهُ
فِيَلْصِقُ لِحْمُهُ بِوَبْرِهِ وَتَكْفَأَ إِنْاءُكَ وَتُوَلَّهُ نَاقَتَكَ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ
قَالَتِمْرَةُ ؟ قَالَ الْعَتِيرَةُ حَقٌّ « وَوَصَلَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبٍ عَنْ
جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِي الْفَرَعِ وَصَحَّحَهُ وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَيْضًا وَصَحَّحَهُ وَذَكَرَ الْحَازِمِيُّ أَنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ نَاسِخٌ لِلْإِذْنِ فِيهَا

قَالَ الْحَاكِمُ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ وَفِي أَوَّلِهِ ذِكْرُ
الْعَقِيقَةِ وَقَالَ أَرَاهُ عَنْ جَدِّهِ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ سَمِعْتُ
عُمَرُ بْنَ شُعَيْبٍ بْنَ مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ قَالُوا يَا رَسُولَ
اللَّهِ الْفَرَعُ ؟ قَالَ حَقٌّ فَإِنْ تَرَكْتَهُ حَتَّى يَكُونَ بِكْرًا فَتَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ
تُعْطِيَهُ أَرْهَلَةً خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذْبَحَهُ فَيُلْصِقَ لِحْمُهُ بِوَبْرِهِ فَتَكْفَأَ إِنْاءُكَ وَتُوَلَّهُ نَاقَتَكَ
قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَتِمْرَةُ ؟ قَالَ الْعَتِيرَةُ حَقٌّ (وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ الْحَاكِمُ
فِي مُسْتَدْرَكِهِ مِنْ رِوَايَةِ عُمَرُ بْنَ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ أَبِي عِمَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ
فِي الْفَرَعَةِ هِيَ حَقٌّ وَلَا يَذْبَحُهَا وَهِيَ غَرَاةٌ مِنَ الْغَرَاةِ تَلْصِقُ فِي يَدِكَ وَلَكِنْ أُمَكْنَهَا
مِنَ الْإِبْنِ حَتَّى إِذَا كَانَتْ مِنْ خِيَارِ الْمَالِ فَاذْبَحْهَا وَقَالَ صَحِيحٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ
(الثَّانِيَةُ) الْفَرَعُ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ وَبِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَرَعَةُ بِزِيَادَةِ هَاءِ التَّائِيثِ
قَدْ عَرَفْتُ تَفْسِيرَهُ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ أَوَّلُ النَّتَاجِ وَأَمَّا كَوْنُهُمْ كَانُوا يَذْبَحُونَهُ
لِطَوَاقِيَّتِهِمْ فَالْيَسْرُ مِنْ تَتْمَةِ تَفْسِيرِهِ فَإِنَّ الْأَسْمَ صَادِقٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ
يَذْبَحْ وَتَقْدِمُ أَنَّ ظَاهِرَ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ نَفْسِ
الْحَدِيثِ وَأَنَّ أَبَا دَاوُدَ فَصَلَهُ فَجَعَلَهُ مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَيَكُونُ
وَصَلَهُ بِالْحَدِيثِ مِنَ الْإِدْرَاجِ وَنَقَلَ النُّوَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ عَنْ أَهْلِ اللُّغَةِ
نَهْ أَوَّلُ نَتَاجِ الْبَيْهَمِ كَانُوا يَذْبَحُونَهُ وَلَا يَمْلِكُونَهُ رَجَاءَ الْبَرَكَةِ فِي الْأُثْمِ وَكَثْرَتِ
نَفْسِهَا ثُمَّ قَالَ هَذَا تَفْسِيرُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَسَنَنِ

أبي داود أنه أول النتاج كانوا يذبحونه لطواغيتهم وكذا غير في شرح مسلم
بينهما ولا معنى لهذا لما قررته من أن الذبح ليس داخلا في مسماه سواء كان
الطواغيت أو غيرها وأطلق النووي تبعا للحديث النتاج وقيده الجوهري
والقاضي عياض وابن الأثير بنتاج الذقة وقيده ابن سيده في المحكم بنتاج
الابل والغنم فما أدري هو قيد أو مثال ثم حكى القاضي عياض وابن الأثير
والنووي في شرح مسلم قولاً آخر في الفرع وهو أن أهل الجاهلية كانوا إذا
أتمت إبل الواحد منهم مائة قدم بكرا فذبحه لصنمه فهو الفرع ولم يجعل
صاحب المحكم ذلك خلافاً بل جعله من المشترك بين معان فقال الفرع والفرعة
أول نتاج الابل والغنم وكان أهل الجاهلية يذبحونه لألهتهم وجمعه فرع ثم
قال والفرع والفرعة ذبح كان يذبح إذا بلغت الابل ما يتمناه صاحبها وجمعها
فراع والفرع بعير كان يذبح في الجاهلية إذا كان للانسان مائة بعير نحر منها
بعيراً كل عام فأطعم الناس ولا يذوقه هو ولا أهله والفرع طعام يصنع لنتاج
الابل كالخرس لولادة المرأة ثم ذكر معاني أخر ليست ملائمة لهذا المعنى الذي
نحن فيه **الذئبة** العتيرة بفتح العين المهملة وكسر التاء المثناة من فوق بعدها
ياء مشناة من تحت فسرهما في حديث أبي هريرة بأنها التي تذبح في رجب وفي
حديث مخنف بأنها التي تسمى الرجبية وقيد أبو داود في سننه والنووي ذلك
بأن تذبح في العشر الأول منه قال النووي واتفق العلماء على تفسيرها بهذا وفيما
ذكره نظر فإن الخطابي بعد ذكره حديث مخنف قال هو الذي يشبه معنى
الحديث ويليق بحكم الدين فاما العتيرة التي كان يعتريها أهل الجاهلية فهي
الذبيحة تذبح للصنم فيصب دمها على رأسه والعتر بمعنى الذبح اه فدل على أن
العتيرة معنى آخر وهو اللائق بتفسير المنى في حديث أبي هريرة وجعل آخرون
في ذلك خلافاً قال في المشارق قال أبو عبيد هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها
في الجاهلية في رجب يتقربون بها وكانت في أول الاسلام فنسخ ذلك وقال
بعض السلف ببقاء حكمها ثم قال وقيل العتيرة نذر كانوا يندرونه لمن بلغ ماله
كذا رأساً أن يذبح من كل عشرة منها رأساً في رجب وجز في النهاية اه.

القول وحكاه ابن المنذر عن أبي عبيد وقال في الحكم العتيرة أول ما يذبح كانوا يذبحونه لأهنتهم ثم ذكر أن الرجل كان يقول في الجاهلية إن بلغت إبل مائة عتريت منها عتيرة وفي الصحاح العترة العتيرة وهي شاة كانوا يذبحونها في رجب لأهنتهم مثل ذبح وذبيحة انتهى فقيدها بالشاة وقد ظهر بذلك الخلاف في تفسير العتيرة وهو قاذح في دعوى الاتفاق والله أعلم ﴿الرابعة﴾ في حديث أبي هريرة نفي أفرع والعتيرة وفي رواية النهي عنها وفي حديث الحارث ابن عمرو التخيير بين فعاهما وتركهما وفي حديث عمرو بن شعيب أنهما حق وفي حديث الخنف الإلزام بالعتيرة وفي حديث نبشة الأمر بالعتيرة من غير تقييد بكونها في رجب والإلزام بالفرع وأن تأخير ذبحه إلى كبره أفضل قال والذي رحمه الله في شرح الترمذي حديث النهي أصح وأحاديث الإباحة أكثر انتهى وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب طائفة إلى أن النهي ناسخ لأحاديث الإباحة قال ابن المنذر (كانت العرب تفعل ذلك في الجاهلية وفعلها بعض أهل الإسلام بأمر النبي ﷺ ثم نهى عنها فقال لأفرعة ولا عتيرة فأنهى الناس عنها لنهي) ومعلوم أن النهي لا يكون إلا عن شيء قد كان يفعل ولا نعلم أحدا من أهل العلم يقول إن النبي ﷺ كان نهى عنها ثم أذن لهم فيها والدليل على أن الفعل كان قبل النهي قوله في حديث نبشة إنا كنا نعتد عتيرة في الجاهلية وإنا كنا نفرع فرعا في الجاهلية وفي إجماع علماء الأمصار على النهي عن استعملها مع ثبوت النهي عن ذلك بيان لما قلناه وكان ابن سيرين من بين أهل العلم يذبح العتيرة في رجب وكان يروى فيها شيئا انتهى وتبعه ابن بطل قال بعد قوله وكان يروى فيها شيئا : لا يصح وأظنه حديث ابن عون عن أبي رملة عن مخنف بن سليم ولا حجة فيه لضعفه ولو صح لكان حديث أبي هريرة ناسخا له ؛ والعلماء مجمعون على القول بحديث أبي هريرة انتهى وذكر القاضي عياض أن جماهير العلماء على نسخ الأمر بالفرع والعتيرة وكذا ذكر أبو بكر الحازمي أن حديث النهي ناسخ لأحاديث الإذن وذهب آخرون إلى استحباب الفرع والعتيرة

وأولوا النهي ، قال الشافعي رضي الله عنه فيما رواه عنه المزني : الفرع شيء كان أهل الجاهلية يطلبون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاته ولا يغذوه رجاء البركة فيما يأتي بعده فسألوا النبي ﷺ عنه فقال افرعوا إن شئتم أي اذبحوا إن شئتم وكانوا يسألونه عما كانوا يصنعونه في الجاهلية خوفا أن يكره في الاسلام فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه وأمرهم استحبابا أن يغذوه ثم يحمل عليه في سبيل الله وقوله افرعة حق معناه أنها ليست بباطل ولكنه كلام عربي خرج على جواب السائل وقد روى عنه عليه السلام لافرعة ولا عتيرة وليس هذا باختلاف من الرواية إنما هذا لافرعة واجبة ولا عتيرة واجبة والحديث الآخر يدل على معنى ذا أنه أباح له الذبح واختار أن يعطيه أرملة أو يحمل عليه في سبيل الله والعتيرة هي الرجبية وهي ذبيحة كان أهل الجاهلية يتركون بها في رجب فقال النبي ﷺ لا عتيرة على معنى لا عتيرة لازمة وقوله عليه السلام حيث سئل عن العتيرة اذبحوا لله في أي شهر ما كان إنما في رجب دون ما سواه من الشهور هذا كله كلام الشافعي حكاه عنه البيهقي في سننه وذكر ابن كج والدارمي أنهما لا يستحبان وهل يكرهان ؟ فيه وجهان (أحدهما) يكرهان للخبر (والثاني) لا كراهة فيهما ، وحكى أن الشافعي رحمه الله قال إن تيسر ذلك كل شهر كان حسنا قال النووي في الروضة هذا النص للشافعي في سنن حرمله وفي سنن أبي داود وغيره حديث يقتضي الترخيص فيهما بل ظاهره الندب فالوجه الثاني يوافقه فهو الراجح وقال في شرح مسلم بعد نقله نص الشافعي المتقدم والصحيح عند أصحابنا وهو نص الشافعي استحباب الفرع والعتيرة ثم حكى نص حرمله وقال في شرح المذهب الصحيح وهو الذي نص عليه الشافعي واقتضته الأحاديث أنهما لا يكرهان بل يستحبان وقال الحنابلة إنهما لا يستحبان (الخامسة) الذين قالوا بنفي استحباب الفرع والعتيرة حملوا قوله لافرع ولا عتيرة على أن معناه مستحبان والذين قالوا باستحبابهما أجابوا عن هذا الحديث بأجوبة (أحدها) أن المعنى لافرع واجب ولا عتيرة واجبة وهذا تأويل الشافعي رحمه الله كما

تهدم وبشكل عليه وعلى جواب الأولين النهى الذى فى رواية للنسائي فانه
 لا يجىء معه نفى الوجوب ولا الاستحباب ولعل راويه روى بلفظى فى قوله
 خطأ ؛ ظن أن معنى النفى النهى وليس كذلك بل معناه نفى الاستحباب
 أو الوجوب كما تهدم (ثانيها) أن المراد أنها ليسا كالأضحية فى الاستحباب
 المتأكد أو فى ثواب إراقة الدم فأما تفرقة اللحم على المساكين فبر وصدقة
 (ثالثها) أن المراد نفى ما كانوا يذبحونه لأصنامهم فأما الذبيحة لا بقيد كونها
 للأصنام فلا بأس بها ﴿السادسة﴾ النتائج بكسر النون وقوله يفتح بضم أوله
 وفتح ثالثه على صيغة البناء للمفعول ثم يحتمل أن يكون مبنيا للفاعل وأن يكون
 مبنيا للمفعول فان هذا الفعل لا يستعمل إلا بهذه الصيغة وإن كان مبنيا للفاعل
 يقال نتجت الناقة إذا ولدت وقوله (وفصله) أبو داود بتخفيف الصاد (والطواغيت)
 هنا المراد بها الأصنام ومفرده طاغوت وهو مقلوب لأنه من طغأ والطغيان مجاوزة
 الحد وقوله (نعت) بكسر التاء وقوله (وروا الله) بفتح أوله أى أطيعوه وقوله
 (تفرع) بفتح الراء ﴿السابعة﴾ قوله (فى كل ساعة فرع) الساعة الرابعة ولم
 يذكر فى الحديث لذلك عدداً وفى سنن أبى داود عن أبى قلابة راوى الحديث
 أنه قال الساعة مائة وروى أبو داود أيضاً بإسناد صحيح عن عائشة قالت أمرنا
 رسول الله ﷺ (من كل خمسين شاة شاة) ورواه البيهقى بهذا اللفظ ولفظ آخر
 (أمرنا رسول الله ﷺ بالفرعة من كل خمسين واحدة) ورواه الحاكم فى
 مستدركه بلفظ (أمر بالفرع فى كل خمسة واحدة) وقال صحيح الإسناد ثم
 يحتمل أن يكون ذكر الساعة خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له ويحتمل أن
 يتقيد ذلك بها كما فى الزكاة وفى هذا استحباب أن يتصدق من كل مائة أو خمسين
 أو خمس بواحدة وهذا قدر زائد على الزكاة والله أعلم ﴿الثامنة﴾ قوله (تغذوه
 ماشيتك) بالذال المعجمة أى ترضعه ماشيتك وهى أمه لاحتياجه للرضاعة وقوله
 (استحمل) بفتح التاء أى قوى على الحمل وأطاقه وهو استعمل من الحمل ومعنى
 الحديث أن تأخير ذبح التفرع الى أن يكمل ويشبع من لبن أمه ويجىء وقت
 الحمل عليه أفضل من المبادرة لذبحه فى أول ولدته وحصر ابن السبيل لشدة

احتياجه أكثر من المقيم لغربته ونقاد ثقته ﴿التاسعة﴾ استدل بقوله (على أهل كل بيت في كل عام أضحية) من قال بوجوبها وهو قول أبي حنيفة وقال الجمهور باستحبابها وأجابوا عن الحديث بضعفه كما تقدم وبتقدير صحته فالمراد الاستحباب المؤكد دون الوجوب ويدل لذلك أنه لم يقل أحد بوجوب العتيرة ﴿العاشرة﴾ فيه أن الأضحية مشروعة على الكفاية فيكفي في تأدي مشروعتها أن يضحى الواحد عنه وعن أهل بيته بأضحية واحدة ﴿الحادية عشرة﴾ البكر بالفتح الفتي من الابل والاثني بكرة وفي رواية لأبي داود بكرا مشغزبا ابن مخاض أو ابن لبون وهو بضم الشين وإسكان الغين وضم الزاي المعجمات بمدها باء موحدة مشددة كذا وقع عند أبي داود قال الحرابي الذي عندي أنه زخزبا أي بضم الزاي وإسكان الخاء المعجمة ثم زاي مضمومة ثم باء موحدة وهو الذي اشتد لجه وغلظ قال الخطابي ويحتمل أن تكون الزاي أبدلت شيئا والخاء غينا فصحف وهذا من غرائب الابدال ﴿الثانية عشرة﴾ قوله فيلصق بفتح أوله لجه بوبره كأن ذلك كناية عن هزاله أي لا يكون فيا شحم يفصل بين لجه وجلده وقوله فتكفأ إناءك بفتح التاء والتاء يقال كفأ الاناء أي قلبه وكبه وأكفاه أي أماله وقيل هما لغتان فيهما فعلى الثاني يجوز فيه أيضا ضم التاء وكسر التاء ومعناه أنك اذا ذبحت ولدت الناقة انقطع لبنها فاكفأت إناء اللبن أي قلبته على وجهه لأنه فارغ من اللبن وقوله (وتوله ناقتك) أي تفجعها بفقد ولدها حتى يصيبها الوله وهو خبل العقل وقال أبو العباس القرطبي حين ذكر هذا الحديث وعلى هذا فالفرع هنا إنما هو الصغير ألا ترى أنه فسر به بذلك ولا فرق بين أول النتاج وبين ما بعده والمعروف عند أهل اللغة أنه أول النتاج (قلت) هو صغير مخصوص وهو الذي يكون أول النتاج كما فسر به في الحديث والله أعلم

تم بحمد الله تعالى الجزء الخامس ويليه الجزء السادس وأوله (كتاب الاطعمة)

﴿ فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب ﴾

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢	﴿ كتاب الحج ﴾ (مواقيت	٤٠	حتى ينحصر
	الأحرام) حديث ابن عمر في مواقيت	٤٦	﴿ باب ما يحرم على المحرم ويباح
	أهل المدينة والشام ونجد واليمن	٥٣	له ﴾ (الحديث الأول) عن ابن عمر
	وأحاديث أخرى	٥٣	وفيه بيان ما يتركه المحرم من الثياب
٤	حكم الاحرام من المواقيت	٥٥	المرأة لها لبس المخيط وستر الرأس
٥	حكم الاحرام قبل الوصول إليها	٥٥	المرأة لها لبس الخفين
١١	مبقات أهل العراق وفيه أبحاث	٥٨	جواز لبس المحرم السراويل إذا
	حديثية وفقهية	٥٨	لم يجرد إزارا
١٥	حكم المقيمين في المواقيت وحكم	٥٨	حكمة تحريم اللباس المذكور على
	من سكنه بين المواقيت ومكة	٥٨	المحرم
١٦	﴿ باب أفراد الحج والتمتع والقران ﴾	٥٨	(الحديث الثاني) عن ابن عمر
	(الحديث الأول) عن عائشة	٥٨	« خمس من الدواب ليس على
	وغيرها في الافراد والتمتع والقران	٥٨	المحرم في قتلهن جناح » - وعن
١٧	معنى الافراد والتمتع والقران	٥٨	عائشة نحوه
	والاطلاق والتعليق وأحكامها	٥٨	مذاهب العلماء في قتل المذكورات
	انفقهية وأبحاث حديثية كثيرة فيها	٥٨	في المدينة وغيرها
٢٦	اختلافهم في أفضل وجوه	٦٦	تقسيم الغراب إلى أربعة أنواع
	الاحرام	٧٠	إلحاق الوزغ بالقواسق الخمس
٢٨	(الحديث الثاني) عن عائشة وفيه	٧٣	وأحاديث فيه
	أنها حاضت فأمرت بعدم اتمام	٧٣	(الحديث الثالث) عن عائشة -
	العمرة	٧٣	في التطيب قبل الأحرام وقبل
٣٥	(الحديث الثالث) عن ابن عمر	٨٣	الاحلال - وفيه مباحث
	عن حفصة وهو يدل على أن من	٨٣	﴿ باب دخول مكة بغير احرام ﴾
	أدخل العمرة على الحج لا يحل	٨٣	وفيه حديث أنس الذي فيه قتل

﴿ تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب ﴾

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	ابن خطل		أقوال تسعة في ذلك
٨٥	المذاهب في دخول مكة بغير إحرام	٩٤	هل تجوز التلبية للإحلال ؟
٨٦	الخلاف في إقامة الحدود واثمة ص	٩٤	وهل تجوز الزيادة فيها على ما ثبت
	في الحرم		عن النبي ﷺ
٨٦	حقيقة المغفر	٩٥	ألفاظ أخر وردت في التلبية
٨٦	الجمع بين هذا الحديث وبين حديث جابر (وعليه عمامة سوداء)	٩٦	اجتماع ثلاثة أخوة يروى بعضهم عن بعض
٨٦	هل يجوز القتال بمكة ؟	٩٦	استحباب ختم التلبية بالصلاة
٨٦	وهل يجوز إقامة الحدود فيها		على رسول الله ﷺ
٨٧	من هو ابن خطل ومن الذي قتله وما سبب قتله ، وكيف قتل وهو متعلق بأستار الكعبة وقد قال النبي ﷺ (من دخل المسجد فهو آمن)	٩٦	﴿ باب طواف المتكئ على غيره ﴾
		٩٧	تخريج الحديث ثم بحث في تسمية الكعبة وفي لفظ (آدم) وهل هي الحجرة أم غيرها
٨٧	هل يجوز قتل الأسير صبراً ؟	٩٨	بحث في (اللمة) و (الترجيل) وما معنى قوله تقطر ماء
٨٨	بحث في قوله ﷺ (لا يقتل قرشي صبرا بعد هذا)	٩٩	بحث في (العواتق) هل رؤية عيسى ﷺ يطوف حقيقة أو منامية ؟
٨٨	﴿ باب التلبية ﴾	٩٩	هل يجوز طواف المحمول كالمتكئ أم لا ، وما دليل من جوزه
٨٩	لفظها الوارد	٩٩	هل تجوز صلاة المتكئ على غيره والمستند الى شيء
٨٩	بحث لغوي في لفظ التلبية وفي أصلها	١٠٠	ما السبب في تسمية عيسى بالمسيح
٩١	شرح الفاظها	١٠٠	بحث في (الجعد الققط) وهل
٩١	شرح كلمة وسعديك		
٩٢	هل التلبية سنة أو واجبة الخ		

(تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٠١	ها للمدح أم للدم	١١٣	على الخلق أو التقصير
	ماوجه تشبيه عين الدجال بالعنبة		مغى آخر فى تفضيل الخلق على
	الطافية وما معنى ذلك		التقصير، وبيان أنها نكاح من
١٠٣	ضبط اسم المسيح الدجال		المناسك
١٠٣	باب السعى بين الصفا والمروة	١١٤	هل الخلق ركن أو واجب،
	والاحاديث فى ذلك		وهل يستحب تعميمه الرأس أو
١٠٣	تخريج أحاديث الصفا والمروة		تخصيص موضع به، وهل التقصير
١٠٤	ماهو الصفا والمروة، وما المراد		مثله فى ذلك
	بالشعائر	١١٥	أيها المستحب للنساء، وهل يدخل
١٠٤	تحقيق الاستدلال بآية (ان الصفا		رضا الزوج فى ذلك
	والمروة من شعائر الله) وبيان	١١٦	هل التخيير بينهما فى كل حال؟ قال
	حكم السعى وهل هو سنة أو واجب		المالكية والحنابلة بخلافه
	أو ركن، وعلى كل فى على تاركه	١١٧	هل يقوم مقام الخلق والتقصير
١٠٨	ماهو مناة وأين موضعه		التقف ونحوه، وهل لا بد لا محصر
١٠٩	هل توقف الصحابة بآدى، ذى		منه أم لا
	بدء عن الطواف بين الصفا والمروة	١١٨	هل يختص الخلق ونحوه بالرأس
	وما سببه؟	١١٨	باب طواف الحائض حديث
١١٠	من نزلت فيه آية (ان الصفا)		عائشة أنها قدمت مكة وهى
١١٠	(باب الخلق والتقصير): أحاديث		حائض الخ
	فى ذلك	١١٨	تخرجه
١١٠	تخريجها	١٢٠	منع الحائض عن الطواف حتى
١١٢	ما الحكمة فى تكرير الدعاء للمحلقين		تغتسل، والمذاهب فى ذلك
	دون المقصرين	١٢١	اشتراط طهارة الثوب والبدن
١١٢	جواز الاقتصار فى الحج والعمرة		والمكان للطائف

(تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٢٢	ماذا يصنع العاجز عن الماء وهل السعى كالطواف في اشتراط الطهارة	١٣٣	هل أغلق عليه بابها ؛ ومن أغلقه ؛ رماحكته ؛ وهل يؤخذ منه اتخاذ الأبواب للمساجد وجواز غلقها ؛ ومأمدة مكنه فيها ؛ وهل يقبل خبر الواحد ؛ وتجاوز رواية
١٢٣	لم امتنعت عائشة عن السعى وهي حائض ؛ وفوائد مهمة مستنبطة من الحديث	١٣٤	الصاحب عن الصاحب تضارب الروايات في صلاة رسول الله ﷺ في الكعبة وتحقيق ذلك ؛ وهل المثبت يقدم على النافي دائماً ؟ هل كانت هذه الصلاة تحية الكعبة ؟ وهل يستدل بها على جواز صلاة الفريضة في جوف الكعبة ؟ ذكر المذاهب في ذلك
١٢٤	(الحديث الثاني) حديث صفيه أنها حاضت الخ ؛ وتخرجه	١٤١	شروط الشافعية في صحة الصلاة في جوف الكعبة ؛ والمذاهب في الصلاة على ظهرها ورأى المالكية في الصلاة في الحجر ؛
١٢٥	هل يحبس أمير الحج الحجيج من أجل الحائض حتى تفتسل وتطوف ؛ المذاهب في ذلك	١٤٢	هل الأفضل فعلها في جوف الكعبة أم خارجها ؛ الاستدلال على جواز الصلاة بين الأعمدة والاساطين
١٢٦	طواف الوداع غير واجب على الحائض	١٤٣	بحث في المرمرة (باب الهدى) الحديث الاول
١٢٧	هل غير الحائض مثلها في عدم وجوب طواف الوداع عليه	١٤٣	(بينما رجل يسوق بدنة) الخ وتخرج ذلك
١٢٨	التعريف بطواف الافاضة وفوائد أخرى مهمة		
١٢٩	باب دخول الكعبة والصلاة فيها (الحديث في ذلك وتخرجه		
١٣٠	استحباب دخول الكعبة ؛ وهل هو من شعائر الحج		
١٣١	متى دخل رسول الله ﷺ الكعبة ؛ وكم مرة دخلها ؛ وتحقيق ذلك وهل صلى فيها ؛ وماذا صلى		
١٣٢	لم خص من دخل معه بتلك المزية		

(تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب)

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٤٤	ما اراد بالبدنة ، وبالتقليد ؛ وذكر المذاهب في ركوب الهدى	١٥٨	ما هي الفتنة المشار اليها في الحديث وهل كان ابن عمر يريد الحج أم العمرة ؛ وما سبب قوله ان صددت عن البيت (الخ
١٤٦	رأى الشافعية في ركوب الهدى	١٥٩	جواز التحلل لمن حصره العدو ، والخلاف في التفاريع على ذلك
١٤٧	المذاهب في جواز الحمل عليه وإركابه الغير ؛ والكلام فيما الحق بالهدى من الضحايا والموقوف هل يفتنع بذلك أم لا	١٦٠	هل الاحصار بالمرض كالاحصار بالعدو ؟
١٤٨	بحث في قوله ﷺ للمحرم (اركبها)	١٦١	ضبط وشرح بعض الفاظ الحديث
١٤٩	(الحديث الثاني) حديث عائشة (ان كنت لافضل قلائد) الخ وتخرجه	١٦٢	بحث في ادخال الحج على العمرة
١٥٠	جواز بعث الهدى إلى الحرم وان لم يسافر معه مرسله واستحباب تقليد الهدى ؛ وهل الغنم في ذلك مثل غيرها	١٦٢	ماذا يجب على القارن من السعي والطواف
١٥١	جنس القلائد ؛ وما كانت تؤخذ منه	١٦٣	جواز الهدى للقارن كالمتمتع
١٥٢	الهدى هل هو النسك أم غيره المذاهب في ذلك	١٦٣	جواز الخروج للحج في الطريق المخوف إذا رجيت السلامة
١٥٣	تقليد الهدى وإرساله لا يصير صاحبه محرماً ؛ المذاهب في ذلك	١٦٣	هل طواف القدوم اذا وصل بالسعي يجزئ عن طواف الافاضة
١٥٥	باب الاحصار حديث عبد الله ابن عمر أنه خرج إلى مكة في الفتنة يريد الحج (الخ	١٦٤	(الحديث الثاني) دخول النبي ﷺ على ضباعة بنت الزبير وقولها له (إنها تريد الحج وهي شاكية) الخ
١٥٦	تخرج هذا الحديث وابحاث ذات فوائد حديثة باللغة	١٦٥	المباحث في تخرجه
		١٦٧	التعريف بضباعة ، وذكر سبب دخوله ﷺ عليها ؛ وكون الخلوة بالأجنبية ليست من خصائصه

(تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التتريب)

صحيحة	الموضوع	صحيحة	الموضوع
١٦٨	هل النبي ﷺ هو الذي جاءها	١٧٩	العلماء ، وهل هو من النسك أم لا
	فسألها هل تريد الحج ؛ أم هي		الثاني (حديث ابن عمر) أن رسول
	التي جاءت		الله ﷺ أناخ بالبطحاء الخ
١٦٨	ذكر الخلاف في جواز الاشتراط	١٨٠	تخريجه ، وبيان البطحاء ، وما وجه
	في الحج		تسميتها بالمعرس
١٧٠	استدلال من قال بالجواز ؛ وتأويل	١٨١	أقوال في نزوله ﷺ بالبطحاء
	غبره لدليله	١٨٢	هل تستحب الصلاة في هذا الموضع
١٧١	من اشترط هل يحل بمجرد العذر		ولو مرفيه في وقت كراهة الصلاة
	أم لا بد من الإحلال ؛ وهل العمرة		وهل يستحب المبيت فيه ؛ وإلى متى
	كالحج في ذلك ؛ وما المراد بالتحلل	١٨٣	الحديث الثالث تكبير رسول الله
	وما المراد بالعذر الذي يجوزه		ﷺ إذا أقبل من غزو أو حج
١٧٢	ماذا يجب على من أحصر		الخ وتخريجه
١٧٣	إهلال مروي عن النبي ﷺ	١٨٤	تفسير (القفول) و (الشرف) و
	وفوائد مهمة مستنبطة من حديث		(النفد) وبيان استحباب الذكر
	الباب		ومواظنه والآقوال في ذلك
١٧٣	هل الاشتراط له صيغة خاصة ؛	١٨٥	الحكمة في تخصيص المسكان المرتقم
	وهل لا بد أن يكون بعذر أم		بالذكر ؛ والاذكار الواردة في هذا
	يصح مطلقا	١٨٦	معنى آيئون تأيئون ساجدون
١٧٤	باب نزول المحصب ويطحاء وذو		وبقية الفاظ الذكر
	الحليفة وما يقول إذا قفل حديث	١٨٨	باب الاضحية الحديث الاول
	عائشة أنها لم تكن تفعل ذلك		حديث عقبة أن النبي ﷺ أعطاه
	وتخريجه وبيان مرجع اسم الإشارة		غما الخ وتخريجه
١٧٥	بيان (الابطح) ولماذا لم تنزله عائشة ؟	١٨٩	المراد من قسمة الغنم في الحديث
١٧٧	امتنع باب نزول المحصب عند أكثر		وهل كان على سبيل الصدقة أم ماذا

(تابع فهرس الجزء الخامس من طرح التثريب)

مصحف	الموضوع	صفحة	الموضوع
١٩٠	(تفسير الضحايا) و(المتود)	٢٠٧	تحقيق ما علق به عنهما
١٩١	الاستدلال على اجزاء الجذع من المعز في الاضحية وذكر الاقوال في ذلك	٢٠٨	ما هو الكبش وهل ما يجوز في الاضحية يجوز في العقيقة
١٩٣	اختلاف العلماء في سن الجذع المجزى	٢٠٩	الاقوال في وقت العلق عن المولود
١٩٤	(الحديث الثاني) حديث سالم في النهي عن أكل لحم الاضحية فوق ثلاث وبيان أنه منسوخ	٢١١	متى يسمى المولود
١٩٥	تخریجه ؛ وبسط القول فيه	٢١٢	معنى اماطة الأذى عن المولود
١٩٧	اختلاف العلماء في هذا النهي على أقوال، ابتداء الثلاثة من ماذا ؛ وهل يمتنع أكله من أضحية غيره بعد الثلاث	٢١٣	استحباب التصديق بزنة شعر المولود من الذهب أو الفضة
٢٠٠	هل يصح الاكل من المنذورة كالمطوع بها أم لا	٢١٤	معنى (مكافأتان) في الحديث
٢٠١	تفسير بقية ألفاظ الحديث	٢١٥	الذهي عن كسر عظام العقيقة ؛ وتحقيق معنى (يدمي) في الحديث
٢٠٢	(باب العقيقة وغيرها) (الحديث الأول) حديث بريدة أنه <small>صلى الله عليه وسلم</small> علق عن الحسن الخ وتخریجه	٢١٧	(الحديث الثاني) حديث أبي هريرة (لا فرع ولا عتيرة) وتخریجه
٢٠٥	معنى العقيقة	٢٢٠	معنى (الفرع)
٢٠٦	اختلاف العلماء في حكمها على أقوال	٢٢١	معنى (العتيرة)
		٢٢٢	تحقيق الكلام على الفرع والعتيرة وبيان حكمهما
		٢٢٤	معنى النتاج والسائمة وبقية الفاظ الحديث
		٢٢٥	هل الاضحية واجبة ؛ وهل هي على الكفاية وما معنى البكر وبقية الفاظ الحديث